
مواهب الرحمن
في
تفسير القرآن
تأليف
فقيه عصره آية الله العظمى
السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري
الجزء الرابع



تأليف

فقيه عصره آية الله العظمى

السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري قدس سره

الجزء الرابع

سرشناسه: سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸؟ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور: مواهب‌الرحمن فی تفسیرالقرآن/ تالیف عبدالاعلی الموسوی‌السبزواری.
مشخصات نشر: قم: دارالتفسیر،۲۰۰۷م. -= ۱۴۲۸ق. -= ۱۳۸۶ -
مشخصات ظاهری: ۱۴ج.
شابک: دوره: 0-051-535-964-978
یادداشت: عربی.
یادداشت: ج.۶(چاپ دوم : ۱۳۸۶)
یادداشت: ج. ۱۲ (چاپ دوم: ۱۴۲۸ق. = ۲۰۰۷م. = ۱۳۸۵).
یادداشت: ج. ۱ الی ۱۴ (چاپ سوم: ۱۳۸۹) (فیپا).
مندرجات: ج. ۱. فاتحه- البقره.- ج. ۲- ۴. بقره.- ج. ۵ و ۶. آل عمران.- ج. ۷. آل عمران- نساء.- ج. ۸ و ۹. نساء.- ج. ۱۰. نساء- مائده.- ج. ۱۱ و ۱۲. مائده.- ج. ۱۳ و ۱۴. انعام
موضوع : تفاسیر شیعه -- قرن ۱۴
رده بندی کنگره : ۱۳۸۶ ۸م۲۳س/BP۹۸
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۷۹
شماره کتابشناسی ملی : ۱۰۵۳۵۷۱

منشورات دارالتفسير

قم - خیابان معلم - میدان روح ا... - تلفن :۷۷۴۴۲۱۲

مواهب الرّحمن في تفسير القرآن ج/٤

آية الله العظمى السيّد عبد الأعلى الموسوي السبزواريّ

□ الطبعة الخامسة: ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م
□ المطبعة: نگين
□ الكميّة: ٢٠٠٠دورة (١٤-١)
□ رقم الايداع الدّولي للدورة ISBN Vols: 978-964-535-051-0
□ رقم الايداع الدّولي للجزء الرابع ISBN Vol 4: 978-964-535-055-8

٢ـ يوزع هذا الكتاب:

العراق ـ النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذّب، الجوّال ٠٧٨٠١٥٤١٥٢٣

ايران ـ قم، شارع معلم، ميدان روح‌الله، انتشارات دارالتفسير، تليفون ٧٧٤١٦٢١

بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الآية: ٢٢٨ ـ ٢٢٩

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٢٨) الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢٢٩)﴾ .

الآيتان في بيان بعض أحكام الطلاق، فإنّه لمّا ذكر سبحانه أنّ المُولي من زوجته مكلّف بأحد أمرين: إمّا الفئة أو الطلاق، عقّب عزّ وجلّ ذلك ببعض أحكام الطلاق وأقسامه، فذكر سبحانه عدّة المطلّقة ورجوع الزوج في العدّة، ثمّ قسّم الطلاق إلى البائن وغيره، خلافاً لما كان عليه العرف السائد في الجاهلية في أمر الطلاق.

وتتضمّن الآيات المباركة أصلاً من أُصول نظام الزوجيّة والأحوال الشخصيّة في الإسلام، بأحسن بيان وأجمع كلام، كما تتضمّن قانوناً من قوانين النظام الاجتماعي المشتمل على العدل والإنصاف في جميع الأحوال.

***

النطفة وتربيتها، كما أنّ الأرض منشأ نموّ البذرة وتربيتها، وتسمّى القرابة رحماً لانتهائهم إلى رحم واحد.

وما خلقه الله في الرّحم أعمّ من الدم والحمل، وإن كان الأصل هو الدم لأنّه أهمّ مادّة في تكوين الجنين، ويمكن اعتبار الأوّل كمادّة، والثاني كصورة متبادلة استعداديّة للأوّل، فلا فرق بين أخذ الموصول بمعنى الدم بما له من الأطوار، أو بمعنى الحمل بما له من المنشأ، فالجميع واحد، وهذا مرويّ كما يأتي، فلا وجه لاختلاف المفسّرين في ذلك.

والمعنى: لا يحلّ للنساء أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهنّ من الحيض أو الحمل، استعجالاً للخروج من العدّة وإضراراً بالزوج في رجوعه، أو تطويلها لأجل أخذ النفقة، ونحو ذلك.

وفي تقييد ما في الأرحام بكونه ممّا خلقه الله، للإعلام بأنّه عالِم به وقادر على أن يفعل خلاف إرادتهنّ.

قوله تعالىٰ: **﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾**.

أي: إن كنَّ مؤمنات بالله الذي ينزل الأحكام لمصالح العباد ويفعل مقتضى الحكمة، واليوم الآخر الذي يجازى فيه كلّ عامل، فلا يكتمن ما خلق الله في أرحامهنّ.

وفي التقييد بالإيمان بالله واليوم الآخر، حثّ وترغيب إلى مطاوعة الحكم، ولبيان أنّها من لوازم الإيمان بهما، فالكتمان ليس من فعل أهل الإيمان، وفيه من التوعيد الشديد والتهديد كما لا يخفىٰ.

قوله تعالىٰ: **﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً﴾**.

البعولة: جمع البعل، مثل الفحولة والفحل، وهو الذكر من الزوجين، سمّي به

لاستعلائه على المرأة ، ولأجل ذلك استعمل هذا اللفظ في كلّ ما فيه هذا المعنىٰ ، فسمّي الصنم بعلاً ، قال تعالىٰ : **﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً﴾**[1] أي ربّاً .

والبعال مباشرة النساء ، قال نبيّنا الأعظم ﷺ في أيّام العيد : «إنّها أيّام أكل وبعال» ، ولعلّ الوجه في التعبير به دون غيره ليترتّب عليه أحقّية الزوج بردّ الزوجة المطلّقة ، أو لإخراج غير المدخول بها .

والضمير في بعولتهنّ يرجع إلى بعض المطلّقات على سبيل الاستخدام ، هنّ الرجعيّات دون جميع المطلّقات .

والمعنى : أنّ بعل المرأة أحقّ بإرجاعها إلى الزوجيّة في العدّة إن قصد الإصلاح والمعاشرة بالمعروف في رجوعه ، أمّا إذا كان قصده الإضرار والمضارّة ومنعها من التزويج ، كما في قوله تعالىٰ : **﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾**[2] ، فهو آثم .

ولفظ «**أحقّ**» أفعل التفضيل ، جيء به تأكيداً لثبوت الحقّ للزوج في الرجوع في العدّة ، فتكون الآية المباركة مثل قوله تعالىٰ : **﴿فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾**[3] ، فالتعبير بصيغة أفعل التفضيل للمبالغة والاهتمام لاستيناف الحياة الزوجيّة وإعادتها ما دامت في العدّة ، وهذه الأحقّية تتحقّق بردّ الزوج لها والرجوع بها إلى العصمة الأُولىٰ . وهذا الحكم مختصّ بالرجعيّات فقط دون غيرهن من المطلّقات ، وليس للمرأة حقّ المعارضة في ظرف العدّة .

وإنّما ثبتت هذه الأحقّية للزوج باعتبار كونه معاشراً لها قبل الطلاق ، وقد أفضى بعضهم إلى بعض ، وفي هذا التعبير تحريض للزوج على المراجعة .

---

١ . سورة الصافات : الآية ١٢٥ .

٢ . سورة البقرة : الآية ٢٣١ .

٣ . سورة التوبة : الآية ١٣ .

قوله تعالىٰ : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .

تتضمّن هذه الآية الشريفة أتقن القوانين المتكفّلة لأهمّ ما يناط به النظام الاجتماعي بالنسبة إلى الفرد والنوع ، بأحسن بيان وأعذب أُسلوب وأجمع كلام . تبتهج له النفوس ، وتطمئن إليه القلوب ، ويشعر الإنسان عند سماعه بلذّة العدل والإنصاف في جميع الأحوال ، ويسعد الزوجان به في حياتهما الزوجيّة ، وترغب كلّ فتاة خلية بالزواج كرغبتها بلبس الحرير والدِّيباج .

وتتجلّى من هذه الكلمة أهمّية النظام العائلي في الإسلام ، وهي تنصّ على مساواة الرجل مع المرأة في الحقوق ، والمماثلة في الوظائف إلّا ما اختصّ أحدهما بما ورد في الشريعة به ، ولا يمكن ابتغاء ما كتب في هذه الحياة المشتركة إلّا باحترام كلّ واحد من الزوجين حقوق الآخر . وبقدر إتيان الوظائف تتمّ السعادة والرخاء .

فالآية المباركة ميزان الحقّ والعدل في جميع الشؤون والأحوال ، وبذلك امتاز الإسلام عن سائر الأديان الإلهية في شأن النساء ، والقوانين الوضعيّة التي لم تصل إلى ما تدّعيه في مساواة النساء واحترامهنّ إلّا بعد قرون عديدة ، وهي مع ذلك لم تبلغ إلى ما تريده ، بل جلبت الشقاء والفساد لهنّ .

والمعنى : أنّ لهنّ من الحقوق فيما تعارف بين الناس على الرجال ، مثل ما للرجال عليهنّ .

ولم يذكر سبحانه وتعالىٰ ما هو الثابت على كلٍّ واحد منهما ، وإنّما أوكله إلى ما تعارف عليه الناس ، ليشمل جميع ما يتعلّق بحسن المعاشرة والخلق الحسن ، وما ورد في الشرع ، وما يحكم به العقل ، فإنّ جميع ذلك من المعروف .

وقد كرّر سبحانه وتعالى هذا اللفظ في الآيات المتعلّقة بالنكاح والطلاق اثنتي عشرة مرّة ، لبيان أنّ جميع ذلك من سنن الفطرة وشؤون المجتمع الإنساني ،

وهي تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والمجتمعات.

قوله تعالىٰ: ﴿**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾.

الدرجة: المنزلة، والمراد بها الفضل والتفوّق والقيام بالمصالح الشرعيّة.

والإسلام مع أنّه سوّى بين النساء والرجال، قد أعطى للرجال درجة عليهنّ. وقد بيّن سبحانه وتعالىٰ تلك الدرجة في آية أُخرىٰ، فقال عزّ شأنه: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾[1]، وإعطاء هذه الدرجة للرجال من الأُمور الفطرية التي بنى الإسلام عليها أحكامه، فإنّ المجتمع يحتاج إلى مَن يعتمد عليه فيما يطرأ عليه من المخاطر والاختلاف، ومَن يحميه عنها، ويقدر على تنفيذ ما يراه من المصلحة والإنفاق عليه، والحياة الزوجية لا تخرج عن هذه السنّة، بل احتياجها إلى الرجل أشدّ، فهو الذي يتحمّل الصعاب في تحصيل النفقة، والمطالب بحماية المرأة والأولاد، ولذا أمر الشارع المرأة بتنفيذ أوامره، إلّا ما حرّم حلالاً أو حلّل حراماً، وإذا خرجت من هذه الطاعة تعتبر ناشزة، فذاك موضوع آخر له أحكام خاصّة تأتي في الآيات اللاحقة، ومن ذلك يعرف سرّ التعبير بـ«الرجال» في المقام دون الأزواج، وفيه من الإشارة إلى وجه التفوّق والمنزلة.

قوله تعالىٰ: ﴿**وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾.

أي: والله قويّ لا منازع له، ولا معترض عليه. حكيم في أفعاله، يفعل وفق المصلحة.

وفيه من التوعيد والتهديد للمعترض على أحكامه والمخالف لما أنزله الله تعالى ما لا يخفىٰ.

---

١. سورة النساء: الآية ٣٤.

قوله تعالىٰ : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ .

المرّة : من المرور بمعنى الاجتياز والمضيّ . ولها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم مفردة وتثنية وجمعاً :

قال تعالىٰ : ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾[١] .

وقال تعالىٰ : ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾[٢] .

وقال تعالىٰ : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً﴾[٣] .

والمراد بها في المقام : التكرار والوقوع مرّة بعد أُخرىٰ .

ومادّة (مسك) تأتي بمعنى التعلّق والحفظ والاعتصام :

قال تعالىٰ : ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[٤] .

وقال تعالىٰ : ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾[٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٦] .

وقال تعالىٰ : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾[٧] .

والمسك : ـ بالفتح ـ الإهاب ، لأنّه يمسك البدن ، والمسك ـ بفتحتين ـ الأسوار لاستمساكها باليد ، والمسك ـ بالكسر ـ دم الغزال ـ وهو عطر مخصوص ـ سمّي به لمساك عطره وبقائه مدّة كثيرة ، وفي الحديث : «لخلوق فم الصائم أحبّ

---

١ . سورة يونس : الآية ١٢ .

٢ . سورة التوبة : الآية ١٠١ .

٣ . سورة الفرقان : الآية ٧٢ .

٤ . سورة الحجّ : الآية ٦٥ .

٥ . سورة الزخرف : الآية ٤٣ .

٦ . سورة النحل : الآية ٧٩ .

٧ . سورة الأعراف : الآية ١٧٠ .

عند الله من ريح المسك».

ومادّة (سرح) تأتي بمعنى الإطلاق والإرسال، قال تعالىٰ: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾[2].

والطلاق إذا وقع مستجمعاً للشرائط المعتبرة وكان طلاقاً صحيحاً، يوجب ارتفاع الزوجيّة وانقطاع العلقة بين الزوجين وزوال العصمة بينهما، فلا ترجع تلك العلقة إلّا بالرجوع إليها في العدّة أو بعقد جديد بعد انقضائها، فقوله تعالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ يدلّ على الأوّل. وقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ يدلّ على الثاني.

وعلى هذا، فيكون قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[3]، بياناً للطلاق الثالث.

وقيل: إنّ الآية المباركة في مقام بيان الطلاق الرجعي والطلاق البائن، فإنّ الأوّل هو الذي يجوز فيه الإمساك بالمعروف، والثاني هو التطليقة الثالثة، ويدلّ عليه التفريع في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾، وحديث أبي رزين الأسدي أنّه سأل النبيّ ﷺ: «سمعت الله تعالى يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾، فأين الثالثة؟ فقال ﷺ: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾».

وعلى هذا، فيكون قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ بياناً تفصيليّاً بعد البيان الإجمالي، وسيأتي في البحث الفقهي ما يرتبط بذلك.

---

١. سورة الأحزاب: الآية ٤٩.

٢. سورة النحل: الآية ٦.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

ثمّ إنّ تقييد الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان لبيان أنّ النكاح والمعاشرة والطلاق إنّما هي أُمور عرفية فطرية، فلايجوز أن يتأتّى منها الإضرار أو المنكر أو الانتقام، فالردّ إلى الزوجيّة الذي يجوّزه الشرع المبين إنّما هو فيما إذا كان بقصد الالتئام والأُنس وسكون النفس، الذي كتبه الله تعالى في الحياة الزوجيّة.

وكذا التسريح الذي شرّعه الله تعالى إنّما يكون معتبراً فيما إذا لم يكن عن انتقام وسخط، بل لابدّ أن يكون ممّا تعارف عليه الناس وحسن المعاملة وأداء النفقة، وهذا هو المراد من قوله تعالىٰ في الآية الشريفة: **﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾**.

ومن ذلك يعرف أنّ في هذين القيدين كمال العناية واللطف.

قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً﴾**.

بعدما ذكر سبحانه وتعالى من أنّ التسريح لابدّ أن يكون بإحسان، حرّم في المقام أن يأخذ الزوج من الزوجة شيئاً ممّا آتاها، فإنّه من الظلم والغصب، وهو خلاف الإحسان المأمور به، بل الإحسان إليهنّ أن يمتعهنّ بشيءٍ، كما قال تعالى: **﴿فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾**[1]، ليكون قد تدارك بذلك ما فات عن المرأة من مزايا الحياة الزوجيّة.

والمراد من **﴿مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾**، هو المهر أو ما ملّكها إيّاه.

قوله تعالىٰ: **﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾**.

أي: الوظائف المجعولة لهما.

والخوف: توقّع وقوع المحذور ظنّاً أو علماً، كما أنّ الرجاء توقّع المطلوب

---

١. سورة الأحزاب: الآية ٤٩.

كذلك، أي أن لا يقيما أحكام الله تعالى فيخافا أن يقعا في المعصية بارتكاب المخالفة.

والمراد خوف الزوج، وإنّما ذكر خوف الزوجة معه للاقتران بينهما في ذلك وتأكّد تحقّق الخوف وعدم كونه من مجرّد دعواه فقط، فجعل الله تعالى ذلك الحقّ لها إشفاقاً عليها، لعلّها ترجع عمّا يوجب الفرقة.

أو لبيان أنّ إقامة حقّ الله تعالى أهمّ من كلّ شيء بالنسبة إلى كلّ واحد من الزوجين، بل بالنسبة إلى كلّ أحد.

قوله تعالىٰ: **﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾**.

العدول من التثنية إلى الجمع، إمّا لأجل الإرشاد إلى حسن الاجتماع في الإصلاح والسعي في ذلك.

أو لبيان أنّ المدار على الخوف أن يكون معلوماً يعرفه العرف، لا أن يكون من مجرّد التوهّم والوسوسة ونحو ذلك.

أو للإرشاد إلى أنّ ذلك من المصالح العامّة، فيطالب به المجتمع والأُمّة، فيلزمهم مراعاة حال الزوجين ومساعدتهما في هذه الحالة، ولأجل ذلك عدل عن الإضمار إلى التصريح، فقال تعالىٰ: **﴿أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾**، فإذا خافا عدم إقامة حدود الله، فلا جناح على المرأة أن تبذل شيئاً وتجعله فداءً لها من الزوج، كما لا جناح على الزوج أخذ ما افتدت به الزوجة، فيتوافقان على الطلاق بالفدية، وهذا هو طلاق الخلع، ولا يدخل في قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾**، لأنّ ذلك كان لأجل عدم رضاء الزوجة والإضرار بها، وأمّا في المقام فقد تراضيا على ذلك، وسيأتي في البحث الفقهي تتمّة الكلام.

قوله تعالىٰ : ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ .

أي : أنّ تلك الأحكام المتقدِّمة من الحدود التي يلزم مراعاتها لتتمّ السعادة بين الزوجين ، ويرتفع التنافر والظلم ويسود العدل والإنصاف . وهذه الأحكام كما أنّها تشتمل على فروع فقهيّة ، تشتمل أيضاً على أُصول المعارف والأخلاق الفاضلة .

قوله تعالىٰ : ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ .

أي : ومن يتجاوز أحكام الله بأن يخالفها ولا يهتمّ بمراعاتها ، فإنّ في ذلك إماتة للدِّين وهدماً للسعادة وتخريباً للعمران ، وإبطالاً لما أراده الله تعالى في إنزال الأحكام من المصالح .

***

بحوث المقام

بحث أدبي:

قوله تعالىٰ : ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ**﴾ ، جملة خبرية في مقام الإنشاء ، ومثل هذا التعبير مألوف في القرآن الكريم ، وإنّما يستعمل في مقام التأكيد والاهتمام بالمراد .

وهو أبلغ من الإنشاء في الطلب والإيجاب ، لظهوره في وقوع المطلوب حتّى صار من شؤون المطلوب منه وليس في صيغة الأمر ما يفيد ذلك .

وفي كلمة ﴿**بِأَنفُسِهِنَّ**﴾ من البلاغة والإبداع ما لا يخفىٰ ، فإنّها بإيجازها تشتمل على معانٍ دقيقة بالإشارة والتلويح ، فإنّ فيها ترك التصريح إلى ما تتشوّق النساء إليه ، والاكتفاء بالكناية عمّا يرغبن فيه ، وعدم إيئاسهنَّ مع اجتناب إخجالهن وتوقّي تنفيرهنّ أو التنفير منهنّ ، فإنّ الكلام في المطلّقات وهنّ معرّضات للزواج وخلوهنّ عن الأزواج ، ولابدّ من ضبط النفس ومنعها أن تقع في غمرة الشهوة المحرّمة .

ولولا هذه الكلمة لما أفادت الجملة تلك اللطائف الدقيقة ، ولا يبلغ إلى هذا الإعجاز سواه تبارك وتعالىٰ .

مضافاً إلى اشتمال الجملة على وجه الحكمة في تشريع هذا الحكم ، وهو التحفّظ عن اختلاط المياه وفساد الأنساب .

والتاء في ﴿**بُعُولَتُهُنَّ**﴾ زائدة مؤكّدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، ويعتبر فيه السماع .

وقوله تعالىٰ : ﴿**ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ منصوب على أنّه مفعول به على تقدير مضيّ

ثلاثة قروء، وعلى أنّه مفعول فيه على تقدير مدّة ثلاثة قروء.

وإنّما ذكر العدد مؤنّثاً «ثلاثة» باعتبار لفظ القرء المذكور، سواء اُريد به الطهر أو الحيض.

والقُرء من الأضداد، ويصحّ أن تقول: إنّه إذا كانت حقيقة واحدة ذات حالات مختلفة يصحّ وضع ألفاظ متعدّدة باعتبار تلك الحالات، فدم الحيض حقيقة نوعية واحدة:

من حالاتها الاستعداد في عروق الرحم والجريان منه، فتسمّى حيضاً باعتبار الجمع والجريان أو هما معاً.

ومن حالاتها تبادلها مع الطهر والانتهاء إليه أو البدء منه، فتسمّى قرءاً، وباعتبار الافتضاض فتسمّى طمثاً، قال تعالىٰ: **﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾**[١]، وبانبساط الرحم تسمّى ضحكاً، كما في قوله تعالىٰ: ـ إن اُريد به الحيض ـ **﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾**[٢]، أي حاضت. وأمّا إذا اُريد منه التعجّب بقرينة قوله تعالىٰ: **﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾**[٣]، فلا ربط له بالمقام. ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم ولغة العرب.

ولنا أن نجعل المقام من متّحد المعنى وتلك الحالات من دواعي الاستعمال، لا من خصوصيّات الموضوع له أو المستعمل فيه، وهذا هو المتيقّن، والأخيران مشكوكان وإثباتهما يحتاج إلى دليل وهو مفقود.

وفي قوله تعالىٰ: **﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾**، نوع من الاستخدام الذي هو من المحسّنات الكلاميّة، وهو عبارة عن أن تكون الكلمة لها معنيان

---

١ . سورة الرحمن: الآية ٥٦.

٢ . سورة هود: الآية ٧١.

٣ . سورة هود: الآية ٧٣.

فيذكر أحدهما، ثمّ يُراد بالضمير الراجع إليها معناه الآخر.

ففي المقام يُراد من المطلّقات العموم ـ الأعمّ من البائن والرجعي ـ ومن الضمير الراجع إليها قسم خاصّ منها. وهو من الأساليب المعهودة في كلام العرب، ووارد في القرآن الكريم كثيراً.

واختصاص الضمير بالبعض، لا فرق فيه بين أن يكون لقرينة داخلية كما قيل في المقام من أنّ الأحقّية إنّما تتحقّق في الرجعيّات دون البائنات التي لا رجوع فيها، أو لأجل أخبار خاصّة أو نحو ذلك، فالضمير في جميع الحالات يرجع إلى بعض المطلّقات دون العموم.

وإنّما جيء بلفظ (إن) في قوله تعالىٰ: ﴿**إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً**﴾، لذكر الحالة التي يتحقّق بها الردّ وإرادته، كما في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً**﴾[1].

ثمّ إنّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾، التفات عن خطاب الجمع الوارد في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ**﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿**فَلَا تَعْتَدُوهَا**﴾، إلى خطاب المفرد بقوله تعالىٰ: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللهِ**﴾، ثمّ إلى الجمع بقوله تعالىٰ: ﴿**فَلَا تَعْتَدُوهَا**﴾، ثمّ إلى المفرد في قوله تعالىٰ: ﴿**فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾، كلّ ذلك لتنبيه المخاطب ورفع الكسل في الإصغاء وتنشيط الذهن ليستعدّ لسماع الحكم من غير ملل.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿**أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ**﴾، التفات من الخطاب إلى الغيبة،

---

١ . سورة النور: الآية ٣٣.

تكريماً واستبعاداً للمخاطب عن الوقوع في المخالفة وعدم إقامة حدود الله.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على اُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالىٰ: **﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**، على وجوب الاعتداد على المطلّقة، ووجه الحكمة في تشريع هذا الحكم، وإن كانت الحكمة لا تطّرد ولا تنعكس.

الثاني: تدلّ جملة: **﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾**، على أنّ الأمر الذي لابدّ منه في مدّة التربّص هو حفظ النساء أنفسهنّ، فيمسكنها عمّا تقتضيه طبائعهنّ من الطموح إلى الزواج.

وفيها دلالة على وجوب أن لا يخرجن من رعاية الزوج وحيطته.

وهذه الجملة من روائع الأُسلوب في الدلالة والفصاحة بإيجاز كما ذكرنا.

الثالث: يدلّ قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾**، بالملازمة على اعتبار قولهنّ إذا أخبرن بما في أرحامهنّ من الحيض، والطهر، والحمل.

ولعلّ ما ورد في الأحاديث: «إنّ الله فوّض إلى النساء ثلاثة أشياء: الحيض، والطهر، والحمل»، مستفاد من هذه الآية الشريفة، وقد سيق ذلك مساق القاعدة الكلّية، وأجمع الفقهاء على اعتبار قولهنّ في هذه الثلاثة ما لم يعلم الكذب، وهو موافق للقاعدة النظامية المذكورة في الفقه من أنّ: «كلّ مَن استولى علىٰ شيءٍ فقوله معتبر فيما استولى عليه»، ولهذه القاعدة موارد كثيرة في فقه المسلمين.

الرابع: قوله تعالى: **﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾**، يدلّ على أنّ الحكم ـ وهو وجوب حفظ أنفسهنّ في العدّة، وحرمة كتمانهنّ لما في الأرحام ـ من لوازم

الإيمان ، فلا استغناء عنه ، وفيه الزجر الشديد .

ويستفاد منه الردع الأكيد عن عادة كانت متّبعة بينهنّ قبل نزول الآية الشريفة ، وأنّها مخالفة للإيمان .

الخامس : يدلّ قوله تعالىٰ : ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**﴾ ، على كمال عطفه وشدّة اهتمامه عزّ وجلّ ببقاء العصمة الأُولى ، حيث عبّر تعالى : «بردهنّ» دون غيره ، فجعل للزوج حقّ الردّ باعتبار الحالة التي قبل الطلاق ، فكأنّها لم تقطع ، ولا حقّ للمرأة في المعارضة ، ولا منافاة في ذلك مع القول بأنّ للزوج حقّاً في المطلّقة ، ولسائر الخطّاب حقّاً أيضاً ، ولكن الردّ لا يتحقّق إلّا مع الزوج الأوّل في العدّة .

ويستفاد من هذه الآية الشريفة رجحان المراجعة وحسنها ، ويدلّ عليه العدول عن التعبير بالزوج إلى البعولة ، لإخراج غير المدخول بها ، وللترغيب في المراجعة وتذكر الحالة السابقة والعصمة الأولىٰ .

السادس : يستفاد من تعقيب الآية المتقدّمة بقوله تعالىٰ : ﴿**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾ ، أنّ ردّ الرجل امرأته إلى حبالته وعصمته على ما يريده الله تعالى ، إنّما يتحقّق بإرادة الإصلاح ، وهي القيام بحقوقها ، ويلازم ذلك قيام المرأة بحقوق الزوج ، فذكر سبحانه وتعالىٰ حقّ كلّ واحد منهما على الآخر ، وأجمل في ذلك بعبارة فصيحة ، وهي بإيجازها تشتمل على جميع ما ينبغي ذكره في هذه الحالة ، ثمّ أرجع ذلك إلى العرف المتداول في كلّ مجتمع .

السابع : يستفاد من تكرار المعروف في هذه الآيات المباركة ـ فقد ذكر فيها اثنتا عشرة مرّة ـ حجّية العرف كما عليه المحقّقون من الفقهاء ـ قدّس الله أسرارهم ـ .

الثامن : إنّما ذكر سبحانه وتعالى لفظ الرجال في قوله : ﴿**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ**

دَرَجَةٌ﴾ للإشارة إلى وجه التفوّق وأنّه كمال الرجولية، وفضل قيامه بأُمورها ورعايتها، كما فسّرت هذه الدرجة في آية أُخرى على ما ذكرنا في التفسير، فراجع.

التاسع: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**﴾، على مرجوحيّة الطلاق والفرقة، يعني: أنّ أصل الطلاق مرجوح، ولو أُريد العمل بهذا المرجوح فمرّتان، وإلّا فسيرى أثر عمله في الدُّنيا والآخرة التي تظهر فيها منويات العبد، فإنّها عالَم الظهور والشهود، وقد ذكر العلماء آثاراً خطيرة على الطلاق، حيث إنّه يوجب فساد الأخلاق بين الزوجين، وسوء تربية الأولاد، ويوجب الأمراض النفسيّة، إلى غير ذلك، فهذا الأمر من الأُمور التي تترتّب عليه آثار كثيرة ومتعدّدة الجوانب، منها الصحّية والأخلاقيّة، والتربوية الفردية والاجتماعية، ولذا لابدّ من تقييده بقيود توجب الإقلال منه وحصره في موارد، كما سنذكرها في بحث آخر.

العاشر: أنّ قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾، يلهم الزوجين بأعذب أُسلوب وألطف بيان وبعناية خاصّة، نبذ الفرقة والاختلاف، ويلقي بينهما الايتلاف والأُنس وسكون النفس الذي جعله الله تعالى بين الرجل والمرأة، ولذا اعتبر أن يكون الإمساك بمعروف، وألغى الإمساك الواقع عن مضارّة وإضرار، وهكذا التسريح.

الحادي عشر: إنّما قيّد سبحانه وتعالى الإمساك بمعروف، لنفي الإمساك المضار، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا**﴾[1]، وقيّد التسريح بالإحسان، ليترتّب عليه قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً**﴾، لأنّه قد ينافي أخذ شيءٍ من المرأة العرف الدائر بين الناس، ولأنّ من الإحسان هو أداء النفقة والإسكان وحسن المعاشرة حتّى تنقضي العدّة، وهذه

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٣١.

مزيّة في الإحسان لم تكن في المعروف، ولذا اختلف القيد في الموردين.

الثاني عشر: يستفاد من قوله تعالىٰ: **﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾**، أنّه لابدّ من كراهة الزوجة، لأنّ الافتداء إنّما يستعمل فيما إذا كان إكراه أو أسر في البين، وهذه الكراهة والنفرة هي التي توجب الخوف بأن لا يقيما حدود الله. وهذا هو طلاق الخلع، الذي هو قسم من الطلاق، وتجري عليه نفس الأحكام التي تترتّب على مطلق الطلاق إلّا ما استثني.

***

بحث روائي:

في «الكافي» عن أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة في قوله تعالىٰ: **﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**، قال عليه السلام: «الأقراء: هي الأطهار».

وفي «تفسير العيّاشي» في قوله تعالىٰ: **﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**، عن زرارة، قال:

«سمعت ربيعة الرأي يقول: إنّ من رأيي أنّ الأقراء التي سمّى الله تعالى في القرآن إنّما هي الطهر فيما بين الحيضتين، وليس بالحيض، قال: فدخلت على أبي جعفر عليه السلام فحدّثته بما قال ربيعة، فقال عليه السلام: كذب ولم يقل برأيه إنّما بلغه عن عليّ عليه السلام، فقلت: أصلحك الله، أكان عليٌّ عليه السلام يقول ذلك؟! قال: نعم، كان يقول: إنّما القرء الطهر، تقرأ بما فيه الدم فيجمعه فإذا حاضت قذفته، قلت: أصلحك الله، رجل طلّق امرأته طاهراً من غير جماع بشهادة عدلين، قال: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدّتها وحلّت للأزواج ـ الحديث».

أقول: الروايات في كون القرء هو الطهر كثيرة، وهو المشهور بين الفقهاء، وقول أبي جعفر عليه السلام: «نعم كان يقول: إنّما القرء الطهر»، ردّ على ما نسب إلى عليّ عليه السلام من أنّه يقول: «إنّ القرء هو الحيض».

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ**

فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾، قال عليه السلام: «لا يحلّ للمرأة أن تكتم حملها أو حيضها، أو طهرها، وقد فوّض الله إلى النساء ثلاثة أشياء: الطهر، والحيض، والحبل».

أقول: ما ذكر في الحديث بيان لإطلاق ما ورد في الآية الشريفة، وتقدّم سابقاً ما يتعلّق بذلك.

وفي «المجمع» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾**، قال عليه السلام: «الحيض والحبل».

أقول: ليس ذلك في مقام الحصر، فلا تنافي غيرها.

وفي «تفسير العيّاشي» عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام في الآية المباركة: **﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾**، قال عليه السلام: «يعني: لا يحلّ لها أن تكتم الحمل إذا طلّقت وهي حبلى، والزوج لا يعلم بالحمل، فلا يحلّ لها أن تكتم حملها، وهو أحقّ بها في ذلك الحمل ما لم تضع».

أقول: مرّ في الرواية السابقة أنّها ليست في مقام الحصر، فلا تنافي غيرها.

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالىٰ: **﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾**، قال عليه السلام: «حقّ الرجال على النساء أفضل من حقّ النساء على الرجال».

أقول: إنّ الفضيلة لا تنافي أصل التساوي في الجملة.

وفي «التهذيب» عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: **﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾**، قال عليه السلام:

«التطليقة الثالثة التسريح بإحسان».

وفي «تفسير العياشي» في قوله تعالىٰ: **﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾**، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«التسريح بالإحسان التطليقة الثالثة».

وفي «الفقيه» عن الحسن بن فضّال، قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن العلّة التي من أجلها لا تحلّ المطلّقة للعدّة

لزوجها حتّى تنكح زوجاً غيره؟

فقال عليه السلام : إنّ الله عزّ وجلّ إنّما أذن في الطلاق مرّتين ، فقال عزّ وجلّ : **﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإحْسَانٍ﴾** ، يعني في التطليقة الثالثة ولدخوله فيما كره الله عزّ وجلّ من الطلاق الثالث حرّمها عليه ، فلا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره ، لئلا يوقع الناس في الاستخفاف بالطلاق ولا يضاروا النساء» .

أقول : لا ريب في أنّ التطليقة الثالثة من التسريح بإحسان ، لعدم تحقّق التلاعب والاستخفاف بالمرأة في طلاقها .

وأمّا أنّ هذه الآية الشريفة تدلّ على وقوع الطلقات الثلاث بلفظ واحد أو في مجلس واحد ففيه منع ، ومذهب أهل البيت عليهم السلام على خلاف ذلك ، وقد حرّرنا الكلام في الفقه فمَنْ شاء فليراجع «مهذّب الأحكام» .

في «أسباب النزول» عن عروة ، عن أبيه : «كان الرجل إذا طلّق امرأته ثمّ ارتجعها قبل أن تنقضي عدّتها ، كان ذلك له وإن طلّقها ألف مرّة ، فعمد رجل إلى امرأة له فطلّقها ثمّ أمهلها حتّى إذا شارفت انقضاء عدّتها ارتجعها ثمّ طلّقها ، وقال : والله ، لا آويك إليّ ولا تحلّين أبداً ، فأنزل الله عزّ وجلّ : **﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإحْسَانٍ﴾** » .

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالىٰ : **﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾** ، عن الصادق عليه السلام ، قال : «الخلع لا يكون إلّا أن تقول المرأة لزوجها : لا أبرّ لك قسماً ولأخرجنّ بغير إذنك ، ولأوطئنّ فراشك غيرك ، ولا أغتسل لك من جنابة ، أو تقول : لا أطيع لك أمراً أو تطلّقني ، فإذا قالت ذلك فقد حلَّ له أن يأخذ منها جميع ما أعطاها ، وكلّ ما قدر عليه ممّا تعطيه من مالها ، فإذا تراضيا على ذلك طلّقها على طهر بشهود فقد بانت منه بواحدة ، وهو خاطب من الخطّاب ، فإن شاءت زوّجته نفسها وإن شاءت لم تفعل فإن تزوّجها فهي عنده على اثنتين باقيتين ، وينبغي له أن يشترط عليها

كما اشترط صاحب المباراة، فإن ارتجعت في شيءٍ ممّا أعطيتني فأنا أملك ببضعك.

وقال عليه السلام: لا خلع ولا مباراة ولا تخيير إلّا على طهر من غير جماع، بشهادة شاهدين عدلين، والمختلعة إذا تزوّجت زوجاً آخر ثمّ طلّقها يحلّ للأوّل أن يتزوّج بها.

وقال: لا رجعة للزوج على المختلعة ولا على المباراة إلّا أن يبدو للمرأة، فيرد عليها ما أخذ منها».

أقول: قد حرّرنا تفصيل طلاق الخلع في الفقه، فمَن شاء فليراجع كتابنا «مهذّب الأحكام».

وفي «الفقيه» عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إذا قالت المرأة لزوجها جملة: لا أطيع لك أمراً، مفسّرةً أو غير مفسّرة، حلّ له ما يأخذ منها وليس له عليها رجعة».

أقول: المراد بالمفسّرة التصريح بالمقصود جملة، وغير المفسّرة الكناية وغيرها.

في «الدرّ المنثور» أخرج أحمد، عن سهل بن أبي حثمة، قال:

«كانت حبيبة ابنة سهل تحت ثابت بن قيس بن شماس فكرهته وكان رجلاً دميماً، فجاءت وقالت: يارسول الله، إنّي لا أراه فلولا مخافة الله لبزقت في وجهه، فقال لها: أتردّين عليه حديقته التي أصدقك؟ قالت: نعم، فردّت عليه حديقته وفرّق بينهما، فكان ذلك أوّل خلع في الإسلام».

وفي «تفسير العياشي» عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالىٰ: **﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾**، فقال:

«إنّ الله غضب على الزاني فجعل له مائة جلدة، فمَن غضب عليه فزاد فأنا إلى الله منه بريء، فذلك قوله تعالىٰ: **﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾**».

أقول : يريد ﷺ بذلك الوقوف عند ما عيّنه الله تعالى في أحكامه المقدّسة ، وضعيّة كانت أو غيرها ، فكلّ مَن تعدّى عنها فقد تعدّىٰ عن حدِّه تعالىٰ ، والشرع منه بريء .

***

بحث فقهي:

يستفاد من الآيات الشريفة الأحكام الشرعيّة الفقهيّة التالية :

الأوّل : يدلّ قوله تعالىٰ : ﴿**ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ ، أنّ مدّة العدّة ثلاثة أطهار ، كما هو الحقّ وعليه جمع كثير من الجمهور ـ منهم المالكيّة والشافعيّة ـ وفي «الدرّ المنثور» عن ابن شهاب أنّه قال :

«سمعت أبا بكر بن عبد الرحمان يقول : ما أدركت أحداً من فقهائنا إلّا وهو يقول هذا ، أي أنّ القرء بمعنى الطهر» .

فيكفي في الطهر الأوّل مسمّاه ولو لحظة ، فلو طلّقها وقد بقيت من الطهر لحظة يحسب ذلك طهراً واحداً ، فإذا رأت طهرين آخرين بينهما حيضة واحدة انقضت أيّام التربّص (العدّة) .

وإذا كان المراد من القرء الحيض فإنّ أقلّ الحيض ثلاثة أيّام ولا يكون أقلّ منها ، وأكثره عشرة أيّام لا يكون أكثر منها ، وأقلّ الطهر عشرة أيّام لا يكون أقلّ منها ، وأكثره لا حدَّ له ، والتفصيل يُطلب من «مهذّب الأحكام» ، أحكام العِدّة .

الثاني : أنّ المراد من قوله تعالىٰ : ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ**﴾ هو الصنف الخاص منهنّ ، أي المدخول بها وغير اليائسة ، وغيرهما لا تشملهنّ الآية الشريفة ، فإنّ غير المدخول بها لا عدّة لها حتّى يجب عليها التربّص ثلاثة قروء .

والحامل عدّتها وضع الحمل ، كما يأتي في قوله تعالىٰ : ﴿**وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ**

﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[١].

الثالث: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾، على قبول قولهنّ في إخبارهنّ بما في أرحامهنّ من الحمل، والحيض، والطهر. ولا يختصّ الحكم بخصوص الحمل كما ذكره بعض الفقهاء؛ لأنّ هذا الزجر الشديد يناسب أن يكون على كتمان الحمل، ولكن إطلاق اللفظ يشمل جميع ما ذكر.

الرابع: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، أنّ الزوج إذا طلب الرجوع لا حقّ للمرأة في معارضة البعل في ردّها.

الخامس: يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾، أنّ طبيعي الطلاق علىٰ نوعين: نوع يجوز للزوج المراجعة في العدّة وردّ الزوجة إلى العصمة الأُولىٰ، والنوع الآخر لا يجوز للزوج ردّ الزوجة حتّى تنقضي العدّة، فلابدّ من عقد جديد حينئذٍ.

السادس: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً﴾، عدم جواز استرداد المهر من الزوجة، لأنّها تملك صداقها بمجرّد العقد الصحيح الجامع للشرائط، وإن استقرّت ملكيّة التمام بالدخول.

وبالجملة: أنّ التصرّف في صداقها بدون رضاها يكون تصرّفاً في حقّ الغير بدون الإذن، وهو حرام بالأدلّة الأربعة، كما قرّرناه في كتاب الغصب من «مهذّب الأحكام»، وأمّا مع الرضا وطيب النفس فلا بأس به لكونه حلالاً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾[٢].

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا

---

١. سورة الطلاق: الآية ٤.

٢. سورة النساء: الآية ٤.

﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ علىٰ مشروعيّة طلاق الخلع ، ويفترق عن غيره من أقسام الطلاق بأنّ الأوّل إنّما يشرّع إذا كان نفرة من الزوجة للزوج ، وبذلها الفداء عوضاً عن الطلاق ، ويدلّ على كلا الأمرين قوله تعالىٰ : **﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾** ، ويصحّ الفداء بكلّ ما يتموّل ، قليلاً كان أو كثيراً ، كان بقدر المهر أو أنقص أو أزيد .

وطلاق الخلع بائن لا يصحّ فيه الرجوع من الزوج ما لم ترجع المرأة فيما بذلت ، ولها الرجوع في الفدية ما دامت في العدّة ، فإذا رجعت كان له الرجوع .

ولو طلّقها مع عدم الكراهة وكون الأخلاق ملتئمة ، لم يملك العوض وحرم عليه التصرّف ، ولكن يصحّ أصل الطلاق وإن بطل الخلع .

الثامن : لابدّ في الكراهة الموجبة لجواز الخلع من الزوجة أن تكون بحيث يخاف منها الوقوع في المعصية ، وعدم إقامة حدود الله ، وهي أحكامه المقدّسة .

***

بحث علمي:

الآيات المباركة المتقدِّمة تدلّ على مشروعيّة الطلاق في الإسلام ، وهي من جملة المؤاخذات التي أخذها أعداء الإسلام عليه ، باعتبار أنّ الطلاق تفريق بين الزوجين وإلغاء العصمة بينهما .

والزواج حاجة إنسانية شرّعه الله تعالى لمصلحة الفرد والمجتمع ، وبقاء النوع الإنساني كما قلنا ذلك سابقاً .

والطلاق إبطال لهذه المصلحة ، فإنّه سبب للفراق الذي هو مبغوض لكلّ ذي شعور ، وهو يجلب جملة من المفاسد التي هي أساس كلّ محظور ، ولذا حرّمته بعض الشرائع السماوية ، كشريعة عيسىٰ عليه السلام ، وبعض القوانين الوضعيّة .

والجواب عن ذلك : أنّ الإسلام دين الرحمة والأُلفة والتعاطف ، وقد حثّ على الاجتماع والتواصل والاتّحاد بين الأفراد ، وحرّم كلّ ما يوجب الفرقة

والاختلاف، ويدلّ على ذلك القرآن الكريم والسنّة المقدّسة، ومن مظاهر ذلك الزواج، فإنّه حرّض عليه في مواضع متعدّدة من القرآن الكريم بأساليب مختلفة، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[١]، ويستفاد منه كمال العناية بهذه الحياة التي جعلها سبحانه حياة سكنٍ وراحة، وفيها المودّة والرحمة التي هي سبب السعادة في الحياة.

واهتمّ الإسلام بجميع جوانب هذه الحياة، وبيّن كلَّ ما يرتبط بسعادتها وشقاوتها، شرحاً وافياً قلّما يوجد في أمر من الأُمور مثل ذلك، ومن مجموع ما ورد في ذلك يستفاد أنّ الزواج هو المحبوب لدى الشارع الأقدس، والطلاق مرغوبٌ عنه، فإنّه حاجة موقّتة يرجع إليه فيما إذا طرأ على الحياة الزوجيّة ما يهدِّد كيانها، وهذا ممّا أكّد عليه الإسلام في مواضع متعدّدة من القرآن الكريم والسنّة الشريفة، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق»، وفي حديث آخر: «أبغض الأشياء إلى الله تعالى الطلاق».

ويمكن استفادة ما ذكرناه من أُمور:

الأوّل: أنّه لم يرد في القرآن الكريم الأمر بالطلاق، بخلاف الزواج والمعاشرة الزوجيّة:

قال تعالىٰ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٣].

---

١. سورة الروم: الآية ٢١.

٢. سورة النساء: الآية ٣.

٣. سورة النور: الآية ٣٢.

فقد حثّ عليه الإسلام بأساليب مختلفة كما ذكرنا، وهو يكشف عن أنّ الطلاق أمرٌ ثانويّ يرجع إليه في حالات خاصّة.

الثاني: أنّ الإسلام جعل أمر الطلاق بيد شخص واحد وهو الزوج وتحت سلطته الخاصّة، ففي الحديث المتواتر بين المسلمين: «الطلاق بيد مَن أخذ بالساق»، بخلاف الزواج، فإنّ لكلّ واحدٍ من الطرفين السلطة فيه. وهذا هو تحديد آخر في الطلاق يخرجه عن تلاعب الأهواء والعواطف، ويبعده عن النزوات الشخصية.

الثالث: أنّه جعل في الطلاق حدوداً وقيوداً لم يكن مثلها في الزواج، ممّا يقلّل أفراده في الخارج.

الرابع: يستفاد من الآيات المباركة الواردة في الطلاق في هذه السورة وغيرها، أنّ الطلاق آخر ما يمكن الرجوع إليه، فقد جعل سبحانه وتعالى لحلّ ما يطرأ من المشكلات على الحياة الزوجيّة طرقاً متعدِّدة، منها الرجوع إلى العرف، أو التحكيم، أو أهل الزوجين، أو الهجر في المضاجع، أو الضرب بحدود وقيود وغير ذلك، فلو كان الطلاق هو الحلّ الوحيد في نظر الإسلام لما كان لهذه الطرق المختلفة وجه معتبر، فهو آخر الطرق، ومع ذلك هو أبغض الحلال إلى الله تعالىٰ.

وهو الطريق الأمثل لحلّ المشكلات إذا طرأ على الحياة الزوجيّة ما يهدّدها، فإنّ الحلّ الذي يمكن تصوّره في هذه الحالة، إمّا وجوب التحفّظ على الحياة الزوجيّة مهما بلغ الأمر ولو رجع إلى الفرقة إلى آخر عمر الزوجين، كما يقول به بعض مذاهب النصارىٰ، وهذا تعطيل لحقوق الأفراد وتحديد في حرّيتهما من دون مبرّر، وإبقاء للمشكلات من دون حلّ لها، مع أنّه يرجع إلى الفرقة العملية بينهما، هو من أعقد المشاكل وأصعبها.

وإمّا الرجوع إلى قطع العلاقة بين الزوجين بعد استنفاذ جميع الحلول

الملائمة ، فتنتهي الحياة الزوجيّة بالطلاق والتفرقة بين الزوجين ، لئلا يقعا في الحرام وتخرج الحياة الزوجية عن الكمال المطلوب منها ، فتجلب الشقاء للزوجين والأولاد ، وهذا أمرٌ لا يرتضيه أحد ، فالطلاق هو آخر ما يتصوّر في حلّ المشكلات وإرجاع كلّ واحدٍ من الزوجين إلى حياته الخاصّة .

ومن ذلك يعلم : أنّ الطلاق إنّما يصحّ إذا استجمع جميع الشروط المقرّرة في الشرع ، ومنها أن لا يكون اقتراحيّاً من قبل الزوج من دون أيّ موجب مع كمال الملائمة بين الزوجين ، فإنّ صحّة مثل هذا الطلاق موضع بحث لدى الفقهاء .

***

بحث عرفاني:

تقدّم بعض ما يرتبط بطلاق الزوج لزوجته ، وهو أمرٌ مبغوض عند الخالق والمخلوق ، وهناك طلاق آخر هو مجمع الكمالات الإنسانية وأهمّ طرق السير والسلوك إلى الله تعالىٰ ، وتتجلّى أهمّيته في اجتماع التخلية عن الرذائل ، والحلية بالفضائل ، والتجلية بصفات الباري عزّ وجلّ فيه ، وهو طلاق الدُّنيا وما سوى الله جلّت عظمته ، وهو أيضاً مرّتان ﴿**فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ ، وإنّ له درجات :

الأولىٰ : ما إذا كانت الدُّنيا سبباً للانغمار في عالَم الغرور ، وحجاباً عن عالم النور . فترتع النفس في الجهالات والظلمات ، فلايفيدها منع مانع ولا ترتدع بأيّ رادع . وطلاق مثل هذه الحالة واجب على كلّ نفس تريد الاستكمال والترفّع عن دار الوهم والخيال ، والارتقاء إلى عالَم الحقائق التي لم تزل ولا تزال .

الثانية : ما إذا أمسك نفسه عن الانغمار في عالم الغرور طلباً للاستكمال ، فتشرق على النفس من عالَم الأنوار ، فترفض الدُّنيا وما يبعدها عن ساحة قدسه تعالىٰ ، ولا ريب في حسن هذا الطلاق بالشرائط المقرّرة في الشريعة المقدّسة ،

وبعد ذلك تصل النوبة إلى الإمساك بالمعروف، فيعمل بما يرتضيه الرحمان ويرتقي بذلك إلى درجات الجنان.

الثالثة: وهي آخر المراتب وأعلاها، وهي قطع العلاقة والإضافة القلبية مطلقاً، عملاً بما يُقال: «إنّ التوحيد إسقاط الإضافات»، وهذا هو التسريح بالإحسان.

وطلاق الدُّنيا في أيّ مرتبة حصل لا ينافي بقاء الدُّنيا تحت سلطته وإرادته، كما في طلاق أولياء الله تعالى للدُّنيا، فقد تمثّلت الدُّنيا في صورة خارجيّة ـ وهي صورة أجمل النساء ـ لسيّد الأنبياء في ليلة المعراج، وفي صورة بثينة التي كانت أجمل نساء عصرها لعليّ عليه السلام، فقال لها:

«غرّي غيري، لا حاجة لي فيك قد طلّقتك ثلاثاً لا رجعة فيها».

فطلاق الدُّنيا بالشرائط المقرّرة في الشرع من أفضل الدرجات وأعلى المقامات، واجب عند المخلصين والصدِّيقين المتفانين في حبّ الله تعالىٰ.

وهو أوّل منزل من منازل السير إلى ربّ العالمين، ومن جهة الاستقامة والبقاء عليه تجتمع فيه سائر المقامات، من التخلية والتحلية والتجلية بل الفناء، والثبات عليه ثبات في الرحمة الواسعة التي لم تزل ولا تزال، ويشتدّ مقام التوحيد فيعبد الله جلّت عظمته حبّاً له، لا لشوق الوعد ولا خوف الوعيد.

***

الآية ٢٣٠

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴿٢٣٠﴾﴾ .

الآية الشريفة في غاية إيجازها واشتمالها على أربعة عشر ضميراً، هي في منتهى الفصاحة خالية عن التعقيد، فيها جملة من الكنايات، ممّا زادت في بلاغتها. وهي تبيّن حكماً آخر من أحكام الطلاق، وهو عدم حلّية المطلّقة ثلاثاً على الزوج حتّى تنكح زوجاً غيره، فإن طلّقها بعد العقد والتزويج يجوز لهما أن يتراجعا بشرط اطمينانها أن يقيما حدود الله تعالىٰ. وهذا الحكم يعتبر تحديداً لعدد الطلقات الواقع من الزوج، وردعاً له لئلا يقدم على تكرار الطلاق وإعادته.

***

التفسير

قوله تعالىٰ: **﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾**.

المراد من الطلاق هو التطليقة الثالثة، ونفي الحلّية عن نفس الزوجة لبيان أنّها لا تحلّ لا بالعقد ولا بالمراجعة، فالحرمة متعلّقة بهما معاً.

والمعنى: فإن طلّق زوجته بعد مرّتين من الطلاق فلا تحلّ له بعد الطلاق الثالث مهما طال الزمن وتقادم العهد، حتّى تنكح زوجاً غيره.

قوله تعالىٰ: **﴿حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾**.

يستفاد من هذه الآية المباركة أنّ الحرمة في هذه المرأة غير دائميّة، أي

فلا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً آخر، نكاحاً صحيحاً مشتملاً على العقد الصحيح والمباشرة ـ وقد كنّى سبحانه وتعالىٰ عنهما بكناية لطيفة مؤدّبة ـ فتكون زوجة له.

وتدلّ هذه الآية على أنّ النكاح لابدّ أن يكون صحيحاً مصاحباً للمباشرة والغشيان، لا مجرّد العقد فقط، فيختصّ بخصوص العقد الدائم الصادر عن البالغ العاقل.

وقد استدلّ بعض المفسّرين وجمع من فقهاء الجمهور بهذه الآية المباركة على أنّ النكاح الذي تحلّ به المطلّقة ثلاثاً، لابدّ أن يكون زواجاً صحيحاً عن رغبة مقصودة لذاتها، فلو نوى بالتزويج التحليل، أي إحلال الزوجة للزوج الأوّل، كان زواجه غير صحيح ولا تحلّ به المرأة إذا هو طلّقها، بل هو معصية لقول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «لعن الله المحلّل والمحلّل له».

ويمكن المناقشة في ذلك: بأنّ الآية المباركة لا تدلّ على ما ذكروه، بل هي أجنبيّة عنه، والحديث ـ على فرض اعتباره ـ إرشاد إلى ترك ذلك منهما، لا أن يكون النهي عنه نهياً تحريميّاً، وعلى فرض كونه كذلك فإنّهم لا يقولون بأنّ النهي في غير العبادات يوجب الفساد، والنكاح ليس بعبادة محضة، فلا فرق في النكاح بين أن يكون بنيّة التحليل إذا حصل قصد النكاح الدائم الصحيح الجامع للشرائط. نعم، إذا لم يحصل قصد أصل النكاح الدائم يبطل من هذه الجهة.

قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا**﴾.

المراد بالتراجع هو العقد، وقد كنّى به عنه، وهو يختلف عن الرجوع الذي كان حقّاً للزوج في التطليقتين الأوليتين، بأنّ التراجع إنّما يكون بين اثنين فلابدّ من التوافق بينهما، بخلاف الرجوع.

والمعنى: فإن طلّقها الزوج الثاني طلاقاً صحيحاً يوجب انقطاع العصمة بينهما، فلا جناح أن يتراجع الزوجان إلى الحياة الزوجيّة بعقد شرعي، ويستأنفا

تلك الحياة الجديدة برغبة منهما مع حسن المعاشرة بينهما وإلغاء الحزازات السابقة ، فالتراجع مشروط بذلك . ويلحق بطلان الزوج الثاني موته ، لأنّه يوجب انقطاع العصمة بينهما كالطلاق .

قوله تعالىٰ : ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾ .

أي : أنّ التراجع بينهما والرجوع إلى الحياة الجديدة مشروط بما إذا ظنّ كلّ واحد من الزوجين أن يقوم بحقوق الآخر ، وهي حسن المعاشرة والإخلاص وسلامة النيّة ونحوها ، التي هي حدود الله تعالى التي كتبها في مثل هذه الحياة ، وإلّا فالرجوع مرجوح وإن كان العقد صحيحاً إن وقع جامعاً للشرائط .

قوله تعالىٰ : ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ .

وضع الظاهر موضع المضمر ، لبيان أنّ الحدود في المقام غير الحدود السابقة .

وخصّ العالمين بالذِّكر تشريفاً للعلم وتعظيماً لحدود الله تعالىٰ ، ولأنّ أهل العلم هم الذين يدركون مصالح تلك الحدود وآثارها وخصوصيّاتها ، وغيرهم عاجزون عن ذلك .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تكرّر في هذه الآيات المباركة جملة : ﴿**حُدُودُ اللهِ**﴾، وذلك لإزالة ما شاع في الجاهليّة من أقسام التفرقة والطلاق، وانحصارها في الإسلام بما قرّره الشارع بحدوده وقيوده، والتجاوز عنها عن حدود الله تعالىٰ، ولذا كرّرت تلك الجملة للتأكيد، كما كرّر التوجّه إلى القبلة في الآيات السابقة، لأجل إزالة ما سبق وإثبات قبلة اُخرىٰ.

ويستفاد من قوله تعالىٰ : ﴿**أَنْ يَتَرَاجَعَا**﴾، أنّه لابدّ من رضاء الطرفين في الرجوع، ولا يتحقّق ذلك إلّا بعقد جديد جامع للشرائط كما عرفت آنفاً، بخلاف الرجوع في الطلاق الأوّل أو الثاني، فقد عبّر سبحانه وتعالىٰ بالردّ، وقال : ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**﴾، وفي السنّة المقدّسة وكلمات الفقهاء عبّر بالرجوع، وهو عبارة اُخرى عن الردّ.

ثمّ إنّه ربما يستدلّ بقوله تعالىٰ : ﴿**حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ**﴾ على صحّة استقلالها في النكاح من دون مراجعة الوليّ، لأنّه أضاف النكاح إلى نفسها فقط.

وهذا صحيح بالنسبة إلى البالغة الرشيدة الكاملة، وأمّا بالنسبة إلى غيرها فالدليل لا يشملها، وإنّ التمسّك بالآية المباركة فيها، من التمسّك بالدليل في الموضوع المشكوك، وهو باطل عند الجميع، وقد فصّلنا البحث في الفقه ومَن شاء فليراجع النكاح من كتابنا «مهذّب الأحكام».

بحث روائي:

في «الكافي» عن أبي عبدالله عليه السلام : «المرأة لا تحلّ لزوجها حتّى تنكح زوجاً

غيره؟ قال عليه السلام : هي التي تطلّق ثمّ تراجع ثمّ تطلّق ثمّ تراجع ثمّ تطلّق الثالثة ، فهي التي لا تحلّ لزوجها حتّى تنكح زوجاً غيره ويذوق عسيلتها» .

وفي «الكافي» أيضاً : «في الرجل يطلّق امرأته الطلاق الذي لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره ثمّ تتزوّج رجلاً ولم يدخل بها .

قال عليه السلام : لا ، حتّى يذوق عسيلتها» .

أقول : العُسيلة تصغير العَسلة : وهي القطعة من العسل ، شبّه لذّة الجماع بذوق العسل ، وفي الحديث : «إذا أراد الله بعبد خيراً عسّله في الناس» ، أي طيّب ثناءَه فيهم .

واحتمل بعض اعتبار الإنزال فيه مضافاً إلى لذّة الجماع .

لكنّه مردود بالأصل ، والإطلاق ، كما ذكرنا في كتاب الطلاق من «مهذّب الأحكام» .

وفي «الدرّ المنثور» عن البزار والطبراني والبيهقي :

«أنّ امرأة رفاعة أتت النبيّ صلى الله عليه وآله وقالت : كنت عند رفاعة فبتَّ طلاقي ، فتزوّجت بعده عبد الرحمان بن الزبير وما معه إلّا مثل هدبة الثوب .

فتبسّم النبيّ صلى الله عليه وآله وقال لها : لعلّك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا ، حتّى تذوقي عُسَيلَته ويذوق عُسَيلَتكِ» .

أقول : إنّما صغّره إشارة إلى القدر القليل أو المسمّى الذي يحصل به الحلّ .

في «الكافي» عن الصادق عليه السلام : «أنّه سئل عن رجل طلّق امرأته طلاقاً لاتحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره ، وتزوّجها رجل متعة ، أيحلّ له أن ينكحها؟ قال عليه السلام : لا ، حتّى يدخل في مثل ما خرجت منه» .

أقول : الروايات في أنّ المتعة لا توجب التحليل كثيرة ، تعرّضنا لبعضها في كتاب الطلاق من «مهذّب الأحكام» .

وفي «التهذيب» عن محمّد بن مضارب، قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الخِصِيّ يحلِّل؟ قال عليه السلام: لا يحلِّل».

أقول: هذا في الخِصِيّ الذي لا يقدر على الجماع كما هو الغالب، وأمّا إذا قدر فتشمله العمومات والإطلاقات.

وفي «المجمع» عن أبي جعفر عليه السلام: «بيّن سبحانه وتعالىٰ حكم التطليقة الثالثة، فقال تعالىٰ: ﴿**فَإِنْ طَلَّقَهَا**﴾، يعني التطليقة الثالثة».

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالىٰ: ﴿**فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا**﴾، قال: «في الطلاق الأوّل والثاني».

أقول: لو فرض هذا من كلام المعصوم فلابدّ فيه من التأويل أو الحمل، وإلّا فالإشكال فيه ظاهر.

***

الآية ٢٣١ ـ ٢٣٢

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمْ النِسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِك فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُواً وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٣١) وَإِذَا طَلَّقْتُمْ النِسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِك يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢)﴾.

الآيات المباركة تبيّن أحكاماً أُخرىٰ في الطلاق، فذكر سبحانه وتعالى أنّه يجب معاملة النساء المطلّقات معاملة متعارفة، وحسن المعاشرة معهنّ، وأرشد الإنسان إلى أنّ مصلحته الايتمار بأوامر الله والانتهاء عن نواهيه، وإلّا كان ظالماً لنفسه. ونهاه عن الإضرار والاعتداء. وتوعَّد على مَن يتّخذ آيات الله هُزُواً، وأمره بالتقوىٰ.

ثمّ نهى الأولياء وغيرهم عن منع المرأة المطلّقة عدواناً وسخطاً أن تنكح زوجاً ثانياً بعد انتهاء العدّة، إن هي رغبت وتراضى الزوجان بالمعروف، وحذّرهم عن مخالفة أحكامه، وأرشدهم إلى أنّهم لا يعلمون إلّا أن يعلّمهم الله تعالىٰ.

***

التفسير

قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

المراد ببلوغ الأجل: الإشراف على تماميّة العدّة، لأنّه لو كان المراد انقضاؤها وتمامها، فلا موضوع للإمساك والتسريح حينئذٍ.

والبلوغ كما يستعمل في الغاية، يستعمل أيضاً في الإشراف عليها والاقتراب منها.

والمعروف: من العرف، وهو ما استحسنه العقل ولم يردع عنه الشرع، فيشمل الفطريات والمحسنات العقلية وبناء العقلاء، فإنّ جميعها حسن ومعروف وإن كان الفرق بينها بالاعتبار، والشرع حاكم ومسلّط عليها جميعاً، فإنّه يتمّمها.

وقد اهتمّ الشارع بالمعروف والعرف كما يستفاد ذلك من مجموع هذه الآيات المباركة وغيرها. وقد أسّس الفقهاء قاعدة: «أنّ كلّ ما لم يرد من الشرع في موضوع من الموضوعات تحديد خاصّ، يرجع إلى العرف في تعيينه»، ومصاديق هذه القاعدة كثيرة، على ما هي مفصّلة في الفقه.

والمعنى: وإذا طلّقتم النساء وأشرفن على الوصول إلى آخر عدّتهنّ، فإمّا إمساك المرأة بالرجوع إليها، أو تركهنّ على حالهنّ حتّى تنقضي عدّتهنّ، كلّ ذلك بمعروف في معاملتها من النفقة والمهر، من دون إضرار بهنّ في شيءٍ من ذلك.

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾.

تأكيد لما سبق، ونهي عن الرجوع بقصد الإضرار، أي ولا تراجعوهنّ تريدون بذلك إضرارهنّ وإيذائهنّ لتعتدوا عليهنّ بالاستيلاء على أموالهنّ وغيره، كما كان يفعل في الجاهلية.

والضِّرار: مصدر إمّا نائب عن المفعول المطلق، أي لا تمسكوهنّ إمساكاً، أو مفعول لأجله، وهو الأصحّ.

قوله تعالىٰ: **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾**.

بيان لوجه حكمة النهي، أي ومَن يمسك بقصد الإضرار فقد أوقع نفسه في الهلاك والتعب والغضب الإلهي بمعصية الله، وخرج عن جادّة الصواب وانحرف عن الفطرة الإنسانية، بل حرّم على نفسه سعادة الحياة. والرجوع بالمعروف رجوع إلى تلك السعادة، فإنّه وصل واجتماع بعد الفصل والانقطاع.

قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُواً﴾**.

مادّة (الهزء) تأتي بمعنى الخفّة والاستخفاف والاستهزاء، وهي كثيرة الاستعمال في القرآن، وغالبها من المخلوق بالنسبة إلى الله عزّ وجلّ، وبالنسبة إلى أنبيائه ورسله:

قال تعالىٰ: **﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾**[1].

وقال تعالىٰ: **﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾**[2].

وقال تعالىٰ: **﴿وَلَقَدْ اسْتُهْزِءَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾**[3].

وكذا بالنسبة إلى آيات الله تعالى وأحكامه المقدّسة:

قال تعالىٰ: **﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُواً﴾**[4].

---

١ . سورة الحجر: الآية ١١.

٢ . سورة الزخرف: الآية ٧.

٣ . سورة الأنعام: الآية ١٠.

٤ . سورة الكهف: الآية ٥٦.

وقال جلّ شأنه في شأن أهل النار: **﴿ذَلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللهِ هُـزُواً وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾**[١].

وقال تعالىٰ: **﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً﴾**[٢].

وقد كرّر ذلك في القرآن بأساليب مختلفة، تسلية لأهل الحقّ وإرشاداً لهم بأن لا يتأثّروا من استهزاء أهل الباطل، وهذا من شعب الصراع بين الحقّ والباطل الذي هو قديم جدّاً، بل يستفاد من أدلّة كثيرة أنّ الدُّنيا لا تقوم إلّا بهذا الصراع، ولا يختصّ بالإنسان، بل المضادّة والمعاندة موجودة فـي جـميع المـوجودات بجواهرها وأعراضها، لكنّها خفيّة لا يمكن دركها إلّا لبعض النفوس المسـتعدّة، وقد كشف العلم الحديث عن بعض جوانبها في موارد مخصوصة.

وأمّا المجرّدات، فلا يتحقّق التضادّ والصراع بينها، لأنـّه لا معنى للـتجرّد عن المادّة إلّا ذلك، وإلّا لزم الخلف.

والمعنى: لا تتهاونوا بحدود الله وأحكامه فتتركوا العـمل بـها، فـإنّ فـيها صلاحكم ورشدكم، فالله تعالى لم يشرع حدوده وأحكـامه ومـعارفه إلّا عـلى مصالح عامّة وحِكَم نوعية، والأخذ بها يصلح النوع والاجتماع ويوصل الإنسان إلى الكمال المعدِّ له وتتمّ له سعادة الحياة، ويستقيم بها نظام الاجتماع والخليقة.

والاستهزاء بحدود الله تعالى وآياته يتحقّق بعدم العمل بها أو التعدّي عليها، أو الاقتصار على ظواهرها ونبذ غيرها، فإنّ جميع ذلك من مـظاهر الاسـتهزاء والتهاون.

وفي الآية المباركة تهديد أكيد ووعيد شديد لمَن يتعدّى حدود الله تعالىٰ، وفيها ردع عن العادات التي كانت متّبعة عند نزول الآية الشـريفة بشأن طـلاق

١. سورة الجاثية: الآية ٣٥.

٢. سورة المائدة: الآية ٥٧.

النساء والتزويج بهنّ .

ثمّ إنّ حذف الهمزة في كلمة ﴿هُزُواً﴾ أولى لثقلها ، وقد ورد في الحديث عن الأئمّة الُهداة عليهم السلام : «لولا أنزل جبرئيل القرآن بالهمزة ما همزنا أهل البيت» ، أي ما نطقنا أهل البيت بالهمزة ، وقد وضع الأدباء باباً مستقلّاً لتخفيف الهمزة ، وجعلوا ذلك من المحسِّنات ، وهو حسن ما لم يكن دليل على الخلاف .

قوله تعالىٰ : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾ .

المراد بالنعمة ؛ نعمة الرحمة والاُلفة والمودّة التي بين الزوجين ، وما شرع بالنسبة إلى الحياة الزوجية ، أو نعمة الدِّين ، أو المعارف والأحكام ، أو مطلق النِّعم الإلهية التكوينيّة والتشريعيّة ، التي اُعدّت في سبيل كمال الإنسان وسعادته .

وفي الآية الشريفة حثّ على العمل بالأحكام ، وتذكير لهم بالنعم التي لابدّ لهم أن يؤدّوا شكرها بالإيمان والعمل الصالح ، والايتمار بأوامره جلّت عظمته والانتهاء عن نواهيه .

قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ .

مادّة (حكم) تأتي بمعنى الإتقان والمنع عن التعدّي ، وهي ملازمة في الجملة للعقل النظري والعملي .

وقد اختلف العلماء في معناها :

فقيل : إنّها عبارة عن العلم بحقائق الموجودات بقدر الطاقة الإنسانية ، وهي بهذا المعنى ترادف الفلسفة .

وقيل : إنّها عبارة عن صيرورة الإنسان عالَماً عقلياً مضاهياً للعالَم الغيبي .

وقيل : إنّها الأسفار الأربعة النفسانية ، التي جعلها بعض الأكابر مفتتح كتابه القيّم .

وقيل : إنّها العالَم الأكبر ، كما نسب إلى عليّ عليه السلام :

أتـــزعمُ أنّك جِـــرمٌ صـــغير وفـــيك انـــطوى العـالَم الأكـبرُ

إلى غير ذلك ممّا ورد في معناها ، ويمكن إرجاع الجميع إلى معنى واحد .

ولكن المستفاد من الآيات الشريفة التي ذكر فيها هذا اللفظ ، أنـّها معرفة ظاهر الشريعة وباطنها ، والمعارف العالية من التوحيد والنبوّة والأخلاق الفاضلة ، ومعرفة المصالح والحِكَم المبتني عليها دين الله عزّ وجلّ ، فإنّ بها تصفو النفوس وتصل إلى الكمال المطلوب وتتّصف بالأخلاق الفاضلة .

وبعبارة أُخرىٰ : هي معرفة الصراط المستقيم من جهة التكوين والتشـريع كما جعله الله تعالى ، والعمل بما عرف .

ولها أهمّية عظمى في كمال النفس ، بل هي الكمال بعينها ، وقد اعتنى بها عزّ وجلّ اعتناءً بليغاً في القرآن الكريم وجعلها من الخير الكثير ، فقال تعالىٰ : ﴿**وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً**﴾[1] ، وذكرها في مقابل الكتاب في جملة كثيرة من الآيات منها المقام ، ويأتي في الموضع المناسب شرحها شرحاً وافياً إن شاء الله تعالىٰ .

ومادّة (وعظ) من المواد الكثيرة الاستعمال في الكـتاب الكـريم والسـنّة المقدّسة ، ونسب إلى الخليل أنّه التذكير بالخير ونحوه ممّا يرق له القلب . والعظة والموعظة اسمان .

وعن آخر أنّه زجر مـقترن بـتخويف ، وتسـتعمل بـالنسبة إلى الله تـعالى والأنبياء وغيرهم ، وفي الدُّعاء : «اللّهمَّ إنّي أعوذ بك أن تجعلني عظةً لغيري» ، أي موعظة لغيري بأن يتّعظ بي .

---

١ . سورة البقرة : الآية ٢٦٩ .

والمعنى : اذكروا نِعَم الله عليكم ، وما أنزل من الأحكام وحدودها الظاهرية والباطنية ، والمعارف الحقّة التي لم ينزلها إلّا للصلاح والسعادة ، وبيّنها بلسان الوعظ والإرشاد بما هو خير لكم ، فلا تتوانوا في العمل بها ولا تعرضوا عنها ، فإنّ الإعراض عنها إعراض عن الكمال الذي أعدَّه الله لكم والسعادة التي أرادها منكم .

قوله تعالىٰ : ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ**﴾ .

في شرعه بامتثال أوامره والانتهاء عن نواهيه ، لاسيما تلك الأحكام التي شرّعها في النساء ، وما يوجب التآلف والسكون بين الزوجين ، وما بيّنه في أمر الطلاق .

قوله تعالىٰ : ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ .

بيان لعلّة الحكم السابق ، أي وليكن عملكم وتقواكم عن توجّه بأنّ الله عليم بكلِّ شيءٍ لا تخفى عليه أعمالكم ، ويجازيكم على ذلك ، فإنّ مَن عَلِمَ بأنّ الله كذلك ، وجب عليه بحكم العقل أن يتّقيه ويعمل بما أنزله ، فيوافق بين ظاهره وباطنه ، ولا يخالف بينهما .

وهذه الآية الشريفة من الآيات التي تدلّ على لزوم مراقبة الله تعالى في العمل ، وحسن النيّة والإخلاص له ، وتطابق الظاهر مع الباطن .

وهذه الآية تفيد معنىً زائداً على نفس العلم ، وهو أنّه تعالى حاضر مراقب ، وكذا جميع الآيات المباركة التي وقعت هذه الجملة فيها بعد الأمر بالتقوىٰ ، مع أنّ الرقيب من أسمائه الحسنى ، وهو يرجع إلى ما هو عين الذات ، لأنّه من شؤون علمه عزّ وجلّ ، بل لنا أن نقول إنّ مبدأ الخلق ومبدأ التشريع الذي هو المحاسب والمجازي ، لابدّ أن يكون رقيباً بكلّ معنى الكلمة بعد فرض حضوره لدى الأشياء

وحضورها عنده تعالىٰ، وإلّا لزم الخلف، وهو باطل.

فالأسماء الحسنى المتفرّعة عن علمه الأتمّ الأكمل، واللازمة للذات باللزوم العقلي، كثيرة تجمعها لفظ «الله» الذي هو اسم للذات الجامع لجميع الكمالات الواقعيّة والإدراكيّة، المنفي عنه جميع النقائص الواقعيّة والإدراكية.

فتكون جميع الأسماء المباركة منطوية في هذا اللفظ الجليل المبارك، انطواء الفرد في الكلّ. فالوحدة حاصلة في هذا المقام وفي الواقع بالعين والحقيقة، ولا أقول بوحدة الصنف والنوع، ولا بوحدة الشعاع والشمس، ولا بوحدة القطرة والبحر، لجلالة ذلك المقام الأقدس عن كلِّ ذلك. وإن كان التشبيه يقرب من جهة ويبعد من جهات، بل الوحدة الحقّة الحقيقيّة التي هي إسقاط جميع الاضافات وانقهارها في القهّارية المطلقة التي لا حدّ لها من كلّ جهة، ويشير إلى ذلك ما نسب إلى عليّ بن الحسين عليهما السلام في دعائه:

«إلٰهي كيف تخفى وأنت الظاهر، أم كيف تغيب وأنت الرقيب الحاضر».

وسيأتي شرح ذلك في المستقبل إن شاء الله تعالىٰ.

قوله تعالىٰ: **﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾**.

مادّة (عضل) تأتي بمعنى الشدّة والضيق والحبس والمنع، فهي بمنزلة الجنس لهذه الأنواع وتستعمل في الجميع، فتكون من متّحد المعنى لوجود الجنس القريب بين جميع الأنواع، ولا يعتبر في الجامع القريب أن يكون معلوماً من جميع الجهات، بل يكفي صحّة الانطباق على الأنواع المستعمل فيها اللفظ عرفاً، وربما يكون هذا سبباً في تعدّد الموضوع له في جملة كثيرة ممّا حكم أهل اللغة بالتعدّد فيها.

وكيف كان، فإنّ هذه المادّة لم تستعمل في القرآن الكريم إلّا في موردين،

كلاهما بالنسبة إلى النساء، أحدهما المقام، والثاني قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ**﴾[1]، والمعروف ـ كما تقدّم ـ هو ما تعارف بين الناس ولم ينه عنه الشرع، وهو ممّا يختلف باختلاف الأعصار والأمصار والعادات.

والمراد بالبلوغ: الانتهاء من العدّة والخروج منها، فإنّها ما دامت في العدّة لم يكن لأحد عليها ولاية وسلطة إلّا لبعولتهنّ، فإنّهم أحقّ بردّهنّ.

والخطاب عام لكلّ مَن كان له علقة بزواج المرأة ويرجع فيه إليه، سواء كان وليّاً شرعيّاً أم غيره، فيشمل كلَّ عاضل.

كما أنّ المراد من أزواجهنّ مطلق الأزواج الأعمّ من الزوج الأوّل قبل الطلاق وغيره، باعتبار أنّ في المستقبل يكون زوجاً إذا تحقّق التراضي بين الزوجين بالمعروف.

ويمكن تعميم المعروف بما هو المتعارف شرعاً، فيشمل جميع الشرائط الشرعيّة بالدلالة المطابقيّة.

والآية تدلّ على نهي مَن بيده أمر الزوجة ويرجع في الزواج بها إليه، عن منع المرأة من الزواج بأيّ رجل شاءت عدواناً وعناداً.

كما أنّها تردع عن عادة سيّئة كانت في الجاهلية، حيث يتحكّم الرجال في تزويج النساء بمحض إرادتهم فقط، وربما يمنعن من التزويج بعد الطلاق لجاجاً وعناداً، وقد نهى سبحانه وتعالى عن هذه العادة.

قوله تعالىٰ: ﴿**ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾.

التفات من خطاب الجمع إلى خطاب المفرد، لأنّ الخطاب المشتمل على الأحكام موجّه إلى الجميع، ثمّ وجّه الخطاب إلى شخص الرسول ﷺ، لأنّه

---

١. سورة النساء: الآية ١٩.

واسطة الفيض والمخاطب من غير واسطة، ولكن غيره مخاطب بواسطته.

والمعنى: ذلك الذي تقدّم من الأحكام والمواعظ، يوعظ بها مَن كان مؤمناً بالله واليوم الآخر، فإنّهم يتقبّلون تلك الأحكام ويعملون بها، طاعةً لله تعالى ورجاءً لمثوبته، وهم الذين تنفعهم المواعظ ويقفون عند حدود الله ولا يتجاوزونها.

والتقييد بالإيمان بالله واليوم الآخر لأجل أنّهما يدعوان إلى نبذ كلّ اختلاف وافتراق، فإنّ دين الله هو دين التوحيد، وتشريف للمؤمنين، وقد مرّ في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾[1]، وما يتعلّق بالمقام فإنّ الموردين واحد.

قوله تعالىٰ: ﴿**ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ**﴾.

التفات من خطاب المفرد إلى خطاب الجمع، لبيان كثرة الاهتمام بالمراد وتصريحاً بالتعميم وإعلاماً بالفضل العظيم.

وأصل الزكاة النمو الحاصل عن بركة الله تعالىٰ، وهذا اللفظ أعمّ من التنمية المعنويّة والجسمانيّة، لأنّ العمل بالأحكام الإلهيّة كما ينمّي المعنويات كذلك يفعل بالجسمانيّات.

***

١ . سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يستفاد من تكرار المعروف في هذه الآيات وغيرها، اعتبار العرف وحجّيته عند الشارع، إلّا إذا ورد الردع عنه في مورد مخصوص، وقد ذكرنا أنّه يرجع إلى حكم العقل بحسن شيءٍ أو قبحه، فيشمل بناء العقلاء أيضاً، بل يظهر منها أنّ الأحكام الشرعية مبتنية على العرفيّات ما لم يحدّها الشارع بحدّ معيّن.

الثاني: أنّ إرجاع أولياء الأُمور في النكاح والطلاق إلى المعروف، فيه كمال العناية بمراعاة ما تعارف عليه أهل كلٍّ واحد من الزوجين، وإرشاد إلى حسن الاجتماع والتآلف، فإنّ النكاح والطلاق من الأُمور الاجتماعية، فلابدّ أن يرجع فيما يرتبط بهما إلى الاجتماع والعرف، فلا يستبدّ أحدهما بأمر ينكره العرف والاجتماع.

الثالث: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا**﴾، أنّ مَن أضرَّ بالغير يستلزم رجوع الضرر عليه، فيكون هو المتضرِّر الوحيد، بقرينة كلمة ﴿**ضِرَاراً**﴾، ويؤكّد ذلك قوله تعالىٰ: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾.

الرابع: يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾، أنّ الإعراض عمّا أنزله الله تعالىٰ، وعدم الايتمار بأوامره والانتهاء عن نواهيه، يكون ظلماً على نفس المكلَّف، حيث حملها على الانحراف عن السعادة والصراط المستقيم وما أعدّه الله تعالى له من الكمال، فهو بين اثنين، القلق والاضطراب والذلّ في الدُّنيا، والتعرّض لسخط الله تعالى في العقبى، فلا تختصّ هذه الحكمة

بالمقام، بل تشمل جميع التكاليف الشرعيّة، ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم.

الخامس: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُواً**﴾ على وجوب احترام حدود الله تعالى وأحكامه، وحرمة التهاون بها والتواني في العمل بها والإيراد عليها، لأنّه يُعدّ استهزاءً بأحكامه المقدّسة التي شرّعها لمصالح العباد.

السادس: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ**﴾، أنّ ذكر النِّعَم التي أنعمها الله تعالى على الإنسان، يوجب معرفة المنعم والإقبال عليه، والمعرفة تحدث الموعظة والعبرة، وهما تبعثان على الطاعة والامتثال، فإنّ المراد من الذكر هو اكتساب ما يرتضيه الله تعالى والاجتناب عمّا يسخطه، بالجوارح والأركان والقلب واللسان، حتّى تثبت بذلك صفة نفسانية راسخة باعثة على انبعاث جميع قوى الإنسان عن هذا العزم الحسن والنيّة الصادقة، وهي موجبة لكمال النفس، ومن عجيب أمرها أنّ معلول النفس يؤثّر في العلّة وذاتيّاتها، ففي الذكر يتجلّى السَّفَر من الحقّ إلى الحقّ، وله درجات وحظوظ معنوية، وفيه متاعب ومشاكل، كما هو الشأن في كلّ أمر مهمّ.

السابع: يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ**﴾، كمال العناية بالتقوىٰ، فإنّه بعد ذكر كلِّ ما تقدّم من التذكير والتوعيد والتهديد، يكون الأمر بها زيادة في الاهتمام والاعتناء، فكأنّ جميع ما ذكر كان توطئة لها.

وهذا هو دأب القرآن في جميع آيات الأحكام، ولم يهتمّ بشيءٍ من الفضائل كاهتمامه بالتقوى؛ لأنّ تقوى الله تعالى أصل الإنسانيّة الكاملة والسعادة الأبدية، وبها يتمّ نظام الدُّنيا والآخرة، فهي أصل الأُصول ومحور الأخلاق الفاضلة، وقد تقدّم في البحوث السابقة نظرية الإسلام في الوسط الأخلاقي، وذكرنا أنّها تعتبر التقوى هي الوسط في جميع الفضائل، وهي المدينة الفاضلة التي وعد بها الأنبياء والمرسلون.

والتقوىٰ : عبارة عن جعل النفس في وقاية ممّا يخاف ويحذر ، فيتّحد الفاعل والقابل ذاتاً ، ويختلفان اعتباراً ، ولها درجات لا تتناهىٰ ، وفي بعض الدرجات يصل العبد إلى مرتبة تجلّي الحقّ تعالى في مشاعر العبد وقواه ، وذلك التجلّي يبقى ويدوم ولا يفنى وإن تبدّلت العوالِم وتغيّرت .

أأمنَعُ عن ذاك الحمى وهو موطني؟! أأبعَدُ عن جيرانه وهُمُ إلفي؟!

وسيأتي في الموضع المناسب من الآيات المباركة بقيّة الكلام فيها إن شاء الله تعالىٰ .

الثامن : يستفاد من قوله تعالىٰ : ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ بعد تشريع الأحكام وبيان الحدود الإلهية ، الاهتمام بالباطن وحسن النيّة والاعتناء بتوافق الظاهر مع الباطن ، فإنّ حسن الظاهر إن لم يكن من حسن الباطن لا اعتبار به ، بل هو نفاق مذموم واجتراء على الله تعالى وهدم للباطن ، والأحكام الإلهية والمعارف الربوبية إنّما نزلت لتكميل النفوس وتحسينها ، فإنّ الآية الشريفة ترشد إلى مراقبة النفس .

التاسع : ربما يُقال إنّ قوله تعالىٰ : ﴿**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ**﴾ ، يدلّ على عدم صحّة العقد إلّا بإجازة الوليّ .

ولكنّه مردود : فإنّ الخطاب لم يكن مختصّاً بالأولياء فقط ، والنهي إرشادي إلى ما يترتّب من المصالح والمنافع ، فالآية أجنبية عمّا ذكروه بل إنّها ترشد إلى قاعدة السلطنة ، فقد أثبتت الولاية للمرأة في تزويج نفسها إذا تراضيا بالمعروف، ونهي مَن له علقة بها أن يعضلها عن ذلك .

العاشر : يدلّ قوله تعالىٰ : ﴿**ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ**﴾ على بعض مصالح تشريع الأحكام الإلهيّة ، فإنّها شرّعت لتطهير النفوس عن رذائل الأخلاق وتنمية الملكات الفاضلة .

الحادي عشر: يستفاد من هذه الآيات ـ وما في سياقها ـ علم النفس بالحقائق كما هي عليها في الواقع. وقد ذكر أكابر الفلاسفة أنّه من ثمرات تجرّد النفس، ولكن ذكرنا أنّ ذلك لاكليّة فيه، وتقدّم أنّ العلم بحقائق الموجودات مطلقاً من الغيب الذي يختصّ به جلّ جلاله، أو مَن يفاض عليه من عنده عزّ وجلّ، بل إنّ إفاضة جميع العلوم لابدّ أن تنتهي إليه، فيصحّ نفي العلم عن غيره عزّ وجلّ بقول مطلق، ويأتي في الموضع المناسب تفصيل الكلام فيه.

الثاني عشر: قوله تعالىٰ: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾، مشتمل على الحكم وعلّته:

والأوّل: عبارة عن الأمر بالتقوى، التي هي إتيان الواجبات وترك المحرّمات.

والثاني: هو أنّ الحاكم بذلك عالِم بكلِّ شيءٍ من الجزئيات والكلّيات، ويجازي على ذلك، ومَن كان هكذا وجب بحكم العقل أن يُتّقى، فتقوى الله واجبة إمّا لذلك، أو لأنّ دفع الضرر الأُخروي واجب عقلاً.

ومن هذه الآية الشريفة بقرينة غيرها من الآيات ـ نستفيد قاعدة جليلة، وهي أنّ كلّ ما يصدر من الذات المقدّسة التي لا تناهي في أيّ جهة من جهاتها بالنسبة إلى جميع مخلوقاته فضلاً عن أجلّها، لا يكون إلّا عن علم وحكمة وخبرة ولطف ورحمة وبصيرة، وإحاطة بالجزئيات، حدوثها وبقائها وفنائها وما تصير إليه بعد الفناء وصورها وتبدّلها، وأطوار الوجود وتغييراتها ـ فهو تعالى عليمٌ حكيم خبير بصير لطيف رقيب، يعلم جميع الموجودات من ذرّة التراب إلى أشرف فرد من ذوي العقول والألباب علماً إحاطيّاً، قال تعالىٰ: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[1]، وعلمه بما سواه لا يقبل التغيير والتبديل، لأنّه عين

---

١. سورة الملك: الآية ١٤.

الذات وهو غير متناهٍ أيضاً، فهو قبل الجعل ومع الجعل وبعده، ومع التغيير والتبديل وما يصير إليه، كلّ ذلك في عرض واحد بالنسبة إلى علمه الفعلي، والسبق واللحوق والتقدّم والتأخّر، إنّما هو في المعلوم بالعرض في سلسلة الزمان، لا في العلم ولا في المعلوم بالذات. ولا تتصوّر الكلّية والجزئية في هذا النحو من العلم المختصّ به جلّت عظمته، وإنّ إطلاقها عليه باعتبار المعلوم بالعرض، لا في مرتبة ذات العلم ولا المعلوم بالذات بالنسبة إليه عزّ وجلّ. وستأتي تتمّة الكلام في علمه عزّ وجلّ إن شاء الله تعالىٰ، وإن كان مثل هذا البحث عميقاً جدّاً.

ما زلتُ أنزلُ من صفاتك مَنزلاً تتحيَّر الألبابُ عند نزوله
فتصيرُ صَرْعى عند قُربِ حلُوله فبأيِّ وجهٍ حامَ حولَ نزوله

***

بحث روائي:

في «تفسير العياشي» عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا**﴾، قال: الرجل يطلّق حتّى إذا كاد أن يخلو أجلها راجعها، ثمّ طلّقها ثمّ راجعها، يفعل ذلك ثلاث مرّات، فنهى الله عنه».

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا**﴾، قال عليه السلام: «إذا طلّقها لم يجز له أن يرجعها إن لم يردّها».

أقول: يدلّ على أنّ المراجعة لا أثر لها ما لم تكن عن إرادة جدّية.

وفي «الفقيه» عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«لا ينبغي للرجل أن يطلّق امرأته ثمّ يراجعها، وليس له فيها حاجة ثمّ يطلّقها، فهذا الضِّرار الذي نهى الله عنه، إلّا أن يطلّق ثمّ يراجع وهو ينوي الإمساك».

أقول: هذا معنى الضِّرار، بأن يراجع تلاعباً بها من دون إرادة جدّية للمراجعة، كما مرّ.

وفي «تفسير العياشي» عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«مَن قرأ القرآن من هذه الأُمّة ثمّ دخل النار، فهو ممّن كان يتّخذ آيات الله هُزُواً».

أقول: تدلّ الرواية الشريفة على أنّ قراءة القرآن من دون العمل استهزاء واستخفاف بالقرآن، وفي سياقها روايات كثيرة اُخرىٰ، منها قول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «ربّ تال القرآن والقرآن يلعنه».

وفي «أسباب النزول» للواحدي، في قوله تعالىٰ: ﴿**فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ**﴾:

«نزلت في معقل بن يسار، قال: كنت زوّجت اُختاً لي من رجل فطلّقها، حتّى إذا انقضت عدّتها جاء يخطبها، فقلت له: زوّجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلّقتها ثمّ جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليها أبداً، قال: وكان رجلاً لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله عزّ وجلّ هذه الآية، فقلت: الآن أفعل يارسول الله، فزوّجتها إيّاه».

أقول: قريب من ذلك في البخاري و«السنن الكبرى» للبيهقي.

وفي «الدرّ المنثور» و«أسباب النزول»: عن السدي، قال:

«نزلت في جابر بن عبدالله الأنصاري، كانت له بنت عمّ فطلّقها زوجها تطليقة فانقضت عدّتها، ثمّ رجع يريد رجعتها فأبى جابر، وقال: طلّقت ابنة عمّنا ثمّ تريد أن تنكحها [الثانية]؟! وكانت المرأة تريد زوجها فقد رضيت به، فنزلت الآية».

أقول: لا بأس بتعدّد منشأ النزول، وإنّ الآية الشريفة في مقام بيان الكبرى الكلّية ـ تعدّد منشأ نزولها أو لا ـ وهذه الروايات لا تدلّ علىٰ ثبوت الولاية لمن ذكر فيها بوجه، وذكرنا في تفسير الآية أنّها أجنبيّة عن الولاية المدّعاة في المقام، وإنّما تدلّ على الترغيب إلى الائتلاف بينهما بأيّ وجه أمكن شرعاً.

***

الآية ٢٣٣

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴿٢٣٣﴾﴾.

الآية الشريفة تقرّر أمراً من الأُمور التكوينية الاجتماعية، بأُسلوب بليغ مشعر بالعطف والحنان والأُلفة، وهو تنشئة الأولاد بالرضاع والحضانة والتربية، فأمر تعالى الوالدين بالقيام بشؤون الأولاد والعناية بهم، كما أمر الوالدات بإرضاعهم مع التراضي والتوافق بينهما، كلّ ذلك مع لحاظ المعاشرة بالمعروف التي أمرنا بها في الآيات السابقة، فإنّ هذه الحياة متقوّمة بهما، فلابدّ من التعاون بينهما لإنقاذها من المشكلات والصعاب، وجلب السعادة لهما وصلاح الأولاد الناشئين في حضانتهما.

ثمّ أمر بالتقوى، لأنّها الغاية من كلّ تكليف وإرشاد، ولا تحصل إلّا بمراقبة النفس، وما ورد في هذه الآية الشريفة يعترف به العقل السليم والطبع المستقيم، الذي نزل به الوحي المبين على قلب سيِّد المرسلين.

***

التفسير

قوله تعالىٰ : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ .

مادّة (رضع) تأتي بمعنى شرب اللّبن من الثّدي . والرضاع من صفات الأُنثى كالحائض ، والحامل ، فإذا أُريد الصفة يُقال مرضع ، وإذا أُريد الفعل يُقال مرضعة ، قال تعالىٰ : ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[1] ، وقال تعالىٰ : ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾[2] .

ومادّة (حول) تأتي بمعنى التغيّر والتبدّل والانفصال ، وبهذا الاعتبار يُقال : حال فلان بيني وبينك :

قال تعالىٰ : ﴿أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[3] .

وقال تعالىٰ : ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[4] .

وقال تعالىٰ : ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[5] .

والتغيّر والتبدّل إمّا بالذات ، أو بالصفات ، أو بالإضافات ، ويمكن أن يجتمع في الزمان جميع ذلك؛ لأنّه متغيّر بالذات ، وكذا بالصفات والإضافات .

والمراد بالحولين الكاملين : أربعة وعشرون شهراً ، فلا يكفي الحول وبعض الحول ، لما ورد في الآية المباركة من التحديد والتوصيف .

والآية إخبار عن سنّة من سنن الطبيعة الجارية في النظام الأحسن حفظاً للنوع ، لأنّ شفقة الأُمّ على الولد واهتمامها بحفظه من حين الولادة إلى أن يستقلّ

---

١ . سورة الحجّ : الآية ٢ .

٢ . سورة القصص : الآية ١٢ .

٣ . سورة الأنفال : الآية ٢٤ .

٤ . سورة سبأ : الآية ٥٤ .

٥ . سورة هود : الآية ٤٣ .

الولد، وعطفها عليه بحيث لا تدّخر عنه شيئاً، وتبذل النفس والنفيس له وتقاسي في سبيله، فقرّر سبحانه وتعالىٰ هذا القانون الطبيعي التكويني في التشريع السماوي.

ويستفاد من هذا الخطاب الحنان والرأفة وكمال العناية بتربية الأولاد، فقدَّم تعالى الوالدات، لكثرة علاقتهنّ وعنايتهنّ بالأولاد.

وذكر سبحانه وتعالى الولد، حتّى يشمل الذكر والأُنثىٰ من دون فرق بينهم، خلاف ما كان شائعاً في عصر نزول الآية الشريفة، ثمّ جعل الوالدة في كفالة الوالد.

ويختصّ الحكم في الآية المباركة بالوالد والوالدة والولد، وإنّما عدل سبحانه عن الأُمّهات إلى الوالدات، لأنّ الأخيرة تشعر بالعناية الشديدة، وتشتمل على الحكمة أيضاً، فإنّ الولد يولد من الوالدة ويكون بمنزلة الثمرة لها.

قوله تعالىٰ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾.

يستفاد منه أنّ التحديد المذكور غالبي، فإن اقتضت المصلحة عدم البلوغ إلى آخر المدّة كان لهما ذلك، فإنّ الأمر موكول إلى الوالدين، بلا فرق في ذلك بين الوالدة المطلَّقة وغير المطلَّقة، ولكن يستفاد من الآية المباركة أنّ الرضاعة من حقّ الوالدة، ولا يمكن أن يستبدّ الوالدن بالأمر من دون موافقتها، ويدلّ عليه ذيل الآية الشريفة.

وإنّما عدل سبحانه وتعالى من خطاب الإناث إلى خطاب الذكور، لأجل أنّ الحضانة والرضاعة لا تتمّان إلّا بموافقة الوالد وتقريره، لأنّه الركن الأساسي في المجتمع الزوجي.

قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

أي : كلاهما مسؤول تجاه هذا الرضيع ، وإنّما عدل سبحانه من الوالد إلى المولود له لاشتمال الأخير على الحكمة أيضاً ، فإنّ الولد ملحق بالوالد وبعض منه ، فعليه كفالته والقيام بمصالحه ، ومنها النفقة على الوالدة ، وكسوتهنّ لقيامهنّ بحفظ الولد ورعايته وقد تحمّلن مشقّة الحمل والرضاع ، فلابدّ من رعايتهنّ والإنفاق عليهنّ وكسوتهنّ بحسب المعروف واللائق بحال الوالدين ، والمتعارف يختلف باختلاف الأعصار والأمصار والغنى والفقر والعادة .

وهذه الآية شارحة لقوله تعالىٰ : **﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾** ، وإنّما الفرق بينهما بالإجمال والتفصيل .

قوله تعالىٰ : **﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾** .

تأكيد لما سبق من الأحكام ، أي لا تكلّف نفس إلّا ما تتّسع قدرتها وتقدر على تحمّله ، وقد شرح سبحانه ذلك في آية أُخرىٰ ، قال تعالىٰ : **﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللهُ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً﴾**[1] ، وهذا التعليل عام يشمل جميع التكاليف الإلهيّة ، قال تعالىٰ : **﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾**[2] ، فالتكاليف الإلهيّة بأقسامها إنّما تتنجّز في حدود طاقة الإنسان ولا تتجاوزها ، وفي سياق ذلك جملة من الآيات المباركة والأخبار المتواترة ، فعن نبيّنا الأعظم ﷺ في كلمته المباركة : «بعثت بالشريعة السهلة السمحاء» .

قوله تعالىٰ : **﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾** .

تفريع على الحكم السابق . والضرر مقابل النفع ، والمضارّة الضِّرار من

---

١ . سورة الطلاق : الآية ٧ .

٢ . سورة البقرة : الآية ١٨٥ .

الجانبين، والكلمة مجزومة بـ لا الناهية، وحركة آخر الكلمة بالفتحة لمشاكلتها للحرف الذي قبلها، وذلك لرفع التقاء الساكنين.

وقرئ بالرفع، ولا يوجب ذلك اختلافاً في المعنىٰ، وهو النهي الإلزامي.

والمعنى: أنّه يحرم إضرار كلٍّ واحد من الزوجين الآخر في ولده، فلا يستغلّ الوالد عواطف الأُمّ وحنانها على ولدها الرضيع بإضرارها في منعها عن إرضاع الولد مع قدرتها ومكنتها، أو حرمانها من الحضانة أو رؤيته، أو التضييق عليها برضاعه بلا مقابل، أو الامتناع عن إعطائها الولد وسائر أنحاء المضارّة. كما لاتستغل هي عطف الوالد بإضراره في منعه عن الاستمتاع بها، أو طلب النفقة منه فوق وسعه، أو تمنع الوالد من المعاشرة مع ولده ونحو ذلك، ومع الاختلاف لابدّ من التراضي والرجوع إلى العشرة بالمعروف.

وإنّما وضع سبحانه الظاهر موضع الضمير، فقال تعالى: ﴿**وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ**﴾، لبيان أنّ الولد لهما ومتكوِّن منهما معاً، فلابدّ من مراعاة الجانبين له، فإنّه كما يحتاج إلى الرضاع والحضانة يحتاج إلى التربية والرعاية من الوالد والإنفاق عليه، وهذا أمرٌ تكوينيّ قرِّر في ظاهر الشرع أيضاً.

أو لأجل بيان أنّ الولادة تضاف إلى الجانبين، فيُقال ولد الأب وولد الأُمّ، فهما في النسبة سواء، فلابدّ من ملاحظة كلٍّ منهما الولد والاهتمام به.

قوله تعالىٰ: ﴿**وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ**﴾.

المراد بـ(**الوارث**) ورثة كلٍّ واحد من الأب والأُمّ، لو مات أحدهما تنتقل المسؤولية والتكفّل إلى وارثه، فلا يضار الوارث الطرف الآخر، فإذا ماتت الأُمّ لايضار وارث الأُمّ الوالد بسبب الولد، ولو مات الوالد فوارثه هو المكلّف في البذل على الأُمّ بالمعروف والحسنى، حتّى لا يضيع شأن الطفل وتنهار مصلحته، ففي الجميع لابدّ من الإصلاح والمعاشرة بالمعروف، فإنّ فيه النجاة والفلاح، وقد

وردت روايات عن الأئمّة الهُداة عليهم السلام تدلّ على ما ذكرنا.

وقيل في تفسير الآية الشريفة وجوه أُخرىٰ مذكورة في كتب الفقه.

قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا**﴾.

الفصال: هنا بمعنى فصل الصبيّ عن الرضاع، أي الفطام، والفطيم أي المفطوم، يقع على الذكر والأُنثىٰ، فلهذا لم تلحقه الهاء.

والتشاور: استخراج الرأي بمراجعة البعض مع البعض، ومنه المشورة والشورىٰ، ومثله المفاوضة في الكلام لظهور الحقّ، وقد حبّذ الإسلام التشاور والاجتماع على المشورة، ويأتي في قوله تعالىٰ: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾[1]، ما يتعلّق بالمشورة.

والمعنى: إذا أراد الوالد والمرضعة أو الوارث والوالدة أن يفطما الرضيع عن الرضاع قبل استيفاء الحولين، عن مراضاة بينهما وتشاور في مصلحة الرضيع الموكول إليهما رعايته وعدم الإضرار به، فلابأس في ذلك، لأنّ الحقّ لا يعدوهما، وإنّ الحدّ المذكور للرضاع ليس من الواجبات التي لا تقبل التغيير والتبديل.

والتحديد إنّما كان لمصلحة الولد، فإذا كانت تقتضي الفطام قبل ذلك، أو كانت المصلحة تقتضي أن يكون الفصل والفطام بعد الحولين، فلا بأس بذلك إذا تراضيا عليه، وكان صلاح الطفل في ذلك.

وإنّما قيّد سبحانه الحكم بالتشاور بعد التراضي، لبيان أنّه لابدّ من مراعاة صلاح الولد الواجب عليهما حمايته ورعايته، لا مجرّد تراضيهما مراعاة لرغبتهما وأهوائهما، ويستفاد منه الترغيب إلى المشورة أيضاً في الأُمور ونبذ الاستبداد فيها.

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

قوله تعالىٰ: **﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾**.

تفريع على الحكم السابق من أنّ الحقّ لهما، فإذا أراد الوالد أن يسترضع لولده مَن ترضعه فلا بأس به إذا سلَّم لها الأُجرة تسليماً بالمعروف، بحيث لاتكون الإجارة مزاحمة لحقّ الوالدة، ولا أن تكون الأُجرة مجحفة، وبها يكون الضمان لتربية الطفل ورعايته أشدّ إن كان إرضاع غير الأُمّ في مصلحة الولد أو غير ذلك، ممّا يجب أن يكون معروفاً غير مزاحم لحقّ أحد من الأطراف.

قوله تعالىٰ: **﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**.

أمر بالتقوى بعد تشريع تلك الأحكام، وربط العمل بها بالتقوى لبيان أنّ المهمّ هو الإخلاص في النيّة وتوافق الظاهر مع الباطن، لأنّه العالم بما تعملون، وقد تقدّم تفسير ذلك.

والبصير من الأسماء الحسنىٰ ويرجع إلى علمه، أي لا يخفى عليه المبصرات، ويستفاد منه الحضور العلمي في الجزئيات فضلاً عن الكلّيات.

وقد ذكرنا أيضاً أنّ جملة **﴿وَاعْلَمُوا﴾** أدعى للعمل، لأنّه حينئذٍ يشتدّ قبح التقصير مع العلم، وسيأتي في البحث الدلالي ما يرتبط بتكرار هذا التعبير في الآية المباركة المتقدّمة مع الاختلاف في الصفة.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة أُمور:

الأوّل: أنّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ**﴾، يرشد ـ كما ذكرنا ـ إلى أمر طبيعي، وهو رضاع الأمّ ولدها، نظراً إلى شفقة الأمّ ولطفها وحنانها، واحتياج الطفل إلى عناية تامّة قد لا تتوفّر في غير الأمّ، وأمّا الوجوب فلايمكن استفادته من الجملة الخبرية، فإنّها إنّما تدلّ على الوجوب إذا كانت في مقام الإنشاء، ولم تكن قرينة على الخلاف، وهي موجودة في المقام، كما عرفت.

الثاني: أنّ الآية الشريفة ترشد إلى أهمّية لبن الأمّ وأولويّته بالنسبة إلى غيره، وترغّب الأمّ في إرضاع ولدها، لما فيه من الأثر الكبير في جسم الطفل وأخلاقه وصحّته ونشأته، بل وجميع صفاته النفسية والعقلية، وأثبتت التجارب العصرية والعلوم الصحّية والنفسيّة أنّ رضاع الأمّ في فترة الحولين ضروري لنمو الطفل نموّاً سليماً، ولا يقوم مقامه غيره، فهو الغذاء الذي لا يقابله غيره له، وهذه قرينة أُخرىٰ على عدم دلالة الجملة على الوجوب، فيجوز لغير الأمّ إرضاع الولد إن كان في إرضاع الأمّ موانع خُلُقية أو خَلقية، أو لجهات أُخرىٰ.

الثالث: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**﴾، على أنّ المعتبر هو أربعة وعشرون شهراً، فلا يصدق الحولان على الحول الواحد وبعض من الحول الثاني، ويمكن حمله على التأكيد، فإنّ الطفل في هذه المدّة أحوج منه في غيرها إلى العناية والرعاية، وقد ذكر علماء الطب والتربية أنّ الغذاء في هذه المدّة يعيّن مصير الطفل من حيث صحّته وسقمه وصفاته النفسية والخلقية، وقد كشف القرآن بهذه

الكلمة الوجيزة عن كلِّ ما وصل العلم إليه بعد جهدهم الأكيد في قرون، فعلى المسلمين أن يرجعوا إلى دينهم، فإنّه تعرّض إلى كلِّ ما يرشدهم إلى الهداية والصلاح والسعادة في الدُّنيا والآخرة.

الرابع: يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾، أنّ المدّة المذكورة إنّما هي لمصلحة الطفل، فإذا اقتضت أن تكون الرضاعة أقل منها فلابأس به، وأوكل ذلك إلى اجتهاد الوالدين، ولهذا عدل عن خطاب الأُمّ إلى خطاب الذكور، لبيان أنّها لابدّ من الرجوع إلى الوالد في تقرير مصير الطفل في أمر الرضاع والفطام، وهذا ممّا يؤكّده قوله تعالىٰ: ﴿**فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً**﴾ في ذيل الآية الشريفة.

الخامس: ذكر بعض المفسّرين أنّ قوله تعالىٰ: ﴿**وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ**﴾، يدلّ على أنّ الوالدات إنّما ولدن للآباء فقط، ولذلك ينسبون إليهم لا إلى الأمّهات، واستشهد بقول القائل:

وإنّما أُمّهات الناس أوعية مستودعات وللآباء أبناء

والمناقشة في ما ذكره واضحة، فإنّ الآية الشريفة تدلّ على أنّ الولد لوالديه، فهو بمنزلة الثمرة لهما، وإنّما يرجع فيه إلى الاعتبارات، وما عليه المجتمع الإنساني، وهو يختلف باختلاف الأُمم، كما هو واضح.

وإنّما عبّر سبحانه بالمولود له لبيان الحكمة في الحكم وإثارة العاطفة والحنان فيه، فما ذكره المستدلّ مخالف لصريح الآية الشريفة، وإنّما هو عادة جاهلية قد أبطلها الإسلام.

السادس: يدلّ قوله تعالىٰ: ﴿**لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ**﴾، على أنّ إضرار كلٍّ واحد من الوالدين بالآخر موجب للإضرار بالولد، ويؤثّر ذلك في تربيته ونشأته وصحّته ونفسيّته. والنهي عام يشمل جميع أقسام الإضرار.

السابع: إطلاق قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ يشمل جميع الورثة، فإنّه يحرِّم الإضرار مطلقاً من أيّ شخص كان، وارث الوالد أو وارث الوالدة أو وارث الولد، وإن كان المنصرف من الآية المباركة وارث الوالدين.

الثامن: إنّما عبّر سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، لأنّه ورد في المقام أحكام كثيرة مرتبطة بالوالد والوالدة والولد، ولذلك عقّبها بعلمه الإحاطي بالجزئيات، وعلمه يستلزم حكمه بما هو الصّلاح.

وأمّا الآية السابقة، فقد ورد فيها: ﴿وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾، وهي تشتمل على مصالح العباد وسبل هدايتهم وسعادتهم، فعقّبها بقوله تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ليشعروا بأهمّية الإنعام وغزارة الفيض.

***

بحث روائي:

في «تفسير العيّاشي» في قوله تعالىٰ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، قال عليه السلام:

«ما دام الولد في الرِّضاع فهو بين الأبوين بالسويّة، فإذا فطم فالأب أحقّ به من الأُمّ، فإذا مات الأب فالأُمّ أحقّ به من العصبة، وإن وجد الأب مَن يرضعه بأربعة دراهم، وقالت الأُمّ لا أرضعه إلّا بخمسة دراهم، فإنّ له أن ينزعه منها، إلّا أنّ ذلك أخير له وأقدم وأرفق به أن يترك مع أُمّه».

أقول: يستفاد من هذه الرواية أفضلية لبن الأُمّ من لبن غيرها.

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام: «لا تجبر الحرّة على إرضاع الولد، وتجبر أُمّ الولد».

أقول: أمّا عدم إجبار الحرّة فلعدم ثبوت حقّ له عليها في هذه الجهة، والآية

الشريفة إنّما تبيّن حكم المرأة لا حكم الرجل. نعم، لو اقتضت المصلحة الوجوب تجبر على الإرضاع بإذن الحاكم، لأنـّه حينئذٍ من موارد الأمر بالمعروف. وأمّا إجبار المملوكة، فلفرض كونها ولبنها ملكاً للوالد.

في «الكافي» أيضاً، عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: **﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾**، قال عليه السلام:

«كانت امرأة منّا ترفع يدها إلى زوجها إذا أراد مجامعتها، تقول لا أدعك، أنا أخاف أن أحمل على ولدي، ويقول الرجل لا أجامعك إنّي أخاف أن تعلقي فأقتل ولدي، فنهى الله عزّ وجلّ أن تضارّ المرأة والرجل وأن يضارّ الرجل والمرأة».

أقول: هذا بيان بعض مصاديق الإضرار، والآية المباركة عامّة لجميع أنحاء الإضرار.

وفي «تفسير العياشي» في قوله تعالىٰ: **﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾**، قال الصادق عليه السلام: «الجماع».

أقول: تقدّم ما يتعلّق به لو كان مضرّاً.

وفيه أيضاً: عن أحدهما عليهما السلام في قوله تعالىٰ: **﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾**، قال عليه السلام: «هو في النفقة على الوارث مثل ما على الوالد».

أقول: الآية الشريفة عامّة، وما ورد في هذه الرواية بيان بعض المصاديق.

وفي «تفسير العياشي» أيضاً: في قوله تعالىٰ: **﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾**، عن الصادق عليه السلام:

«لا ينبغي للوارث أن يضارّ المرأة فيقول لا أدع ولدها يأتيها، ويضارّ ولدها إن كان لهم عنده شيء فلا ينبغي له أن يقتر عليه».

أقول: تقدّم ما يدلّ على ذلك في التفسير.

في «الكافي» في قوله تعالىٰ : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ، عن الصادق عليه السلام : «نهى أن يضارّ بالصبيّ أو يضارّ أُمّه في رضاعه ، وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حولين كاملين ، فإن أرادا فصالاً عن تراضٍ منهما وتشاور قبل ذلك كان حسناً ، والفصال : هو الفطام» .

أقول : هذا بيان لبعض المصاديق ، والآية المباركة عامّة شاملة للجميع .

في «الدرّ المنثور» عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال :

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يُتْم بعد حلم ، ولا رضاع بعد فطام ، ولا صمت يوم إلى الليل ، ولا وصال في الصيام ، ولا نذر في معصية ، ولا نفقة في معصية ، ولا يمين في قطيعة رحم ، ولا تعرُّب بعد الهجرة ، ولا هجرة بعد الفتح ، ولا يمين لزوجة مع زوج ، ولا يمين لولد مع والد ، ولا يمين لمملوك مع سيّده ، ولا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك» .

أقول : المراد من قوله صلى الله عليه وآله : لا رضاع بعد فصال ، أي بعد فطام ، وهو بعد الحولين ، كما يدلّ عليه ما رواه حمّاد في «الكافي» عن الصادق عليه السلام ، قال :

«لا رضاع بعد فطام ، قلت له : جعلت فداك ، وما الفطام؟ قال عليه السلام : الحولان اللّذان قال الله عزّ وجلّ» .

أقول : هذا بحسب الحكم الأوّلي ، وأمّا العناوين الثانوية فقد توجب الرضاع ولو كان بعد الفطام .

***

الآية ٢٣٤ ـ ٢٣٥

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾.

بعدما بيّن سبحانه وتعالىٰ جملة من أحكام الطلاق وما يتبعه كالعدّة، بيّن هنا حكم المتوفّى عنها زوجها وعدّتها، وبعض ما يتعلّق بها حين العدّة، مثل خطبتها في أثنائها أو بعدها، وأنّ مدّة عدّتها أربعة أشهر وعشراً، وبذلك يرفع توهّم اتّحاد عدّة الوفاة والطلاق.

ويضع حدّاً لما كان عليه أهل الجاهلية في المتوفّى عنها زوجها، التي كانت تلقى العنت والمشقّة الكثيرة.

وهو حكم اجتماعي أدبي، يحفظ به نظام الأُسرة بعد فقد قيمها، واهتماماً بحقوق الزوجية بأُسلوب رفيع يخفّف لوعة المصاب.

ثمّ بيّن سبحانه وتعالىٰ كيفيّة المعاشرة والتحدّث مع المعتدّة بعدّة الوفاة، واعتبر أن يكون الكلام معها بالتعريض مشتملاً على المعروف والحشمة.

***

التفسير

قوله تعالىٰ: **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾**.

مادّة (وفي) تأتي بمعنى التمام والإتمام في جميع استعمالاتها الكثيرة في القرآن الكريم، والوفاة هي تمام مدّة الحياة.

قال تعالىٰ: **﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾**[1]، أي يتمّ قضاؤه عليها في الحياة أو الموت.

وقال تعالىٰ: **﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾**[2]، أي أتمّ عهد الله عليه بالكمال.

وقال تعالىٰ: **﴿يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾**[3]، أي أتمّوها.

وقال تعالىٰ: **﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾**[4]، أي أتمّوها ولا تنقصوا منهما شيئاً.

وقد استعملت في القرآن بهيئات مختلفة متفاوتة، وفي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ في ليلة المعراج: «فمررت بقوم تُقرض شفاههم، كلّما قُرضت وفت»، أي تمّت وطالت.

ويذرون: أي يتركون، والفعل مضارع ليس له ماضٍ من لفظه، وإنّ ماضيه تَرَكَ ـ بالفتحات الثلاث ـ. وتقدّم في قوله تعالىٰ: **﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**[5]، ما يتعلّق بهذه العبارة الفصيحة.

---

١. سورة الزمر: الآية ٤٢.

٢. سورة النجم: الآية ٣٧.

٣. سورة المائدة: الآية ١.

٤. سورة الأنعام: الآية ١٥٢.

٥. سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

والمعنى: والذين يتمّون مدّة حياتهم ويموتون ويتركون زوجات، يجب عليهنّ الانتظار وحبس أنفسهنّ من الازدواج والزينة وغيرهما، مدّة أربعة أشهر وعشراً، والمراد بالعشر الأيّام مع لياليها، وحذفت لدلالة السياق عليه، لأنّ المراد اتّصال هذا المقدار من الزمان، كما في أصل العدّة مطلقاً.

قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ﴾.

أي: إذا أتممن عدّتهنّ فلهنّ الاختيار ولا سبيل لأحد عليهنّ، فلا إثم عليهنّ في أن يخترن الأزواج، ويفعلن ما وجب عليهنّ في تركه في أثناء العدّة، فيجوز لهنّ استعمال الزينة بما هو المتعارف بالنسبة إليهنّ ولا يستنكر من أمثالهنّ، وكذا التعرّض للخطبة، والخروج من البيوت، فإنّ جميع ذلك جائز لهنّ بالمعروف والاستقامة والعفّة.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، إبطال للعادات السيّئة التي كانت المتوفّى عنها زوجها تعانيها من أهلها وقرابة الزوج، بل من المجتمع الجاهلي، كما أنّ فيه إشعاراً بإلزام الأقارب بعدم التدخّل في شؤون الزوجات.

والحداد: عبارة عن إظهار الحزن على فقد عزيز بعلامات خاصّة، وهو من الأُمور الاجتماعية التي لا تخلو عنه أُمّة من الأمم والتي تتفاوت في هذه العادة، فبعض الأُمم تشرك الذكور والإناث فيها، في حين أنّ أُمّة أُخرى تخصّ هذه العادات بالإناث، كما أنّ مدّة الحداد لم تكن متساوية لدى الجميع، وقد اختلطت بكثير من الأوهام والخرافات حتّى أنّ بعض الأُمم كانت تقضي بإحراق الزوجة الحيّة، أو دفنها مع الزوج وهي حيّة، أو الاغتراب من بلد الزوج، أو عدم تزويجها إلى آخر العمر، أو سنة واحدة، أو تسعة أشهر، أو من دون مدّة معيّنة، وهذه العادات وإن كانت قاسية في بعض الحالات ويشمئزّ منها الضمير الإنساني، إلّا أنّ أصل الحداد في الجملة أمرٌ يقبله الطبع؛ لأنّه يرجع إلى حفظ حقوق الزوجيّة

واحترام مشاعر أُسرة البيت، ورعاية الحبّ الذي كان متبادلاً بين الزوجين.

فهو معنى قائم بالطرفين، إلّا أنّه آكد في الزوجة وألزم، فالحداد من تلك الأُمور الاجتماعية التي يجتمع فيه الجانب الأخلاقي والأدبي، ويحفظ فيه حقّ الحاضر والمتوفّى، لكن بشرط خلوّه عن العادات السيّئة والأوهام والخرافات، ولا يتحقّق ذلك إلّا بالرجوع إلى الوحي السماوي والشرائع الإلهيّة.

وقد قبله الإسلام وعيّن له مدّة محدودة، وهي أربعة أشهر وعشراً، وألزم المرأة ترك الزواج والزينة والخروج عن المنزل فيها، إلّا في موارد يدعو الإلزام والضرورة إليها.

ولعلّ الحكمة في اعتبار هذه المدّة المعيّنة ظاهرة، فإنّ ثلاثة أشهر منها العدّة الغالبية التي تجب في كلّ فراق، سواء كان اختيارياً ـ كالطلاق ـ أو قهريّاً كالموت، والأربعون الأُخرى هي مدّة الحداد على الميّت واحترامه، كما هو المعتاد في كلّ ميّت، وقد تقدّم في قوله تعالىٰ: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[1]، بعض الكلام.

قوله تعالىٰ: **﴿وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾**.

أي: والله عليم بالأعمال رقيب عليها، وهو مطّلع عليكم اطّلاع ذي الخبرة بالنسبة إلى ما يكون خبيراً فيه، إلّا أنّه خبير بما يؤدّي إليه الظاهر، والله جلّ شأنه خبير بالباطن والحقيقة والسرائر.

وقد ختمت الآية المباركة بهذا الخطاب اهتماماً بالموضوع، لأنّ الغريزة الجنسية داعية لكلّ فساد، إلّا إذا أُمسك زمامها بما يترضيه الرحمٰن، فإنّه الخبير بالحقائق والأعمال وعالِم بالمصالح، فيحكم وفق المصلحة، فيجب إطاعته

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

ويحرم مخالفته .

قوله تعالىٰ : **﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ﴾** .

مادّة (**جَنَحَ**) : تأتي بمعنى الإثم المائل عن الحقّ ، واستعير لفظ الجناح لكلّ إثم ، ومعنى **﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾** : لا إثم عليكم ، وقد استعمل هذا اللفظ في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، تقدّم بعضها ويأتي الآخر منها .

و(**التعريض**) : قسم من الكناية التي هي أبلغ من التصريح ولكنّه خلافها ، فالكلام إمّا ظاهر في المعنى المقصود ، أو صريح فيه ، أو تعريض به ، والجميع معتبر في المحاورات العرفية ويترتّب الأثر عند المتعارف ، فقول : إنّي أُريد أن أنكحكِ ، صريح في المطلوب . وقول : إنّي أُريد معاشرتك ـ مثلاً ـ ظاهر فيه . وقول : كم راغب فيكِ تعريض ، ففي التعريض يكون المعنى المقصود غير ما عرِّض به كالمثال الأخير ، وفي الكناية لا يقصد من اللفظ غير المكنّى عنه .

والخطبة ـ بكسر الخاء ـ من الخطب والمخاطبة . والتخاطب بمعنى المراجعة في الكلام ، وتستعمل في طلب المرأة للنكاح من هذه الجهة ، ويصحّ استعمالها في الحالة الخاصّة الكلامية مطلقاً ، والفارق القرائن الخاصّة ، فيُقال : خطب الخطيب على المنبر ، كما يُقال : خطب المرأة بمهر كذا ، إلّا أنّ في الخُطبة ـ بالضمّ ـ يأتي الخطيب ، وفي الخِطبة ـ بالكسر ـ يأتي الخاطب .

والإكنان من الكن ـ بالكسر ـ وهو ما يحفظ به الشيء :

قال تعالىٰ : **﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾**[1] .

وقال تعالىٰ : **﴿كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ﴾**[2] .

---

١ . سورة الصافّات : الآية ٤٩ .

٢ . سورة الطور : الآية ٢٤ .

وما يستر في النفس يسمّى كنّاً أيضاً، قال تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾[1].

والمعنى: لا إثم على الرجل في التعريض بخطبة المرأة المتوفّى عنها زوجها، أي بالإشارة التي تفيد المرأة أنّ الرجل يريدها زوجة له، أو يخفي في نفسه الرغبة في الزواج بها ولا يظهرها إلّا بعد انتهاء العدّة.

وظاهر الآية الشريفة وإن كان يشمل جميع المعتدّات، لكن سياقها يدلّ على اختصاصها بعدّة الوفاة.

قوله تعالىٰ: ﴿**عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ**﴾.

بيان للسبب في الحكم السابق، أي أنّ ذكركم لهنّ أمرٌ غريزي قهري، والله تعالى أصلح هذا الأمر الفطري بما هو صلاح لكم، فإنّ الشرائع الإلهيّة تراعي الميول الفطرية ولا تحطّمها، وإنّما تضبطها وتهذّبها حتّى تستقيم معها الحياة السعيدة الصالحة للبشرية، فرخّص لكم التعريض بهنّ وإخفاء الرغبة في نكاحهنّ دون ذكرهنّ باللسان، حفظاً للآداب وصوناً لجرح المشاعر، لأنّ الدِّين دين الفطرة.

قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً**﴾.

السرّ معروف، وهو مقابل الإعلان أو الجهر، قال تعالىٰ: ﴿**لَا جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾[2]، وإنّه من صفات ذات الإضافة، وله مراتب كثيرة، حتّى إنّه يمكن أن يكون شيء واحد سرّاً من جهة وجهراً من جهة اُخرىٰ.

وهو عام يشمل الجماع والزواج.

وقيل: إنّ المراد به الجماع، واستشهد بقول امرئ القيس:

---

١. سورة النمل: الآية ٧٤.

٢. سورة النحل: الآية ٢٣.

ألا زعمت بسباسة اليوم أنّني كبرت وأن لا يشهد السرّ أمثالي

وقول الأعشىٰ:

ولا تقربن جارة إنّ سرّها عليك حرام فانكحن أو تأبدا

ولكن تقدّم مراراً أنّ غالب هذه الإطلاقات ـ بل جميعها ـ من باب اشتباه المصداق بالمفهوم، وليس من متكثّر المعنى في شيء.

والمعنى: لا تواعدوهنّ على الزواج أو الرَّفَث، وما يرجع إليهما وعداً صريحاً في السرّ، فإنّ ذلك خلاف الحشمة، ومظنّة للفتنة، بخلاف التعريض بالخِطبة فإنّه لا بأس به.

قوله تعالىٰ: ﴿**إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً**﴾.

أي: إلّا أن يكون ما وعدتموهنّ في السِّر موافقاً للمعروف والحياء والحشمة والأدب، بحيث لو كان ذلك في العلن لما كان فيه عيب، ولا يستحيى منه.

والآية المباركة بمجموعها تدلّ على كيفيّة المعاشرة مع المرأة المعتدّة بعدّة الوفاة، والتحدّث معها في أمر الزواج، فاعتبر الشارع أن يكون التحدّث معها موافقاً مع الحشمة والحياء، ولا ينافي الآداب العامّة ويخدشها، فرخّص التعريض وكريم الخطاب، فإنّ المرأة في هذه الحالة لم تكن مسلوبة الحقوق والأحكام، سوى أنّها تعمل ببعض الواجبات احتراماً للزوج المتوفّى.

وفي الآية الشريفة ردّ لعادات كانت سائدة في عصر النزول، من منع التحدّث معهنّ واعتباره من الأُمور المستهجنة جدّاً، لاسيّما إذا كان في أمر الزواج، ومن المؤسف جدّاً أنّ بعض تلك العادات السيّئة الجاهلية متّبعة عند بعض المجتمعات الإسلامية، ولابدّ من الرجوع إلى تعاليم الإسلام فإنّ فيها الهداية والسعادة.

وهذه الآية وما بعدها قرينة على أنّ موردها هو المعتدّات بعدّة الوفاة، لا مطلق العدّة، فتكون اللام في قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ للعهد دون جنس العدّة، كما لا يخفىٰ.

قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾.

العزم والعزيمة بمعنى عقد القلب على إمضاء الشيء، وهذه المادّة كثيرة الاستعمال في القرآن الكريم:

قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾[١].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾[٣]، أي الذين لهم قدم ثابت وراسخ في هذا المقام، الذي تزلّ فيه الأقدام حتّى من الأنبياء العظام.

وفي السنّة المقدّسة: «خير الأُمور عوازمها»، أي ما وكدت نفسك عليه في مرضاة الله تعالىٰ.

والعقدة من العقد بمعنى الشدّ، وهما والعهد بمعنى واحد، وفي الآية استعارة بليغة حيث شبّه عقد النّكاح بالعقدة التي يعقد بها أحد الحبلين بالآخر، وجعلها أمراً قلبيّاً لبيان أنّ هذه الأُمور من الاعتبارات العقلائية التي يقوم عليها نظام المجتمع.

والمعنى: لا توقعوا عقد النكاح بالإرادة الجدّية، بحيث يترتّب عليه الأثر حتّى تنقضي مدّة العدّة، فمَن أوجد العقد عليها في العدّة مع العلم بها يكون العقد

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

٢. سورة لقمان: الآية ١٧.

٣. سورة الأحقاف: الآية ٣٥.

باطلاً وتحرم عليه المرأة أبداً، كما فصّل في السنّة المقدّسة.

قوله تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾.

ربط بين ما شرّعه سبحانه وتعالىٰ والخشية منه، لأنّه العالِم بالسرائر، وتأكيد بليغ لسوق الناس إلى إتيان أوامره جلّت عظمته والتحذير عن مخالفته.

وإنّما ذكر تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا﴾، لأنّه آكد في الترغيب والتحذير، ويستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ﴾، إحاطته الفعليّة بضمائر القلوب وسرائرها، ولبيان أنّ مخالفته تعالى فيما ذكر في الآية الشريفة وارتكابه، من المهلكات، ولكن باب التوبة في جميع الخطايا مفتوح، ولذا عقّبه بـ:

قوله تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.

ترغيب في التوبة والرجوع إليه تعالى، وأنّه لا يعجِّل بالعقوبة.

وحليم: من أسماء الله الحسنى، وجميع أسمائه المقدّسة حسنىٰ، والتوصيف إضافي لا أن يكون حقيقيّاً.

وهو بمعنى عدم العجلة في عقوبة العُصاة، كما أنّ «صابر» من أسمائه الحسنى يرجع إليه أيضاً، وقد علّل ذلك في بعض الآثار: «وإنّما يعجل مَن يخاف الفوت، وإنّما يحتاج إلى الظلم الضعيف، وقد تعاليت عن ذلك علوّاً كبيراً». وهذا مطابق للأدلّة العقلية، فإنّ قهّاريته على جميع ما سواه، وحكمته المتعالية على الإطلاق، كيف يعقل فيهما العجلة؟! فيصحّ أن يجعل الحليم من شؤون حكمته تعالىٰ، فيرجع معناه إلى الحكيم بتوسعة في معناه في الجملة، فيكون الإمهال وترك التعجيل على الأخذ بالمعاصي من شؤون العلم والحكمة، علماً إحاطيّاً مطلقاً بما مضى وما يأتي، وحكمته بالغة يراعى فيها كلّيات الأُمور وجزئيّاتها.

ثمّ إنّ الغفور من الأسماء الحسنى الذي لم يرد في القرآن الكريم إلّا مقروناً باسم آخر، كالرّحيم والحليم ونحو ذلك، كما مرّ في آية (٢٢٦) وما يرتبط بالمقام.

***

بحوث المقام

بحث أدبي:

الفاعل للوفاة في قوله تعالىٰ: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ**﴾ هو الله تعالى، أي: والذين يأخذهم الله تعالى وافين ويستوفون مدّة حياتهم.

﴿**وَالَّذِينَ**﴾ مرفوع بالابتداء، وجملة: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ**﴾ خبره، وجملة: ﴿**يُتَوَفَّوْنَ**﴾ صلة، وجملة: ﴿**يَذَرُونَ**﴾ عطف عليها.

ثمّ إنّه إذا جعلنا المبتدأ في قوله تعالىٰ: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ**﴾ والخبر جملة: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ**﴾، تكون المطابقة بين المبتدأ والخبر خفيّة، وقد قيل في ذلك وجوه، منها ـ ما قاله الكسائي والأخفش ـ إنّ الرابط بينهما هو الضمير العائد إلى الأزواج، الذي هو من متعلّقات المبتدأ.

وهذا من الموارد التي لابدّ من التكلّف فيها، لتطابق قول النحويّين.

والصحيح أن يُقال: إنّه يراعى في الإخبار صحّة المعنى، سواء تطابق المبتدأ والخبر أم لا، والمعنى في المقام واضح وجليّ، بل المستفاد من هذه الجملة الاتّحاد بين الزوجين وكمال التقارب بينهما، بحيث يعدّان في نظر الإسلام واحداً، وتدلّ عليه آيات كثيرة منها قوله تعالىٰ: ﴿**هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ**﴾[1].

و﴿**يَذَرُونَ**﴾ مثل (يدعون) لفظاً ومعنىً، ولا ماضي لهما من مادّتهما، وماضيهما (تَرَكَ).

---

١. سورة البقرة: الآية ١٨٧.

واللام في قوله تعالىٰ: **﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾** للعهد دون الجنس، كما تقدّم.

***

بحث روائي:

في «التهذيب» عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «كلّ النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة، حرّة كانت أو أمَة، أو على أيّ وجه كان النكاح منه، متعةً أو تزويجاً أو ملك يمين، فالعدّة أربعة أشهر وعشراً».

أقول: يستفاد ذلك من إطلاق الآية الشريفة أيضاً.

في «تفسير العياشي» عن أبي بكر الحضرمي، عن الصادق عليه السلام قال: «لمّا نزلت هذه الآية: **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾**، جئن النساء يخاصمن رسول الله صلى الله عليه وآله، وقلن: لا نصبر، فقال لهنّ رسول الله صلى الله عليه وآله: كانت إحداكنّ إذا مات زوجها أخذت بعرة فألقتها خلفها في دويرها في خدرها ثمّ قعدت، فإذا كان مثل ذلك اليوم من الحول أخذتها ففتتتها ثمّ اكتحلت بها ثمّ تزوّجت، فوضع الله تعالى عنكنّ ثمانية أشهر».

أقول: لعلّ ترك ذكر عشرة أيّام أنّه صلى الله عليه وآله كان في مقام بيان تعداد الشهور، لا مطلق زمان العدّة.

في «الكافي» عن محمّد بن سليمان، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، قال: «قلت له: جعلت فداك كيف صارت عدّة المطلّقة ثلاث حيض أو ثلاث أشهر، وعدّة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً؟

فقال عليه السلام: أمّا عدّة المطلّقة ثلاثة قروء فلاستبراء الرحم من الولد. وأمّا عدّة المتوفّى عنها زوجها، فإنّ الله عزّ وجلّ شرط للنساء شرطاً وشرط عليهنّ شرطاً، فلم يجابهن فيما شرط لهنّ، ولم يجز فيما اشترط عليهنّ. شرط لهنّ في الإيلاء أربعة أشهر، إذ يقول الله عزّ وجلّ: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾**. فلم يجوّز لأحد أكثر من أربعة أشهر في الإيلاء، لعلمه تبارك وتعالى أنّه غاية صبر

المرأة من الرجل. وأمّا ما شرط عليهنّ، فإنّه أمرها أن تعتدّ إذا مات زوجها أربعة أشهر وعشراً، فأخذ منها له عند موته ما أخذ منه لها في حياته عند الإيلاء، قال الله تعالىٰ: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً**﴾، ولم يذكر العشرة الأيّام في العدّة إلّا مع الأربعة أشهر، وعلم أنّ غاية صبر المرأة الأربعة أشهر في ترك الجماع، فمن ثمّ أوجبه عليها ولها».

أقول: روي قريب من ذلك في «تفسير العياشي» وغيره عن الباقر والرّضا عليهما السلام، وما ورد فيها من بيان وجه الحكمة في تشريع هذه العدّة وتقدّم في التفسير ما يتعلّق بها أيضاً.

وفي «تفسير العياشي» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ** ـ الآية ـ﴾، قال عليه السلام: «المرأة في عدّتها تقول لها قولاً جميلاً ترغّبها في نفسك، ولا تقول: إنّي أصنع كذا، أو أصنع كذا، القبيح من الأمر في البضع، وكلّ أمر قبيح».

أقول: ما ذكره عليه السلام مقتضى الأدب المعاشري أيضاً.

وفي رواية أُخرىٰ: «تقول لها وهي في عدّتها: يا هذه، لا أحبّ إلّا ما أسرّك ولو قد مضى عدّتك لا تفوتيني إن شاء الله، ولا تستبقي بنفسك، وهذا كلّه من غير أن يعزموا عقدة النكاح».

وفي «الكافي» عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً**﴾، قال عليه السلام:

«هو الرجل يقول للمرأة قبل أن تنقضي عدّتها: أوعدك بيت آل فلان؟ ليعرّض لها بالخِطبة، ويعني بقوله تعالىٰ: ﴿**إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً**﴾: التعريض بالخطبة، ولا يعزم عقدة النكاح حتّى يبلغ الكتاب أجله».

أقول: روي قريبٌ من ذلك في عدّة روايات.

***

الآية ٢٣٦ ـ ٢٣٧

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾.

بعدما ذكر سبحانه وتعالى أقسام الطلاق وعدّته وبعض أحكامه ، بيّن في هاتين الآيتين حكم الطلاق قبل الدخول ، فذكر ما يجب على الزوج في هذه الحالة من العطاء إلى الزوجة المطلّقة إن لم يفرض لها مهراً معيّناً وطلّقها قبل المسّ والمباشرة ، ولهذه العطيّة أثرها النفسي في المرأة التي انفصمت عنها عقدة الحياة الزوجيّة وذاقت ألم الفراق ومرارة العتاب ، كما حفظ تعالى استطاعة الزوج فيها ، فعلى الغني بقدر غناه ، وعلى الفقير حسب ما يستطيع .

ولو فرض لها مهراً فيجب عليه دفع نصفه إن طلّقها قبل المسّ ، إلّا إذا عفى الوليّ أو عفت الزوجة عن بعض المهر ، وأرشد الإنسان إلى توخّي المودّة والإحسان ، واختتمها بمراقبة الله تعالىٰ ، وأنّه مطّلع على النيّات لتبقى القلوب نقيّة خالصة موصولة به جلّ شأنه ، فيتمّ الترهيب والترغيب .

***

التفسير

قوله تعالىٰ: ﴿**لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾.

المس والمسيس: هو اللّمس، يكنّى به عن المباشرة الجنسيّة وغشيان النساء، بالقرائن الخارجية.

والفريضة: المهر، لأنـّه يقطع من مال الزوج للزوجة. وفرض الفريضة تسمية المهر وتقديره تفصيلاً أو إجمالاً.

والمراد بـ﴿**لَا جُنَاحَ**﴾ رفع المنع والمسؤولية في كلٍّ من الموردين، أي عدم المسّ، وعدم ذكر الصداق والمهر، فإنّهما لا يمنعان عن صحّة الطلاق، ولا يجب على الزوج شيء.

وإنّما ذكر تعالىٰ كلمة ﴿**أَوْ**﴾ لدفع توهّم اشتراط اجتماعهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً**﴾[١].

وقد ذكر سبحانه وتعالىٰ في هاتين الآيتين المباركتين وغيرهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿**وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً**﴾[٢]، وما ورد في السنّة، أقساماً أربعة:

الأوّل: أن يكون الطلاق قبل المباشرة وغشيان النساء، وقد فرض المهر، فتستحقّ المرأة نصف المهر المسمّى.

الثاني: أن يكون الطلاق قبل الدخول، ولم يسم لها مهراً في عقد النكاح، فيجب عليه أن يمتّعها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره.

الثالث: أن يكون الطلاق بعد المسّ وبعد التسمية، فتستحقّ المرأة المهر المسمّى.

---

١. سورة الإنسان: الآية ٢٤.

٢. سورة النساء: الآية ٤.

الرابع: أن يكون الطلاق بعد المسّ ولم يسم المهر في عقد النكاعح، فيجب عليه مهر المثل.

ولكلّ واحد من هذه الأقسام أحكام خاصّة مذكورة في كتب الفقه، مأخوذة من الكتاب الكريم والسنّة المقدّسة الشارحة.

قوله تعالىٰ: **﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾**.

الموسع اسم فاعل، ويُراد به مَن كان في سعة.

والمقتر خلافه، أي مَن يكون في ضيق. وأصل القتر قلّة النفقة.

قال تعالىٰ: **﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾**[1].

وقال تعالىٰ: **﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُوراً﴾**[2]، وهو يدلّ على أنّ البخل ممّا جبل عليه الإنسان، فيكون مثل قوله تعالىٰ: **﴿وَأُحْضِرَتْ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾**[3].

والقَتَر ـ بالتحريك ـ: سوء الحال، قال تعالىٰ: **﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾**[4].

والمتعة والمتاع: ما يُتمتّع به، أي يُنتفع به، والتمتيع، هو إعطاء المتعة.

والقدر ـ بفتح الدال وسكونها ـ قدر الطاقة والإمكان.

والمعنى: يجب على الأزواج أن يمتّعوا المطلّقات ـ اللّواتي لم يفرض لهنّ فريضة ولم يدخل بهنّ ـ شيئاً بحسب حال الزوج في الغنى والفقر.

ويستفاد من سياق الآية المباركة أنّ المتعة من الحقوق التي تستحقّها المرأة

---

١. سورة الفرقان: الآية ٦٧.

٢. سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

٣. سورة النساء: الآية ١٢٨.

٤. سورة عبس: الآية ٤٠ و ٤١.

على الرجل بحسب حاله، ويشهد له الاعتبار أيضاً كما مرّ، ولكنّ الكلام في أنّها من الحقوق الواجبة التي يلزم على الرجل وفاؤها، أو أنّها من الحقوق المجاملية الأدبية؟ ظاهر الآية الشريفة هو الأوّل لظاهر الأمر.

وهذه الآية الشريفة والآية التالية تشتركان في أنّ الطلاق فيها قبل المسّ والغشيان، وإنّما تفترقان في أنّ الآية التالية، قد فرض لها فريضة، فيجب إخراج نصف المهر، وفي الأُولى لم يفرض لها فريضة فيجب إعطاء المتعة لها، وهي غير مهر المثل، وإنّما جعلت لها المتعة تطييباً لنفسها وجلباً لخاطرها.

وإنّما كرّر سبحانه وتعالىٰ كلمة ﴿قَدَرُهُ﴾، لبيان أنّ الموسع يلاحظ قدر وسعه ولا ينقص عن ذلك، والمقتر أيضاً يلاحظ حاله ولا يزيد على ذلك، ولو لم تكن مكرّرة لما أفاد هذه الفائدة.

قوله تعالىٰ: **﴿مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾**.

متاعاً مفعول مطلق، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾، وهو إمّا بمعنى ما يتمتّع به، أو بمعنى التمتيع.

وقيل: إنّه حال من ﴿قَدَرُهُ﴾.

وقيل: إنّه تأكيد لمتّعوهنّ.

والجميع يرجع إلى معنى واحد.

و(**حقّاً**) صفة للمتاع.

والمعروف: ما تعارف عليه الناس على اختلاف طبقاتهم وحالاتهم.

والمعنى: أنّ المتعة هي حقّ واجب على مَن يريد الإحسان، أو إنّها من الإحسان الذي يرغب إليه المحسنون، وهذه قرينة أُخرىٰ على أنّها من الحقوق الإلزامية، كما سيأتي في البحث الروائي.

وإنّما ذكر المحسنين تعظيماً لشأنهم وترغيباً إلى الإحسان، وتحريضاً

للناس على أن يدخلوا في زمرة المحسنين، كما في سائر الخطابات التي تكون في هذا السياق، كقوله تعالىٰ: ﴿**هُدىً لِلْمُتَّقِينَ**﴾.

والحسن: عبارة عن كلّ مرغوب إليه ـ بأيّ قوّة من القوى النفسانية ظاهرية كانت أو باطنية ـ وتتّصف به جميع الأشياء من الجواهر والأعراض، بل جميع الاعتباريّات، وهو والإحسان بمعناهما الأعمّ من المعاني التي تدرك ولا توصف، كما هو كذلك في جملة كثيرة من المعاني.

ومَن فسّره ببعض المعاني الخاصّة فهو من باب التطبيق لا التخصيص، وليس للحسن حدّ معيَّن، إلّا أنّه محدود بما لم ينه عنه الشرع، وهو من الصفات الإضافية، فربَّ حسن عند قوم لا يكون حسناً عند آخرين، وما ورد في القرآن الكريم والسنّة المقدّسة من الترغيب إلى الإحسان والحسنة، إنّما يُراد بهما ما هو المتعارف.

والمحسن: من أسماء الله الحسنى، وأمّا الحَسَن ـ بفتحتين ـ فلم أجد استعماله فيه تعالى منفرداً، نعم ورد في المأثورات: «يا حَسَن التجاوز».

قوله تعالىٰ: ﴿**وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ**﴾.

بيان للقسم الأوّل من الأقسام المتقدّمة، وفيه تفصيل ما أجمل في قوله تعالىٰ: ﴿**مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ**﴾، أي وإن وقع الطلاق قبل الدخول بهنّ، وقد فرض لهنّ المهر، فلهنّ نصف المفروض.

وتدلّ الآية المباركة على أنّ نصف المهر حقّ ثابت لهنّ يجب إعطاؤه، والنصف الثاني يرجع إلى ملك الزوج، وظاهر الآية الشريفة يدلّ على أنّ مجرّد العقد مقتض لثبوت المهر في الجملة.

قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾.

أي: إلّا أن تعفو المطلّقات عن النصف كلّاً أو بعضاً، وحقّ الإسقاط والعفو إنّما يكون للمرأة البالغة الرشيدة جائزة التصرّف في أموالها، بلا فرق بين أن يكون العفو منهنّ مباشرةً أو من وكيلهنّ في العفو فقط، أو المأذون له في كلِّ تصرّف.

والعفو: أعمّ من الإبراء والهبة، كالتنازل من الإنسان الراضي.

و(**يعفون**) في موضع نصب بـ ﴿أَن﴾، وهو مبني لاتّصاله بضمير جماعة المؤنّث.

قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾.

أي: أو يعفو وليّ الزوجة الصغيرة الذي جعل الله في يده عقدة النكاح، والولي هو الأب أو الجدّ للأب أو الأخ القائم على أمرها، وتدلّ على ذلك جملة من الروايات.

وقيل: إنّ المراد به الزوج أيضاً؛ لأنّ بيده عقدة النكاح وحلّها أيضاً.

ولكنّه مردود، فإنّه حينئذٍ يكون مخيّراً بين دفع نصف المهر كلّاً، أو تشطيره وتبعيضه، فلا يكون الطلاق مشطّراً في نفسه، أو يعفو عن جميعه، وهو منافٍ لملكيّة المرأة المهر بالعقد والتصرّف في حقّها.

وأمّا عفو الزوج عن النصف الآخر، فهو أيضاً ليس بصحيح، فإنّه ليس للمرأة حقّ في النصف الآخر، ولا يجب على الزوج دفعه إليها حتّى يصحّ في مورده العفو، فإذا دفع إليها النصف فهو إحسان وفضل منه.

قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

أي: أنّ العفو على أيّة حالٍ ومن أيِّ واحد صدر هو أقرب للتقوىٰ، لأنّ عفو الإنسان عن حقّه فيه الفضل الكبير، وهو أقرب إلى فضيلة التقوىٰ، ولأنّ فيه من التشبّه بأخلاق الله تعالىٰ، لأنّه عفوٌّ غفور، فيكون أقرب للتقوىٰ.

قوله تعالىٰ: **﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾**.

مادّة (**نسي**) تأتي بمعنى الترك والإهمال، والتأخير، ومنه قول نبيّنا الأعظمﷺ: «صلة الرّحم منسأة للأجل، ومثراة للمال»، وتأتي بمعنى الذهول والغفلة في مقابل الذكر والالتفات، ومنه قوله تعالىٰ: **﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾**[1]، وقال تعالىٰ: **﴿نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾**[2].

والمراد به في المقام هو الأوّل، بقرينة تعلّق التكليف به، ويمكن إرادة الأخير أيضاً إن كان منتهياً إلى الاختيار ولو ببعض أسبابه.

والفضل: هو الزيادة في المكارم، وما يكون ممدوحاً وليس بواجب، وفي المقام الفضل بالنسبة إلى الرجل أن يعطي أكثر من النصف ولو بقليل، وبالنسبة إلى المرأة أن تأخذ أقلّ منه ولو بقليل.

والآية المباركة تحرِّض الإنسان على ابتغاء الفضل والإحسان بالعفو عن الحقوق والتخفيف، وعدم التغافل عن المكارم عند عروض أسباب التخاصم والتنازع، فإنّها تشير إلى قاعدة عقلية تشمل كلَّ ما يقع في طريق الاستكمال والسعادة الأبدية، وإن كانت باعتبار سياق الكلام والمورد، ظاهرة في الحقوق المجامليّة المتعارفة بين الناس.

قوله تعالىٰ: **﴿إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**.

ربط ذلك بمراقبته تعالىٰ حتّىٰ تكون الأعمال ـ كالقلوب ـ خالصة له، موصولة بالله على كلّ حال، فيكون ذلك زيادة في الترهيب والترغيب، أي أنّ أعمالكم ظاهرة وغير خفيّة لدى مَن يحيط بها، وأنّه يجازيكم بها.

***

---

١. سورة الكهف: الآية ٦٣.

٢. سورة الحشر: الآية ١٩.

بحوث المقام

بحث روائي:

في «الكافي» عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«في رجل طلّق امرأته قبل أن يدخل بها، قال عليه السلام: عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً، وإن لم يكن فرض لها فليمتّعها على نحو ما يمتّع مثلها من النساء».

أقول: المراد من قوله عليه السلام: «ما يمتّع مثلها من النساء»، أي مثلها في مراعاة حال الزوج، فلا اختلاف بين هذه الرواية وغيرها الدالّة على اعتبار حال الزوج فقط.

في «تفسير العياشي» عن أبي الصباح، عن الصادق عليه السلام:

«إذا طلّق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها، وإن لم يكن سمّى لها مهراً فمتاع بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره، وليس لها عدّة وتتزوّج مَن شاءت من ساعتها».

أقول: قريب من هذه الروايات روايات كثيرة أُخرى ذكرناها في الفقه.

في «الكافي» و«التهذيب» و«تفسير العياشي» في عدّة روايات عن الباقر والصادق عليهما السلام: «إنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الوليّ».

أقول: الروايات في ذلك كثيرة.

في «الفقيه» و«التهذيب» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿**أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾، قال:

«يعني الأَب، والذي توكّله المرأة وتولّيه أمرها، من أخ أو قرابة أو غيرهما».

أقول : المستفاد من هذا الحديث أنّ المراد ممّن بيده عقدة النكاح من يتولّاها ، إمّا بوكالة من المرأة وكالة تفويضيّة ، أو بولاية من الشرع مع مراعاة المصلحة ، كما ذكرنا في الصداق في «مهذّب الأحكام» .

في «التهذيب» عن رفاعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال :

«سألته عن الذي بيده عقدة النكاح؟

قال : الولي الذي يأخذ بعضاً ويترك بعضاً ، وليس له أن يدع كلّه» .

أقول : يمكن حمله على وجود المصلحة ، وإلّا فليس من شرائط العفو ذلك .

في «تفسير العياشي» في قوله تعالىٰ : **﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾** ، قال : «هو الأب والأخ والرجل يوصى إليه» .

وفي «الدرّ المنثور» عن رسول الله صلى الله عليه وآله :

«إنّ الذي بيده عقدة النكاح : الزوج» .

أقول : وردت عدّة روايات عن طريق الجمهور دالّة علىٰ تفسير الآية الشريفة بالزوج ، ولكن يمكن حملها على ما إذا فوّضت المرأة أمر المهر إلى الزوج حتّى العفو ، وتقدّم ما يتعلّق بذلك في التفسير أيضاً .

وفي «تفسير العياشي» عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالىٰ : **﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾**، قال :

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يأتي على الناس زمان عضوض ، يعض كلّ امرئ على ما في يديه ، وينسون الفضل بينهم ، قال الله تعالىٰ : **﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾**» .

أقول: المراد بالعضوض: الشدّة في الإمساك ، لأجل تركهم مكارم الأخلاق وفضائلها .

***

الآية ٢٣٨ ـ ٢٣٩

﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾.

بعد أن ذكر سبحانه وتعالىٰ جملة من الأحكام المتعلِّقة بشؤون الحياة الزوجية ، وبيّن ما يكون سبباً في سعادة هذه الحياة ، ونبّه الإنسان إلى ابتغاء الإحسان في جميع شؤونه ، وعدم تناسي الناس الفضل بينهم.

بيّن في هاتين الآيتين المباركتين ما هو من أعظم الشؤون العبودية ، التي لها دخل في تكميل الحقيقة الإنسانية ، وهي الصلاة التي دعا إليها جميع الأنبياء ، وبها يتشرّف المصلّي بالتكلّم مع الحيّ القيوم ، وهي إسراء النفوس إلى الملكوت الأعلى ، ومعراج أرواح المتعبِّدين إلى قاب قوسين أو أدنىٰ ، وهي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وتبعث النفوس الغافلة إلى التذكّر بجلال الله عزّ وجلّ وجماله ، وتذكير الإنسان إلى مكانته الحقيقيّة ، وتجعله مراقباً لنفسه لتطهيرها من رذائل الأخلاق وتحليتها بفواضلها ، وتمكّنها على تحمل المصاعب والآلام في طريق الاستكمال.

وفي تعقيب تلك الأحكام بالأمر بالصلاة ، التي هي أكبر العبادات ، إشارة إلى أنّ الايتمار بأوامر الله سبحانه وتعالىٰ ، والانتهاء عن نواهيه ، إنّما يكون في

النفوس المستعدّة وهي لا تحصل إلّا بإقامة الصلاة والمحافظة عليها، وأدائها بخضوع وخشوع لتنال النفس سعادتها. فهي الروح لتلك الأحكام، وإنّها بدون الصلاة كالجسم الذي لا روح له.

***

التفسير

قوله تعالىٰ: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ**﴾.

مادّة (**حفظ**) تأتي بمعنى المواظبة على الشيء والإقبال عليه مرّة بعد أُخرىٰ، والمحافظة على الصّلوات هي المواظبة عليها، بإقامتها في أوقاتها بحدودها وشرائطها، والإقبال عليها بالإخلاص والخشوع والخضوع.

فالمحافظة أخصّ من مطلق الإتيان، لأنّ الحفظ عبارة عن التفقّد والتعهّد والرعاية.

وإنّما عبّر سبحانه وتعالى بهذا اللفظ المشعر بفعل الاثنين، لبيان أنّ كلَّ مَن حافظ على الصلاة وأدّاها على ما هي عليه في الواقع، هي أيضاً تحافظ على رعايته، فهي تردعه عن الفحشاء والمنكر، كما قال تعالىٰ: ﴿**إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ**﴾[1]، وفي السنّة الشريفة من ذلك الشيء الكثير.

وللصلاة أنحاء من الوجودات والمظاهر، فهي في هذا العالَم مركّبة من جملة من الأعراض، وفي عالَم آخر لها وجود مستقلّ تمدح فاعلها وتشفع له أو تذمّه وتلعنه، وفي نشأة أُخرىٰ غيب الغيوب، تكون من صقع الله جلّ جلاله لا يعلمها إلّا هو.

والصّلوات في الإسلام من أهمّ العبادات التي أُمر الناس بها، فهي عمود الدِّين، إن قُبِلَت قُبل ما سواها وإن ردّت ردَّ ما سواها.

---

١. سورة العنكبوت: الآية ٤٥.

تَنْهىٰ عن المُنكَرِ والفحشاءِ أقصِرْ فذاكَ مُنتهى الثَّناءِ

وأعدادها كثيرة، والواجب منها الصلوات الخمس المعروفة بين المسلمين، التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وشرحتها السنّة المقدّسة شرحاً وافياً، وبيّنت أركانها وشرائطها وآدابها وسائر جهاتها بياناً قوليّاً وعمليّاً.

قوله تعالىٰ: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾.

تخصيص بعد تعميم، للاهتمام بها والترغيب إليها.

والوسطىٰ تأنيث الأوسط، وهو من الأُمور الإضافية، يصحّ إطلاقه على ما يقع وسطاً بين الاثنين أو أكثر، ولهذا اختلف العلماء في تعيين الوسطى من الصّلاة:

فقيل: إنّها الصبح لكونها وسطاً بين فرائض الليل وفرائض النهار، والقيام إليها شديد، وقال به جمع من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقيل: إنّها الظهر، لأنّها وسط بين العشاء والصبح، والعصر والمغرب، وأنّها وسط النهار المبتدئ من طلوع الفجر والمنتهي بغروب الشمس، ولأنّها أوّل صلاة صُلِّيت في الإسلام، وفي قراءة عائشة وحفصة: «حافظوا على الصّلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر» بالواو، وروى مالك في «موطَّئِه»، والطيالسي في «مسنده» عن زيد بن ثابت، قال: «الصلاة الوسطىٰ: صلاة الظهر»، وزاد الطيالسي: «وكان رسول الله ﷺ يصلّيها بالهجير». وقال بهذا جمع من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو المشهور بين الإماميّة، المروي في عدّة أخبار كما يأتي في البحث الروائي.

وقيل: إنّها العصر، لكونها وسطاً بين الظهر والمغرب، وأنّ ما قبلها صلاتان نهاريّتان، وهما الصبح والظهر، وبعدهما صلاتان ليليّتان وهما المغرب والعشاء، وقال بهذا جمع آخر من أصحاب رسول الله ﷺ، وبه قال الجمهور، وأخرج

الترمذي عن ابن مسعود: «قال رسول الله ﷺ: الصلاة الوسطى صلاة العصر»، وروى مسلم وأبو داود عن عليٍّ عليه السلام مرفوعاً: «شغلونا عن الصلاة الوسطىٰ، صلاة العصر» يعني يوم الأحزاب، وفي رواية الشيخين أنّ النبيّ ﷺ قال يوم الأحزاب: «ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً، كما حبسونا وشغلونا عن الصلاة الوسطىٰ حتّى غابت الشمس».

وقيل: إنّها المغرب؛ لأنّها متوسّطة في عدد الركعات، ولا تقصر في السفر، وأنّها وسط بين صلاتي جهر وصلاتي إخفات.

وقيل: إنّها العشاء الآخرة؛ لأنّها بين صلاتين لا تقصران، ولأنّها يستحبّ تأخيرها، وذلك شاقّ، فوقع التأكيد في المحافظة عليها، هذا بحسب الأقوال.

وأمّا بحسب الأخبار فسيأتي في البحث الروائي ما يتعلّق بها.

ولكن نفس الآية الشريفة لا تدلّ على شيءٍ ممّا ذكر، وهي مجملة لا يظهر المراد منها، فلابدّ من ترجيح أحد الاحتمالات من الرجوع إلى السنّة الشريفة والقرائن القطعية.

ومذهب أهل البيت عليهم السلام: أنّها صلاة الظهر ـ كما يأتي في البحث الروائي، بل يمكن أن يستشهد له بقوله تعالىٰ: ﴿**وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾[1]، حيث إنّه تعالى لم يذكر صلاة الوسطى بين الطرفين، وخصوصاً بعد الأمر في قوله تعالىٰ: ﴿**أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾[2]، المتّفق بين المسلمين على أنّها صلاة الظهر، المعبّر عنها في لسان عليّ عليه السلام بـصلاة الأوّابين.

مع أنّ وقت الظهر عظيم جدّاً، ففي صحيح محمّد بن مسلم عن الصادق عليه السلام:

---

١. سورة هود: الآية ١١٥.

٢. سورة الإسراء: الآية ٧٨.

«سألته عن ركود الشمس؟ فقال: يا محمّد، ما أصغر جثّتك وأعضل مسألتك، وإنّك لأهلٌ للجواب، إنّ الشمس إذا طلعت جذبها سبعون ألف ملَك، بعد أن أخذ بكلِّ شعاع منها خمسة آلاف من الملائكة، بين جاذب ودافع حتّى إذا بلغت الجوّ وجازت الكوّ قلبها ملَك النور ظهراً لبطن، فصار ما يلي الأرض إلى السماء وبلغ شعاعها تخوم العرش، فعند ذلك نادت الملائكة: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر، والحمد لله الذي لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً ولم يكن له شريكٌ في الملك ولم يكن له وليٌّ من الذلّ وكبِّره تكبيراً.

فقال له: جعلت فداك، أحافظ على هذا الكلام عند زوال الشمس؟

فقال: نعم، حافظ عليه كما تحافظ على عينك».

وسيأتي شرح الرواية في الموضع المناسب إن شاء الله تعالىٰ.

وعن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله في الصحيح: «إذا زالت الشمس فُتحت أبواب السماء وأبواب الجنان وأُستجيب الدُّعاء، فطوبى لمَن رفع له عند ذلك عمل صالح».

قوله تعالىٰ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

مادّة (**قوم**) تدلّ على الثبوت والعزم والاستقامة والرعاية والحفظ، وقد ورد جميع ذلك في الآيات الشريفة المتعدِّدة، كما يأتي إن شاء الله تعالىٰ، والمراد به هنا ما يكون عن استقامة وتثبّت.

وأمّا مادّة (**قنت**) فقد وردت في القرآن كثيراً بهيئات مختلفة، منتسبة إلى الرجال تارةً وإلى النساء أُخرىٰ، وإلىٰ مخلوقاته وموجوداته ثالثةً، وكلّها مقرونة بالمدح والتمجيد:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ﴾[1].

---

١. سورة النحل: الآية ١٢٠.

وقال تعالىٰ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً﴾[1].

وقال جلّ شأنه: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ﴾[2].

وقال تعالىٰ: ﴿وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ﴾[3].

وقال تعالىٰ: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[4].

فإنّ جميع الموجودات تتّصف بالقنوت له جلّت عظمته؛ لأنّ كلّ مربوب قانت وخاضع لربّه.

وأصلها ينبئ عن خضوع خاص يكون مظهرا للعبودية، و ما ذكره المفسّرون واللغويون من الدُّعاء، والعبادة، و الخشوع، و الصلاة، و السكوت، و طول القيام كلّ ذلك من المصاديق لا أن تكون معاني مستقلّة في حدّ نفسها، فلا يكون من مشترك اللفظ أو المعنى.

وقد اطلق على السكوت، كما في حديث زيد بن أرقم:

«كنّا نتكلم في الصلاة حتّى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلّٰهِ قَانِتِينَ﴾ فأمسكنا عن الكلام».

ولكنّه سكوت خاص بقرينة قوله ﷺ: «إنّ هذه الصلاة لا يصحّ فيها شيء من كلام الآدميين إنّما هي قرآنٌ وتسبيح».

والقنوت من أفضل مقامات العبودية و له مراتب كثيرة شدّةً و ضعفاً.

والمراد به في المقام الخضوع و الخشوع الخاص، كما يأتي في البحث العرفاني.

---

١. سورة الزمر: الآية ٩.

٢. سورة آل عمران: الآية ٤٣.

٣. سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

٤. سورة البقرة: الآية ١١٦.

والمعنى: اشتغلوا بطاعة الله عزّ و جل طاعة خضوع و خشوع مخلصين له، لا تغلبكم زخارف الدُّنيا و زبرجها.

و لا يختص القيام لله تعالى و القنوت له جلّت عظمته بحالة دون أُخرى بل يجريان في جميع الحالات، لا سيّما في العبادات فإنّهما روحها و لا ينال العبد سرّ التوحيد إلّا إذا كانت جميع أعماله الجوانحيّة و الجوارحيّة بل تمام حركاته لله تعالى، فيكون مسيره من الحقّ إلى الحقّ، و يخرج عن الفقر إلى الغنى المطلق، ويتنزّه عن كلّ ما يوجب البُعد عنه تعالى، حتّى يكون جل شأنه سمعه الذي يسمع به و بصره الذي يُبصر به، كما ورد في الحديث، لأنّه قام في الحقّ بالحقّ للحقّ.

قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً**﴾.

الخوف: توقع المكروه.

و رجال: جمع راجل، كقيام جمع قائم، و أصحاب جمع صاحب، و هو الكائن على رجليه في مقابل الركبان الذي هو جمع الراكب، كفرسان جمع فارس، وكلّ شيءٍ علا شيئاً آخر فقد ركبه.

والآية الشريفة عطف على الآية السابقة و هي بمنزلة الشرط لها، أي حافظوا على الصّلوات إن لم يكن هناك خوف و الّا فتتقدّر المحافظة بقدر الخوف، فأدّوا الصّلاة حينئذ رجالاً أو ركباناً.

وهذه الآية المباركة تكشف عن الأهمّية البالغة التي ينظر بها سبحانه وتعالى إلى الصّلاة و المحافظة عليها و لا تسقط حتّى في ساعة الخوف والشدّة، فإنّ كلّ موضوع كثر الاهتمام به ازداد ابداله و أطواره و شؤونه، ولا يوجد موضوع شرعي و لا قانون إلٰهي أفضل و أجلّ من هذه العبادة الخاصّة، أي الصلاة فإنّ فيها جذب العبد إلى عالم الأحدية و السعادة الأبدية، فأيّ قانون يتصوّر

أفضل منها، و لأجل ذلك أرسل الفقهاء قاعدة: «أنّ الصّلاة لا تسقط بحال»، و قد وردت في السنّة المقدّسة قواعد تسهيلية امتنانية في الصلاة لم نرد في غيرها من العبادات.

ويستفاد من هذه الآية الشريفة: إجزاء الصلاة في حالة الخوف بأي نحو اقتضاه الخوف، و لا تحتاج إلى الإعادة أو القضاء بعد الأمن لعدم الإشارة إلى ذلك، و هذا هو الذي تقتضيه سهولة الشريعة.

ولم يحدّد سبحانه و تعالى الخوف الموجب لتبدّل التكليف، بل أوكله إلى نفس الإنسان بعد مراعاة جانب عقله، قال تعالى: **﴿بَلْ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾**[1]، فيكون المناط تحقق الخوف العقلائي لدى المكلّف من أي مصدر تحقّق، سواء كان في القتال المأذون فيه شرعاً، أو كان في الدّفاع عن النفس والعرض والمال، أو الحاصل من السبع و الحرق أو الغرق و نحو ذلك. و يتقدّر التكليف بقدره فيترك كلّ ما ينافي الحذر و يبقى ما لا ينافيه على حاله، و يجب تحرّي المقدور مهما أمكن، فيسقط جملة من شرائط الصّلاة الاختيارية عند عروض الخوف كالاستقرار، و القبلة، و الطمأنينة، بل قد يوجب سقوط الركوع و السجود والتعويض عنهما و الإيماء لهما؛ لأنّه الميسور له، و قد ذكر سبحانه وتعالى كيفيّة صلاة الخوف في القتال في سورة النساء.

وإنّما قدّم الراجل على الراكب لاشتداد الأمر بالنسبة إليهم، و لأنّ الغالب في عصر النزول كانوا راجلين، و ذكرهما بالخصوص لبيان وجوب المحافظة على الصّلاة على كلّ حالٍ يمكن من المشي و الركوب و عدم سقوطها بحال، و لا يجب تأخيرها عن وقتها في هذه الحالة، كما يراه بعض الفقهاء، و الآية مجملة في كيفيّة صلاة الخوف، و لكن شرحتها السنّة الشريفة و ذكرها الفقهاء في كتب الفقه.

---

١. سورة القيامة: الآية ١٤.

قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ .

تفريع على المحافظة على الصّلاة ، أي إذا زال الخوف و اطمأنت النفس فاذكروا الله ذكراً مثل ما علّمكم في كيفيّة عباداته و شرائع دينه . و إطلاق الآية المباركة يدلّ على مطلق الذكر كمّاً و كيفاً ، و يمكن الاختلاف باختلاف الحالات والخصوصيّات ، و ربما تجب الصلاة بالكيفيّة المعهودة في حال الاختيار والأمن .

ولعلّ الوجه في وجوب ذكر الله تعالى في هذه الحالة؛ لأنّ الناس غالباً بعد زوال الخوف يذكرون الأشخاص و يفتخرون بالألقاب و الأعمال ، فأمرهم عزّ وجلّ بذكر الله تعالى؛ لأنّه المنعم الحقيقي و السبب الواقعي في زوال الخوف ، و قد أنعم الأمن و الأمان و الخير و الإحسان فيجب شكره على ما علّمكم معالم دينكم .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة اُمور :

الأوّل : أنّ الإجمال في الصلاة الوسطى و عدم تعيينها بالخصوص لأجل أهمّية شأن الصّلوات ، فإنّ المحافظة عليها كلّها توجب الإصابة بالوسطى منها قهراً ، فيكون كالإجمال في الاسم الأعظم ، و ليلة القدر ، و ساعة الاستجابة في يوم الجمعة ، فيهتمّ الإنسان بجميع أسمائه تعالىٰ حتّىٰ يصيبه ، وكذا في ليالي شهر رمضان أو ساعات يوم الجمعة .

الثاني : إنّما خصَّ الله تعالى الصّلاة الوسطى زائدا علىٰ سائر الصّلوات بالفضل ، لأنّ المحافظة بالوسطىٰ تستلزم المحافظة على طرفيها أو باعتبار وقتها؛ لأنّ وقت الظهر ـ كما في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ـ له أهمّية كبرىٰ كما مرّ .

الثالث : أنّ التعبير بالقيام في قوله تعالى : ﴿قُومُوا لِلَّهِ﴾ ، يدلّ على لزوم نصب العبد نفسه للعبادة لله تعالىٰ و الخضوع له و الاستقامة في ذلك و الرعاية فيها حقّ الرعاية ، بلا اختصاص لها بحالة دون اُخرىٰ .

الرابع : أنّ اللام في قوله تعالى : ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ للغاية حتّىٰ يكون القيام ـ أي مطلق الحركات و السكنات في كلِّ عمل ـ له جلَّ شأنه ، فهو الغاية القصوى ، صلاة كانت أو غيرها بناءً على ظاهر السياق ، و هذا هو معنى قصد القربة المعتبر في كلّ عمل عبادي ، على ما فصّله الفقهاء في العبادات و غيرها .

الخامس : يستفاد من قوله تعالى : ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ﴾ ، توقيفيّة

العبادات و توقيفيّة أسمائه المقدّسة؛ لأنّ ذكره تعالى لابدّ أن يكون باسمه و صفاته عزّ و جلّ فقط.

السادس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا أَمِنتُمْ**﴾ على أنّ تكليف الصّلاة مطلقاً يدور مدار وسع المكلّف و عدم العسر و الحرج، و أنّ تغيير التكليف بحسب الحالات يكون بيد من كان أصل التشريع بيده، كما ثبت ذلك في علمي الفلسفة و الكلام.

***

بحث روائي:

في «تفسير العياشي» عن زرارة و محمد بن مسلم أنّهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**﴾، قال عليه السلام:

«صلاة الظهر، و فيها فرض الله الجمعة، و فيها الساعة التي لا يوافقها عبد مسلم فيسأل خيراً إلّا أعطاه الله إيّاه».

أقول: المأثور عن الأئمّة الهُداة عليهم السلام في روايات كثيرة أنّ الصّلاة الوسطى هي صلاة الظهر، و ادّعى شيخ الطائفة الإجماع عليه، و قوله عليه السلام: «فيها» أي في صلاة الظهر؛ لأنّ الجمعة و الظهر واحدة حقيقة، و إنّما سقطت ركعتا الجمعة، لمكان الخطبتين فليستا حقيقتين مختلفتين.

و في «الكافي» عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «عمّا فرض الله عزّ و جلّ من الصّلاة، فقال عليه السلام: خمس صلوات في الليل و النهار. فقلت: فهل سماهنّ و بيّنهنّ في كتابه؟ قال: نعم، قال الله تبارك و تعالى لنبيّه صلى الله عليه و آله: ﴿**أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ**﴾، و دلوكها زوالها، ففيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات، سمّاهنّ و بيّنهنّ و وقّتهنّ، و غسق الليل هو انتصافه، ثم قال: ﴿**وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً**﴾ فهذه الخامسة، و قال الله تعالى في ذلك: ﴿**أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ**﴾، فطرفاه المغرب و الغداة، ﴿**وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ**﴾ وهي صلاة

العشاء الآخرة، و قال الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، و هي صلاة الظهر، و هي أوّل صلاة صلّاها رسول الله ﷺ و هي وسط النهار. ووسط صلاتين بالنهار: صلاة الغداة و صلاة العصر. و في بعض القراءات ﴿حافظوا على الصّلوات و الصلاة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين﴾ قال: و نزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ﷺ في سفره، فقنت فيها رسول الله ﷺ، و تركها على حالها في السفر و الحضر، و أضاف للمقيم ركعتين، و إنّما وضعت الركعتان اللّتان أضافهما النبيّ ﷺ يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فمن صلّى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلّها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيّام».

أقول: قوله عليه السلام: «في بعض القراءات»، لابدّ أن يكون المراد قراءة غيرهم عليهم السلام، و إنّما ذكر ذلك لبيان أنّ كون الوسطى صلاة الظهر منقولاً عن غيرهم أيضاً، و لكن في نفس القراءة أيضاً بحث، لأنّه يمكن أن يكون محاذرة من الوقت و أهله، فيكون الحكم الأوّل هو المتّبع.

في «تفسير القمّي» عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قرأ:

«حافظوا على الصّلوات والصلاة الوسطىٰ وصلاة العصر وقوموا لله قانتين».

و في «تفسير العياشي» عن أبي جعفر عليه السلام قريب منه، و لكن فيه «وكذلك كان يقرأها رسول الله ﷺ».

أقول: إنّه يحتمل أن يكون قوله: «صلاة العصر» من القرآن، فتكون الصلاة الوسطى الظهر، و يستفاد أهمّية صلاة العصر أيضاً، كما يُحتمل أن يكون تفسيراً للصلاة. لا أن يكون قراءة للقرآن، و يدلّ عليه أنّ الجمهور نقلوا في مجامعهم: «صلاة الوسطى: صلاة العصر»، و مع تعارض القراءتين و عدم ترجيح في البين فالحكم هو التخيير لو لم نقل بكون الوسطى هي الظهر أرجح من جهات كثيرة.

وفي «الدرّ المنثور»: أخرج أحمد و ابن المنيع، و النسائي، و ابن جرير وغيرهم من طريق الزبرقان: «أنّ رهطا من قريش مرَّ بهم زيد بن ثابت و هم مجتمعون، فأرسلوا إليه غلامين لهم يسألانه عن الصلاة الوسطى؟ فقال: هي الظهر، ثمّ انصرفا إلى أُسامة بن زيد فسألاه، فقال: هي الظهر، إنّ رسول الله ﷺ كان يُصلّي الظهر بالهجير فلا يكون وراءه إلّا الصف و الصفّان، و الناس في قائلتهم وتجارتهم، فأنزل الله تعالى: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ**﴾، فقال رسول الله ﷺ: لينتهينّ رجالٌ أو لأحرقنّ بيوتهم».

أقول: تقدم في التفسير ما يدلّ عليه أيضاً، و لكن بإزاء ذلك روايات مختلفة مرويّة عن النبيّ ﷺ من طرق الجمهور. منها ما يدلّ على أنّها صلاة العصر، و منها ما يدلّ على أنّها صلاة الصبح، و منها غير ذلك. ومع التعارض لا يصحّ الأخذ بأحدها بالخصوص، و لكن تقدّم أنّ الترجيح مع ما يدلّ على أنّها صلاة الظهر.

وفي «تفسير العياشي»: عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**وَقُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ**﴾ قال عليه السلام: «إقبال الرجل على صلاته و محافظته على وقتها، حتّى لا يلهيه عنها و لا يشغله شيء».

أقول: تقدّم في التفسير أنّ من معاني القنوت الرعاية، و ما ورد في الرواية يكون من باب التطبيق.

وفي «المجمع»: في قوله تعالى: ﴿**وَقُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ**﴾ قال: «هو الدُّعاء في الصّلاة حال القيام، و هو المروي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام».

أقول: إنّ ذلك من باب التطبيق فلا تعارض في البين أصلاً.

وفي «الكافي» عن عبد الرّحمٰن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً**﴾، قال: «كيف يصلّي؟ و ما يقول إذا خاف من سبع أو لص، كيف يصلّي؟ قال عليه السلام: يُكبّر و يومي إيماءً برأسه».

أقول: يدلّ على ذلك الإجماع، و نصوص أُخرىٰ، و هي تدلّ على تبدّل الصلاة إلى الأبدال الاضطرارية حسب ما تقتضيه الظروف.

في «الفقيه» عنه عليه السلام أيضاً قال: «تكبّر و تهلّل، تقول: الله أكبر، يقول الله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾».

أقول: تقدم ما يدلّ على ذلك في التفسير.

وفي «الفقيه» أيضاً: عن الصادق عليه السلام: «إن كنت في أرض مخوفة فخشيت لصّاً أو سبعاً، فصلِّ الفريضة و أنت على دابتك».

أقول: المسألة محرّرة في الكتب الفقهية، فلا مجال لذكرها هنا.

***

بحث عرفاني:

يستفاد من هذه الآية الكريمة و أمثالها كمال العناية بشأن الصلاة، لأنّ فيها إضافة إلى عالم لا نهاية له في الجلال و الجمال و الإفضال، إضافة اختيارية يظهر أثرها على أفعال الجوارح و الجوانح، توجب عظمة المضاف و ارتفاع درجاته ومقاماته المعنوية الأبدية، لا سيّما إذا كان المضاف إليه داعياً لإيجاد تلك الإضافة و مرغِّباً إليها، فإنّه من سنخ تعلّق المحبوب بحبيبه. ففي الصّلاة هذا السِّر المعنوي الذي تدركه العقول بحقائق الإيمان، لا الحواس الظاهرة التي في الإنسان؛ فالصّلاة هي العمود النوري المتّصل بين الحيّ القيوم و العبد الذي هو في معرض الحوادث و الآلام، و لذا أُمرنا بالاستعانة بها إذا أهمّنا أمر. قال تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[1]، وكان الأنبياء عليهم السلام إذا دهمهم أمرٌ استعانوا بالصلاة.

والصّلاة علامة الإيمان بالله تعالىٰ، و بها و بقرينتها الزكاة تتحقّق الأُخوّة

١. سورة البقرة: الآية ٤٥.

الدينيّة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾[1].

و إنّ تاركها من الكافرين، فعن نبيّنا الأعظم: «بين الرجل و بين الشرك و الكفر ترك الصلاة».

وإنّ تركها يوجب الحسرة العظمىٰ في الدار العقبىٰ، قال تعالى حكاية عن أهل سقر: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾[2]، وإنّ إهمالها و تضييعها و قطع تلك الرابطة التي بين العبد و الباري، يوجب ارتكاب المعاصي و اتباع الشهوات، قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً﴾[3].

والصّلاة هي آية الإنسانية الكاملة لأنّها تنهى عن الفحشاء و المنكر، فتتحقّق بها التخلية عن الرّذائل، و تتجلّى فيها الفضائل، فيكون المصلّي المحافظ عليها هو الإنسان الكامل الذي تتجلّى فيه جميع الصّفات الحسنة.

والصلاة هي الرادع الباطني في الإنسان، تمنعه عن ارتكاب الجرائم والآثام، وتوقظ الضمير الإنساني فيردعه عن ركوب الشهوات و تضييع الحقوق، فيعظم الحقّ و يكبر عليه تركه، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة و الآثار الرفيعة التي لو أردنا ذكرها لما وسعه المقام.

وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلّٰهِ قَانِتِينَ﴾ على إيجازها تكفي في الاهتداء إلى عالَم النور، العالَم الذي يرى فيه الإنسان آثار أعماله، بل يجد فيه حقيقة نفسه و فطرته، ويلتذّ بما يشاهد من مقامه الرفيع.

---

١. سورة التوبة: الآية ١١.

٢. سورة المدثر: الآية ٤٢ و ٤٣ و ٤٤.

٣. سورة مريم: الآية ٥٩.

وهو يعمّ جميع أوامر الله جل جلاله و أحكامه المقدّسة ، و يرشد إلى ترك نواهيه حتّى يصير الفرد من الله و إلى الله ، و تنهدم فيه الأهواء النفسانية ، و لا يبقى في نفسه سوىٰ حبّه جلّ شأنه ، و هذا الإطلاق موافق لإطلاق قول نبيِّنا الأعظم : «إنّما الأعمال بالنيّات» ، و تقتضيه أذواق المتألّهين و العرفاء الشامخين ، و لعلّ أولياء الله تعالى و أحبّاءه اقتبسوا من هذه الآية الشريفة ما أبرزته قلوبهم عند مناجاتهم لخالقهم ، منها ما نُسب إلى الحسين بن عليّ عليهما السلام :

«إلٰهي أنت الذي أزلت الأغيار عن قلوب أحبّائك، حتّى لم يحبّوا سواك، و لم يلجؤا إلى غيرك ، و أنت المؤنس لهم حيث أوحشتهم العوالم ، و أنت الذي هديتهم حيث استبانت لهم المعالِم ، ماذا وجد من فقدك، و ما الذي فقد مَن وجدك» .

وما ذكره عليه السلام من أهمّ آثار القيام لله من كلّ جهة قانتاً له وخاضعاً لربوبيّته ، فالقيام بامتثال أوامر الله تعالى و ترك نواهيه و الاستقامة فيه غاية آمال المخلصين و العارفين به تعالىٰ .

وهذه الآية المباركة من أهمّ الآيات التي تحنّ إليها قلوب ذوي البصائر والأحلام ، و تزلّ دون الوصول إليها الأقدام إلّا مَن عصمه العليم العلام .

***

الآية ٢٤٠ ـ ٢٤٢

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾.

الآيات المباركة تتمّة لما جاء في الآيات السابقة في أمر الطلاق و العدة.

والآية الأُولىٰ تبيِّن حكم الزوجة أثناء عدّة الوفاة، و لابدّ من ملاحظتها مع ما ورد في ما سبق من الآيات فيها أيضاً. و يبيِّن عزّ و جلّ في الآيتين الأخيرتين وجه الحكمة في إنزال الأحكام الإلهية و الشرايع الدينية.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾**.

أي: و الذين يتمّون مدّة حياتهم و يشرفون على الوفاة و يتركون أزواجاً، وقد تقدم مثل هذا التعبير في آية (٢٣٥) فراجع ما ذكرناه هناك.

قوله تعالى: **﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾**.

كلمة وصيّة مفعول مطلق لمقدَّر، أي يوصون وصيّة. و متاعاً منصوب بفعل مقدَّر أي يمتعون أزواجهم متاعاً. و جملة: **﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾** بدل من متاعاً، بدل

البعض من الكلّ .

وقيل : إنّ متاعاً بدل من وصيّة بمعنى الموصى به ﴿**غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾ صفة المتاع ليعمّ السكنى .

والمعنى : و الذين يموتون و يتركون أزواجاً ، ليوصوا وصيّة لأزواجهم ويمتعوهنّ متاعاً تمام مدّة الحول المبتدأ من حين الوفاة من غير إخراجٍ لهنّ من البيوت .

ويمكن أن يكون تعريف الحول لأجل كونه مدّة الحداد في الجاهلية ، فنزلت الآية توصي الأزواج أن يمتعوهنّ في مدّة الحداد ما لا يتمتّعن به في بيوت الأزواج ، من غير إخراجهنّ منها .

ويحتمل أن يكون تحديداً شرعيّاً لهذا الحكم ، و لم تكن مدّة الحداد لعدّة الوفاة ، فإن شاءت أن تبقى في بيت زوجها فلها الإنفاق و السكنى .

وعلى الاحتمال الأوّل ، تكون الآية المباركة منسوخة بآية عدّة الوفاة و آية الميراث ، و هذا هو المشهور بين الفقهاء و المفسّرين ، و يدلّ عليه بعض النصوص ، وهو من حسن التدبير في جعل القانون بأن يقرّر جاعله بعض القوانين السابقة ثم ينسخها بالتدريج و الإمهال ، فإنّ في ذلك الوصول إلى المطلوب مع جلب القلوب .

وعلى الثاني فلا نسخ في البين ، بل هو حكم أدبي نظير قوله تعالى : ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ**﴾[1] .

وإذا كان نسخاً فهو لوجوب الوصيّة ، و أمّا رجحانها فلا نسخ فيه ، و هذا هو الظاهر من الآية الشريفة ، و قد تقدّم في آية ١٨١ من هذه السورة ما يرتبط بالمقام .

---

١ . سورة البقرة : الآية ١٨١ .

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَعْرُوفٍ﴾.

أي: فإن خرجن من بيوت أزواجهنّ من عند أنفسهنّ بلا جبر و إكراه، فلا إثم عليكم ـ على أهل الزوج و عشيرته ـ فيما فعلن في أنفسهنّ من حيث الزواج، أو ما تختار بحسب المعروف و ما يوافق حالهنّ لأنّ ذلك حق لها يجوز تركه.

وإخراج الزوجة من بيت زوجها المتوفّى إمّا أن يكون جبراً و على كره منها، أو يكون بالتماس منها، أو يكون برضائها بلا إكراه و التماس، و المتيقّن من الآية الشريفة على فرض عدم النسخ هو الأوّل، لما ذكرنا.

والآية المباركة في مقام الترخيص لهنّ في استعمال ما هو المعروف، سواء كان في الزواج أو استعمال الزينة، و لكن بشرط أن تنقضي أربعة أشهر و عشراً إن قلنا بعدم نسخ الآية.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

أي: و الله عزيز غالب على أمره، يعاقب مَن خالفه، حكيم يراعي في أحكامه مصالح العباد.

قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

المتاع: ما يتمتّع به، و هو يدور في المقام بين أن يكون المراد منه المتعة التي تقدّمت في آية (٢٣٦)، أو المهر كما في آية (٢٣٧)، أو نفقة المطلّقة الرجعية، والأخير هو المتيقّن؛ لأنّ الأولين يستلزمان التكرار كما لا يخفى، و إنّ ذكر المطلق و إرادة بعض أفراده قسم من الاستخدام الذي هو من المحسنات البديعيّة، فيكون المراد من قوله تعالى: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مطلق الحقّ الشامل للواجب و المندوب و لما هو أدبي محض، و الخصوصيّات تُعلَم من الجهات الخارجية من

باب تعدّد الدال والمدلول.

وذكر المتّقين ليس من باب التخصيص، بل لبيان أنّ المتّقين أهل للايتمار وللإشعار بأهمّية هذه الصفة.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

المراد من الآيات في القرآن الكريم: ما يفرّق به بين الحقّ و الباطل، و كلّ ما ينزله تبارك و تعالى حقّ، لما أثبتوه بالأدلّة القاطعة، أنّه جلّ شأنه حقّ محض بذاته و جميع صفاته و أفعاله و ما ينسب إليه.

ولعلّ في المقام في معنى التعليل، أي يبيّنها لكي تعقلوا، و ترتفع بذلك نفوسكم عن حضيض البهيميّة إلى أوج الإنسانية الكاملة.

و يستفاد من هذه الآية الشريفة أُمور:

الأوّل: أنّ العقل بذاته لا يكفي في نيل السعادة و الوصول إلى الكمال، إلّا أن يؤيّد من عالم الغيب و الحقّ المطلق، فيكتسب من ذلك نوراً يمشي به في ظلمات المادّة.

الثاني: أنّ الآية الشريفة تدلّ على أنّ غاية إرسال الرُّسل و إنزال الشرائع الإلهية ليست إلّا لأجل تعقّل الإنسان و تفكّره في أنّه لماذا و إلى أين مسيره و مآل أمره، و هل أنّ عمله دليل على أنّه من السعداء، أو يدلّ على أنّه من الأشقياء، و يشير إلى ذلك ما ورد عن عليّ عليه السلام: «العقل ما عُبد به الرحمٰن و اكتسب به الجنان»، فإنّ ما سوى ذلك و هم زائل و خيال محض، لا حقيقة له في الدُّنيا فضلا عن الأُخرىٰ.

الثالث: أنّ ما أنزله الله تعالى إنّما يرجع نفعه إلى الإنسان، و الله هو الغني المطلق.

الرابع: أنّ التعقّل النافع هو التعقّل في آيات الله تعالىٰ من حيث الإضافة إليه عزّ و جلّ، ليعرف بذلك الخالق و المعبود، و أمّا التعقّل في ذوات الأشياء من حيث هي، فإنّ فطرة الإنسان داعية إلى ذلك، لا يحتاج إلى ترغيب منه عزّ و جلّ.

***

بحوث المقام

بحث روائي:

في «تفسير العياشي» عن معاوية بن عمّار، قال:

«سألته عن قول الله عزّجل: **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾**.

قال عليه السلام: منسوخة، نسختها آية: **﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾**، و نسختها آية الميراث».

وفي «تفسير العياشي» أيضاً: عن أبي بصير في قول الله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً ـ الآية ـ﴾**، قال عليه السلام:

«هي منسوخة، قلت: وكيف كانت؟ قال عليه السلام: كان الرجل إذا مات، اُنفق على امرأته من صلب المال حولاً، ثمّ اُخرجت بلا ميراث، ثمّ نسختها آية الربع و الثمن، فالمرأة ينفق عليها من نصيبها».

أقول: قد ورد في عدّة روايات عن الأئمّة الهداة عليهم السلام أنّ هذه الآية منسوخة، وهي علىٰ فرض النسخ لا يضرّها تقدم آية عدّة الوفاة في التلاوة، لما ذكرنا في أحد مباحثنا أنّ التقدّم و التأخّر و التقارن، لا يعتبر كلّ ذلك في النسخ.

ثمّ إنّ النسخ في المقام لا يستلزم أن يكون بالنسبة إلى أصل التشريع بل يجوز أن يكون بالنسبة إلى الوجوب و الإلزام، و يبقى أصل التشريع، و حسنه بحاله، و بذلك يمكن أن يرتفع الاختلاف بين الكلمات، و قد تقدّم في التفسير ما ينفع المقام فراجع.

في «الكافي» عن حفص البختري، عن الصادق عليه السلام :

«في الرجل يطلّق امرأته، أيمتّعها؟ قال عليه السلام : نعم، أما تحبّ أن يكون من المحسنين، أما تحبّ أن يكون من المتّقين!!».

أقول : هذه الرواية عامّة تشمل جميع المطلّقات، سواء كنّ مدخولاً بهنّ أو لا، وسواء فرض لهنّ المهر أو لا، و هو أيضاً أمر ممدوح، و يشهد له قوله تعالى : ﴿**حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾.

في «الكافي» ـ أيضاً ـ: عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ و جل : ﴿**وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾، قال :

«متاعها بعدما تنقضي عدّتها، على الموسع قَدَره و على المقتر قَدَره، و كيف لا يمتّعها و هي في عدّتها، ترجوه ويرجوها ويحدث الله عزّ و جلّ بينهما ما يشاء؟

قال عليه السلام : إذا كان الرجل موسعاً عليه متّع امرأته بالعبد و الأمة. و المقتر يمتّع بالحنطة و الزبيب، و الثوب، و الدراهم، و إنّ الحسن بن عليّ عليهما السلام متّع امرأة له بأمة، و لم يطلّق امرأة إلّا متعها».

أقول :كلّ ذلك يدلّ على الرجحان، و أنّ متاع المطلّقة من محاسن الأخلاق و من الحقوق المجامليّة. و أمّا استفادة الوجوب بنحو الإطلاق فمشكلة، فلابدّ من مراعاة القرائن الخارجية، و قد ذكرنا في التفسير ما يتعلّق بذلك.

***

الآية ٢٤٣

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾.

الآية الشريفة في أُسلوبها الرائع و بلاغتها الخلّابة تبيِّن آية من الآيات الإلهية التي وقعت في الأُمم السابقة، للعبرة و الموعظة. و قد ذكرها سبحانه و تعالىٰ في ختام آيات الأحكام، لتثبيت ما ورد فيها من الأحكام التي لوحظ فيها مصلحة الفرد و النوع، و توطئة لما يأتي من الآيات التي تدعو إلى بذل النفس و الإنفاق.

وترشد الإنسان إلى الرجوع إلى الله تعالى في مواضع الخطر، و أنّ الموت والحياة بيده جلّ شأنه، و أنّ الحذر لا يقي القدر.

وتبيِّن أنّ جميع التدبيرات الأرضية مقهورة تحت إرادة السماء، و هي التي تحفظ الإنسان من جميع الشرور و الأخطار، فيجب شكره تعالىٰ و لكنَّ أكثر الناس لا يشكرون.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾**.

(أَلَمْ) أداة استفهام، تستعمل في مقام التعجّب، و لم تأت في القرآن الكريم غالباً إلّا و هي معدّاة بـ(إلى)، و إن كانت هي في نفسها متعدِّية، فيستفاد منه أُسلوب خاص يُستعمل في الأمثال.

والرؤية في المقام بمعنى العلم، حيث نزّل علم المخاطب بما فيه من الإيمان و اليقين أو ما عليه من الظهور، منزلة الرؤية بالبصر.

والديار جمع الدار، و هي المنزل و تستعمل في البلد أيضاً، بل الدُّنيا و الآخرة، يُقال: الدار الدُّنيا و الدار الآخرة، قال تعالى: ﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾[2].

والمراد بجملة: ﴿**وَهُمْ أُلُوفٌ**﴾ هو الكثرة الموجبة للاستغراب، و يضرب به المثل للكثرة.

ومادّة **(حذر)** تأتي بمعنى الاحتراز عمّا يخاف منه، و لها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم بهيئات مختلفة، قال تعالى: ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ**﴾[3].

وهو إمّا مفعول له، أي خرجوا حذر الموت، أو مفعول مطلق أي يحذرون الموت حذراً.

والخطاب و إن كان موجّهاً إلى الرسول ﷺ، لكن يُراد به الأُمّة أيضاً، و كلّ من بلغه، لأنّه ﷺ واسطة الفيض.

والمعنى: ألم تعلم أيُّها الرسول أو مَن يبلغه الخطاب، إلى حال الذين خرجوا وهم على كثرة تُثير الدهشة و العجب فراراً من الموت. و لم يبيِّن سبحانه و تعالى سبب الموت في المقام، هل هو مهاجمة الأعداء أو شيء آخر؟

---

١. سورة النحل: الآية ٣٠.

٢. سورة الرعد: الآية ٢٢.

٣. سورة آل عمران: الآية ٢٨.

قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ .

تعبير عن الإرادة التكوينيّة بالأمر بالموت ، لبيان تمام قدرته و نفوذ أمره ، وهذا لا ينافي أن يكون الموت بسبب من الأسباب الطبيعيّة؛ كالطاعون ـ على ما ورد في الأخبار ـ أو الغرق أو استيلاء الأعداء و نحو ذلك . ثمّ أحياهم بعد موتهم للعيش؛ إمّا إتماماً للحجّة، أو لأجل اعتبار الأُمم اللّاحقة من ذلك ، أو لبيان تمام قدرته ونحو ذلك من المصالح ، لأنّ حذف المتعلّق يفيد العموم .

ولعلّ عدم ذكر إحدى تلك المصالح في المقام ـ كما هو دأب القرآن في بلاغته في غير المقام أيضاً ـ لبيان الشمول و عدم انحصارها بأُمّة ، بل يمكن أن تجري في جميع الأُمم ، و يرشد إلى التعميم قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ في ذيل الآية المباركة ، و فضله يعمّ ما سواه تعالىٰ من الوجودات والعدميات مطلقاً ، و لا يختصّ بشيءٍ دون آخر و لا قوم مخصوصين .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ .

الفضل هو الزيادة الممدوحة عن حدّ الإقتصاد و الاستحقاق ، و جميع عطاياه تبارك و تعالى و مواهبه فضل ، و ما سواه مفتقر إليه عزّ و جلّ بالذات وبجميع الشؤون ، و ما كان كذلك كيف يعقل فيه الاستحقاق على الله تعالى؟!

إلّا أن يقال : إنّه تعالى يجعل الاستحقاق لعباده على نفسه ، و هو الذي يفضل عليهم في هذا الجعل ، كما يظهر من مواضع متعدّدة من القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾[١] ، ومن المعلوم أنّ كلّاً من المشتري و ملكه و قدرته و أوصافه حتّى صفة الاشتراء ترجع إليه تعالى بنحو الاقتضاء ، و جميع ذلك فضل منه عزّ و جلّ ، فهو تعالى يعرّف عباده قدرته

---

١ . سورة التوبة : الآية ١١١.

و يحوطهم بألطافه، و يجلّلهم برحمته و نعمائه، ويرشدهم إلى مواعظه و أحكامه.

والفضل و الجود و الرحمة مفاهيم مختلفة، و هي من صفاته الحسنىٰ، فإنّه تعالى جواد رحيم ذو الفضل، فالمفاهيم و إن كانت مختلفة لكنّها متصادقة فيه عزّ وجلّ، و الفرق إنّما يكون بالاعتبار.

ولعلّ الفرق أنّ الرحمة و الجود يعمّان جميع الموجودات، و الفضل يختصّ بالإنسان، هذا إذا لوحظت الرحمة بـالمعنى العـام، و أمّـا إذا لوحـظت بـعنوان الرحمانيّة و الرحيميّة، فقد تقدّم الفرق بينهما في أوّل سورة الفاتحة.

و إنّ فضل الإنسان لابدّ أن يرجع إلى كمال عقله العلمي و العملي، و تأدّبه بآداب الله و تخلّقه بمكارم الأخلاق، فإنّه حينئذٍ يدوم بدوام الحيِّ القيوم، و مـا سوى ذلك كظلّ زائل و نجم آفل.

قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**﴾.

وَضَع الظاهر (**النّـاسِ**) موضع المضمر، لبيان أنّ الأكثر من جميع الناس لا الطائفة السابقة الذين أحياهم الله تعالى.

وهذه هي الأكثرية المذمومة في جملة من الآيات الشريفة، الذين وصفهم عزّ و جلّ بأوصاف مختلفة:

قال تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[1].

وقال تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[2].

وقال تعالى: ﴿**فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً**﴾[3].

إلى غير ذلك من الآيات.

---

١. سورة الأنعام: الآية ٣٧.

٢. سورة غافر: الآية ٥٩.

٣. سورة الفرقان: الآية ٥٠.

وشكر الله واجب عقلي ، و ما ورد في الآيات إرشاد إلى حكم العقل و إتمام الحجّة ، ليصحّ الجزاء ثواباً على الفعل و عقاباً على الترك .

وهو يتحقّق بالعمل بما يرتضيه المنعم المشكور ، و الاجتناب عمّا يسخطه ولا يرضيه ، و هو الشكر الحقيقي ، و مع وجوده يستغنى عن الشكر اللساني و لو مرّة ، و مع عدمه لا يكفي الأخير و لو ألف مرّة .

وهذه الآية المباركة تشير إلى حقيقة من الحقائق التاريخية التي وقعت في الأُمم الماضية ، و لها شؤون في الكتب ، و قد ورد ما يماثلها في العهد القديم .

ولكن ذكر بعض المفسِّرين أنـّها مثل لا حقيقة لها . و ذكر آخرون أنّ المراد من الموت هو استيلاء العدوّ و استعمار الأقـوام و اسـتعبادهم و إزالة اسـتقلالهم وسلب مواردهم و نهب إمكانياتهم المادّية و المعنوية ، و أنّ المراد بالإحياء هـو نهوض الأُمّة في إبادة الأعداء و استعادة الاستقلال إليهم ، و دفاعهم عن حقوقهم .

ولكن ، ذلك خلاف سياق الآية الشريفة ، فإنّها كما ذكرنا تدلّ على حقيقة تاريخية واقعة في الخارج ، و سيأتي في البحث التاريخي ما يتعلّق بها .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من هذه الآية المباركة أُمور:

الأوّل: ذكرنا أنّ الآية الشريفة تدلّ على أنّ الإنسان لا يمكنه الفرار عن مقدّرات الله تبارك و تعالىٰ، و أنّ الهلع لا يردّ قضاءه، و أنّ الواجب عليه التسليم، ويشير إلى مدلول هذه الآية قوله تعالى: **﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذاً لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾**[1]، فلن ينفع الفرار في دفع القدر المحتوم، و إذا فرّوا فإنّهم ملاقوه لا محالة.

الثاني: لم يرد في الآية المباركة تفصيل و بيان كيفيّة الموت، من أنّه كان جماعياً أو انفرادياً في زمان محدود؟ و هل أنّهم ماتوا بسبب ما هربوا منه؟ و لعلّ السّر في إخفاء كلّ ذلك أنّ الآية في مقام بيان أصل التسليم و أخذ العبرة من طبيعة الواقعة، بأنّ الفزع و الجزع و الحذر لا يغيّر المصير أو القضاء المبرم، و أنّ الصبر والثبات و الرجوع إلى قضائه هو المتعيّن، و أمّا جزئيات الواقعة، فهي لا تكون موضع العبرة غالباً.

الثالث: إنّما وضع الظاهر موضع المضمر في قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾**.

أوّلاً: لتعدّد الموضوع، و هذا يقتضي الإظهار.

و ثانياً: الاهتمام بالفضل و إظهار قدرته عزّ و جلّ و انحصاره فيه تعالى.

***

١. سورة الأحزاب: الآية ١٦.

بحث روائي:

في «الكافي» عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾**، فقال: «إنّ هؤلاء أهل مدينة من مدائن الشام، وكانوا سبعين ألف بيت، وكان الطاعون يقع فيهم في كلّ أوان، فكانوا إذا أحسّوا به خرج من المدينة الأغنياء لقوّتهم، و بقي فيها الفقراء لضعفهم، فكان الموت يكثر في الذين أقاموا و يقلّ في الذين خرجوا، ويقول الذين خرجوا لو كنّا أقمنا لكثر فينا الموت، و يقول الذين أقاموا لو كنّا خرجنا لقلّ فينا الموت. قال: فاجتمع رأيهم جميعاً أنّه إذا وقع الطاعون فيهم و أحسّوا به، خرجوا كلّهم من المدينة، فلمّا أحسّوا بالطاعون خرجوا جميعاً و تنحّوا عن الطاعون حذر الموت، فساروا في البلاد ما شاء الله، ثمّ إنّهم مرّوا بمدينة خربة قد جلا عنها أهلهاأفناهم الطاعون فنزلوا بها، فلمّا حطوا رحالهم و اطمأنوا بها، قال لهم الله تعالى: موتوا جميعاً، فماتوا من ساعتهم و صاروا رميماً تلوح، وكانوا على طريق المارّة فكنستهم المارّة فنحّوهم و جمعوهم في موضع، فمرّ بهم نبيّ من أنبياء بني إسرائيل يقال له (حزقيل)، فلمّا رأى تلك العظام بكى و استعبر. و قال: يا ربّ لو شئت لأحييتهم الساعة كما أمتّهم. فعمّروا بلادك و ولدوا عبادك و عبدوك مع مَن يعبدك مِن خلقك، فأوحى الله إليه أفتحبّ ذلك؟ قال: نعم يا ربّ، فأحياهم الله، فأوحى الله عزّ و جلّ إليه قل: كذا و كذا، فقال الذي أمره الله عزّ و جلّ أن يقوله ـ فقال أبو عبد الله عليه السلام و هو الاسم الأعظم ـ فلمّا قال حزقيل ذلك الكلام، نظر إلى العظام يطير بعضها إلى بعض فعادوا أحياء، ينظر بعضهم إلى بعض يسبّحون الله عزّ و جلّ و يكبّرونه و يهلّلونه، فقال حزقيل عند ذلك: أشهد أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير.

قال عمر بن يزيد، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فيهم نزلت هذه الآية».

أقول: سواء كان حزقيل من أوصياء بني إسرائيل كما عن بعض، أو نبيّاً من أنبياء بني إسرائيل، فإنّ له شأناً لمكان الاسم الأعظم الذي عنده، فأصل الواقعة ممّا لا ينكر، و إنّما ذكرت في القرآن للردع عن الاعتماد على النفس من كلّ جهة، والحثّ على التوكّل على الله تعالىٰ، و للتنبيه على أنّ إرادته تعالى قاهرة و مهيمنة على ما سواه، كما مرّ في الآيات السابقة و يأتي في الآيات اللّاحقة إن شاء الله تعالىٰ.

وعن عليّ عليه السلام: «عند التقادير ضلّت التدابير»، فكم من هارب من بليّة و هو واقع فيها بأشدّ ممّا فرّ منها.

و أمّا محل الواقعة فسيأتي في البحث التأريخي ما يتعلّق به.

هذا، و إنّ رجلاً من أُمناء فرعون في مصر كان يدعى حزقيل أيضاً، وكان أوّل أمره نجّاراً، و هو الذي سألته أُمّ موسى عليه السلام أن يصنع لها تابوتاً صغيراً تضع فيه ابنها الوليد ثمّ ألقت بوليدها في النّهر، و قد حبس لسانه عند ما أراد إفشاء سرّ موسى عليه السلام، و سيأتي في الآيات المناسبة تتمّة الواقعة.

ولكن لا يخفى أنّ حزقيل النبيّ غير هذا الرجل. كما أنّه غير ذي الكفل كما توهّمه بعض.

الطبرسي في «الاحتجاج» في حديث عن الصادق عليه السلام، قال:

«أحيا الله قوماً خرجوا من أوطانهم هاربين من الطاعون لا يحصىٰ عددهم، فأماتهم الله دهراً طويلا حتّى بليت عظامهم و تقطّعت أوصالهم و صاروا تراباً، فبعث الله في وقت أحبَّ أن يُري خلقه قدرته نبيّاً يُقال له (حزقيل)، فدعاهم فاجتمعت أبدانهم ورجعت فيها أرواحهم و قاموا كهيئة يوم ماتوا لا يفتقدون من أعدادهم رجلاً، فعاشوا بعد ذلك دهراً طويلاً».

أقول: قريب منه ما عن أبي جعفر عليه السلام كما في «الكافي»، ويستفاد من هذه

الروايات أنّ المعاد عين المبتدأ ، كما أثبتوه في الفلسفة الإلهيّة . و حزقيل أي قوّة الربّ .

***

بحث تاريخي:

ذكر جمهور المفسِّرين أنّ الآية الشريفة تشير إلى قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء فخرجوا هاربين ، فنزلوا وادياً فأماتهم الله تعالى ، و قد اختلفوا في القرية التي كانوا فيها ، فنقل عن بعضهم أنـّها (داوردان) من نواحي شرقي واسط ، و قيل : إنّها قرية من قرى الشام .

كما أنـّهم اختلفوا في عددهم ، بين مقلل لهم و هو أربعة آلاف ، و مكثر لهم و هو ستّمائة ألف .

وقد اختلفوا أيضاً في مدّة موتهم ، و قيل أماتهم الله قبل آجالهم عقوبة لهم ، ثمّ بعثهم إلىٰ بقيّة آجالهم .

هذا ، و لكن بعثهم كان معجزة لنبيّ من أنبيائهم و هو حزقيل بن يوزي ، ثالث أنبياء العبرانيين الكبار ، كان معاصراً لأرميا و دانيال في القرنين السادس و السابع قبل الميلاد ، وكان من الذين ساروا إلى السّبي و هو صغير السّن ، وكان يخبر رفقاءه في السّبي بالأخطار و المصائب المحدقة بهم ، و له سِفْر من أسفار التوراة تكثر فيه الرؤيا و التشابيه الشعرية و الاستعارات ، التي كان الغرض منها تهذيب الأسرى و توبيخهم على تذمّرهم و إصرارهم على خطاياهم و دعوتهم للتوبة ، وتسلية للأتقياء منهم برجاء العودة إلى ديارهم و هلاك أعدائهم .

وقد وردت هذه الواقعة تقريباً في الإصحاح السابع و الثلاثين من سِفر حزقيال ، حيث ورد فيه :

«كانت عليَّ يد الربّ فأخرجني بروح الربّ و أنزلني في وسط البقعة و هي

ملآنة عظاماً، و أمرَّني عليها من حلوها و إذا هي كثيرة جدّاً على وجه البقعة، و إذا هي يابسة جدّاً، فقال لي: يا ابن آدم، أتحيا هذه العظام؟ فقلت: يا سيِّد الربّ، أنت تعلم، فقال لي: تنبّأ على هذه العظام و قل لها: أيّتها العظام اليابسة اسمعي كلمة الربّ هكذا قال السيد الربّ لهذه العظام هانذا ادخل فيكم روحاً فتحيون، و أضع عليكم عصباً و أكسيكم لحماً و أبسط عليكم جلداً و أجعل فيكم روحاً فتحيون إنّي أنا الربّ فتنبأتُ كما اُمِرت، و بين ما أتنبأ كان صوت، و إذا رعش فتقاربت العظام كلّ عظم إلى عظمه، و نظرت و إذا بالعصب و اللحم كساها و بسط الجلد عليها من فوق و ليس فيها روح، فقال لي: تنبّأ للروح تنبّأ يا ابن آدم و قل للروح هكذا قال السيد الربّ هلمَّ يا روح من الرياح الأربع و هُبَّ على هؤلاء القتلى ليحيوا، فتنبّأت كما أمرني فدخل فيهم الروح فحيوا و قاموا على أقدامهم جيش عظيم جدّاً جدّاً».

وكيف كان، فإنّ كثيراً ممّا ذكره المفسِّرون لم يقم عليه دليل معتبر، و قال ابن عطيّة: «إنّ هذه القصص كلّها لين الأسانيد»، و إنّ الآية الشريفة لم يذكر فيها إلّا أصل الواقعة كما عرفت.

وأكبر الظنّ أنّ منشأ القول في هذه الواقعة بأنّ النبيّ هو الذي دعا الله تعالى في بعثهم و إحيائهم ما تقدم في سفر حزقيال، و أنّه صاحب رؤيا قيام العظام اليابسة، وكان متأخِّراً عن عصر موسىٰ عليه السلام بكثير.

***

الآية ٢٤٤ ـ ٢٤٥

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴿٢٤٤﴾ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ .

بعدما بيّن سبحانه أنّ الإنسان لا يمكنه الفرار من القضاء الإلهي ، و أنّه تعالى هو الحافظ له في الأخطار و المصائب ، فكان ذلك توطئة لهاتين الآيتين و هو فرض القتال ، و القرض الحسن ، فإنّه مع العلم بأنّ الإنسان لا ينفعه الخوف و لا الاغترار بنفسه ، و أنّ الأمر كلّه بيد الله تعالى ، و لابدّ من متابعته في كلّ ما ينزله ليحوز السعادة و النجاح ، فأمر الناس بالجهاد و التضحية في سبيل الله لإعلاء كلمة الحقّ ، و حرّضهم على الإنفاق بأُسلوب رفيع خلّاب ، لأنّ الدفاع عن الحقّ يلازم الاستعداد له و تجهيز العدّة و القوّة من بذل المال ، و يبيّن سبحانه أنّه سميع لما يصدر من الإنسان في الاعتذار عن العمل و التثبيط عن الجهاد ، عليم بالنيّات ، و أنّه القابض لما ينفقه المؤمنون و إليه مرجع الجميع .

***

التفسير

قوله تعالىٰ : **﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾** .

الخطاب عام لجميع الناس ، و هو ظاهر في الفرض و الوجوب ، و قد قيّده سبحانه في المقام و غيره بكونه في سبيل الله ، و المراد به كلّ ما يؤدّي إليه جلّت

عظمته ، و التقييد به ظاهر ، فإنّ القتال في سبيل الله إعلاء للحقّ و نشر لدين الله الذي فيه صلاح الإنسان ، و لأنّ القتال في سبيله فيه الحياة السعيدة و الكمال الذي يطلبه الإنسان ، و لأنـّه المحفّز على مقارعة السيوف و اقتحام الصفوف ، و لئلا ينسبق إلى الذهن أنّ القتال إنّما هو لإيجاد الحكومة الدنيوية و التسلط على رقاب الناس وتوسيع المملكة الظاهرية ، كما يدّعيه خصوم الإسلام .

قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

أي : إنّ الله تعالى سميع لا تخفى عليه المسموعات ، سواء كانت منكم أو من غيركم ، عليم بالنيّات و خطرات القلوب .

وفيه تحذير عن المخالفة و تحريض إلى مراقبة النفس ، فلابدّ من الامتثال ونبذ ما يوجب الجبن و الفتور و التعلّل بما يوجب النفاق ، كما كان يفعله المنافقون و اليهود ، فإنّ مَن علم بأنّ الله سميعٌ لما يتعلّل به و ما يقوله في الجهاد ، عليم بالنيّات ، راقب نفسه و استعدّ للقتال و مبارزة الأبطال و هان عليه عمل الشدائد و الصعاب و تحمّل المشاق ، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله : «صفرة في سبيل الله خير من حمر النّعم» ، أي جوعة في سبيل الله .

قوله تعالىٰ : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ .

خطاب في منتهى الفصاحة و أعلى مراتب البلاغة ، يتضمّن الحثّ على الإنفاق و التحريض على تقديم الخير ، بأُسلوب رفيع يجد الفرد لذّة النداء في البذل و العطاء ، و فيه غاية التأثير على النفوس الضعيفة ، يدعو الغنيّ و الفقير إلى البذل وتقديم الخير على السواء ، و يفتخر العاقل بالمبادرة إلى العمل بمفاده ، و لذّة المخاطبة تذهب كلّ مشقّة و صعوبة ، كيف و إنّ الخطاب صادر من المالك الحقيقي والغنيّ عن العالمين ، يستقرض عباده ممّا أنعم عليهم و يعدهم الدّفع بأضعافٍ

مضاعفة، و ما أبعد مَن حرم عن هذه المرابحة، و ما أشدّ خسارة من بقي في الخسران و المخاطرة.

ومن ذلك يعلم وجه تغيير الخطاب من الأمر في الآية السابقة إلى الاستفهام، للتهييج و تنشيط الذهن بتغيير الخطاب و للإكبار و الاستعظام له، كما هو مستعمل في كلّ أمر يُراد إعظامه و يندر الإقدام عليه، قال تعالى: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**[1].

والقرض: يأتي بمعنى القطع، لأنّ المقرض يقطع إضافة ما يقرضه عن نفسه و يربطها بالمقترض، و هو على قسمين:

قرض حاجة، و هو محال بالنسبة إليه عزّ و جلّ؛ لاستغنائه عن الغير بالذات، واحتياج الكل إليه كذلك.

وقرض رباح؛ لأن يرجع المال إلى المقرض مع الربح الحلال، و هو جائز بالنسبة إليه تعالىٰ، و عليه يدور النظام المصرفي، فيصرف المال المقترض في المنافع العامّة ثمّ يرجع إلى صاحبه مع النفع، و لكن لابدّ من تقييده بما إذا كان مطابقاً للموازين الشرعية.

والمراد به في المقام: كلّ ما يقدّمه الإنسان من الخير الذي يرجع نفعه إلى النفس أو المجتمع، و إنّما عبّر سبحانه و تعالى به لبيان التنظير، و ليس المراد القرض الاصطلاحي الذي يؤخذ لرفع الحاجة و الضرورة، و يشرح هذه الآية المباركة قوله تعالى: **﴿وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً﴾**[2].

وقد اعتبر سبحانه ما يقدِّمه الإنسان من الخير إلى النفس أو المجتمع و ما

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٢. سورة المزمّل: الآية ٢٠.

ينفقه في سبيله، قرضاً لنفسه للحثّ و الترغيب، فإنّ رغبة الإنسان إلى البذل ضعيفة في نفوس الكثيرين، فلابدّ فيه من الحثّ الأكيد و المبالغة الشديدة لقرضه تعالى، وللإرشاد إلى أنّ القرض إنّما يكون قرضاً له إذا كان في سبيله و لوجهه عزّجلّ.

والقرض الحسن: ما كان خالصا لوجهه الكريم، خالياً عن شوائب الشرك والرياء و فاقدا للمنّ و السمعة، و ما كان فيه منفعة عامّة ترجع إلى الصالح العام، و أن يتضمّن الخير و ما يقرّبه إلى الربّ الكريم.

قوله تعالى: **﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾**.

جواب للطلب المؤكّد في قوله تعالى: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾**، و يضاعفه منصوب جواباً للاستفهام، و قرئ بالرفع أيضاً.

والأضعاف واحدها ضعف، و هو أداء المثل و زيادة، و منه الحديث: «تضعف صلاة الجماعة على صلاة الفذ خمسا و عشرين درجة».

وهذه الآية المباركة تؤكّد ما ورد في صدرها، فإنّه يدلّ على أنّ ما يقدّمه له تعالى لا يضيع، و لمّا كان ذلك غير كاف في الترغيب أكّده بأنّ الجزاء إنّما يكون أضعافا مضاعفة كثيرة ـ في الدُّنيا و الآخرة ـ لا نهاية لها و لا حدَّ، و لا يحصي عددَها إلّا الله تعالىٰ.

و قد ورد في آيات أُخرىٰ تحديد الجزاء:

تارة: بالعشرة قال تعالىٰ: **﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾**[1].

وأُخرى: بالسبعمائة، مثل قوله تعالى: **﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ**

---

١. سورة الأنعام: الآية ١٦٠.

وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١].

وثالثة: بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ**﴾[٢].

ويحمل الاختلاف على مراتب الخلوص عن الشرك و الرياء و الموانع، أو مراتب حسن النيّة و مراتب الانقطاع التام.

قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾.

حثٌّ منه تعالى على الإنفاق، و إرشاد إلى أنَّ أمر الرزق بيده عزّ و جلّ.

والقبض: القتر و الضيق. و يقابله البسط. و قرئ بالصاد تفخيماً للسين لمجاورته للطاء.

أي: إنّ الله تعالى غنيٌّ عن العالمين، لا يضرّه منع مانع، فهو الباسط للرزق والقابض له، يقترّ على وفق المصلحة و الحكمة المتعالية، فإنّ الأمر كلّه بيده، فلا ينبغي أن يخاف المنفق الفقر بإنفاقه، لأنّ بيده تعالى بسط الرزق، فلابدّ من اغتنام الفرصة في البذل و الإنفاق من قبل أن يضيق الرزق و يذهب المال و تبقى الحسرة.

ويمكن أن يحمل هذان اللفظان على المعنى الأعم ممّا قلناه، و من أنّه تعالى يقبض بيده المال المنفق في الخيرات، و يبسط الجزاء بيده أيضاً، و يشهد له قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ**﴾[٣]، وما ورد في السنّة المقدّسة من أنّ المال المنفق يصل إلى الله تعالى أوّلاً، ثمّ إلى المنفق عليه.

وإنّما ذكرهما في المقام، لئلا يستبعد الجزاء العظيم الذي وعده الله تعالى

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٦١.

٢. سورة سبأ: الآية ٣٩.

٣. سورة التوبة: الآية ١٠٤.

على الإنفاق و القرض.

قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

وعد للذين آمنوا و أنفقوا، فإنّهم إليه يرجعون فيوفّيهم جـزاء مـا أنـفقوا، و وعيد للذين تركوا نهج الهدى و اتبعوا النفس الأمّارة، فتشتدّ حسـرات المـقتر الشحيح على ما فرّط.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآية المباركة على اُمور :

الأوّل : أنّ تقييد القتال بكونه في سبيل الله في قوله تعالى : ﴿**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ ، للإرشاد إلى أنّه لابدّ من أن يكون الجهاد و القتال خالصاً عن الأوهام المنحرفة و الأفكار السيّئة ، و يكون لوجهه الكريم لتشييد الدّين و أركان الحقّ ، ولبيان أنّ الجهاد في الإسلام إنّما يكون لتوسعة سلطان الحقّ و الدّين ، الذي فيه سعادة الدُّنيا و الآخرة ، و ليس لأجل توسيع الرقعة و إيجاد السلطة الدنيوية .

الثاني : أنّ ذكر : ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ في ذيل آية القتال للإعلام بشدّة الاهتمام بالجهاد في الإسلام ، فإنّ في القتال هيّجان النفس و اشتداد الغضب ، و ربما يقع المقاتل بسبب ذلك فيما لا يرضيه تعالى ، فأكّد سبحانه بأنّ الله مراقب له في هذه الحال و حذّره عن المخالفة و النفاق .

الثالث : إنّما عبّر سبحانه بالقرض دون غيره؛ لأنّ في القرض حفظ الردّ والجزاء ، ويشعر باحتياج المستقرض إلى المقرض ، فيكون أدعى لرفع اليد عن كلّ ما يملكه و إنفاقه ابتغاء مرضاة الله تعالى ، و إثارة العطف في قلب المؤمن على كلّ ذي حاجة وفاقة .

الرابع : إنّما عبّر سبحانه و تعالى بـ : ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً**﴾ ، زيادة في التلطف و إثارة للحنان ، و أيّ لطف أشد منه؟! و هو مالك السّماوات والأرض ، غنيّ عن العالمين يستقرض منهم بالإنفاق .

الخامس : إطلاق القرض يشمل بذل النفس و المال و المنافع و الانتفاعات ،

بل ما يعتقده الإنسان و مكارم الأخلاق، فإنّ كلّ ذلك يعتبر قرض الله تعالى إذا كان حسنا خالصاً عن شوب النفاق و الشرك و الرياء.

السادس: تدلّ الآية المباركة على التوحيد العملي و الحريّة في الأعمال، فإنّ الله يستقرض عباده فهم مخيَّرون في الأداء و الوفاء، و أحب أن يكون حسناً لوجهه الكريم، فيتجلّى التوحيد العملي على الجوانح و الجوارح.

السابع: تشمل هذه الآية الشريفة و أمثالها ما إذا كان القرض مباشريّاً أو تسبيبيّاً، فإنّ فضله الكريم يعمّ الجميع، و تدلّ على ذلك أخبار كثيرة في السنّة المقدّسة.

الثامن: تشمل هذه الآية ما إذا كان الإقراض في زمان الحياة أو بعد الموت، فتشمل جميع الوصايا التبرّعية و غيرها من الخيرات.

التاسع: لا ريب في تفاوت مراتب الإقراض من حيث الفضل و الأفضلية، كما شرح ذلك في السنّة المقدّسة، فعموم الآية المباركة تشمل جميعها، كما أنّها تشمل ما إذا اشترط المقرض الزيادة على الله تعالى أو لم يشترط.

العاشر: أهمّ ما تشمل هذه الآية قرض الجاه بجميع مراتبه، خصوصاً لو كان لنجاة النفوس المحترمة و كان خالصا لوجهه الكريم.

***

بحث روائي:

في «تفسير العياشي» عن الصادق عليه السلام قال:

«لمّا نزلت هذه الآية: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا**﴾، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ربّ زدني، فأنزل الله تعالى: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ربّ زدني، فأنزل الله: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً**﴾، و الكثير عند الله لا يُحصىٰ».

أقول: قريب منه ما رواه في «المعاني» أيضاً، ولابدّ أن يكون كذلك؛ لأنّ الإضافة إليه غير محدودة بحدّ أبداً، وإنّما التحديد يتحقّق باعتبار متعلّقه وموضوعه، وهو يختلف باختلاف المقاصد والنيّات.

في «تفسير العياشي» عن أبي الحسن موسى عليه السلام في قوله تعالىٰ: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾**، قال: «هي صلة الإمام عليه السلام».

أقول: قريب منه غيره، وإنّه من باب التطبيق وذكر بعض المصاديق، وقد تقدّم في التفسير ما يتعلّق به أيضاً.

القرطبي: عن زيد بن أسلم، قال: «لمّا نزل: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾**، قال أبو الدّحداح: فداك أبي واُمّي يا رسول الله، إنّ الله يستقرضنا وهو غنيٌّ عن القرض؟! قال صلى الله عليه وآله: نعم، يُريد أن يدخلكم الجنّة به، قال: فإنّي أقرضت ربّي قرضاً يضمن لي به ولصبيّتي الدحداحة معي الجنّة. قال صلى الله عليه وآله: نعم، قال: فناولني يدك فناوله رسول الله صلى الله عليه وآله يده، فقال: إنّ لي حديقتين إحداهما بالسافلة والاُخرىٰ بالعالية، والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضاً لله تعالىٰ. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اجعل إحداهما لله والأخرى دعها معيشة لك ولعيالك. قال: فاُشهدك يا رسول الله أنّي قد جعلت خيرَهما لله تعالىٰ، وهو حائط فيه ستّمائة نخلة، قال صلى الله عليه وآله: إذا يجزيك الله به الجنّة. فانطلق أبو الدحداح حتّى جاء اُمّ الدحداح وهي مع صبيانها في الحديقة تدور تحت النخل. فأنشأ يقول:

هداك ربّي سبل الرشاد ... إلى سبيل الخير والسداد

يبني من الحائط بالوداد ... فقد مضى قرضاً إلى التناد

أقرضته الله على اعتمادي ... بالطوع لا منّاً ولا ارتداد

إلّا رجاء الضّعف في المعاد ... فارتحلي بالنفس والأولاد

والبـــــر لا شك فـــخير زاد　　قـــدّمه المـــرء إلى المـــعاد

قالت أم الدحداح: ربح بيعك، بارك الله لك في ما اشتريت، ثمّ أجابته اُمّ الدحداح و أنشأت تقول:

بشّـــــرك الله بـــخير و فـــرح　　مـــثلك أدّى مـــا لديـــه و نـــصح

قـــد مـــتّع الله عـــيالي و مـــنح　　بـــالعجوة السوداء و الزهـو البـلح

والعـــبد يسعى و له مـا قـد كـدح　　طـول الليالي و عـليه مـا اجـترح

ثمّ أقبلت اُمّ الدحداح على صبيانها تخرج ما في أفواههم و تنفض ما في أكمامهم حتّى أفضت إلى الحائط الآخر، فقال النبيّ ﷺ: كم من عذق رداح و دار فياح لأبي الدحداح».

أقول: روي ذلك بطرق متعدّدة، و في بعضها قال ﷺ: «كم من عذق مدلل لأبي الدحداح في الجنّة»، و يدلّ عليه قوله تعالىٰ: **﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾**.

و أمّا أمر رسول الله ﷺ، بإبقاء إحدى الحديقتين على ملك أبي الدحداح، لأنّ البذل على العيال أيضاً صدقة لله، لئلا يصير أبو الدّحداح عالة على الغـير، و ذلك مذموم في الشرع المقدس.

***

بحث عرفاني:

تقدّم أنّ الله جلّ جلاله محيط بما سواه إحاطة واقعية قيوميّة، بالقدرة التامّة و الحكمة البالغة و العلم الأكمل الأتمّ، لا يعزب عنه شيء في السّماوات و لا في الأرض، و من أهمّ جهات إحاطته السلطة على كلّ ما يضاف إليه عزّ و جلّ، و لا يعقل بينونة عزلة له مع خلقه.

فسبيل الله تعالى لابدّ أن يرجع إلى عـلمه و حكـمته، و هـما عـين ذاتـه

الأقدس بالوجود العلمي الواقعي ، و إن كان بالوجود الخارجي قتل العدوّ أو الظالم أو المنافق أو الكافر ، و إماطة الأذىٰ عن طريق العابر ، فإنّ كلّ ذلك من سبيله عزّ و جلّ بالوجود العلمي، و إن كان فعلاً خارجياً للعبد، و الجزاء على ذلك كلّه من شؤون ذاته المقدَّسة ، لأنّه يرجع إلى رحمته و هي من صفات الذات ، و كيف تعقل غفلته تعالى عن ذلك ، لا سيّما في مثل هذه الحياة التي لا يمكن درك حقيقتها ، واستقراض هذا الحيّ القيوم و القبض و البسط بالنسبة إليه .

وكذا جميع ما يتعلّق به من أهمّ جهات رحمته و حنانه و حكمته ، و كل ذلك من صفات الذات و جامعيّته لتلك الكمالات غير المتناهية ، فلابدّ أن يكون المتوجّه إلى الله تعالى متوجّهاً إلى هذه الجهات ، فإنّه لا يفني نفسه بالقتال و لا ينعدم عنه المال ، بل يتحوَّل في جميع ذلك إلى أحسن الأحوال و ينكشف عنه الغطاء ، و يرى ذلك في الحال و المآل . و قد أخبر سبحانه و تعالى أنّ الكلّ يرجع إليه بجميع شؤونه و حيثيّاته لفرض كون مبدأ عملهم منه ، و هو تعالىٰ هو المبدئ المعيد ، فلابدّ في قوس الصعود من رجوع الشيء إلى مبدئه .

***

الآية ٢٤٦ ـ ٢٥٢

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٥١﴾ تِلْكَ آيَاتُ اللهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾﴾.

الآيات الشريفة نزلت عقيب الأمر بالقتال و الترغيب إلى القرض الحسن،

وبذل النفس و المال في سبيل الله تعالى و إقامة الحقّ، و تبيّن مورداً خاصّاً ممّا يمكن أن ينطبق عليه ما ورد في الآيتين السابقتين من جميع الجهات التي بينها سبحانه و تعالىٰ.

فترشد الآيات المباركة إلى ما للقتال من الدخل في النظام الاجتماعي والتربوي و الديني، و ما يترتّب عليه من السعادة إن كان في سبيل الله تعالى و الدفاع عن الحقّ، و هي تبيِّن الشروط التي لابدّ من توفّرها في متولّي الأمر، و هي العلم و الصحّة و الإيمان و بعض الصفات التي لابدّ من أن تتحلّى بها الأُمّة، و هي الإيمان و الجرأة و التوكل و عدم مخالفة القائد و نبذ الضعف و الجبن.

وبيّن سبحانه أنّ باجتماع تلك الشروط و الصفات تتحقّق السعادة والوصول إلى الكمال و القرب إلى التأييد الإلهي و النصر.

وهذا الذي ذكره سبحانه هو قصة قوم من بني إسرائيل طلبوا من نبيٍّ لهم أن يبعث لهم قائدا يقودهم إلى الدفاع عن النفس و الرجوع إلى الوطن و الأهل، بعد أن اجتمع رأيهم على ذلك، و قد وعدهم نبيّهم بالنصر إن هم وفّوا بما عاهدوا عليه، ولكن وهن عزمهم و انفسخت إرادتهم و انعدم فيهم الثبات و الاستقامة إلّا قليلاً منهم، ممّن ألهمهم الله تعالى الرُّشد و الصواب فبلغوا النصر.

وإنّما ذكر سبحانه هذه القصّة، ليعتبر بها من بعدهم من الأُمم و يسيروا على هدى القرآن، حتّى يصلوا إلى ما كتبه لهم من النصر و السعادة.

وقد ذكر سبحانه في هذه الآيات كلّ ما له دخل في القيادة الصحيحةالنظام الاجتماعي السعيد.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾.

الملأ: اسم جمع لجماعة من الناس يجتمعون على أمرٍ، و لا واحد له من لفظه كلفظ القوم، سمّوا بذلك لأنّهم يملؤون العيون منظراً و النفوس عظمةً و بهاءً.

وبعبارة أُخرى: الجمع المعني بهم الناس.

ويأتي بمعنى الخُلُق، و منه الحديث لمّا ازدحم الناس على الميضاة: «أحسنوا الملأ فكلّكم سيروى»، أي أحسنوا خُلقكم.

و هذا اللفظ كثير الاستعمال في القرآن الكريم:

قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾**[2].

وقال تعالى: **﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾**[3].

وهو من الأُمور الإضافية فإنّ لكلّ قوم ملأً، و لكل ملإٍ رأياً.

وتقدّم الكلام في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ﴾**.

والمراد به: أَلَمْ تعلم قصّة هؤلاء الملإ من بني إسرائيل من بعد موسىٰ عليه السلام.

قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**.

المراد ببعث الملِك: إقامته فيهم و إمارته عليهم. أي طلبوا من نبيٍّ لهم أن يقيم فيهم مَلِكاً و أميراً، تصدر الناس عن رأيه في السلم و الحرب و النظام، يقاتلون تحت لوائه في سبيل الله.

وقد اختلف المفسّرون في اسم هذا النبيّ، فقيل: إنّه أرميا النبيّ.

---

١. سورة النمل: الآية ٢٩.

٢. سورة القصص: الآية ٢٠.

٣. سورة القصص: الآية ٣٨.

و قيل: إنّه يوشع بن نون.

و قيل: إنّه شمعون.

ولكن جميع ذلك لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ أرميا معاصر لنبوخذ نصّر وسبيُّ بابل، و بينه و بين ما ورد في الآية الشريفة زمان طويل يقارب أربعمائة سنة و تسعة أجيال. و أمّا يوشع بن نون، فهو فتى موسى و هو يخالف صريح الآية التي ذكر فيها أنّها كانت بعد موت موسى. و أمّا شمعون فإن كان هو ابن يعقوب فهو باطل، و إن كان غيره فلم يُعْلَم مَن هو هذا.

ولكن، المشهور أنّه اشموئيل الذي هو معرب صموئيل المذكور في التوراة وكتب التاريخ، و هو المروي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام و في «مجمع البيان»، و هو بالعربية إسماعيل، و ذكره المحاسبي أيضاً، هذا و لكن ذكر شيخنا البلاغي رحمه الله أنّ فيه منعاً، فإنّ إسماعيل في العبرانية (يشمع إيل).

وكيف كان، فإنّ طلبهم من نبيهم كان بعد تسلّط الملك الجبّار عليهم، و نالوا منه الذلّة و الهوان و التشريد عن الدِّيار و الأهل، فطلبوا منه الجهاد.

والمستفاد من سياق الآية الشريفة و ذيلها **﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾**، أنّ السبب في ذلك ظلمهم، فإنّهم عملوا المعاصي و أظهروا الخطايا و الأحداث المغيِّرة للدِّين، فسلَّط الله تعالى عليهم من ينتقم ذلك منهم، فأخرجهم من ديارهم و أبنائهم، فتوسّلوا في ذلك إلى نبيٍّ لهم ليجاهدوا مع الجائرين.

والملِك الذي سلّطه الله عليهم هو جالوت، الذي تملكهم و سار فيهم بما أوجب فقد استقلالهم في الحياة و إخراجهم من الديار و بعدهم عن الأهل والأبناء، حتّى بلغ بهم الأمر أن تيقّظت فيهم روح العصبية، فطلبوا من نبيّهم أن يبعث فيهم مَلِكاً يسيرون تحت لوائه و يقاتلون معه في سبيل الله، و يستفاد ذلك ممّا ورد في التوراة أيضاً، كما يأتي في البحث التاريخي.

قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾.

عسيتم ـ بفتح السين ـ و هي القراءة المشهورة، و قرئ شاذاً بالكسر.

والمراد بها في المقام: الإشفاق في المكروه، أي هل أتوقع منكم الجبن والتولّي في القتال إذا كتب عليكم.

ويستفاد من الآية الشريفة: أنّ الأمر ليس بيد النبيّ الذي طلبوا منه الملك، بل أوكل الأمر إلى الله تعالى، و لم يصرّح باسمه عزّ و جلّ تعظيماً، لأنّ ما أوجب سؤالهم و هو المخالفة كانت مرجوة منهم و لذا ورد الخطاب على نحو الاستفهام، وفيه إيماء إلى تولّيهم عن القتال و إنكارهم بعد ذلك لما ذكروه و تعهدوا به، وإتمام للحجّة عليهم. و الآية في كمال الفصاحة و البلاغة.

قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾.

أي: و ما يمنعنا من القتال و قد أخرجنا من الوطن و بعدنا عن الأهل والأولاد، و الإخراج من الديار يوجب ذهاب الاستقلال و الوهن في العزيمة و المنع عن التمتّع بملاذ الدُّنيا، فقد كنّى سبحانه و تعالى عن جميع ذلك بالإخراج.

وألّا: هي أن المصدرية و لا النافية، كما ذكر في العلوم الأدبية.

وقد ذكر في الآية الشريفة سببان للقتال:

أوّلهما: كونه في سبيل الله، و أنّه دفاع عن الحقّ و العقيدة، و هذا أهمّ دافع في الجهاد.

الثاني: الظلم عليهم بإخراجهم من الديار و البُعد عن الأولاد، و منعهم عن التمتّع بضروب الحياة، فلا عذر بعد ذلك في ترك القتال و لا سبب عقليّ يتصوّر في الجبن و التولّي.

قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾.

التولّي : هو ترك العمل بالتكاليف بلا عذر .

أي : فلمّا فرض عليهم القتال و بعث الملِك لهم بسؤال النبيّ من الله تعالىٰ . أعرضوا و تخاذلوا و جبنت نفوسهم لما رأوا العدوّ و فترت عزائمهم ، إلّا قليلا منهم ثبتوا على ما عاهدوا عليه و استمرّت عزائمهم على القتال في سبيل الله تعالى .

ويستفاد من هذه الآية : أنّ إشفاق النبيّ عليهم في المخالفة ، لأجل أنّهم كانوا أهل الدّعة و العيش الرغيد ، و قد طلبوا الحرب بعد أن ثارت في نفوسهم الحمية الوقتية و أنفت نفوسهم من الظلم ، و لم يكن عن عقيدة راسخة ، و التجربة تقضي بأنّ كلّ من كان كذلك يفتر عند الحرب و ينقاد إلى الطبع حين الشدّة . أو كان عن وحي من الله تعالى إليه بأنّهم سيتولّون عن القتال .

وكيف كان ، ففي الآية المباركة العبرة العظيمة ، و الإرشاد إلى الثبات والاستقامة على العهد و الذمام ، و عدم الاغترار بالنفس في هيجانها و حماسها ، و لكنّها في الواقع لم تكن مستعدّة و لم يثبت العزم فيها ، و إلى ذلك يشير ما ورد عن نبيّنا الأعظم صلّى الله عليه وآله :

«لا تتمنّوا لقاء العدوّ و سلوا الله العافية ، فإذا لقيتموه فاثبتوا» .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

أي : و الله يعلم بالذين ظلموا من قبل ذلك ، و الظلم ينطبق على التولّي عن أوامر الله تعالى ، و هو يوجب استحقاق العقاب عقلاً ، فهذه الآية الشريفة تفيد قضية عقلية مشتملة على العلة و المعلول ، أي يجازيهم على ظلمهم لأنّه تعالىٰ عالِم بصدور ذلك منهم باختيارهم ، فتمّت الحجّة عليهم باستحقاقهم العقاب ، و تسمّى مثل هذه القضية في علم الفلسفة بالقضايا التي قياساتها معها .

قوله تعالى: **﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾**.

طالوت: هو من ملوك بني إسرائيل، و يدعى المختار، لأنّه اختاره الله تعالى مَلِكاً عليهم، ليجمعهم تحت سلطة واحدة و يمنعهم عن أعدائهم.

وكان أطول من سائر الناس من كتفه فما فوق، و ذلك من المحاسن المأثورة لدى العبرانيّين، ففي سفر صموئيل **الأوّل**: «من كتفه فما فوق كان أطول من كلّ الشعب»، ولعلّه لذلك سمّي في القرآن الكريم بهذا الاسم، وإلّا فإنّه يدعى في كتب التاريخ والعهد العتيق بـ(شاؤول)، وهو ممنوع من الصّرف للتعريف والعجمة.

وفي نسبة البعث إلى الله تعالىٰ و تأكيده، تنبيه لهم بأنّ اختيار الملِك و إقامته إنّما يكون من الله تعالىٰ، و إرشاد لهم بأنّ الطلب لابدّ أن يكون منه عزّ و جلّ و إن كان بواسطة النبيّ.

قوله تعالى: **﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾**.

أنّى: أداة استفهام للسؤال عن الحال و المكان، و هي تدلّ على تحيّرهم في اختياره ملِكاً عليهم، مع أنّ الملِك بزعمهم يجب أن يكون من بيت الشّرف و العزّة، وأن يكون واسع المال، و لم يتوفّر في طالوت ذلك، فكان سببا في اعتراضهم على هذا الاختيار.

ولا يختصّ ما زعموه بهم، بل كلّ ملإ إذا أعرض عن الحقيقة، و غفل عن قضاء الله و قدره، و اقتصر على المحسوس الظاهر، يذعن بأُمور هي مخالفة للواقع، ففي المقام إنّهم اقتصروا على الظاهر، و ما اعتاد عليه الناس من أنّ الملِك إنّما يكون ملِكاً إذا كان شريفاً من بيت العزّ و الشرف، ذا مال يمكنه أن يؤسِّس ملكه عليه ويديره به، و هما كانا منتفيين في طالوت، و لذا اعترضوا على اختياره.

وقال بعض المفسِّرين : إنّ سبب إنكارهم أنـّهم كانوا مـن أولاد لاوي أو يهوذا ، اللذين اجتمع فيهما النبوّة و الملك ، و طالوت كان من أولاد بنيامين ، وأنّه كان فقيراً مُعدماً .

ولكن ذلك غير صحيح :

أما الأوّل : فإنّ طالوت كان من أولاد شمعون كما في [سفر التكوين ـ ٤٦/ ٩]، أو من بني قهات كما في سفر أخبار الأيّام الأول الإصحاح [السادس : ٣٤]، و لم يكن من أولاد بنيامين ، بل هذا هو بولس الرسول الذي كان اسمه شـاؤول أيضاً ، كما هو مذكور في كتب التأريخ ، و سيأتي في البحث التاريخي مزيد بيانٍ لذلك .

كما أنّ الملوكيّة لم تكن في بني إسرائيل قبل طالوت ، و هو أوّل ملِك فيهم ، فكيف كانت في أولاد يهوذا؟!

وأمّا الثاني : فإنّ المذكور في كتب التأريخ أنّه لم يكن فـقيراً مـعدماً ، بـل حصل جانباً من ثروة أبيه ، و ظاهر الآية الشريفة يدلّ على أنّه لم يكن واسع المال و هو أعمّ من الفقر ، و أنـّهم أحقّ بالملك لأنّهم الملأ من بني إسرائيل ، أصحاب عزّة وشرف ، وقد جبل في نفوسهم إنكار مَن لم يكن مثلهم في العزّة و الشرف و الغنى .

قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ**﴾ .

الاصطفاء : الاختيار ، أي اختاره لتدبير شؤونكم و إصلاح أُموركم و تحقيق طلباتكم .

ويستفاد منه : أنّ الملوكية مزية خاصّة يجعلها الله تعالى في بعض الأفراد ، لما فيه من الاستعداد و القابلية للتصدّي لها . و فيه ردّ لمزاعمهم ، و أنّ الفضل ما فضّله الله تعالىٰ ، و الشريف مَنْ شرّفه عزّ و جلّ . و المُلك هبة ربّانية و منحة إلٰهية ،

يمنحها لبعض عباده و لو كان خاملاً حسب الحكمة المتعالية.

قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾.

البسطة: السعة، أي أعطاه الله سعة في العلم و عظم الجسم، و هما صفتان ينبغي وجودهما في كلّ ملِك و قائد، فإنّ بالأوّل يدير النظم و يدبّر الأمور و هما يتطلّبان معرفة المصالح والمفاسد والعلم بخصوصيّات الإدارة، فإنّ الملك عبارة عن تدبير الرعية واستقرار السلطة عليهم، بما يوجب وصولهم إلى الكمال اللائق بهم.

وبالثاني يمكن بسط نفوذه و هيبته في المجتمع، و تحقيق إرادته و سلطته، وهذه الآية تشير إلى ما هو القوام في كلّ ملك، و رأي من العلم والشجاعة، و أحدهما مكمّل للآخر، فإنّ بالأوّل تساس الرعية بالصلاح، وبالأخير يجلب الأمن و الأمان في البلاد.

ومن ذلك يستفاد: أنّه لا دخل للمال و لا الشرف في الملك، بل الملوكية الحقّة تستلزم إيجاد المال لتدبير الملك.

قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾.

حصر للملكية به تعالىٰ وحده، و بيان أنّ جميع المناصب الدنيوية تحت مشيته المباركة و إرادته المقدّسة، فهو الذي يفيض الملك على من يشاء و يمنعه عمّن يشاء، و ليس لأحد الاعتراض عليه، فهو السبب المطلق، و تبيّن ذلك عدّة آيات، منها قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَ تَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

---

١. سورة آل عمران: الآية ٢٦.

فلايمكن أن يُنال الملك بالمكر و الحيلة و الخديعة و الكذب ، فإنّ الخلق عباد الله و لا يرضى لعباده ذلك .

هذا إذاكان الملك من قبل الله تعالى لأوليائه و أصفيائه ، قال تعالى : ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾[1] .

و أمّا الملك الظاهري الدنيوي ، فإنّه أمر اعتباري يدور مدار تحقّق أسبابه ، و لكنّه أيضاً لابدّ أن ينتهي إلى قضاء الله و قدره ، اللذين يعمّان كلّ ممكن ، و لكن رضاه و ارتضاءه أخصّ منهما .

وهذه الإرادة و المشيئة و إن كانت مطلقة ، إلّا أنّه تعالى لا يفعل ذلك جزافاً من غير حكمة ، بل هو الحكيم العليم يفعل وفق الحكمة المتعالية ، يراعي في أفعاله صلاح العباد و كمالهم ، و يدلّ على ذلك أيضاً عدّة آيات .

كما لا يفيض فيضاً على أحد إلّا بالأسباب الظاهرية، فإنّه تعالى : «أبى أن تجري الأُمور إلّا بأسبابها» ، و تشهد لذلك الأدلّة العقلية ، و لهذا اعتبر سبحانه في الملك البسطة في العلم والجسم ، و هو الموفق بتسخير الأسباب له .

فالآية بصدرها و ذيلها تبيّن أهمّ القواعد في النظام الأحسن ، فهو المفيض المطلق على العباد بما يرجع إلى مصالحهم ، و لكن الإفاضة لا تكون إلّا بالأسباب الظاهرية ، لئلا يختل النظام و يعطل الإنسان عن العمل و يبطل قانون الجزاء .

قوله تعالى : ﴿**وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ .

أي : و الله واسع في الفضل و التصرّف و القدرة ، إذا شاء أمراً يقع لا محالة و لا يمنعه شيء .

عليم بوجوه الحكمة ، يفعل بما تقتضيه الحكمة في كلّ مقام .

---

١ . سورة القصص : الآية ٦٨.

و (**الواسع**) من أسمائه الحسنىٰ ، يستعمل في كلّ جهاته المتصوَّرة فيه جلّ شأنه ، ذاتاً و صفةً و فعلاً ، و لهذا اللفظ سعة استعمالية ، يستعمل في الواجب و الممكن الجوهر و العرض . و إذا أطلق عليه سبحانه و تعالى يراد به أنّه ليس له حدّ محدود .

وقد قرن لفظ (**واسع**) بالعلم في عدّة آيات ، و لعله كناية عن السعة العلمية لجميع ما سواه، و يستلزم ذلك السعة الوجودية و الغناء عن كلّ شيء و احتياج الكلّ إليه ، أي فوق ما نتعقّله من معنى السعة؛ لأنّ العلم عين الذات ، فإذا كان للذات سعة فيكون العلم كذلك ، و لكن لا يمكن درك هذه السعة .

فكما أنّ أسماء الله المقدّسة توقيفية لابدّ في إطلاقها عليه جلّ شأنه من ورود الإذن من الشرع، و ليس لأحد استعمال كلّ لفظ فيه جلّت عظمته و إن كان مدحاً ، فكذلك المعاني في تلك الأسماء الواصلة إلينا من الكتاب و السنّة المقدّسة ، و ليس للعقول تحديدها بما تتعقّلها ، فهو جلّت عظمته واسع في جميع شؤونه و جهاته ، فوق ما نتعقله من معنى السعة، و لهذا كان الأولى تحديدها بالمعنى السلبي ، أي لا يحدّه و لا يعجزه شيء . و إنّما التحديد يكون في المتعلّق . و لا نقص في العقل إن عجز عن درك ذلك ، بل كمال العقل الاعتراف بالتقصير و العجز أمام عظمته و كبريائه تعالى .

قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ**﴾ .

الآية : هي العلامة الظاهرة و الحجّة المعروفة الدامغة .

و التابوت : صندوق من الخشب يوضع فيه ما يراد حفظه و ستره .

وهذا التابوت كان له شأن كبير في بني إسرائيل ، و قد وصفه العهد العتيق بأوصاف متعدّدة غريبة ، و يستفاد منه أنّ له أصلاً أصيلاً و موقعاً محترماً لدى الأنبياء ، بل كانت أُمّة موسىٰ عليه السلام يتبرّكون به و يتوسّلون إليه في الشدائد و يغلبون به

على أعدائهم.

ويقال: إنّه الصندوق الذي وضعت أُمّ موسى ابنها فيه بعد ولادته و ألقته في اليمّ بوحي من الله تعالى، كما حكى الله قصّتها في القرآن الكريم.

و روي أنّ بني إسرائيل كانوا في مأمن به من الأخطار و الشدائد، تحترمهم الأُمم و الشعوب ما داموا مهتمّين باحترام التابوت و تعظيمه و بقدر احترامهم تلك الآية الربّانية كانوا معزَّزين محترمين، حتّى عصوا و استخفوا به فغلبوا على أمرهم وانتزع منهم، فوقع فيهم الأحداث و تشتّت جمعهم، ثمّ ردّه الله تعالى إليهم تحمله الملائكة.

وذكر بعض المفسِّرين: أنّ الأصل في هذا التابوت النزعة الوثنية التي كانت عند بني إسرائيل التي عرفوها من أيّام المصريين الوثنيين.

ولكن ذلك باطل نشأ من الجهل بالتاريخ، بل المستفاد من الأدلّة الواصلة إلينا أنّ التابوت من المقدّسات الدينية التي كانت محترمة حتّى عند الأنبياء، كغلاف المصحف الشريف الذي هو مقدّس عند المسلمين، لكونه حاوياً لأعلى المعارف الإلهية و أسناها، وكلّ مقدّس ديني ـ كالحجر الأسود مثلاً ـ إذا استهين به يرفعه الله تعالى، بلا فرق بين أُمّة و أُمّة أُخرىٰ، و لم يلاق المسلمون ما لاقوه إلّا من جهة استهانتهم بالقرآن الكريم و ما أنزله الله تعالىٰ، وقد ورد في بعض الأخبار: «لتتبعنَّ سُنن من قبلكم باعاً فباعاً حتّى لو دخلوا جُحْر ضَبٍ لدخلتموه»، وتشهد به التجربة أيضاً، و سيأتي في البحث الروائي ما يتعلّق بالتابوت.

ويستفاد من الآية الشريفة: أنّ بني إسرائيل لم يقتنعوا بما احتجَّ به نبيّهم عليهم، فجعل لهم علامة تدل على أنّ طالوت مختار من قبل الله تعالى و مؤيّد منه، وستتحقّق به أمانيهم و ترد إليهم عزّتهم و شوكتهم و وحدتهم، فيكون التابوت من

أدلّة صدق ذلك الملك كما هو كذلك في جميع الدّعاوى، لأنّ نسبة التابوت في أُمّة موسى عليه السلام كنسبة المقدّسات الدينية في سائر الأديان السّماوية، فإذا ظهر على يد أحد و هو يعمل بما فيه، يكون ذلك دليلاً على صدقه.

قوله تعالى: ﴿**فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾.

السكينة: من السكون، و يراد منها ما تسكن إليه النفس، فقد تكون موهبة ربّانية، كالحكمة توجب سكون النفس و قوة العزيمة تنبث على الجوارح و الجوانح فتصدر الأفعال و الأعمال وفق الحكمة و الشريعة، قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً**﴾[1].

وقد تكون السكينة مكتسبة ممّا أنزله الله تعالى من الأحكام و المعارف، لأنّها توافق الفطرة، فتطمئنّ النفس إليها و تبتعد عن الاضطراب و الشكوك والأوهام.

وكان التابوت يشتمل على ألواح موسى عليه السلام، و ما أنزل الله تعالى على أنبياء بني إسرائيل، و قد رأوا منه العجائب و الغرائب في حياتهم في سلمهم و حربهم، فأوجب فيهم السكينة و اطمينان القلب و ربط الجأش و غيرها من الصّفات الحميدة، و ما ورد في الروايات من أنّ فيها ريحاً هفافة من الجنّة، كلّها مصاديق و إشارات إلى ما يوجب السكون.

ولا ريب في أنّ هذه السكينة بأيِّ معنىً أخذت تشتمل على لطيفة ربانية هي معجزة، فتكون بمنزلة الروح بالنسبة إلى الأجساد، كما يسمّى القرآن و الوحي السّماوي روحاً:

---

١. سورة الفتح: الآية ٤.

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[2].

وإدراك هذا الرّوح يختصّ بمَن كان مؤمنا له الأهلية لذلك، و هذا هو المستفاد مما وصل إلينا من النصوص.

قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾.

آل الرجل: خاصّته، و يطلق على الفرد تعظيماً كإطلاق الأُمة عليه. و آل موسى و آل هارون نفسهما و مَن يتبعهما في العمل بما أتيا به، و هذا الإطلاق صحيح لا ريب فيه.

وبقيّة آل موسى و آل هارون: تشمل البقايا الجسمانية و المعنوية، و آثار النبوّة؛ كعصا موسى و بعض ثياب الأنبياء عليهم السلام التي كانوا فيها يعبدون الله تعالى ويجاهدون في سبيله عزّ و جل لإزالة الشرك و العدوان و الألواح، و غيرها من الآيات.

وهي موجودة كسائر آثار الأنبياء عليهم السلام، و لا تقدر الطبيعة على إزالتها و فنائها، وإنّها باقية مدى الدّهر، و ستظهر إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾.

جملة حالية من يأتيكم. و هي تدلّ على أهمّية التابوت و عظمته، و فيها

---

١ . سورة الشورى: الآية ٥٢.

٢ . سورة المؤمن: الآية ١٥.

إشارة إلى أنّ التابوت بمكان من القداسة لا يليق بكلّ يد أن تلمسه، لما فيه من السّكينة من الله، فإنّه لا يمسّه إلا المطهّرون من الأقذار المعنوية و الظاهرية، لاسيّما في شريعة موسىٰ عليه السلام، التي بنيت على التشديد، و لذلك كانت تحمله الملائكة، و لم يكن أحد يرى الملائكة إلّا أنبياء الله تعالى و أصفياؤه وهم الأقلون.

وقد ذكر المفسّرون في تفسير هذه الآية الشريفة ما لا يليق بكلام الله تعالى وقداسة هذه المأثرة النبوية الخالدة، فإنّ أغلب ما ذكروه هو من الإسرائيليات التي وردت في العهد القديم، و هي غير سليمة من التحريف.

قوله تعالى: **﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾**.

أي: إنّ في الإخبار بأنّ طالوت جُعلَ مَلِكاً، و إتيانه بالتابوت الذي فيه السكينة، و آثار النبوّة و غير ذلك علامة مشخصة على أنّه منصوب من الله تعالى، إن كنتم من المؤمنين بالله و آياته، لا من المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، فإنّهم لا تنفعهم آيات الله تعالى و دلائله، إذ المنافق عرف بالجحود واللجاج، فلا ينفعه البرهان و الاحتجاج.

و في الآية الشريفة دلالة على أنّهم سألوا نبيّهم الآية على صدق دعواه.

قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾**.

فصل الجنود: إخراجهم عن مقرّهم و السير إلى الحرب. و الفصل يأتي بمعنى القطع و المفارقة، و منه قوله تعالى: **﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾**[1]، كما أنّ منه

---

١. سورة الأنعام: الآية ٥٧.

مفارقة المكان، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتْ الْعِيرُ﴾[1]، ومنه الفصل المعروف في العلوم لانقطاع ما قبلها عمّا بعدها.

والجنود جمع جند، و هو بمعنى المجتمع القوي من كلّ شيء، و سمّي العسكر به لتزاحم الأفراد فيه و قوّتهم. و في الكلمة دلالة على كثرة عددهم.

والابتلاء: الإختبار، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[2].

والنّهر: مجرى الماء الفائض، و جمعه أنهار، و النَّهَر ـ بفتحتين ـ لغة في النهر بالفتح و السكون.

و النّهار: الوقت الذي ينتشر فيه الضوء، فالفيضان و الانتشار مأخوذ فيهما، لكن الأوّل في الماء و الثاني في النور.

والشرب، معلوم و هو تناول الماء بالفم و بلعه.

والمعنى: فلمّا ملك طالوت و جنّد جنوده من بني إسرائيل، خرج بهم عن معسكرهم، و قال لهم إنّ الله يمتحنكم في طريقكم بنهر، ليبين المطيع من العاصي.

ويستفاد من الآية الشريفة: أنّ بني إسرائيل بعد أخذ المواثيق من نبيهم وفوا بما قاله لهم، و اتّخذوا طالوت ملِكاً عليهم، فنظّم الجنود و رتّبهم حسب درجاتهم و مراتبهم، و استعرضهم ليعرف مقدار استعدادهم، و أرشدهم إلى الحقّ واختبرهم، لمعرفة الرّوح المعنوية فيهم و تمييز الثابت على إيمانه و الحافظ لذمامه عن غيره.

وأضاف الاختبار إلى الله تعالى ليعظم ذلك في قلوبهم، و لأنّه ولي الجميع من عنده النصر و الظفر، وكان إبلاغ الاختبار قبل وقته، لتتمّ الحجّة به عليهم، و لابدّ أن تكون الظروف و الحالات هي التي أوجبت أن يكون الاختبار بالشرب

---

١. سورة يوسف: الآية ٩٤.

٢. سورة البقرة: الآية ١٢٤.

من النهر، حتّى يكون مناسباً لحالهم، و قد ورد في التأريخ أنّهم كانوا في مفازة، و كان الوقت حارّاً، فشكوا قلّة الماء، فابتلاهم الله بالنهر وشرب الماء منه، كما هو مذكور في الآية الشريفة.

ويمكن أن يكون المرشد له إلى هذه الأُمور هو النبيّ الذي نصّبه ملكاً على بني إسرائيل، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾**، لأنّ مخالفة الأمر توجب سلب الانتساب عن المخالف، فيسلك حينئذ في مسلك العدو.

قوله تعالى: **﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾**.

الطعم: تناول الغذاء، و نسبته إلى الطاعم كنسبة الأكل إلى الآكل، و قد يطلق على ما يتناول أيضاً قال تعالى: **﴿وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾**[1]، ويطلق الطعام على البُرّ كثيراً كما في الاستعمالات الفصيحة، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ في صدقة الفطرة: «صاع من طعام أو شعير».

وتستعمل المادّة في شرب الماء على الطعام إمّا لأجل التغليب، أو لأجل أنّ طعم الماء لا يدرك غالباً إلّا في هذه الحالة، و قد أُطلق على ماء زمزم أيضاً، كما قال نبيّنا الأعظم ﷺ: «إنّه طعام طعم و شفاء سقم».

و لا يختص الطعام بالجسمانيات، بل يشمل المعنويات أيضاً، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «أبيت عند ربّي فيطعمني و يسقيني ربّي».

وعنه ﷺ أيضاً: «لا تكرهوا مرضاكم على الطعام و الشراب، فإنّ الله يطعمهم و يسقيهم».

وقد ورد في تفسير قوله تعالى: **﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾**[2]، أي إلى

---

١. سورة المائدة: ٩٦.

٢. سورة عبس: الآية ٢٤.

علمه عمّن يأخذه.

والمراد به في المقام: الذوق، أي و مَن لم يذقه، فإنّه من أصحابي و سيكون معي.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾.

الغرفة ـ بالضم ـ: المقدار الذي يتجمّع في الكف، و الاغتراف الأخذ من المائع باليد و نحوها، و الاستثناء من الشرب، فيكون المنهي عنه هو الشرب، بحيث يرتوي الشارب إلّا مَن أخذ غرفة بيده.

والآية تدل على أنّ الامتحان كان بالشرب بحيث يرتوي من الماء، فالذين شربوا منهم كذلك هم الخارجون الذين تبرّأ منهم، و مَن لم يشرب كذلك كان من المؤمنين المطيعين، و هذا القسم على درجات في الصبر، فمنهم مَن لم يتذوّق الماء أصلاً، و هم على أكمل و أعلى درجات الإخلاص و الاعتماد على الله تعالى، ومنهم مَن اغترف الماء بيده فقط، و هم أدنى من الطائفة السابقة في الإيمان و الصّبر.

قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾.

أي: فخرج أكثرهم من الابتلاء عاصين، إلّا قليلا منهم وفوا بما عاهدوا الله عليه و قد ثبت فيهم الإيمان، و هذه الطائفة قليلون في كلِّ عصر، و لابدّ أن يجتاز الإنسان الامتحان ليعرف المؤمن الخالص عن غيره، قال تعالى: ﴿أَلَم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[1]، فليس كلّ من يدّعي الإيمان يكون صادقاً

---

١. سورة العنكبوت: الآية ١ و ٢ و ٣.

في إيمانه، إلّا إذا خرج من الامتحان الإلهيّ مطيعاً ثابتاً. وامتحاناته تبارك و تعالىٰ كثيرة لا حدّ لها و لا حصر، يمتحن بها عباده حسب الاستعداد و مراتب الإيمان.

واختلفوا في عدد الذين ثبتوا معه، و المروي أنّ عددهم كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، و يأتي في البحث الروائي ما يتعلّق به.

قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ**﴾.

الطاقة: القوّة و القدرة.

و جالوت هو القائد الفلسطيني المشرك، الذي أذلّ اليهود و أخرجهم من ديارهم، و الضمير في (**جاوزه**) يرجع إلى النّهر.

والجواز: التخطّي و المفارقة عن المكان، قال تعالى: ﴿**وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ**﴾[1].

أي: فلمّا تخطّى طالوت و جنوده المؤمنون به النّهر، قال بعضهم لبعض لا قدرة لنا على محاربة جالوت و جنوده، لكثرة عددهم و عدّتهم.

ويستفاد من تعقيب هذه الآية بعد الامتحان بالكيفيّة السابقة، أنّ المغترفين هم الذين قالوا هذا الكلام، لأنّهم لم يكونوا على اليقين الذي عليه الطائفة التي لم تطعم الماء أبداً.

قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا اللَّهِ**﴾.

الظن يستعمل في القرآن الكريم بمعنى اليقين، و بمعنى مطلق الرجحان،

---

١ . سورة يونس: الآية ٩٠.

وبمعنى الوهم، و الفارق القرائن، و تقدّم في آية (٤٦) ما يرتبط بالمقام.

وقيل: إن استعمل مع (أنّ) المؤكّدة يكون بمعنى اليقين، و يمكن أن يكون ذلك قرينة.

وهو في المقام: بمعنى اليقين، و القرينة على ذلك ملاقاة الله تعالى، أي غلبهم الشوق إلى لقاء الله تعالى، و استيقنوا بالموت الذي يرفع به الحجاب عنهم وعن ملاقاة ربّهم فيجازيهم.

وهذه هي الطائفة التي لم تطعم من الماء و لم يغترفوا منه.

قوله تعالى: ﴿**كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾.

الفئة: الجماعة المتظاهرة التي يرجع بعضهم إلى بعض.

والإذن بالنسبة إليه عزّ و جلّ، يستعمل في العلم و القدرة و الإرادة، والأوّلان من صفات الذات، و الأخيرة من صفات الفعل، فيستعمل الإذن في كلّ من صفات الذات و صفات الفعل، و إن كان استعماله في الإرادة أغلب.

و العلم و القدرة و الحكمة و إن كانت مفاهيم مختلفة، لكنها بالنسبة إليه تعالى ترجع إلى شيء واحد، لأنّ علمه جلّ شأنه عين ذاته الأقدس، و قدرته العليا ترجع إلى علمه وكذا الحكمة، و أمّا إرادته فإنّها عين فعله، و الفعل منبعث عن العلم و الحكمة، فيرجع الجميع إلى شيء واحد، و الفرق بينها في القرآن العظيم، يستفاد من القرائن التي منها سياق الآية المباركة بملاحظتها مع نظائرها.

ويستفاد من الآية الشريفة: أنّ كثرة الجنود أو القوى الدافعة ليست بأنفسها منشأ للغلبة، بل هي من بعض الأسباب الظاهرية، و السبب الحقيقي إرادة الله جلّت عظمته، و الأدلّة العقلية و النقلية، بل التجربة تدل على ذلك، و في الكلام احتجاج على الخصم لإقناعه ببيان بعض المصاديق.

قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾.

وعدٌ منه عزّ و جلّ بالمعيّة مع الصابرين، و هذه المعيّة معيّة قيّومية، لا يعقل معها الهزيمة، فإنّها من الخُلف.

وفيه بشارة للصابرين بالجزاء الجميل و تلقين الجنود الصّبر و الثبات عند تقلّب الأحوال و توارد الأهوال، فتزداد شوكتهم و تشتد عزائمهم.

قوله تعالى: **﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾**.

مادّة (برز) تأتي بمعنى الظهور في الفضاء، و الظهور من الأُمور الإضافية، له مراتب كثيرة، و هو إمّا تكوينيّ، كقوله تعالى: **﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾**[١].

أو اختياري، كقوله تعالى: **﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾**[٢]، ومنه مبارزة الصفوف للقتال، و المقام منه.

أو تسخيري مثل قوله تعالى: **﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾**[٣].

والإفراغ: الصب السيال بحيث يخلو المحل منه، وأصل الفراغ الخلو، شبّه الصّبر بالماء الذي في وعاء و هو كناية عن كمال الصّبر و نهايته، فطلبوا إفراغه عليهم.

والمراد منه: إفاضة الصّبر عليهم بتمامه.

والتنكير فيه لأجل شمول أنحائه من القتل و الجرح و الجوع و فراق الأهل والأحبّة و غير ذلك.

ومادّة **(ثبت)** في أي هيئة استعملت تدل على اللزوم و الاستقرار، فهي ضدّ الزوال و المحو في جميع استعمالاتها، و هي كثيرة في القرآن الكريم:

---

١. سورة الكهف: الآية ٤٧.

٢. سورة النساء: الآية ٨١.

٣. سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

قال تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثْبِتُ وَ عِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَ يُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[٣].

وقال جلّ شأنه: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾[٤].

إلى غير ذلك ممّا هو كثير في القرآن والسنّة الشريفة و العرف، و المراد به الاستقامة في الحقّ.

و ثبوت الأقدام الذي هو الفاصل بين الإنسان و غيره، و الاستقامة من أعلى منازل السالكين إلى الله عزّ و جلّ، و هي أوّل مقامات السير في الربوبيّة العظمى المطلقة و الأحدية التي لا يعقل تحديدها بحدّ.

والنصرة: العون، و اللفظ كثير الاستعمال في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾[٦].

والنصير من الأسماء الحسنىٰ.

والمعنى: و لمّا ظهر طالوت و جنوده المؤمنون في ساحة الحرب و القتال مع أعدائهم جالوت و جنوده، لجأوا إلى الله تعالى يطلبون منه الصّبر في الوغى،

---

١. سورة الرعد: الآية ٣٩.

٢. سورة الإسراء: الآية ٧٤.

٣. سورة محمّد: الآية ٧.

٤. سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

٥. سورة آل عمران: الآية ١٢٦.

٦. سورة آل عمران: الآية ١٦٠.

والثبات على الحقّ و الجهاد، و العون و النصرة على القوم الكافرين، و لم يعتمدوا على أنفسهم مهما بلغوا في الإيمان و الطاعة.

وإنّما قدّموا الصّبر على الثبات و النصرة، لأنّ بالصّبر يتحقّق الثبات على الحقّ، و به تتحقّق النصرة على الأعداء، فيكون ترتب النصر على الاستقامة من قبيل ترتب المعلول على العلّة، فهم راعوا الترتيب الطبيعي.

وقد لوحظ في الآية الشريفة ما هو المطلوب في أدب الدُّعاء، و هو أُمور:

الأوّل: استعمال لفظ (الرَّبّ)، فإنّه يدلّ على قربه مع مربوبه و معيّته معه، و قد ذكرنا في سورة الحمد ما يتعلّق به، و قلنا إنّه يستعمل في دعوات الأنبياء و مَن يتلو تلوهم عند انقطاعهم إلى ربِّهم.

الثاني: طلبهم جميعاً العون و الثبات و النّصر منه تعالى، قال تعالى: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾[1].

الثالث: مراعاة الترتيب في كيفيّة الدُّعاء كما ذكرنا.

و تدلّ علىٰ كلّ واحد من هذه الأُمور السنّة الشريفة.

قوله تعالى: ﴿**فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾.

الهزم و الدفع و الحطم و الكسر و الخرم نظائر، و الفرق بينها بالاعتبار، ويمكن أن يجعل الجامع الفصل و القطع، و لم تستعمل هذه المادّة في القرآن الكريم إلّا في موضعين أحدهما المقام، و الثاني قوله تعالى: ﴿**جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ**﴾[2].

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٤٦ و ١٤٧.

٢. سورة ص: الآية ١١.

والمراد بإذن الله هنا : إرادته القاهرة الغالبة في استجابة دعوتهم و هزيمة عدوّهم .

وإنّما قدّم سبحانه الهزم مع أنّه يكون بعد قتل جالوت عادة ، للدلالة على سرعة استجابة دعائهم ، فإنّ الدّعاء حين تحقق الابتلاء أقرب إلى الاستجابة ، لانكسار القلوب و توجهها إلى الواحد الأحد المحبوب ، و إنّ النصر حليف ثبوت الاستقامة و الجد و الاجتهاد ، و الأخبار في ذلك متواترة عن نبيّنا الأعظم ﷺ و آله الطّاهرين عليهم السلام .

قوله تعالى : ﴿**وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَ عَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ**﴾ .

أخّر ذكر القتل ليكون ما ذكره عزّ و جلّ لداود من الفضائل على وتيرة واحدة و نسق متّحد ، فإنّه أبلغ في التمجيد ، و لبيان عظم النعمة عليه .

والمراد بالمُلك : المُلك الظاهري .

كما أنّ المراد بالحكمة : المُلك المعنوي ، سواء أُريد بها النبوّة ، أو المعارف الإلهية .

وحكمة داود و آله معروفة في السير و الأحاديث ، و قد ورد فيها : «أنّ زبور داود كان مائة و خمسين سورة ، كلّها مواعظ و حكم و تمجيد ، ليس فيها حكم من الأحكام» ، و قد علّم سبحانه داود فصل الخطاب و ما يتطلبه الملك و الحكم والإدارة و التدابير الظاهرية .

قوله تعالى : ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ**﴾ .

الآية المباركة تبيِّن حكماً من الأحكام الاجتماعية ، الواقع في النوع الإنساني ، كما تذكر وجهاً من وجوه الحكمة في مشروعية القتال و الجهاد مع

أعداء الله تعالى.

والمعنى: و لولا دفع الله أهل البغي و الشرّ و الظلم بأهل الصّلاح و الإيمان، لعمّ الطغيان و الفساد الأرض و أهلها، و يفسد المجتمع الإنساني باستيلاء أهل الشرور و الآثام.

والآية تبيّن حقيقة من الحقائق، و هي أنّ فساد النوع الإنساني يوجب فساد الأرض و ما عليها بالتبع، كما أنّ صلاح الأرض إنّما يكون بصلاح أهلها، و يدلّ على ذلك آيات متعدّدة، مثل قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾**[1].

وذلك لأنّ الله تعالى خلق الأرض و ما فيها من القوى المادّية الطبيعية، وجعل بينها تجاذباً طبيعياً، تسير وفق النظام الأحسن، و حكمة متعالية لا يمكن التخلّف عنها، و هي تتحرّك نحو الكمال المعدّ لها، فلو اختلّت هذه الوحدة المجعولة بينها لاختلّ النظام الكوني، و نتج منه خلاف المطلوب، هذا بالنسبة إلى النظام الكوني.

وأمّا بالنسبة إلى الإنسان الذي خلقه فوق هذه البسيطة، و سخر له عالم المادّة بجميع أجزائها و جزئياتها، ليتمتّع بها، و قد جعله مختاراً في أفعاله يفعل وفق إرادته، و لكنّ الله تعالى أنزل التشريعات السّماوية و أودع العقل في الإنسان، ليهديه إلى سبل السعادة و يرشده إلى الكمال الذي يتوخاه في سعيه، و لا يمكن الوصول إلى السعادة إلّا بالاتّحاد و التعاون بين أفراد المجتمع الإنساني، و باختلال تلك الوحدة يغلب الفساد على النوع، و من ثَمَّ يسري إلى الأرض التي سخّرها له، و إنّما تختل الوحدة في النوع الإنساني لغلبة أهل الشر و الفساد على

---

١. سورة الأعراف: الآية ٩٦.

أهل الصّلاح والإيمان ، و يعمّ الظلم أرجاء العالم و لا يمكن رفعه الا بدفع أهل الشرّ و الفساد والغلبة عليهما ، ليمكن إعادة الوحدة بين الأفراد و تتحقّق السعادة بها ، فهي إنّما تقوم على أساس المغالبة بين الأفراد ، و الاّ كانت إرادة كلٍّ فرد من أفراد المجتمع هي الملزمة ، و لا يمكن للآخر دفعها ، و في ذلك إبطال الاجتماع باستيلاء الفساد و الشرّ دائماً ، و لا يمكن دفعه بوجه من الوجوه ، و هذا خلاف الحكمة .

فالدفع و الغلبة من فطريات كلّ ذي شعور ، و عليهما يتحقّق الاجتماع الإنساني ، و هما يوقفان الفساد عند الأفراد ، و هذا من أهمّ القوانين التي بيّنها القرآن الكريم في النظام الاجتماعي للإنسان .

ثمّ إنّ الدفع و الغلبة لهما مصاديق مختلفة ، فقد يتحقّق كلّ منهما بغلبة المؤمن على الكافر المفسد ، كما في مورد الآية المباركة ، و قد تتحقّق بدفع الله العذاب عن الأشرار و الفجار بسبب الأبرار ، و في ذلك وردت روايات خاصّة عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله ، ففي الحديث:

«إنّ الله يصلح ـ بصلاح الرجل المسلم ـ ولده و ولد ولده ، وأهل دويرته و دويرات حوله ، و لا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم» .

وربما يتحقّق بدفع الظالم بالظالم و تضعيف شوكته ، ليستعدّ المصلح و يتمكّن من قهره و الغلبة عليه . و ربما يكون من إلقاء الله تعالى الخوف في نفوس المفسدين من صولة القوة و ثورة النزاع و فوز الخصوم ، فيكون رادعا نوعيا في وقف الفساد و كبح جماح المفسد من الطغيان .

ويمكن تعميم دفع الله الناس بعضهم ببعض بمطلق الإرشاد إلى الحقّ ، سواء كان بالقول أو العمل أو العلم ، ويشمل جميع أنحاء الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ، مع تحقّق الشرائط ، كلّ ذلك صحيح ولا بأس به بعد انطباق الآية المباركة عليه .

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

أي: أنّ دفع الفساد في الأرض بدفع الناس بعضهم ببعض، تفضّل من الله تعالى، و الله ذو فضل على الخلق، لأنّ في تركه مفسدة عظيمة و إخلالاً بالحكمة وإبطالاً للاجتماع، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

التلاوة: عبارة عن القراءة المتتابعة فكلّ تلاوة قراءة و لا عكس.

أي: أنّ تلك الحوادث التي وقعت في القرون الماضية، و ما حكاه الله تعالى في هذه الآيات من إحيائه جلّت عظمته الموتى، و سؤال الملإ من بني إسرائيل من نبيّهم ما سألوه في أمر الملِك، و القتال مع الأعداء و ابتلائهم بما قال لهم نبيّهم، وصيرورة طالوت ملِكاً عليهم، و ظهور التابوت و ودائع النبوّة، و غلبة داود على جالوت، و غلبة الفئة القليلة على الفئة الكثيرة، و جعل الله داود ملكاً، و إعطائه الحكمة و العلم، كلّ ذلك علامات علم الله و حكمته و قدرته، تلاها للنبيّ ﷺ بالحقّ لتكون دليلاً على نبوّته و رسالته، و إنّ الإحاطة بها من الأمي الذي لم يكن مرتبطا مع أحد من أهل الكتاب، مستحيلة عادة إلّا بوحي من السّماء، و لا ينزل وحي السّماء إلا على الرسل و الأنبياء.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ في مقام التعليل، لقوله تعالى: ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾. كما أنّ قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾ يبيِّن معنى تلاوته جلّ شأنه.

يعني: إنّ تلك التلاوة حقّ و صدق لا مرية فيها، فتكون تلاوته عزّ و جلّ بذاتها برهاناً متقناً علىٰ حقّية نبيّه الأعظم ﷺ، لأنّ الممكن لا يصل إلى حدّ الواجب بالذات و ما من شؤونه إلّا بنحو الإشارة. كما يقول أحدنا (أنا)، مشيراً إلى نفسه و هو لا يعلم نفسه إلّا بهذه الإشارة، بل جميع العلماء مع نهاية جهدهم لم

يحيطوا بها ، فإذا كان هذا حال الممكن المحتاج ، فكيف بالواجب الغني بالذات؟!
و يشهد لما قلناه كثير من الأدلّة العقلية و النقلية ، تقدّم بعضها و يأتي بعضها الآخر .

ولو عبّرنا عن ذلك بتجلّي الحقّ لنبيّه الأعظم صلى الله عليه وآله لا بأس به ، فإنّ تجلّياته المباركة لا تختصّ بجهة دون أُخرىٰ ، فهو كما يريد و يشاء .

ثمّ إنّ ذكر رسالة نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله في آخر الآيات المتقدّمة ، لبيان أنّ العلّة الغائية مقدمة في العلم ، و إن كانت متأخرة في الوجود الخارجي ، و يكون توطئة لذكر الرسل في الآية التالية ، و للإشارة إلى جلالة و عظمة رسالة نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾**، أنّ بني إسرائيل لم تنفعهم المواعظ و الآيات التي كانت فيهم، فاضطرّوا إلى الالتماس من نبيّهم أن يرسل إليهم من يجري فيهم القوة القضائية.

الثاني: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَ أَبْنَائِنَا﴾**، على أنّ الإخراج من الديار و الأهل من الفساد، الذي يحكم العقل و الشرع بلزوم المدافعة عنه، وقطع أصله و أساسه.

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: **﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**، أنّ القتال في سبيله تعالى لابدّ أن يكون مع مَلِك مبعوث من قبل الله تعالىٰ، بواسطة نبيّ أو وصيّ نبيّ منصوب من قبله، بحيث ينتهي إلى الله تعالى.

الرابع: أنّ قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾**، يدلّ على انطباق الظلم على مَن تولّىٰ عن أوامر الله تعالى وأحكامه المقدّسة بلا عذر، والظلم يوجب استحقاق العقاب عقلاً.

الخامس: يمكن أن يكون عدم ذكر النبيّ الذي طلبوا منه أن يبعث لهم مَلِكاً، لأجل أنّه من الأنبياء الذين كانت مهمتهم شرح التوراة و بيانها لبني إسرائيل، كما أنّ علماء أُمّة سيِّد الأنبياء ﷺ شأنهم بيان ما يستفيدون من القرآن الكريم و السنة الشريفة للأُمّة.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي

﴿الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾، أنّ الملك الذي به تستقيم الاُمور و تنظّم به البلاد و يسود العدل والوئام و يُقطع به دابر الأعداء و ذوي الآثام، إنّما يكون بنصب من الله تعالى، وفي غيره يكون ملكاً ظاهرياً لا يتحقّق منه الكمال المطلوب، و يشترط فيه العلم و الحكمة و الشجاعة، أحدهما مفيد في تنظيم النظام و التدبير بين الأنام، والآخر في بسط العدل و الأمان و إذلال الأعداء و الكفار.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ على أهمّية التابوت و عظمته، لأنـّه لا يليق لكلّ أحدٍ أن يلمسه إلّا مَن كان طاهرا من الأقذار المعنوية و الظاهرية، كما أنّ قوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، يدلّ على أنّ سبب نصرتهم على أعدائهم هو التابوت، الذي حلّت فيه السكينة التي أوجبت شدّ قلوبهم و تمسّكهم بمبادئهم.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾، أنّ الامتحان لابدّ منه في تمييز المستقيم عن غيره، فإنّ مقام القتال و الجهاد شديد، و تختلف درجاته حسب اختلاف استعداد الأفراد، والآية المباركة تدلّ على ذلك أيضاً.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، على أنّ ظنّ ملاقاة الله تعالى يوجب سكون النفس واطمينانها، و تحقير ما يصيب الإنسان في جنب الله تعالى، و أنّ الملاقاة هي الغاية القصوى و الهدف الأسمىٰ، فلا يُبالي بما يبتلى به لأجل تحصيل تلك الغاية، فلا يهتمّ لكثرة الأعداء و شدّتهم و قوّتهم أيّة أهميّة، كما حكى تعالى عنهم بقوله جل شأنه: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾.

العاشر: يشمل قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾، كلّ ما يشاء داود و أراده في اُمور الدِّين و الدُّنيا، من دون اختصاص بشيءٍ خاصّ، و لذا ورد في جملة من

النصوص: «إذا ظهرت دولة الحقّ يحكم فيها بحكم داود، و لا يسئل الناس البيِّنة»، ولعلّ ذلك لشمول حكم داود لجميع متطلّبات الحياة، و لغلبة الصدق عليهم و صفاء قلوبهم لا يحتاج إلى البيّنة، و يستفاد ذلك من الآيات المباركة الواردة في شأن داود، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

الحادي عشر: الفرق بين الحكمة و العلم كما في قوله تعالى: **﴿وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَ الْحِكْمَةَ وَ عَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾**، أنّ الأُولى في كليّات الأمور، و الثاني في الخصوصيّات و الجزئيات، التي لا تختصّ بعصر دون آخر.

الثاني عشر: عن بعض المفسرين من الجمهور أنّ قوله تعالى: **﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾**، و ما في سياقه من الآيات المباركة، يدلّ على ما اشتهر بين بعض الفلاسفة في العصر الحديث من التنازع في البقاء ثم بقاء الأصلح، و استشهد بقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾**[1].

وفيه أنّ الآيات الشريفة ليست في مقام بيان ما ذكره، حتّى يصحّ التمسّك بها في مقام الاستدلال و البرهان.

وأمّا أصل البحث ـ أي التنازع في البقاء و بقاء الأصلح ـ فله وجه، سواء لوحظ ذلك بالنسبة إلى قدرة الله تعالى، أو بالنسبة إلى نظام الطبيعة:

أمّا الأوّل: فلما أثبتوه في محلّه من قاعدة «إمكان الأشرف فالأشرف»، وقد فصّلوا القول في ذلك.

وأمّا الثاني: فلأنّ الدار دار الاستكمال و التعالي و الترقي بالتجربة والحس، فيثبت ذلك كلّه، و هذا إجمال ما لابدّ في شرحه من تفصيل المقال في محلّ آخر.

---

١. سورة الرعد: الآية ١٧.

الثالث عشر: أنّ ما ورد في الآيات الشريفة هو من القضايا الحقيقيّة، التي لاتختصّ بأُمّة دون أُخرىٰ، و يمكن جريانها في هذه الأُمّة أيضاً.

***

بحث اجتماعي:

قد ثبت بالبراهين العقلية أنّه لابدّ لكلّ موجود من سبب يستند وجوده وتحقّقه إليه، فلا يعقل تحقّق شيءٍ بلا سبب، من غير فرق بين الكليات الجزئيات و الجواهر و الأعراض و الاعتباريات، إلّا في الواحد الأحد الصمد الذي هو موجود بذاته من ذاته لذاته.

و عليه، فإنّ الحكومة الظاهرية الحاصلة في هذا العالم لابدّ لها من سبب يوجب حدوثها في المجتمع، و قد اختلفوا فيه على نظريات متعدّدة، و نشير إلى أهمّها على سبيل الإيجاز، معرضين هنا عن صحّتها و سقمها إلى موضع آخر يأتي إن شاء الله تعالى، و هي:

الأُولى: نظرية الحقّ الإلهي ـ و يرى أصحاب هذه النظرية أنّ الملِك والزعيم منصوب من قبل الإله، و الملوكية مُنحة إلهية يهبها الرب لمَن يشاء، فلم يكن للشعب و المجتمع اختيار في تعيينه، و لهذه النظرية جذور تأريخية، بل كانت معتقد الشعوب السالفة في غابر العصور، حيث كان الجمهور يرى أنّ المجتمع يتكوّن من عشائر مختلفة و أُصول متعددة متنافرة و متعادية، و لا يمكن دمجها إلّا بقوّة قاهرة، و لا تتيسّر هذه القوّة إلا إذا كانت من الإله.

الثانية: نظرية الحقّ الطبيعي أو الانتخاب الطبيعي ـ حيث إنّ الأُمّة تحتاج إلى الأشخاص الموهوبين، فلابدّ أن يكون على رأس المجتمع من يكون موهوبا قادرا على الإدارة و التدبير الأكمل، فيكون سبب الحكومة صلاحية الملِك و الزعيم و توفّر شرائط الحكومة فيه، و هذه النظرية حدثت بعد تقدم الإنسانية في

الحضارة، فإنّ الإدارة و الحكومة تتطلّب العلم بكيفيّة الإدارة و شؤون الحكم، كما تتطلّب الشجاعة و الإقدام لكبح جماح المعتدين، وهذان الأمران لا يتوفّران في كلّ فرد، فمَن كان منهم موهوبا فهو الملك والزعيم.

الثالثة: نظرية العقد الاجتماعي ـ التي نادى بها الفيلسوف الفرنسي روسو في عصر النهضة، و هذه النظرية حدثت كرد فعل للاستبداد و النظريات السابقة، ولكن لها جذور تأريخية أيضاً، فإنّ أصحابها يرون اختيار الشعب للزعيم، ولهم أدلّة و شواهد يقيمونها على صحّة هذه النظرية.

الرابعة: النظرية القائلة بأنّ الحكومة إنّما تنشأ بالقهر و الغلبة، و لا يخلو عصر من الأعصار عن مثل هذه الحكومة، خصوصاً في الأقوام البدائية و العصور القديمة وما بعدها.

هذه هي أهمّ النظريات في الحكومة و الإدارة، و قد اُلِّفت كتب كثيرة فيها، واُقيمت الحجج على صحّة كلّ واحدة منها.

ولكن الحقّ أن يُقال: إنّ أصحاب كلّ نظرية من تلك النظريات إن أرادوا منها العلّية التامّة المنحصرة، بحيث يمتنع تخلّف المعلول عن العلّة، فالفرض بعيد في غالب ما ذكروه، و إن أرادوا بيان مجرّد الاقتضاء، فإنّ الجميع صادق، إذ يمكن أن يكون لشيءٍ واحد مقتضيات كثيرة، و حيث إنّ العالَم الذي نعيش فيه عالَم الأسباب، و قد أبى الله أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها، فلابدّ من انتهاء الجميع إلى مشيئته و إرادته بنحو القضاء و القدر، و الأديان الإلهية و الكتب السماوية تحكم بأنّ السبب هو الله تعالىٰ، قال عزّ و جل: **﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**[1]، وقال تعالى: **﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ**

١ . سورة آل عمران: الآية ٢٦.

لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ تَعَالىَ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1]، ولكنّ ذلك لا ينافي أن يتحقّق ما أراده الله تعالى بسبب من الأسباب الظاهرية. و يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ﴾، حيث إنّ مجرد كونه فردا من الأفراد لم يكن مستحقّاً للمُلك الظاهري، بل اجتمع فيه بعض الصّفات التي أوجبت استحقاق هذا المنصب.

وممّا ذكرنا يعرف أنّ أكثر تلك النظريات ترجع إلى أمر واحد، و هو أنّ الزعيم و الملك إنّما يكون كذلك إذا اجتمعت فيه الشروط المطلوبة، و لكنّهم اختلفوا في الشروط، فقد يجعل بعضها اختيار الشعب له ملكاً و زعيماً، أو شجاعته وسطوته و قهره الأعداء و الاستيلاء على الملك، أو غير ذلك هذا بالنسبة إلى الحكومة الظاهرية.

وأمّا الحكومة الواقعية، فلها شأن آخر لا يعلم أحد خصوصيّاتها إلّا الله تعالى، قال عزّ و جلّ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[2].

***

بحث تاريخي:

ذكر سبحانه و تعالى بعض ما جرىٰ في بني إسرائيل في الآيات الشريفة المتقدِّمة، و قد ذكرها جلّ شأنه في القرآن للاعتبار منها، و العمل بما ورد فيها من الحقائق إذا عرض علينا ما يماثل تلك الحوادث.

وقد بيّن سبحانه و تعالى حقيقة تلك القصص و الصحيح منها، و أعرض عزّ وجلّ عمّا ورد في التوراة و غيرها، و هو يدلّ على وقوع التحريف فيها و عدم صحّتها عقلاً.

---

١. سورة القصص: الآية ٦٨.

٢. سورة الأنعام: الآية ١٢٤.

وقد ذكر العلماء و المفسّرون في تفسير هذه الآيات أُموراً لم يقم عليها دليل، بل إنّ بعضها ينافي ما ضبط في الكتب التاريخية المعتبرة، و قد أشرنا إلى ذلك في التفسير.

ولهذه القصص جذور إسرائيلية توافق ما ورد في العهد القديم في الجملة، وقد ذكرت القصّة في سفر صموئيل الإصحاحات الحادي عشر فما بعد، ونحن نذكر ما ورد فيها بإيجاز:

«إنّ ناحاش زحف على مدينة يابيش جلعا في شرق الأردن، التي كان يقيم فيها فريق من بني إسرائيل، فطلبوا منه الأمان على أن يخضعوا له، فقبل منهم ذلك بشرط و هو أن يقلع كلَّ عين يمنى لهم، ليكون ذلك عاراً على جميع بني إسرائيل، أو لأجل الازدراء و الاحتقار و الاستهانة بهم، و قد طلبوا منه مهلة سبعة أيّام، و أرسلوا إلى إسرائيل بحبر من أحبارهم و هم يرفعون أصواتهم بالبكاء.

ولمّا بلغ الخبر صموئيل النبيّ جمع الناس في الجلجال، و أعلنوا هناك تمليك شاؤول، و ذبحوا ذبائح سلامة أمام الرب، و فرح الجميع فرحاً عظيماً، و قد استنفر شاءول بني إسرائيل فنفروا، وكان عددهم ثلاثمائة و ثلاثين ألفاً، فزحف بهم على يابيش و حرب العمونيين، حتّى لم يبق منهم اثنان، ثم تحرّش شاءول بالفلسطينيّين».

وورد في الإصحاح الثاني عشر من السفر المزبور:

«أنّ أحد قواده و ابنه يوناتان ضرب محرس الفلسطينيين في جبع، فثاروا و صعدوا إلى بني إسرائيل وكان معهم ثلاثون ألف مركبة و ستّة آلاف فارس، و شعب كالرمل الذي على البحر في الكثرة، و نزلوا على نحماس شرقي بيت آون ـ و هي قرية من رام الله ـ فذعر الإسرائيليّون في المنطقة و التجأوا إلى المغاور و الكهوف و الفيافي، و منهم مَن فر إلى شرق الأردن، و سرى الذعر إلى بقيّة

الملك، حارب كلّ مَن كان موّله من الأعداء من المؤابين و بين عمون و الادوميين و ملوك صوبة و الفلسطينيين ، وكان حيثما اتّجه ظافراً، و ضرب عماليق، و أنقذ بني إسرائيل من أعدائهم ، وكانت حرباً شديدة على الفلسطينيين أيّام شـاؤول ، وكان رئيس جنده انير ابن عمّه» .

وفي الإصحاح الخامس عشر :

«أنّ صموئيل أوعز لشاؤول أمر الربّ وتعالى وتقدّس بـضرب عـماليق، و تحريم كلّ أموالهم، و عدم العفو عنهم، و قتل كلّ رجل وامرأة و طفل و رضـيع، وكلّ بقرة و جمل و حمار و غنيمة ، لأنّ الربّ افتقد ما عمله عماليق بإسرائـيل، فحشد شاؤول مائتي ألف رجل و عشرة آلاف من يهوذا ، وزحف علىٰ عـماليق و قبض على أجاج ملك عماليق حيّاً ، و حرم جميع الشعب بحدّ السيف و عفا عن أجاج» .

وفي الإصحاح السادس عشر من سفر صموئيل الأوّل :

«أنّ الربّ أذهب عن شاؤول روحه انتقاما منه لمخالفته لأمره في عماليق، و بغته بروح رديئة ـ أي الصرع ـ و نصحه عبيده بدعوة داود؛ لأنـّه يجيد الضرب على العود ، وكان مجرّباً للصراعة فدعاه و أحبّه و جعله حامل سلاحه ، وكـان يضرب له على العود فيذهب الروح الردي» .

وفي الإصحاح السابع عشر :

«ثمّ تجمّع الفلسطينيون لأخذ ثارهم ، و حشد شاؤول رجالاً و سيّره للقائهم و بروز جليات ـ و هو جالوت الذي ورد ذكره في القرآن الكريم ـ الذي كان طوله ستّة أذرع و شبر ، على رأسه خوذة من نحاس وعلى جسمه درع حرشفي وزنه خمسة آلاف شاكل، و جرموق نحاسي في رجليه، ومزراق نحاسي بين كـتفيه، و سنان رمحه ستمائة شاكل حديد ، و نادى إسرائيل بالبراز، و قال : إن قدر أحد

منكم أن يقتلني يصير الفلسطينيون لكم عبيداً، و إن قدرت عليه تصيرون أنتم عبيداً لنا، و ظلّ يتحدّاهم أربعين يوماً، فارتاع شاؤول و بنو إسرائيل من التحدّي، فتقدّم داود إلى شاؤول و أبدى استعداده للمبارزة و اختبره ـ إلى أن قال ـ و لكن داود رماه من مقلاعه بمحجرٍ فوقع في جبهته فسقط على وجهه، وسارع داود و قطع رأس الفارس بسيفه و هرب الفلسطينيون و لحقهم بنو إسرائيل حتّى أبواب عقرون، و فتكوا بهم و نهبوا معسكرهم، و حمل داود رأس الجبّار و أتى به إلى أورشليم».

هذه خلاصة ما ورد في هذه الأسفار من هذا الإصحاح. و لكن الفساد بيّن على كثير منها. و الحقّ ما ورد في الآيات المباركة كما مرّ و ما تضمّنته السنّة الشريفة.

***

بحث روائي:

في «تفسير القمّي» عن أبي بصير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام:

«أنّ بني إسرائيل بعد موت موسى عليه السلام عملوا المعاصي و غيّروا دين الله، و عتوا عن أمر ربّهم، و كان فيهم نبي يأمرهم و ينهاهم فلم يطيعوه. و روي أنّه ارميا النبيّ عليه السلام، فسلّط الله عليهم جالوت و هو من القبط، فأذلّهم و قتل رجالهم و أخرجهم من ديارهم و أموالهم، واستعبد نساءهم، ففزعوا إلى نبيهم و قالوا: سل الله أن يبعث لنا ملِكاً نقاتل في سبيل الله، و كانت النبوّة في بني إسرائيل في بيت، و الملك والسلطان في بيت آخر، و لم يجمع الله النبوّة و الملك في بيت واحد، فمن أجل ذلك قالوا لنبيٍّ لهم: ابعث لنا ملِكاً نقاتل في سبيل الله، فقال لهم نبيهم: **﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾**، و كان كما قال الله تعالى: **﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ**

تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾، فقال لهم نبيهم: **﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾**، فغضبوا من ذلك و قالوا: **﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾**، وكانت النبوّة في ولد لاوي، و الملك في ولد يوسف، وكان طالوت من ولد بنيامين أخي يوسف لأُمّه و أبيه، و لم يكن من بيت النبوّة و لا من بيت المملكة، فقال لهم نبيّهم: **﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَ زَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَ الْجِسْمِ وَ اللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾**، وكان أعظمهم جسماً وكان شجاعاً قويّاً، وكان أعلمهم إلّا أنّه كان فقيراً، فعابوه بالفقر فقالوا: **﴿لَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾**، فقال لهم نبيّهم: **﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾**.

وكان التابوت الذي أنزله الله على موسىٰ فوضعته فيه أُمّه و ألقته في اليمّ، وكان في بني إسرائيل معظّماً، يتبرّكون به، فلمّا حضر موسى الوفاة وضع فيه الألواح و درعه و ما كان عنده من آيات النبوّة، و أودعه يوشع وصيّه، فلم يزل التابوت بينهم حتّى استخفوا به، وكان الصبيان يلعبون به في الطرقات، فلم يزل بنو إسرائيل في عزّ و شرف ما دام التابوت عندهم، فلمّا عملوا بالمعاصي و استخفّوا بالتابوت رفعه الله عنهم، فلمّا سألوا النبيّ بعث الله طالوت عليهم ملكاً يقاتل معهم، فردَّ الله عليهم التابوت، كما قال: **﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾**، قال: البقيّة ذرّية الأنبياء».

أقول: في هذه الرواية جهات من البحث:

الأولى: إنّ قوله عليه السلام: «و روي أنّه أرميا النبيّ»، يمكن أن يحمل على أنّ هذه الرواية كانت منقولة إلى الإمام عليه السلام من ناقل فنسبه إلى الرواية، و يمكن أن يحمل لفظ «و روي» على نقل الراوي، فتكون رواية معترضة.

الثانية: إنّ قوله عليه السلام: «و هو من القبط»، لابدّ أن يحمل على نحو من العناية، فإنّ جالوت كان من العمالقة، كما مرّ.

الثالثة: قوله عليه السلام: «و كانت النبوّة في بني إسرائيل في بيت و الملك و السلطان في بيت آخر»، يستفاد منه أنّه كان في بني إسرائيل نبوّة و ملك، يفترق كلّ واحدٍ منهما عن الآخر، و لكن السَّبر للتواريخ يشهد بأنّه لم يكن فيهم ملِك، و إنّما حدث في طالوت و هو أوّل ملك فيهم من بني إسرائيل، و كان قبله عهد القضاة.

وأمّا قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾[1]، فليس المراد منه الملك الظاهري، بل المراد النبوّة، فإنّ يوسف عليه السلام لم يكن ملكاً، بل كان عزيز مصر و أميرها. و أمّا قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَ جَعَلَكُمْ مُلُوكاً﴾[2]، فالمراد منه الملك المعنوي باعتبار الإيمان و عناية الله بهم، بقرينة صدر الآية و ذيلها. مع أنّه لو كان المراد الملك الظاهري لصدق بحدوثه بعد طالوت و هو المتيقّن، و غيره لم يشهد له تأريخ معتبر.

و يمكن حمل الملوكية في كلام الإمام عليه السلام على القاضي المدبر للشؤون. ويحتمل أنـّهم إنّما اختاروا الملوكية؛ لأنّ السطوة في تلك الأعصار كانت بيد الملِك.

الرابعة: قوله عليه السلام: «إلّا أنّه كان فقيرا فعابوه بالفقر»، يمكن حمله على الفقر الإضافي، بقرينة قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾. وتقدّم في التفسير ما يرتبط بذلك.

الخامسة: أنّ قوله عليه السلام: «و كان التابوت الذي أنزل الله على موسى عليه السلام

---

١. سورة يوسف: الآية ١٠١.

٢. سورة المائدة: الآية ٢٠.

فوضعته فيه أُمّه وألقته في اليمّ» ، يشهد على صحّة ذلك ما ورد في التوراة و بعض الأخبار ، كما يشهد له الاعتبار أيضاً .

السادسة : أنّ قوله عليه السلام : «البقيّة ذرّية الأنبياء» ، ليس شرحاً لما كان في التابوت ، بل هو كلام مستأنف ، أو يفسّر آل موسى وآل هارون .

السابعة : يستفاد من مجموع هذه الرواية أنّ الاستخفاف بالمقدّسات الدينية و مشاعرها ، يوجب استحقاق العقاب و رفع البركة و الأمان من بين الناس .

وفي «المجمع» عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى : **﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ﴾** ، هو شموئيل ، وهو بالعربية إسماعيل» .

أقول : تقدّم ما يرتبط بذلك في التفسير ، و قلنا إنّ الصحيح أنّ اشموئيل هو صموئيل ، و ليس إسماعيل ، و قصور سند الحديث يغنينا عن البحث في متنه .

في «تفسير العياشي» عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ : **﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾** ، قال : «لم يكن من سبط النبوّة ، و لا من سبط المملكة» .

أقول : تقدّم في التفسير ما يرتبط بالحديث .

في «الكافي» عن هارون بن خارجة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في حديث :

«وقال الله تعالى : **﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾** ، فشربوا منه إلّا ثلاثمائة و ثلاثة عشر رجلاً ، منهم مَن اغترف ، ومنهم مَن لم يشرب ، فلمّا برزوا لجالوت قال الذين اغترفوا : **﴿لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَ جُنُودِهِ﴾** . و قال الذين لم يغترفوا : **﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَ اللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾**» .

أقول : ورد هذا العدد في روايات كثيرة عن المسلمين . و أمّا قول الذين لم يغترفوا : **﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾** ، لتمكّن قدرة الله في قلوبهم ، فرأوا العدوّ كالعدم ،

فضلاً عن احتمال غلبته عليهم. و أمّا مَن قال: **﴿لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾**، فلحصر أنظارهم على الأسباب الظاهرية، و تقدّم في التفسير ما يتعلّق به أيضاً.

في «تفسير العياشي» عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في قوله تعالى: **﴿تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾**، قال: «كان القليل ستّين ألفاً».

أقول: اختلفت الأخبار في عددهم، فالمشهور ما ذكرناه، و في رواية أُخرى أنّهم عشرة آلاف، و ما تقدّم في الرواية هو أكثر العدد الذي ورد فيهم، و يمكن الجمع بينها بحمل الأقل على المخلصين منهم، و البقيّة على مراتب إيمانهم و خلوصهم.

في «تفسير القمّي» في قوله تعالى: **﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾**، قال الرضا عليه السلام: «السكينة ريح من الجنّة، لها وجه كوجه الإنسان، فكان إذا وضع التابوت بين يدي المسلمين و الكفار، فإن تقدّم التابوت لا يرجع رجل حتّى يقتل أو يغلب، و مَن رجع عن التابوت كفر و قتله الإمام، فأوحى الله إلى نبيّهم أنّ جالوت يقتله مَن يستوي عليه درع موسىٰ، و هو رجل من ولد لاوي ابن يعقوب، اسمه داود بن آسي ـ وكان آسي راعياً ـ وكان له عشرة بنين أصغرهم داود، فلمّا بعث طالوت إلى بني إسرائيل و جمعهم لحرب جالوت بعث إلى آسي أن أحضر ولدك، فلمّا حضروا دعا واحداً واحداً من ولده فألبسه الدِّرع درع موسىٰ، فمنهم مَن طال عليه و منهم مَن قصر عنه، فقال لآسي: هل خلفت من ولدك أحدا؟ قال: نعم، أصغرهم تركته في الغنم يرعاها، فبعث إليه فجاء به، فلمّا دعي أقبل ومعه مقلاع، قال: فناداه ثلاث صخرات في طريقه، قلن: يا داود، خذنا، فأخذها في مخلاته، وكان شديد البطش قويّاً في بدنه شجاعاً، فلمّا جاء إلى طالوت ألبسه درع موسىٰ عليه السلام فاستوى عليه، ففصل طالوت بالجنود، و قال نبيّهم: يا بني إسرائيل **﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾** في هذه المفازة، **﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾** فليس من حزب الله، و مَن لم

يشرب منه فإنّه من حزب الله، ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾، فلمّا وردوا النّهر أطلق الله لهم أن يغرف كلّ واحدٍ منهم غرفة بيده، ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾، فالذين شربوا منه كانوا ستّين ألفاً، و هذا امتحان امتحنوا به كما قال الله تعالى».

أقول: الروايات في معنى السكينة مختلفة، و سيأتي التعرّض لبعضها والجامع بينها. و أمّا نطق الحجر لداود فليس ببعيد؛ لأنّه من الأسرار المعنوية التي وهبها الله تعالى لنبيّه داود عليه السلام.

عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال:

«جعلت فداك ما كان تابوت موسى عليه السلام، وكم كان سعته؟

قال عليه السلام: ثلاثة أذرع في ذراعين.

قلت: ما كان فيه؟

قال: عصا موسى، و السكينة.

قلت: و ما السكينة؟

قال: روح الله يتكلّم، كانوا إذا اختلفوا في شيء كلّمهم و أخبرهم».

وفي «المجمع» قال: «إنّ السكينة التي كانت فيه ريح هفافة من الجنّة لها وجه كوجه الإنسان عن عليّ عليه السلام».

أقول: المستفاد من مجموع الأخبار الواردة في تفسير السكينة أنّها أمر معنوي من عالم الغيب، مؤيّد من قبل الله تعالى فيه إدراك و شعور، و لا ينافي ذلك تصوّرها بصور مختلفة؛ لأنّ ذلك من شأن موجودات عالَم الغيب كما أثبتنا ذلك في أحد مباحثنا السابقة، فجميع الروايات تشير إلى معنى واحد ـ و هو الأمر المعنوي من عالَم الغيب ـ و إن كانت العبارات مختلفة، والمراد من الروح هي روح مخلوقة من الله تعالى.

في «الكافي» عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ

يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾، قال عليه السلام: «تحمله في صورة البقرة».

أقول: يمكن أن تكون صورة البقرة منقوشة على التابوت ومزخرفة عليه بفعل الناس ترمز إلى شيء عندهم، و الإمام عليه السلام ينقل ذلك الموجود الخارجي، و إلّا فليس ذلك من قبل الله تعالىٰ، و على أي تقدير فلا ربط لصورة البقرة بما في التابوت.

في «تفسير العياشي» عن محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال:

«كان داود وإخوة له أربعة، و معهم أبوهم شيخ كبير، و تخلّف داود في غنم لأبيه، ففصل طالوت بالجنود، فدعا أبوه داود و هو أصغرهم، فقال: يا بني اذهب إلى إخوتك بهذا الذي قد صنعاه لهم يتقوّون به على عدوّهم، وكان رجلا قصيراً أزرق قليل الشعر طاهر القلب، فخرج و قد تقارب القوم بعضهم من بعض.

فذكر عن أبي بصير، قال: سمعته يقول: فمرَّ داود على حَجَرٍ فقال الحجر: يا داود خذني فاقتل بي جالوت، فإنّي إنّما خُلقت لقتله، فأخذه فوضعه في مخلاته التي تكون فيها حجارته التي كان يرمي بها عن غنمه بمقذافه، فلمّا دخل العسكر سمعهم يتعظّمون أمر جالوت، فقال لهم داود: ما تعظمون من أمره فو الله لئن عاينته لأقتلنّه، فتحدّثوا بخبره حتّى أُدخل على طالوت.

فقال: يا فتى، و ما عندك من القوّة، و ما جرّبت من نفسك؟ قال: كان الأسد يعدو على الشاة من غنمي فأدركه فآخذه برأسه فأفك لحييه فآخذها من فيه. قال: ادع لي بدرع سابغة. قال: فأُتي بدرع فقذفها في عنقه فتملأ حتّى راع طالوت ومَن حضره من بني إسرائيل، فقال طالوت: و الله لعسى الله أن يقتله به. قال: فلمّا أن أصبحوا و رجعوا إلى طالوت و التقى الناس. قال داود: أروني جالوت فلمّا رآه أخذ الحجر فجعله في مقذافه فرماه فصك به عينيه فدمغه و نكس عن دابّته. و قال

الناس: قتل داود جالوت، و ملّكه الناس، حتّى لم يكن يسمع لطالوت ذكر، و اجتمعت بنو إسرائيل على داود، و أنزل الله عليه الزبور و علّمه صنعة الحديد فليّنه له، و أمر الجبال و الطير يسبحن معه. قال: و لم يعط على أحد مثل صوته، فأقام داود في بني إسرائيل مستخفياً و أُعطي قوّة في عبادته».

أقول: يمكن أن يكون تكلّم الحجر بإيجاد كلام من الله تعالى فيه، ليكون تسكينا لقلب داود، و هو نحو معجزة كما أوجده تعالى في شجرة الطور لموسى عليه السلام، قال تعالى: **﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾**[1]. وكالحصى التي نطقت في كفّ نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله، و ذلك كلّه يسير في قدرته الكاملة التامّة.

وأمّا قوة داود و استواء الدرع عليه و قتله جالوت، فإنّها كلّها من الأسرار المعنوية التي وهبها الله تعالى لرسوله داود، وكثير مما ورد في هذا الحديث مذكور في التوراة أيضاً.

وعن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله كما عن الثعلبي: «إنّ الله يدفع العذاب بمن يصلّي من أُمّتي عمّن لا يُصلّي، و بمن يُزكّي عمّن لا يُزكّي، و بمَن يصوم عمّن لا يصوم، و بمَن يحجّ عمّن لا يحجّ، و بمَن يُجاهد عمّن لا يجاهد، و لو اجتمعوا على ترك هذه الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين، ثمّ تلا رسول الله صلى الله عليه وآله: **﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾**».

وقريب منه ما عن الصادق عليه السلام كما في «تفسير القمّي».

أقول: هذا من باب التطبيق، و بيان أنّ دفع الله الناس بعضهم ببعض أعمّ من الغلبة الظاهرية الجسمانية و الروحانية المعنوية، و قد تقدم في التفسير بيان ذلك.

في «ربيع الأبرار» للزمخشري عن ابن عمر، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

---

١. سورة القصص: الآية ٣٠.

يقول : إنّ الله ليدفع بالمسلم الصالح نحو مائة ألف بيت من جيرانه البلاء ، ثمّ قرأ : **﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾** .

أقول : تقدّم في الحديث السابق ما يرتبط بهذا الخبر أيضاً .

***

الآية ٢٥٣

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ (٢٥٣)﴾.

بعدما ذكر سبحانه و تعالى في الآيات السابقة وجوب الإنفاق و الجهاد في سبيل الله و إقامة الحقّ، و قد ضرب عزّ و جلّ لذلك مثلا من الأُمم الماضية ليعتبر به المؤمنون، و لتطيب به نفوسهم بما يلقونه من العنت و المشقّة في سبيل الله تعالى وإقامة دينه عزّ و جلّ، و قد وعد المؤمنين بالنصر و بشرهم بالفوز، و ختم الكلام بالمرسلين الذين هم واسطة الفيض، أرسلهم الله ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور.

ذكر في هذه الآية الشريفة أنّ تلك الرسل ميّزهم الله تعالى في الفضل والدّرجات، بعدما أيّدهم بالبيّنات.

و ذكر من أسباب التفضيل ثلاثة: تكليم الله تعالى، و رفع الدّرجات و التأييد بروح القدس، و خصّ سبحانه من الأنبياء الذين بقي لهم أتباع، فأمرهم بالاتّحاد ونبذ الاختلاف، اللذين هما من أركان الأديان الإلهية. و لكنّهم اختلفوا

من بعدما جاءتهم البيِّنات، فآلَ أمرهم إلى الاقتتال، ولو شاء الله لأزال ما يوجب الاختلاف والاقتتال، ولكن قضت حكمة الله المتعالية أن يُجري الأُمور بالأسباب، ولا رادَّ لحكمه وهو يفعل ما يريد.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾.

تلك إشارة إلى الرسل الذين تضمنهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، وأنَّثها باعتبار الجماعة، وإنّما أتى بها بعيدا لبيان فخامة أمرهم وعظم شأنهم، كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[1].

ومادّة رسل من المواد الكثيرة الاستعمال في القرآن الكريم، مفردةً وجمعاً، تكسيراً وسالماً، مقروناً بالله تعالىٰ:

كقوله عزّ وجلّ: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾[5].

وغير ذلك ممّا هو كثير.

والرسالة فضيلة إلهية وسفارة ربّانية، تشتمل على جميع الخيرات

---

١. سورة البقرة: الآية ٢.

٢. سورة البيّنة: الآية ٢.

٣. سورة المائدة: الآية ٣٢.

٤. سورة المجادلة: الآية ٢١.

٥. سورة الفتح: الآية ٢٨.

و الفضائل ، لها من الرفعة و البهاء و العظمة ما تقصر عن بيانها الألفاظ ، يمنحها عزّ و جلّ لبعض أفراد الإنسان ، كما قال جلّت عظمته : ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[1]، لأنّها ترجع إلى كمال الإنسان غير المحدود بحدّ، المؤيّد من عالم الغيب ، فإنّ آخر قوس الصعود في الممكنات إنّما هو مقام الإنسانية ، ثمّ ترتفع في عالَم لا حدَّ له و لا نهاية له ، لا سيما إذا زالت الاثنينيّة بالكلّية ، كما في قوله تعالى مخاطباً لحبيبه : ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[3]، فإنّ آخر مقامات الإنسانية الكاملة و الدرجات المعنوية الشاملة هي الرسالة الإلهية ، فهي برزخ بين العالَم المحدود بحدّ الإمكان ، والعالم الرّبوبي غير المحدود بحدّ.

وللرسول شأن عظيم في ربط عالَم الشهادة بعالم الغيب، وهو السفير الخاص من العالم الربوبي اختاره الله تعالى لتبليغ الرسالة وهداية العباد إلى ما فيه السعادة.

والسفير لابدّ أن يكون مطّلعاً على أسرار ما يكون سفيراً فيه ، و يحيط بخصوصيّات من يكون سفيراً إليه ، فإنّ عظم المنصب يقتضي ذلك ، و إنَّ بالرسول يُعرف المرسِل ، وقد قال عليّ عليه السلام : «يعرف عقل الرجل من سفيره» .

ورسل الله تعالى كلّهم يشتركون في فضيلة الرسالة ، و يستوون في هذه الموهبة الإلهية و المنحة الربانية ، و يتّفقون في أصل النبوّة القابلة للتشكيك إلى مراتب متفاوتة ، و هم حقيقون بالاتّباع و جديرون بالاقتداء بهديهم ، إلّا أنّهم متفاضلون في الدّرجات ، و يتفاوتون في المقامات ، ففيهم مَن هو أفضل و من يكون مفضّلاً عليه بما امتاز به الأفضل من الخصائص ، التي لا يعلمها إلّا الله

---

١ . سورة الأنعام : الآية ١٢٤.

٢ . سورة الأنفال : الآية ١٧.

٣ . سورة الفتح : الآية ١٠.

تعالى، قال عزّ و جلّ: ﴿اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[١].

والمراد بالرسل جميعهم، و لكن خصّ بعضهم بالذكر و الوصف تعظيماً، أو لأجل بقاء اتباعهم، و هم ثلاثة من أُولي العزم: موسىٰ، و عيسىٰ، و محمّد صلّى الله عليه و آله و عليهم.

قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾.

الفضل: معروف، و هو إمّا فردي، كفضل زيد على عمرو مثلاً، أو صنفي، كفضل العالِم على الجاهل، أو نوعي، كفضل الإنسان على الحيوان، أو جنسي، كفضل الحيوان على النبات، و فضل الرسل بالنسبة إلى غيرهم من قبيل الثاني، و فضل بعضهم على بعض من قبيل الأوّل.

ثمّ إنّ تفاضل الرسل بعضهم على بعض يكون من جهات:

الأُولى: اختلاف الاستعدادات التي لا يعلمها إلا الله تعالى.

الثانية: اختلاف نفس هذا المقام الإلهيّ و الجمال المعنوي، فإنّه إذا كان للجمال الظاهري مراتب لا تحصى، فالجمال المعنوي أحق بذلك و أولى.

الثالثة: الاختلاف في العلوم و المفاض عليهم من عالَم الغيب.

الرابعة: الاختلاف في مراتب الانقطاع إليه عزّ و جلّ، التي لا نهاية لها.

الخامسة: الاختلاف في مراتب تحمل الأذى في إبلاغ الرسالة الإلهية.

السادسة: الاختلاف في عدد الأُمّة و الأتباع، و فضائلهم المعنوية.

السابعة: الاختلاف في الشريعة في كمالها و تأييدها و نحو ذلك.

الثامنة: الاختلاف في كون كتبهم السماوية شرعة و منهاجا لعدد من الأنبياء اللاحقين.

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

التاسعة : الاختلاف في تشعير المشاعر الدّينية و إعلامها .

العاشرة : الاختلاف في البيّنات و الآيات و المعجزات ، كمّية و كيفيّة .

الحادية عشرة : الاختلاف في التصرف في هذا العالَم ، و هم في عالم البرزخ ، في كونهم واسطة الفيض و البركات التي تنزل عليهم ، ثمّ منهم إلى غيرهم .

الثانية عشرة : الاختلاف في الغرض و هو مراتب الجنان فإنّ الأنبياء عليهم السلام يختلفون فيها ، فإنّ بعضهم في جنّة الرضا ، و بعضهم في الرضوان .

وبعض تلك الأُمور من الأُمور التكوينية الذاتية ، و بعضها من المجعولة للذات ، و الجميع تنتهي إليه عزّ و جلّ إمّا بالجعل البسيط أو المركّب ، و لا يسع المقام تفصيل ذلك .

و كيف كان ، فإنّ جميع تلك الجهات موجودة في نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله ، الذي جعله خاتماً لما سبق و فاتحا لأبواب المعارف على اللاحقين ، و هو صاحب المعجزة الخالدة .

قوله تعالى : ﴿**مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ**﴾ .

في الآية المباركة التفات عن الضمير إلى الظاهر ، و عن الحضور إلى الغيبة ، تفخيماً لهذه الدرجة و المنقبة و تعظيماً لهذه الفضيلة ، و لأنّ التكليم إنّما يكون فضيلة عالية و خصلة سامية إذا كان مع عظيم ، فاكتساب الفضل و السّموّ ـ في المقام ـ بإضافته إلى الله عزّ و جلّ .

ومادّة (**كلم**) تأتي بمعنى التأثير المدرك بإحدى الحاسّتين كالكلام بالسمع ، و الجرح بالبصر ، فالكلام إظهار المراد ، و لا يعتبر في التأثير و الإظهار أن يكون بالآلات الجسمانية ، لأنّ الألفاظ موضوعة للمعاني الأعمّ ، ممّا يمكن إحاطة العقل بها ، أو ما لا يمكن ذلك ، و لكن لو فرض أنّه أحاط بها لحَكَم عليه بالصدق

والحقيقة، و هذا وجداني فإنّه كم كانت من معانٍ غير معقولة في غابر العصور إلا أنـّها صارت معقولة و محسوسة في عصرنا، و سيأتي في البحث الفلسفي ما يتعلّق بالكلام الإلهي.

والآية المباركة مجملة في المقام، و تشرحها آية أُخرى من أنّه كان مع موسى بن عمران عليه السلام قال تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿**قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَ بِكَلاَمِي**﴾[2]، وقد ورد في السنّة الشريفة متواتراً تكليم الله تعالى نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله بدون توسّط جبرائيل كما في المعراج و غيره.

وقيل: إنّ المراد مطلق الوحي، لأنـّه تكليم خفي، و قد أُطلق عليه التكليم في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾[3].

ولكن هذا الوجه لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ وحي الله و إن كان عامّاً لجميع الرسل و الأنبياء، و لكن المعهود من التكليم غير الوحي العام، مضافاً إلى أنّه ينافي التبعيض الوارد في الآية الشريفة.

قوله تعالى: ﴿**وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾.

فيه التفات عن الحضور إلى الغيبة أيضاً، تعظيماً و تفخيماً لهذه الفضيلة السامية، حيث نسب الرّفع إلى الله تعالى كما ذكرنا آنفاً.

ورفع الدّرجة من الأُمور الإضافية النسبية، فيصح أن يكون لرسول رفع

---

١. سورة النساء: الآية ١٦٤.

٢. سورة الأعراف: الآية ١٤٤.

٣. سورة الشورىٰ: الآية ٥١.

درجة من جهة، و لآخر رفع درجة من جهة أُخرىٰ، و لا ريب في أنّ لسيّد الأنبياء صلى الله عليه وآله أرفع الدّرجات على سائر المرسلين عليهم السلام، لما ورد عنه صلى الله عليه وآله: «آدم و مَن دونه تحت لوائي يوم القيامة»، وفي الدُّنيا أيضاً، يكون العلّة الغائية للخليقة مطلقاً، و قد ثبت في محلِّه أنّ العلّة الغائية علّة فاعلية بوجودها العلمي، و غائيّة بوجودها الخارجي، و مع ذلك قال تعالى مخاطباً له صلى الله عليه وآله: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[1]، وفي بعض المأثورات المعتبرة: «اللّهمَّ صلِّ على محمّد كما صلّيت على إبراهيم»، ويستفاد من مجموع ذلك رفع درجة إبراهيم عليه السلام من جهة، و إن كان لسيِّد الأنبياء أرفع الدّرجات من سائر الجهات.

ولابدّ من استفادة رفع الدّرجات لكلِّ نبيٍّ من القرآن الكريم و السنّة الشريفة، لأنّ العقل لا يحيط بذلك، و قد ورد في القرآن الكريم في بعض الأنبياء عليهم السلام ما يدلّ على رفع درجاته من جهة:

قال تعالى في إبراهيم: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[2].

وقال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾[3].

وقال تعالى في إدريس عليه السلام: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيًّا﴾[4].

وقال تعالى في يوسف عليه السلام: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾[5].

وقال تعالى في داود: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾[6].

---

١. سورة النحل: الآية ١٢٣.

٢. سورة البقرة: الآية ١٢٤.

٣. سورة الصافات: الآية ٧٩.

٤. سورة مريم: الآية ٥٧.

٥. سورة يوسف: الآية ٧٦.

٦. سورة النساء: الآية ١٦٣.

وغير ذلك ممّا خصّ به بعض الأنبياء.

و أمّا نبيّنا الأعظمﷺ فقد ورد فيه ما لايحصى كتاباً وسنّةً:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَ نَذِيراً﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[٤].

وخصّ كتابه المنزل عليه بأن جعله المعجزة الخالدة المهيمن على جميع الكتب، و أنّ فيه تبيان كلّ شيء، و أنّه محفوظ من التحريف و الزيغ و الباطل، فقال تعالى فيه: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[٥]، إلى غير ذلك من خصائصهﷺ، التي رفع بها درجاته على سائر الأنبياء، و ممّا ذكرنا يظهر الوجه في كثير ممّا قاله المفسّرون في المقام.

قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾.

البيّنات جمع بينة: و هي الدلالات الواضحة و العلامات الظاهرة لكلّ أحد كإحياء الموتى، و إبراء الأكمه و الأبرص، و خلق الطير، و نزول المائدة من السّماء ونحو ذلك من المعجزات و الآيات التي تفرّق بين الحقّ و غيره.

---

١. سورة القلم: الآية ٤.

٢. سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

٣. سورة سبأ: الآية ٢٨.

٤. سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

٥. سورة الإسراء: الآية ٨٨.

ومادّة (قدس) تأتي بمعنى الطهارة المعنوية في كلّ ما لا ينبغي و لا يليق، كالتي في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**[1]، فهي نزاهة معنوية توجب الارتباط بعالَم الغيب.

ولها استعمالات كثيرة في الكتاب و السنّة.

و حظيرة القدس فسِّرت بالشريعة المقدّسة، كما فسِّرت بالجنّة أيضاً، و هما واحد في الحقيقة و إن اختلفا مفهوماً.

وروح القدس هو جبرئيل، كما في بعض الأخبار، و عليه جمع من المفسرين و بعض أهل اللغة. و في بعض الأخبار أنّ روح القدس أعظم من جبرئيل.

وقيل: إنّ روح القدس عبارة عن الروح الطيّبة المقدّسة.

وفيه: أنّه خلاف المنساق من هذه الكلمة، التي يستفاد منها أنـّها عَلَم لفرد خاص.

والتأييد: النصرة و التقوية، و تأييد عيسى بروح القدس غير خلقه من نفخة روح القدس كما هو الظاهر، فإنّ هذه النفخة كالمادة العاقدة في رحم مريم ابنة عمران، و التأييد إنّما هو بعد الخروج من الرّحم.

وقد كرَّر سبحانه و تعالى تأييد عيسى عليه السلام بروح القدس في القرآن الكريم ثلاث مرات، إحداها في آية (٨٧) من هذه السورة و الثانية هنا، و الثالثة في قوله تعالى: **﴿إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾**[2]، ولم يذكره تعالى في سائر الأنبياء حتّى في شأن إبراهيم عليه السلام الذي هو مؤسِّس الملّة الحنيفيّة و صاحبها، و لعلّ الوجه في ذلك أنّه تعالى حيث خلق عيسى من غير أب، و هو خرق لنظام التكوين كرّر تعالى

---

١. سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

٢. سورة المائدة: الآية ١١٠.

ذلك و صرّح باسمه ، لتثبيت القلوب و عدم المبادرة إلى جحود الواقع المحجوب ، كما كرّر عزّ و جلّ قصّة خلق آدم عليه السلام في موارد من القرآن الكريم ، فيكون التصريح باسمه عليه السلام في المقام مع عدم ذكر غيره من الرسل ردّاً لما كان يفعله اليهود في تحقيره ، و ما يعتقده النصارى في اُلوهيّته .

ثمّ إنّ التأييد بروح القدس أو غيره من الملائكة المدبرة لهذا العالَم بإذن الله تعالى ، لا يلزم أن يكون بنحو الاتحاد أو الحلول ، بل يكفي فيه نزول شارقة من شوارق عالَم الغيب على من أراد الله تعالى تأييده و هذه الإشراقات الغيبية مسخرات بأمر الله عزّ و جلّ و إرادته الكاملة التامّة ، فلا تختصّ بحال أو زمان ، بل هي تدور مدار مشيئته عزّ و جلّ .

قوله تعالى : **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾** .

فيه التفات من الإضمار إلى الإظهار ، لأنّه تعالى في مقام إظهار القدرة الأزلية ، و بيان أنّ الإرادة و المشيئة لا يغلبها شيء فهو عزّ و جل المهيمن على جميع الحوادث ، كلّياتها و جزئيّاتها ، يحكم ما يريد و يقضي ما يشاء وفق الحكمة المتعالية ، فهو الإله الذي لا يعجزه شيء ، و لذا أظهر في مقام الإضمار ، وعدل إلى الغيبة .

والمشيئة الإلهية :

تارةً : تكون حتمية .

و اُخرى : اقتضائية .

و الاُولى هي المراد في قوله تعالى : **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾** .

و الثانية هي المراد في قوله تعالى : **﴿وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا﴾** ، و بذلك يرفع الجبر .

والمعنى : و لو شاء الله أن يلجئ عباده على عدم الكفر و العصيان ، و ترك

الاقتتال فهو المهيمن على جميع عباده، القادر القاهر الذي لا يعجزه أحد، و لكن اقتضت حكمته المتعالية أن لا يلجئهم على ذلك، فقد خلقهم و أنعم عليهم بأنواع النعم ظاهرة و باطنة، و ميّزهم عن سائر خلقه بالعقل و جعلهم أحرارا و أنزل عليهم البيّنات الواضحات، و لكنّهم اختلفوا بعد وضوح الحقّ و بيان الرسل سبل الهداية لهم و إتمام الحجّة عليهم، فهم باختيارهم نبذوا الاتّحاد الذي أراده الله تعالى، وطرحوا السعادة التي كتبها عزّ و جل لهم.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَ مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾.

أي: أنّ سبب الاختلاف كان من أنفسهم، فمنهم مَن آمن إيماناً صحيحاً، ومنهم مَن اتّبع هواه وكفر بما جاء به النبيون و هذا الاختلاف إنّما هو لأجل اختلاف الاستعدادات اقتضاءً، كما هو سنته في خلق الأسباب في هذا العالَم.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

أي: و لو شاء الله لخلقهم على فطرة واحدة، و جبلهم على الاتّحاد و المحبّة ونبذ الاختلاف و الاقتتال، و لكن الله يفعل ما يريد حسب الحكمة البالغة التامّة.

ويمكن التفرقة بين هذه الجملة و سابقتها بالاختلاف بحسب الحدوث والبقاء، أو بحسب دفع الاختلاف قبل الفطرة، بأن يجبرهم على الاتّحاد، أو بعد جعل الفطرة فيرفع عنهم الاختلاف و يلجئهم على الاتحاد.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة اُمور:

الأوّل: الآية الشريفة تنص على تفضيل الله الرسل بعضهم على بعض، و هو لايكون على حد الإلجاء و الاضطرار، بل ينتهي إلى الاختيار لترتفع الدّرجات وتزداد المثوبات، و ليس ذلك من قبيل تفضيل الأحجار الكريمة على سائر الأحجار، فقد شاء الله تعالى أن يكون بين رسله تفاضل حاصل من اختيارهم، ليكون لهم الجزاء الأوفى و الدّرجات العالية.

إن قلت: إنّه ذكرتم أنّ التفاضل قد يكون بحسب الذوات الشريفة، فربما يكون بعض الأنبياء أكثر استعدادا من غيره، و هو خارج عن الاختيار، كما ورد عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «الناس معادن كمعادن الذهب و الفضة».

قلت: إنّ ذلك لم يكن على نحو العلّية التامّة المنحصرة، بل هو من مجرد الاقتضاء فقط، و إلا لزم فيه مفاسد كثيرة لا يمكن الالتزام بها، فيكون المقام مثل قوله تعالى: ﴿**وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً**﴾[1]، وليس مثل قوله تعالى: ﴿**وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ**﴾[2]، الذي يكون غير اختياري.

الثاني: أنّ تفضيل الله تعالى بعض الرسل على بعض يتضمّن رفع الدّرجات أيضاً.

---

١. سورة النساء: الآية ٩٥.

٢. سورة الرعد: الآية ٤.

و عليه ربما يتوهم أن يكون ذكر الأخير ـ و هو قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ ـ مستدركاً.

و هو مردود بأنّ التفضيل إنّما هو باعتبار بعض الجهات، و رفع الدّرجات إمّا عام أو مختصّ بالمقامات الاُخروية.

الثالث: يستفاد من نسبة الاختلاف إلى الإنسان و عدم نسبته إلى الله تعالى، أنّ الاختلاف في الإيمان و الكفر و جميع المعارف الإلهية إنّما يكون من الإنسان، وهو يحصل بالبغي و الجحود و الظلم، و يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾[١]، وقد تقدّم في تفسيرها ما يرتبط بالمقام.

الرابع: يستفاد من الآية الشريفة أنّ الأنبياء عليهم السلام إنّما بُعثوا بالرسالة الإلهية، وأُيّدوا بالبيّنات الواضحة التي تبيّن الحقّ و تدحض الباطل، و الغرض من ذلك هداية الإنسان و إيصاله إلى الكمال اللايق به، و لكن ذلك لا يزيل العناد و اللجاج، بل هما من غرائز الإنسان التي لا يصلحهما الا القتال، و يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ**﴾[٢]، حيث قرن سبحانه إنزال الحديد مع إنزال الكتاب والميزان، و بهما يفصل بين الحقّ و الباطل، فيكون الحديد كذلك، فالجهاد في سبيله تعالى ممّا لابدّ منه في كلّ تشريع إلهيّ لإقامته و إبطال زيغ المبطلين و رفع عناد المعاندين. و لكن لو شاء الله لرفع الجهاد في سبيله و ما اقتتلوا، و لكنّ

---

١. سورة البقرة: الآية ٢١٣.

٢. سورة الحديد: الآية ٢٥.

الله يفعل ما يريده، فإنّ الحكمة اقتضت أن يرسل الرسل و يأمر بالجهاد في سبيله، لإقامة دينه و نشر الحقّ، ويستفيد الإنسان من الرسالة الإلهية و المعارف الربوبية حتّى يصل إلى الكمال المطلوب.

الخامس: ذكر بعض المفسّرين إشكالاً على تفسير هذه الآية المباركة، بما ورد عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله بطرق مختلفة: «لا تخيّروا بين الأنبياء، فإنّ الناس يصعقون ـ أي يغشى عليهم ـ يوم القيامة»، وقوله صلى الله عليه وآله: «لا تفضّلوا بين أنبياء الله»، وفي بعض الأخبار عنه صلى الله عليه وآله: «لا تخيّروني على موسى»، أو: «لا ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس ابن متى».

وهو مردود، لأنّ النّهي راجع إلى الترجيح من عند أنفسهم لا التفضيل والترجيح الذي أثبته الله تعالى لهم، و قد ذكرنا أنّ التفضيل بما فضّله الله تعالى أمر لابدّ منه.

ويمكن أن يحمل على أصل النبوّة و الرسالة الإلهية، كما أُمرنا بذلك، قال تعالى: ﴿**لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾[1]، والتفضيل في غير ذلك كما بيّنه الله تعالى في آيات متعدّدة من القرآن الكريم.

***

بحث روائي:

في «العيون» عن النبيّ صلى الله عليه وآله:

«ما خلق الله خلقا أفضل منّي و لا أكرم عليه منّي.

قال عليّ عليه السلام: يا رسول الله، أفأنت أفضل أم جبرائيل؟

فقال صلى الله عليه وآله: إنّ الله تعالى فضّل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقرّبين،

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٨٥.

و فضّلني على جميع النبيّين و المرسلين... ».

أقول: ما ورد في هذا الحديث تشهد له جملة من الأخبار، و يستفاد ذلك من الآيات الشريفة تلويحاً و تصريحاً، كما يأتي في محلّه إن شاء الله تعالى. وتؤيّده الأدلّة العقلية أيضاً، و قد تقدّم ذلك في التفسير غير مرّة.

في «الكافي» عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى: **﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾** ـ الآية ـ في هذا ما يستدلّ به على أنّ أصحاب محمّد قد اختلفوا من بعده ـ الحديث ـ».

أقول: يدلّ على ذلك بعض الآيات المباركة مثل قوله تعالى: **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾**[1].

وفي «تفسير العياشي» عن الأصبغ بن نباتة، قال:

«كنت واقفاً مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يوم الجمل، فجاء رجل حتّى وقف بين يديه، فقال: يا أمير المؤمنين! كبّر القوم وكبّرنا و هلّل القوم و هلّلنا، و صلّى القوم و صلّينا فعلى مَ نقاتلهم؟!

فقال عليّ عليه السلام: على هذه الآية: **﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَ آتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾**، فنحن الذين من بعدهم، **﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَ لَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾**، فنحن الذين آمنّا و هم الذين كفروا.

فقال الرجل: كفر القوم و ربّ الكعبة، ثمّ حمل فقاتل حتّى قتل رحمه الله».

أقول: يظهر من انتهاء كلّ هذا الاختلاف و المقاتلة من بعد الرسل إلى

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٤٤.

اختيار الناس باستعداداتهم و إدراكاتهم، المقتضية للاختلاف طبعاً، الموجب للبغي و الظلم قهرا، كما تقدّم في التفسير.

و ما وقع بعد سيد الأنبياء يكون كما وقع بعد سائر الأنبياء عليهم السلام، و يمكن استناد ذلك إلى اختلاف الاستعدادات كما مرّ، أو إلى الاجتهاد مثلاً، أو إلى أسرار القضاء والقدر، كلّ ذلك على نحو الاقتضاء. و قد مرّ أقسام الكفر في آية (٧) من هذه السورة.

وفي «الاحتجاج» عن صفوان بن يحيى، قال سأل أبو قرة المحدّث الرضا عليه السلام، فقال:

«أخبرني جعلني الله فداك عن كلام الله لموسى.

فقال عليه السلام: الله أعلم بأيٍّ لسان كلّمه، بالسريانية أم بالعبرانية.

فأخذ أبو قرة بلسانه فقال: إنّما أسألك عن هذا اللسان.

فقال أبو الحسن عليه السلام: سبحان الله عمّا تقول، و معاذ الله أن يشبه خلقه أو يتكلّم بمثل ما هم به متكلّمون، و لكنّه سبحانه ليس كمثله شيء و لا كمثله قائل فاعل.

قال: كيف ذلك؟

قال عليه السلام: كلام الخالق لمخلوق ليس ككلام المخلوق لمخلوق، و لا يلفظ بشق فم و لسان، و لكن يقول له كن فكان بمشيته ما خاطب به موسى من الأمر والنّهي، من غير تردّد في نفس....».

أقول: من هذا الحديث و أمثاله يظهر أنّ الكلام من صفات الفعل، لا أن يكون من صفات الذات، كما يأتي في البحث الفلسفي.

في «أمالي المفيد» عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لم يزل الله جل اسمه عالما بذاته و لا معلوم، و لم يزل قادرا بذاته و لا

مقدور، قلت: جعلت فداك فلم يزل متكلّماً؟ قال ﷺ الكلام محدث كان الله عزّ و جلّ، وليس بمتكلّم ثمّ أحدث الكلام».

أقول: هذا الحديث ينصّ على ما ذكرناه من أنّ التكلّم من صفات الفعل، كما سيأتي أيضاً.

في «نهج البلاغة» في خطبة له ﷺ: «متكلّم لا بروية مريد لا بهمة». وفيه أيضاً في خطبة له ﷺ: «الذي كلّم موسىٰ تكليماً، و أراه من آياته عظيماً، بلا جوارح و لا أدوات و لا نطق و لا لهوات».

أقول: الروايات في ذلك كثيرة، و اللهوات جمع لهات، و هي لحمات في سقف أقصى الفم.

في «تفسير العسكري»: «أنّ روح القدس هو جبرائيل».

وفي «الكافي»: عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنين ﷺ في حديث قال: «فأمّا ما ذكر من أمر السابقين، فإنّهم أنبياء مرسلون و غير مرسلين، جعل فيهم خمسة أرواح: روح القدس، و روح الإيمان، و روح الشهوة، و روح القوة، و روح البدن، فبروح القدس بعثوا أنبياء مرسلين و غير مرسلين، و بها علموا الأشياء».

وفي رواية أُخرى: «أنّ روح القدس ملك أعظم من جبرئيل».

أقول: لا ريب في أنّ روح القدس من عالَم المجرّدات، التي أثبته الفلاسفة بالأدلّة الكثيرة العقلية و النقلية. و قد اختلفت تعبيراتهم فيه، فبعض عبّر عنه بالعالَم المحيط، و آخر بعالَم الأملاك و الرّوحانيين، و ثالث بعالم النور. و لا مشاحة في الاصطلاح، إذ لا يمكن حصر موجودات ذلك العالَم، و لا دليل على انحصارها من عقل أو نقل، بل إرادة الله قاهرة غالبة، و المحلّ ممكن غير ممتنع، فلا وجه للحصر أبدا، فما ورد في السنّة المقدّسة في تفسير روح القدس من أنّه جبرائيل،

أو أنّه ملَك أعظم منه ، أو روح يؤيّد الأنبياء و المرسلين ، يمكن إرجاع جميع ذلك إلى شيءٍ واحد؛ لأنّ لجبرائيل ـ الذي هو مدير عالَم الإمكان ـ أعواناً و جنوداً يمكن أن يكون ما يؤيّد الأنبياء و المرسلين من بعض أعوانه .

وما ورد أنّه أعظم يراد العظمة من بعض الجهات لا من جميع الجهات ، فترجع جميع الروايات إلى شيءٍ واحد ، و يشهد لذلك ما عن بعض قدماء الفلاسفة في شأن جبرائيل أنّه : «رباني العقول» .

***

بحث فلسفي:

ذكرنا أنّ قوله تعالى : ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ ، يدلّ على ثبوت صفة التكليم له تعالى مع بعض الأفراد ، و قد ورد ما يدلّ على وقوعه منه عزّ و جلّ في القرآن الكريم في موارد أربعة : **أحدها** المقام .

و الثاني : في قوله تعالى : **﴿وَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسىَ تَكْلِيماً﴾**[1] .

والثالث : في قوله تعالى : **﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسىَ لِمِيقَاتِنَا وَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾**[2] .

والرابع : في قوله تعالى : **﴿اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاَتِي وَبِكَلاَمِي﴾**[3] .

ولقد حظي موسى عليه السلام بهذه الفضيلة السامية و الموهبة العظمى في جميع تلك الموارد .

والمستفاد منها: أنّها تثبت صفة من الصفات الربوبية ، و حقيقة من الحقائق الواقعية ، و هي من الوضوح بمكان بحيث لا يحتاج إلى تأويل أو ارتكاب مجاز .

والبحث في الكلام مذكور في علوم متعدّدة ، كعلوم اللغة و الآداب و علمي

---

١ . سورة النساء : الآية ١٦٤ .

٢ . سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

٣ . سورة الأعراف : الآية ١٤٤ .

الفلسفة و الكلام الذي أخذ اسمه منه ، و البحث فيه يقع في اُمور :

***

حقيقة الكلام:

خلق الله تعالى الإنسان مدنيّاً بالطبع اجتماعياً بالفطرة ، يحتاج هذا الاجتماع الإنساني إلى التعاون بين الأفراد و الترابط بينهم ، و قد ولّد هذا الترابط بين المجتمع و الأفراد بعض الأُمور التي لا يمكن التخلّي عنها ، و من أهمّها الكلام و التكلّم بين الأفراد ، و هو الوسيلة التي يتحقّق بها التفاهم بين أفراد الإنسان ، وإذا رجعنا إلى السّير الطبيعي التكاملي في هذا الأمر الاجتماعي ، نرى أنّ أقدم وسيلة لإبراز ما في الضمير هي الإشارة ، ثمّ تطوّرت و قرنت الإشارة بالصّوت للدلالة على المعنى المشار إليه ، ثمّ استقر التفاهم بالأصوات للدلالة على المعاني ، ونبذت الإشارة و استغني بالصّوت عنها ، و وضع لكلّ شيءٍ صوتاً معيّناً ، و الكلام هو الأصوات الحلقية التي يتحقّق بها التفاهم بين أفراد الإنسان ، و وسيلة للتعبير عمّا في الضّمير وضعاً ، وكان لذكاء الإنسان الأثر الكبير في تنضيد الألفاظ و تنسيقها ووضعها بهذه الكيفيّة المعهودة ، و لأجل ذلك تعتبر اللغة أوّل مظهر من مظاهر الذكاء البشري ، و لا يمكن للإنسان الاستغناء عن الكلام ، و هو نتيجة تفاعل الأفراد المجتمعين للتفاهم فيما بينهم ، وكلّما اتّسعت دائرة تفاهمه صارت عنده ألفاظ تدلّ على المعاني ، و لا تزال تزيد تلك الألفاظ و اللغات تبعاً لتقدّم الاجتماع و الاحتياج الإنساني .

ولأجل ذلك صار الإنسان يشعر بالحاجة إلى التفاهم عن بُعد ، فوضع الخط والكتابة ، و هي أيضاً مرّت بمراحل من الخط بالرسوم ثمّ الخط بالرموز ثمّ الخط بالحروف ، ثمّ اتّسعت دائرة تفاهمه و احتياجه فوضع أنظمة اُخرىٰ ، كما في هذه الأعصار تبعاً لكثرة احتياجاته الاجتماعية .

ومن ذلك يعرف: أنّ الكلام وليد التعاون الاجتماعي، و هو الأصوات الحلقية المؤتلفة الدالّة على المعاني بالوضع لأجل التفهيم بين أفراد الإنسان المجتمعين، و لذلك يختص بالإنسان، لأنّه اجتماعيّ كما تقدّم، و في غيره الذي لايحتاج في وجوده إلى التعاون الاجتماعي، لا يعهد فيه الكلام إلّا على نحو المحاكاة، التي هي فارغة عن الذكاء الخاص، و لا يمكن التفاهم به، و قد تقدّم في قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾[1] بعض القول.

ولكن هذا الكلام المبحوث عنه عند الإنسان لا يمكن صدوره عن الله تعالى، و لا يصلح الانتساب إليه من جميع جوانبه، لا من حيث أصله و حقيقته، و لا من حيث صدوره و لا من جهة غايته فهو منزّه عن خروج الأصوات الحلقية المعتمدة على مقاطع النفس، المبتنية على الدلالة الوضعية، و منزَّه عن احتياجه إلى التفاهم، فإنّه تعالى أجلّ، و أنزه من أن ينسب إليه جميع ذلك، فهو الغنيّ المطلق ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[2]، وسيأتي المراد من كلامه عزّ و جلّ الذي أثبته لنفسه الأقدس.

نعم حقيقة كلّ كلام ـ سواء كان من الخالق أو من المخلوق ـ أنّه إبراز للحقائق و المعاني، و هذا هو الأصل، و البقيّة فرع عليه، بل يمكن أن نقول إنّ النظام الأحسن الأكمل الذي اتفق العقل و الشرع على حسنه وكماله، يبتني على هذا الأصل الأصيل، و لكن هذا الإبراز إمّا أن يكون بالوحي، أو الإلهام، أو الكلام، أو القول، أو الإشارة، أو الكتابة و الخط، و غير ذلك، فإنّ جميعها تشترك في حقيقة واحدة، و الاختلاف إنّما هو بالاعتبار.

---

١. سورة البقرة: الآية ٣١.

٢. سورة الشورى: الآية ١١.

دلالة الكلام:

ذكرنا أنّ اللغة إنّما هي ألفاظ دالّة على المعاني ، ينتقل الذهن إليها بمجرّد سماعها ، و قد مرّ الوضع اللغوي بمراحله المتعدّدة ، فقد كان استعمال الألفاظ في المعاني المحسوسة أوّلاً ، ثم استعملت في المعاني الأقرب إلى الحسّ ، ثـمّ إلى المعنويات ، وكانت المرحلة الأخيرة هي التجريد ، الذي هو أعلى درجات الذكاء والقوى العقلية ، و من مميّزات المرحلة الأُولى أنّ الألفاظ كانت معدودة ، و هـي مجموعة من بعض الأفعال و الأسماء .

وقيل : إنّ استعمال الألفاظ الموضوعة للمعاني المحسوسة في غيرها من المعاني المعقولة ، يكون مجازاً حتّىٰ يستقرّ الاستعمال و يحصل التبادر .

ولكنّه مردود: بأنّ الألفاظ موضوعة للحقائق الواقعيّة غير المقيّدة بعالَم دون آخر ، فالاستعمال يكون حقيقة كما يظهر ذلك من بـعض أعـاظم العـلماء مـن الفلاسفة وغيرهم ، فلا مجاز في البين مع هذا الاتساع كاتساع المدنية و الحضارة ، التي أوجبت التغيير في الوسائل مع بقاء أصل الفائدة و الأثر المطلوب في جميع موارد الاستعمال ، و التفصيل حرّرناه في «تهذيب الأُصول» .

الفرق بين الكلام وغيره:

تقدّم معنى الكلام الذي هو الأصوات الحلقية المعتمدة على مقاطع النَّفَس ، الدالّة على المعاني بالدلالة الوضعية ، و بهذا المعنى يرادف اللغة و هـو يـختصّ بالإنسان فقط ، و لم يرد في القرآن الكريم استعماله في غير مورد الإنسان . وأمّا قوله تعالىٰ : **﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾**[1] ، فالمراد به الإنسان أيضاً ، كما في ورد في السنّة المقدّسة ، و لو شاء الله

---

١ . سورة النمل : الآية ٨٢ .

لأظهر التكلّم من يد الإنسان، كما في قوله تعالى: **﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَ تُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ﴾**[١].

هذا و قد استعمل لفظ «كلمة» أو «كلمات» في غير مورده مثل القضاء و الخلق، و ذات الإنسان و نفسه، مثل قوله تعالى: **﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً﴾**[٢]، وقوله تعالى: **﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾**[٣]، وقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَ كَلِمَتُهُ﴾**[٤]، إلى غير ذلك من الآيات المباركة، و ليس البحث في ذلك.

وقد يطلق و يُراد به القول، و لكنّه أعمّ مورداً من الأوّل، فإنّ الأخير استعمل في الكتاب الكريم في الإنسان و غيره، ففي الإنسان قال تعالى حكاية عن الحواريين: **﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾**[٥]، و غيره من الآيات المباركة.

كما أطلق منه تعالى على الإنسان و غيره، قال تعالى: **﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾**[٦]، وفي مورد الملائكة قال تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَ طَهَّرَكِ﴾**[٧]، وقد اطلق عليه جلّ شأنه في قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِنْ طِينٍ﴾**[٨]، وغيره من الآيات الشريفة.

---

١. سورة يس: الآية ٦٥.

٢. سورة الأنعام: الآية ١١٥.

٣. سورة هود: الآية ١١٩.

٤. سورة النساء: الآية ١٧١.

٥. سورة المائدة: الآية ١١٣.

٦. سورة البقرة: الآية ٣٥.

٧. سورة آل عمران: الآية ٤٢.

٨. سورة ص: الآية ٧١.

و في مورد الشيطان أو الجنّ، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ**﴾[١]، وقال تعالىٰ في قصّة سليمان: ﴿**قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ**﴾[٢].

وفي مورد غير ذوي العقول، قال تعالىٰ: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَ هِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[٣]، وفي جميع ما سواه تعالىٰ من الممكنات، قال تعالى: ﴿**إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[٤].

ومن المعلوم أنّ القول بالمعنى الوضعي الذي هو دائر في الإنسان لايمكن إطلاقه على الله تعالى و على سائر مخلوقاته غير الإنسان، فلابدّ أن يكون المراد من استعماله هو إبراز المقصود بعناية خاصّة، ففي مورد الكلام يكون بألفاظ موضوعة في المخاطبة و المشافهة، و في القول بمطلق الإبراز بحيث يفهم المعنى المقصود، و في الوحي و الإلهام بعناية خاصّة خفيّة و نحو ذلك، فالجامع القريب في الجميع هو إبراز المقصود بعناية خاصّة، و يختلف ذلك باختلاف الموارد و الخصوصيّات.

كلام الله تعالى:

لاريب في أنّ التكلّم من صفات الباري عزّ و جلّ بنص من القرآن الكريم و السنّة الشريفة كما عرفت، و يمكن الاستدلال عليه بالقاعدة المعروفة: «أنّ كلّ ما كان ممكناً في ذاته عزّ و جلّ، و لم يستلزم من ثبوته له تعالىٰ قبح، فهو واجب له

---

١. سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

٢. سورة النمل: الآية ٣٩.

٣. سورة فصّلت: الآية ١١.

٤. سورة مريم: الآية ٣٥.

تعالى»، و هذه القاعدة من القواعد الحكمية المتينة، التي استدلّوا عليها بأدلّة كثيرة، وقد أثبتوا أصل وجوب الذات بها، قال بعض الفلاسفة:

إذ الوجود كان واجباً فهو　　و مع الإمكان قد استلزمه

والتكلّم صفة كمال ممكن في ذاته جلّت عظمته، و لم يلزم من ثبوته له تعالى قبح فهو واجب له عزّ و جلّ حسب تلك القاعدة.

وتكلّمه عزّ و جلّ غير علمه و سائر صفاته الجمالية، و الجلالية، للقاعدة التي اُسّست في محله ـ المشهورة عند الفلاسفة و غيرهم ـ من: «أنّ اختلاف المفهوم كاشف عن اختلاف الذات و الحقيقة إلّا إذا دل دليل على الاتّحاد»، مثل العلم، فإنّه عين ذاته و متّحد معه و إن اختلف مفهومه مع الذات بدليل خارجي، و هو مفقود في المقام.

والبحث في كلامه تعالى ـ الذي هو معترك الآراء و إليه يُنسب علم الكلام المعروف ـ يقع في ناحيتين:

الأولى: في المراد من كلامه تعالىٰ، فإنّ الكلام حادث بالضرورة، لأنّه متدرّج الوجود، وكلّ متدرّج الوجود حادث لا محالة، فلو كان المراد من كلامه عزّ و جلّ هذا، يلزم منه أن يكون تبارك و تعالى مَحَلّاً للحوادث، و هو باطل بالضرورة، و قد أثبتوا استحالته.

الثانية: في قدم كلامه أو حدوثه.

والحقّ أن يُقال: إنّ الكلام بالمعنى المعهود في الإنسان لا يصحّ نسبته إليه عزّ و جلّ، كما عرفت آنفاً. إلّا أنّ الكلام يشترك مع غيره في أنّه إبراز للحقيقة، فالجامع بين كلِّ كلام ـ سواء كان من الخالق أو المخلوق ـ هو إبراز المراد والمقصود في اللفظ و الحروف و إن اختلف بالاعتبار. هذا هو حقيقة الكلام، و أمّا خروجه من العضو المخصوص و نحو ذلك، فهو خارج عن تلك الحقيقة.

نعم، قيام هذا التكلّم فيه تعالى إنّما يكون قياما صدوريا كسائر أفعاله

المقدّسة، مثل الخلق و الرّزق و نحوهما، بخلاف صفاته الذاتية، فإنّها عين ذاته جلّت عظمته.

فالكلام من صفاته الفعلية، للقاعدة التي ذكرناها مراراً في الفرق بين الصّفات الذاتية و الصّفات الفعلية، من أنّ كلّ صفة إذا صح الاتصاف بها و بنقيضها ـ أي الثبوت و السلب ـ كانت من صفات الفعل، و كلّ صفة لا يمكن سلبها عنه عزّ وجلّ، فهي من صفة الذات، و التكلّم ممّا يمكن سلبه عنه عزّ و جلّ و إثباته له تعالىٰ، فهو من صفات الفعل، قال تعالى: **﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾**[1]، وقال تعالىٰ: **﴿وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾**[2]، فهو كالرّزق و الهداية وغيرهما من صفات الفعل، التي يصحّ الاتّصاف بها و بنقيضها، من دون أن يلزم محذور في البين. و فعله حادث، فالتكلّم حادث، فلا يكون قديماً، كما أنّ إرادته جلّت عظمته فعله فهي أيضاً حادثة.

نعم، منشأ كلامه إنّما هو علمه تعالىٰ، فهو بمنشئه في مرتبة الذات، و بفعليّته و إرادته في مرتبة الصِّفات الفعلية الحادثة.

ويمكن إرجاع كلمات القوم إلى ما ذكرناه، و إن أبى ظاهر بعضها عن ذلك، فإنّهم اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم بقدم كلامه، و قال آخر بأنّه حادث مخلوق. وقال ثالث: إنّ التجدّد و التبدّل إنّما يكون في المتعلّق بالعرض كالعلم.

ولكن ممّا ذكرناه تعرف المناقشة في جملة مما ذكره الفلاسفة و المتكلّمون في المقام و أطالوا فيه الكلام، فيكون أصل النزاع صغرويّاً بينهم، و اختلاط بين صفات الفعل و صفات الذات، فمن جعل الكلام من صفات الذات ذهب إلى الكلام النفسي.

---

١. سورة النساء: الآية ١٦٤.

٢. سورة آل عمران: الآية ٧٧.

الكلام النفسي:

قلنا: إنّ الكلام و القول في الإنسان عبارة عن إبراز المقصود و المراد بواسطة الحروف و الأصوات الحلقيّة، و في الله تعالى: إبراز المراد بواسطة الحروف على نحو الإيجاد، فإذا سمعها المخاطب ينتقل ذهنه إلى المدلول عليه باللّفظ، فيحصل التفهيم و التفهّم، و قد ذكرنا أنّ الكلام يشترك مع كثير من الدّلالات في هذا الغرض كالإشارة و المحاكاة و نحوهما، فإنّ من ذلك محاكاة وجود المعلول عن وجود العلّة و دلالته على خصوصيّاتها، و من ذلك ما يقال من حكاية عالَم الإمكان عن علّته الحقيقيّة، وكونه مظهراً من مظاهر علمه عزّ و جلّ وصفاته العليا المقدّسة و أسمائه الحُسنىٰ تبارك و تعالىٰ، و دالّاً عليه عزّجلّ، فهو تعالى الدال علىٰ ذاته بذاته.

وكيف كان، فالكلام هو الألفاظ الدالّة على المعاني بالدلالة الوضعية، و هذا هو المعنى المعروف فيه الذي ينصرف الذهن إليه عند إطلاقه في العرف و اللغة.

ولكن ذهبت الأشاعرة إلى أنّ الكلام على قسمين:

الكلام اللفظي، و هو الأصوات الحلقية المعتمدة على مقاطع النَّفَس و الحروف.

و الكلام النفسي، و هو المعاني الذهنية التي يدلّ عليها الكلام اللفظي.

و قالت: إنّ الكلام اللفظي في الله تعالى حادث زائد على الذات، و الكلام النفسي فيه عزّ و جلّ شيء قائم به قديم بقدمه، و استشهدوا بقول الأخطل:

إنّ الكلام لفي الفؤاد و إنّما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقالوا: إنّ هذا هو الكلام حقيقة، الذي لا يختلف باختلاف العبارات والألفاظ، ولا يتغيّر بتغيّرها، و يدلّ عليه اللفظ و الإشارة و الكتابة.

و أنكر سائر الفلاسفة ذلك، و أبطلوا الكلام النفسي، و اعتبروا المعاني النفسية صورة علمية و ليست من الكلام بشيء، فالكلام عندهم ليس إلّا الأصوات

و الألفاظ التي تعبِّر عن المعاني الذهنية التي هي صور علمية تصوّرية .

والبحث فيه يقع :

تارة : في مرحلة الثبوت و التصوير .

و أُخرى : في مرحلة الإثبات و مقام الحجّة و البرهان .

أما الأوّل : فلا يعقل ثبوتا معنى للكلام النفسي ، لأنّهم يقولون في تعريفه : إنّه ليس من العلم و لا الإرادة بل هو شيء في مقابلهما ، قائم بالنفس ، حادث في الإنسان ، قديم في الله تعالى .

وفيه : أنّه لا تعقل صفة أُخرى في النفس في مقابل العلم و الإرادة حتّى تسمّى بالكلام النفسي ، و إن أرادوا ممّا يسمّونه بالكلام النفسي في الله تعالى علمه الأزلي فلا مشاحة في الاصطلاح ، و لكن أكابرهم يصرِّحون بالاختلاف . فالكلام في اللغة و العرف و العقل يطلق حقيقة على تلك الأصوات الحلقية الدالّة على المعاني ، كما عرفت . و المعاني في الذهن إنّما هي صور علمية ذهنية ، و هي غير الكلام النفسي .

قد يقال : إنّ الشيء الواحد قد يختلف باعتبارين ، فإنّ الصور الذهنية إنّما تكون علما و انكشافا للواقع من هذه الجهة ، و كلاماً من جهة كونها علماً مفاضاً للغير .

وهو باطل ، لأنّ الصور العلمية هي نفس العلم ، و هم يصرّحون بأنّ الكلام النفسي غير العلم . مع أنّ القول بالكلام النفسي بمعنى الصور الذهنية في الله تعالى يستلزم ثبوت تلك الصور الذهنية له عزّ و جلّ و تكثّرها ، وكون علمه حصوليا ، واعتبار كلامه محتملاً للصدق و الكذب و غير ذلك ، و لا أظنّ أنّ عاقلاً يلتزم بذلك ، فإنّ علمه تبارك و تعالىٰ عين ذاته الأقدس ، و هو منزّه عن جميع هذه اللوازم الباطلة ، فإنّ كلامه صدق و عدل و منزّه عن الذهن و التركّب .

وأمّا المقام الثاني : ـ أي إثبات الكلام النفسي ـ فقد استدلّوا بأدلّة كثيرة

واضحة الفساد لمَن أمعن النظر فيها .

منها : أنّ اللفظ كاشف عمّا يترتّب في نفس المتكلّم قبل التلفّظ به .

والجواب عنه : ما ذكرناه آنفاً من أنّه تصوّر مداليل الألفاظ الذي هو العلم . ودلالة الألفاظ عليه تكون دلالة عقلية ، كدلالة الأفعال على ما يتصوّره الفاعل .

ومنها : أنّ إطلاق الكلام على الموجود الذهني صحيح حقيقي لا يحتاج إلى عناية ، و يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿**وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾[1] .

ويرد عليه : ما تقدّم سابقاً مع أنّه معارض بما إذا تصوّر الفعل في النفس ، فلابدّ أن يقال لذلك فعل نفسي و لا يقولون به .

ومنها : أنّ إطلاق الكلام على الله تعالى إنّما هو باعتبار مَن قام به الكلام ، لا مَن أوجده ، و القائم به لا يكون إلّا قديماً .

وفيه : أنّ إطلاق الكلام عليه عزّ و جل باعتبار القيام به على نحو آخر من أنحاء القيام ، كما هو مفصّل في علمي الفلسفة و الأُصول ، كقيام الرزق و الخلق بالنسبة إليه عزّ و جلّ ، و إلّا كان الرزق و الخلق قديمين و لا يقولون به .

واستدلّوا بأدلّة أُخرىٰ هي موهونة جدّاً ، لا يخفىٰ علىٰ من راجعها في مظانّها .

***

---

١ . سورة الملك : الآية ١٣ .

الآية ٢٥٤

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴿٢٥٤﴾﴾.

أمر سبحانه و تعالى في ما تقدّم بالإنفاق بأُسلوب لطيف، فيه التحبّب والترغيب و العناية بالمنفقين، و عقب هنا الأمر بالإنفاق للمؤمنين خاصّة بأُسلوب آخر فيه الترهيب، و ذلك لأنّ الآية الأُولى كانت بعد الأمر بالقتال في سبيل الله تعالى و إخبار الأُمم الماضين، فالمقام يقتضي الترغيب، إلّا أنّ هذه الآية وردت بعد اختلاف الأُمم و اقتتالهم بعد ما جاءتهم البيّنات فاقتضى الترهيب، أو لاختلاف النفوس، فإنّ أكثر الناس لا يفيدهم الترغيب إن لم يكن مقروناً بالترهيب، فأمر سبحانه بالإنفاق قبل أن تنقطع الأسباب، و يأتي يومٌ لا يُرجى إلّا رحمته، و لا ينفع الإنسان إلّا ما قدّمه في هذه الحياة، وعدَّ سبحانه و تعالى مَن لم يعمل بأحكامه و أوامره عزّ و جلّ من الكافرين الظالمين لأنفسهم، المستوجبين للعقوبة و الخذلان بسوء اختيارهم و خبث ضمائرهم.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾**.

الخطاب للمؤمنين باعتبار أنّهم أشرف الأفراد، أو لأنّهم المؤهّلون لقبول

الأحكام الإلهية ، أو لغير ذلك ممّا ذكرنا في مثله ، و قد تقدم أنّه خطاب مدني نزل بعد هجرة المسلمين إلى المدينة المنورة و نزول جملة من الأحكام الشرعية .

والإنفاق : معروف ، و هو يشمل الواجب منه و المندوب ، و يستفاد من نسبة الرزق إليهم الحثّ على الإنفاق ، فإنّ ما عندهم إنّما هو رزق من الله تعالى ـ فهو إنفاق من مال الله الذي رزقهم ـ و هو الرازق و المُنعم عليكم ، أي أنفقوا من بعض ما جعلكم مستخلفين فيه .

قوله تعالى : ﴿**مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ**﴾ .

البيع :معروف ، و هو إعطاء المثمن و أخذ الثمن ، و الشراء عكسه ، و قد يطلق أحدهما على الآخر .

أي : أنفقوا من قبل أن يأتي يوم القيامة ، الذي لا يمكن ابتياع شيء للتفدية به و حفظه نفسه .

قوله تعالى : ﴿**وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ**﴾ .

الخُلَّة : و الخلال خالص المودّة ، بحيث تخلل في جميع الجسد ، كتخلّل الروح فيه ، يُقال : قد تخلّلت مسلك الروح منّي . و سمّي الخليل خليلاً لأجل ذلك .

أي : أنّ يوم القيامة تنقطع فيه الأسباب الظاهرية التي كانت دائرة في الدُّنيا ، فلا تنفع الصداقة، فإنّ ﴿**الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ**﴾[1] ، ولا تفيد الشفاعة ، فإنّها لا تكون إلّا لمَن اتّخذ عند الله عهداً ، أو ﴿**لِمَنِ ارْتَضَى**﴾[2]، والأمر يومئذٍ كلّه لله .

ونظير الآية قوله تعالىٰ : ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلَا يُقْبَلُ**

---

١ . سورة الزخرف : الآية ٦٧.

٢ . سورة الأنبياء : الآية ٢٨.

مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾[١]، فليس للإنسان إلّا ما سعىٰ في هذه الدُّنيا.

والمراد من الشفاعة المنفية في هذه الآية و نظائرها، شفاعة بعض أهل الدُّنيا لبعضهم الآخر لأغراضهم الدنيوية، و أمّا الشفاعة بإذنه جلّت عظمته للعُصاة على ما أذن فيه تعالىٰ، فلا ريب في ثبوتها في الآخرة عقلاً و شرعاً، كما يأتي في البحث الكلامي.

ويمكن أن تحمل الشفاعة المنفية على الصّداقة المتحقّقة في الدُّنيا، كما عن بعض المفسِّرين.

و لكنّه بعيد عن سياق الآية المباركة.

قوله تعالى: **﴿وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾**.

أي: التاركون للإنفاق ممّا رزقهم الله تعالى المعرضون عنه، هم الظالمون لأنفسهم، إذ حرموها السعادة الأبدية، و أوجبوا على أنفسهم الشقاوة الدائمة الخالدة، فقد تركوا ما يؤهّلهم لنيل رحمة الله و نجاتهم، فأي ظلم يتصوَّر أشدّ من هذا.

والآية تثبت أمراً حقيقيّاً، و هو عالم الآخرة التي تنقطع فيه الأسباب الظاهرية، التي كانت تدور في عالَم الدُّنيا، فلا يفيد في ذلك العالم إلّا ما سعى الإنسان في هذا العالَم، و تدل على ذلك جملة كثيرة من آيات الذكر الحكيم:

قال تعالى: **﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَ نَسُوهُ وَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**[٢].

---

١. سورة البقرة: الآية ١٢٣.

٢. سورة المجادلة: الآية ٦.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾[١].

إلى غير ذلك من الآيات المباركة، وكذلك السنّة الشريفة.

و يمكن أن يقام الدليل العقلي عليه أيضاً، فإنّ الإنسان إذا بلغ في السَّير التكاملي إلى مقام خلاقية النفس بكلّ ما يشاء و ما يريد، لا يرى إلّا ذاته ـ كما أثبته أكابر الفلاسفة ـ فيكون كمال ذاته و ابتهاجها بذاته من دون احتياج إلى شيءٍ آخر، حتّى يمكن تداركه بالبيع أو الخلّة، وكذا إذا وصل في النزول إلى مرتبة لا ينفعه شيء أبداً، فكلّ واحد من الخلودين ينقطع فيهما الأسباب و الحاجات، ففي قوس الصعود تنقطع حاجات الدُّنيا بانفتاح أبواب البركات المعنوية، و في غاية قوس النزول تنقطع الحاجات بالمرّة، لعدم إمكان رفع الحاجة و التدارك بالخلّة، أو الشفاعة التي لم تكن إلّا بإذن الله تعالىٰ.

وفي الآية الشريفة كمال التحريض على اغتنام الفرصة بأيّ وجه أمكن قبل فواتها، مثل قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَ جَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رُسُلِهِ﴾[٣]. وقول عليّ عليه السلام: «اغتنموا الفرص فإنّها تمرّ مرَّ السحاب».

***

١. سورة البقرة: الآية ٢٨١.

٢. سورة المائدة: الآية ٤٨.

٣. سورة الحديد: الآية ٢١.

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآية الشريفة على اُمور:

الأوّل: يدلّ قوله تعالىٰ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا﴾** علىٰ رجحان الإنفاق عقلاً وشرعاً، و إطلاقه يشمل الواجب و المندوب، كما يشمل جميع ما رزقه الله تعالى لعبده المؤمن من مال أو جاه أو نفع أو منفعة أو انتفاع، أو الاعتقاد الصحيح و العلم النافع و العمل الصالح، بشرط أن يكون لمرضاة الله، فإنّ ذلك هو المقصود الأصلي من إنفاق ما رزقه الله تعالى.

الثاني: تدلّ الآية الشريفة على أنّ ترك العمل بما أنزله الله تعالى و التقصير في الانتفاع بصالح الأعمال، مع العلم بالارتحال من هذه الدُّنيا و عدم الاستقرار في دار الزوال، كلّ ذلك يوجب الحسرة العظمى في دار القرار، و هي كافية في العذاب، و لا يحتاج إلى عذاب النار، و لذا لم يعيِّن سبحانه و تعالىٰ نوعاً من العذاب في هذه الآية الشريفة، و إنّما بيّن انقطاع أسباب التوقِّي، التي كان يتخيّل أنّها تنفع في تلك الدار.

الثالث: يمكن أن يُراد بالبيع مطلق المبادلة المالية و الانتقال، بيعاً كان أو هدية أو غيرهما ممّا يدور هذا العالَم عليه، كما أنّه يمكن أن يُراد بالخلّة مطلق المصاحبة الدائرة بين أفراد الإنسان في هذه الدُّنيا كما في قوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَ أُمِّهِ وَ أَبِيهِ﴾**[1]، وإنّما أتى بالخلّة لبيان أنّها إذا لم يفد هذا النوع من

١. سورة عبس: الآية ٣٤ و ٣٥.

المصاحبة فغيرها بطريق أولىٰ .

الرابع : تدلّ الآية الشريفة على أنّ الدُّنيا دار عمل و اكتساب، و الآخرة دار جزاء و ثواب ، و يمكن أن يكون قول نبيّنا الأعظم ﷺ : «الدُّنيا مزرعة الآخـرة» مكتسباً من أمثال هذه الآية المباركة .

الخامس : الآية الشريفة ظاهرة في تبدّل الصور الدنيوية إلى صور أُخـرى تناسبها في عالم الآخرة ، فإنّ البيع و الخلّة و الشفاعة التي كانت دائرة في هـذه الدُّنيا ، فإنّ جميعها تتبدّل إلى صور أُخرى ، إمّا بما ينافيها إن كانت لغير الله تعالىٰ ، أو بما هو أشرف منها إن كانت لله تعالى .

و تبدّل الصور و انقلابها لا يختصّ بعالَم الآخرة ، بل هي دائرة في هذه الدُّنيا ـ كما أثبته أكابر الفلاسفة ﷺ ـ و أنّ القصور و الترتيب في العوالِم ، إنّما هو بالنسبة إلى المدرِك ـ بالكسر ـ لا في الواقع و الحقيقة ، فإنّ عدم رؤية الأعمش إنّما هـو لقصور في بصره ، لا لقصور في المبصر ، و هذا بحث علمي دقيق نتعرّض له في الآيات المناسبة إن شاء الله تعالى .

السادس : إنّما قال تبارك و تعالى : ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ المستفاد من سياقه الحصر ، لأنّ الكفر بالله العظيم أو باليوم الآخر من أقوى و أغلظ الحجب بين النفس الإنسانية و المعارف المـعنوية و الكـمالات الحـقيقيّة ، و لا يـرتفع هـذا الحجاب القوي الشديد بأيِّ رافع ، و في أيِّ عالَم من العـوالِـم التـي تـرد عـلى الإنسان ، ما لم يرفعه عن نفسه باختياره الإيمان في هذا العالَم ، فتركه باختياره ظلم لنفسه كذلك .

و يمكن أن يستأنس من هذه الآية المباركة و أمثالها بشارة إلهية ، و هي أنّ كلّ ما ورد في القرآن الكريم من الإيعاد على الظلم، يُراد به تـرك الإيـمان بـالله تعالى ـ أي الكفر ـ باختياره ، بقرينة ما تواتر عن نبيّنا الأعظم ﷺ عن الله تعالى :

«كلمة لا إله إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمن عذابي»، اللّهمَّ ثبّتنا في هذا الحصن العظيم و اهدنا الصراط المستقيم.

***

بحث أدبي:

قرأ بعضُ الآية الشريفة: ﴿**لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ**﴾ بالنصب من غير تنوين، وكذا في نظائر المقام كقوله تعالى: ﴿**لاَبَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ**﴾[2]، وذلك حملاً للنفي على الاستغراق لجميع الوجوه المتصوّرة في كلِّ صنف، و استشهد بقول حسّان بن ثابت:

ألا طعان، ألا فرسان عادية — إلا تجشؤكم حول التنانير

وحينئذ تكون لا و المنفي في موضع رفع بالابتداء، و الخبر (**فيه**). أو صفة (**اليوم**).

والمشهور قراءة الآية الشريفة بالرفع و التنوين، لأنّ (لا) بمنزلة (ليس)، فيكون المرفوع مبتدأ أو اسم ليس و الخبر (**فيه**)، فيكون الجواب غير عام. و هناك وجوه ثلاثة أُخرى في إعراب هذه الجملة، مذكورة في الكتب المفصّلة في إعراب جملة: (لا حول و لا قوّة إلّا بالله).

***

بحث عرفاني:

للحقّ جلّت عظمته تجلّيات:

منها: تجلّي ذاته بذاته لذاته، و فيه تجلّي علمه و حكمته و قدرته و جميع

١. سورة إبراهيم: الآية ٣١.

٢. سورة الطور: الآية ٢٣.

الصفات الراجعة إلى الذات الأقدس، و يلزم ذلك ابتهاج الذات بالذات، و لا يعقل حدّ لهذا الابتهاج المنبعث عن الجامعية المطلقة للكمال المطلق فوق ما نتعقّله من معنى الكمال و يقصر عن شرحه المقال.

ومنها: تجلّيه تعالى في صفاته الفعلية لما سواه، و يلزم ذلك التكثّر في المتعلّق لا في الذات، لكن مَن ينظر إلى أنّ التكثّرات من حيث إنّها من آثار تجلّيه تعالىٰ، يرى وحدة التجلّي من حيث الإضافة إلى الواحد الأحد، لا من جهة التكثّرات، و قد نسب إلى عليٍّ عليه السلام: «ما رأيت شيئاً إلّا و رأيت الله قبله و معه»، وكذا يمكن ذلك لمَن كان منقطعا إليه تعالىٰ بحقيقة معنى الانقطاع، فالبيع والخلّة و الشفاعة لأهل الانقطاع إليه عزّ و جلّ كمال الانقطاع، تكون من مظاهر إذنه و تجلّياته.

ومنها: تجلّياته التي تحصل باختيار عباده الصالحين، فكلّ فعل من الأفعال الحسنة اُضيف إليه عزّ و جلّ يكون من مظاهر تجلّيه، خصوصاً الصّلاة الجامعة للشرائط كما مرّ.

ومنها: تجلّيه في الآخرة، وهو يقصر البيان ويعجز القلم عن تحديده وحده.

ومنها: تجلّيه بإفناء ما سواه ثمّ إيجاد ما أفناه، و هو يدلّ على قهاريّته، قال تعالىٰ: ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾[1]، إلى غير ذلك ممّا مرّ في بعض المباحث السابقة، بل تجلّياته تبارك و تعالىٰ غير محدودة، كما قال تعالىٰ: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾[2].

***

١. سورة غافر: الآية ١٦.

٢. سورة الرحمن: الآية ٢٩.

بحث كلامي:

من الألفاظ الشائعة في القرآن الكريم لفظ (الشفاعة) و مشتقّاتها التي ربما تبلغ أكثر من ثلاثين مورداً، و المستفاد من مجموع الآيات التي ورد فيها لفظ الشفاعة، أنـّها من الأُمور الثابتة المتحقّقة بلا ريب و لا إشكال، إلّا أنّ في بعضها تنسب الشفاعة إلى الله تعالى بالأصالة، و في بعضها الآخر تنسبها إلىٰ غيره عزّ وجلّ برضاه و إذنه، فهي لا تنفي الشفاعة من أصلها.

والشفاعة من الموضوعات التي كثر الاهتمام بها في الإسلام، بل في سائر الأديان الالهية، فقد بحث عنها في غير واحد من العلوم الإسلامية، كعلم الكلام، وعلوم التفسير و الحديث و الفقه.

والإلمام بها يقتضي البحث في مفهوم الشفاعة و متعلَّقها، و ثبوتها، و مورد جريانها، و شروطها، و زمان تحقّقها، و مَن تصحّ منه، و نسبتها إلى سائر المفاهيم الشرعية التي تثبت العفو و المغفرة و غير ذلك.

مفهوم الشفاعة:

مادّة (شفع) تأتي بمعنى ضمّ الشيء مع غيره لغرض يترتّب عليه، فالشفاعة هي انضمام المشفوع له مع المستشفع لنيل غرض لا يناله إلّا بها. وهي من الأُمور الدائرة بين أفراد الإنسان لتحقيق أغراض خاصّة و إنجاح بعض المقاصد، كما أنـّها من الرّوابط الاجتماعية الوثيقة بين الحاكم و المحكوم عليه.

وإذا تأمّلنا في الشفاعة الدائرة في الاجتماع الإنساني، نلاحظ أنـّها تكون من متمّمات الأسباب، فهي جزء المقتضي بالتعبير العلمي، لا العلّة التامّة المنحصرة، لأنـّها لا تكون إلّا فيما إذا كان المشفوع له قابلاً في الجملة لنيل الغرض المترتّب على الشفاعة، فلا مجرى لها في ما لا قابليّة له أصلاً، كما أنـّها

متوقّفة على إذن المشفوع عنده للشفيع، فإذا أراد فرد أن ينال كمالاً أو خيراً يليق به ـ مادّياً كان أو معنوياً ـ أو أراد الخلاص من عقاب المخالفة بعد استحقاقه، يلجأ إلى الشفاعة، فيضمّ إلى سببه الناقص ـ الذي عنده من لياقة أو نحوها ـ سببيّة الشفيع، الذي هو بدوره لابدّ أن يكون مؤهَّلاً لقيامه بهذه الوساطة، فالشفاعة من الأسباب المتمِّمة في التأثير لا المستقلّة، هذه هي الشفاعة الدائرة في المجتمع، و إنّها تتقوّم بأُمور:

الأوّل: أن يكون المشفوع له مؤهّلاً و قابلاً لنيل الغرض و المراد في الجملة، وإن كان ناقصاً من جهة فيتمّم تلك الجهة بالشفاعة، فلا أثر للشفاعة في ما لا قابلية له أصلاً، كالشفاعة لفرد أُمّي لا يعرف شيئا أن يحوز منصبا علميّاً كبيراً، أو الشفاعة للمشرك أن يدخل الجنّة.

الثاني: الشفاعة إنّما تكون في الأُمور الخارجية عن الذات؛ كالكمالات الاكتسابية التي تكون بالاختيار، أو الأُمور الموجبة لمخالفة القانون بالاختيار.

الثالث: أنّه لا مجرى للشفاعة في الأُمور التكوينية و الأسباب الطبيعيّة، سواء كانت من الخير و الشرّ، أو النفع و الضرّ، إلّا بالعناية فيها، فلابدّ من الرجوع إلى أسبابها الطبيعيّة و الوسائل المناسبة، فإنّ العطش مثلاً إنّما يرتفع بالارتواء والشرب، والجوع بالأكل، و المرض بالدواء، و الحرّ بالوسائل المناسبة، و البرد باللبس وغير ذلك من الأُمور الطبيعيّة، و لا أثر للشفاعة فيها.

نعم في جملة من التكوينيّات يكون انضمام شيء إلى شيءٍ آخر موجباً لحصول الغرض المقصود، و تسمية ذلك بالشفاعة تكون بالعناية.

الرابع: أنّ الشفيع إنّما يكون جزء متمِّماً آخر منضمّاً لسببيّة المشفوع له إذا كان بحدّ نفسه قابلاً للقيام بالسببية و مؤهلاً لها، فيتوسّط بين المشفوع له والمشفوع عنده بما يوجب نيل الكمال أو دفع الشرّ و العقاب، و هو إنّما يتوسل لدى المشفوع

عنده بما يؤثر عليه من صفات حميدة فيه عنده، كالرّحمة والكرم و نحوهما. أو في المشفوع له كالعبودية و المذلّة و غيرهما.

الخامس: أنّ الشفيع إنّما يرجع إلى المشفوع عنده بما يرتضيه، لا بما هو غير ممكن أو لا يرتضيه، فإنّ ذلك قبيح لا يمكن أن يكون مورد الشفاعة، فلا يرجع عليه في خلع المولوية عن نفسه، أو إبطال الحكم و التشريع، أو إلغاء المجازاة و نحو ذلك، فإنّ هذه الأُمور مما تقبح الشفاعة فيها، و هو من المضادّة و المعارضة، لا من الشفاعة، و إلى ذلك يشير قول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «مَن حالت شفاعته دون حدّ من حدود الله عزّ و جلّ، فقد ضاد الله في أمره».

فالشفاعة عند العرف توسّط بين السبب و مسبّبه، فهي لا تخرج عن مطلق قانون السببيّة، لكن لا على نحو المضادّة و المعارضة و الغلبة، كما في الأسباب الطبيعيّة و التكوينيّة.

الشفاعة في الإسلام:

تقدّم أنّ الشفاعة قد وردت في القرآن الكريم في مواضع متعدّدة و السنّة الشريفة بما لا يحصىٰ، و لم يرد تحديد من الشرع فيها، فيستفاد أنّها في الإسلام هي نفس ما عليه في العرف و الاجتماع الإنساني، إلّا أنّ أثرها الكبير يظهر في يوم القيامة، و ليس لها في هذه الدُّنيا ذلك الأثر الكبير، و لكن نسبة الشفاعة إلى الله عزّ وجلّ تكون على نحوين:

الأوّل: توسّط الأسباب بينه تعالىٰ و بين غيره، فإنّه عزّ و جلّ المبدأ و المنتهى، وإليه يرجع الأمر كلّه، و هو المالك للخلق على الإطلاق و الربّ لهم، و له من الصفات العُليا الحُسنىٰ و القيوميّة العظمى التي يدبّر بها خلقه. و بينه تعالىٰ و بين خلقه المحتاج إليه أسباب عادية و علل وجودية و وسائط كثيرة، فإنّه أبى

أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها، فتكون مجاري إعمال قدرته مثل مجاري الطبيعة والتكوين.

وإطلاق الشفاعة على هذا النوع من السببيّة صحيح و لا مانع منه عقلاً، بل يستفاد ذلك من قوله تعالى: **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾**[1]، حيث أورد الشفاعة بعد خلق السّماوات و الأرض و التدبير لهما، فلا تكون إلّا في أُمور التكوين، و يستفاد من الآية أنّ الشفاعة بهذا المعنى هي من جملة تدبير الخلق و تنظيم النظام الأحسن الربوبي، و يؤيّد ذلك أيضاً قوله تعالى: **﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**[2]، فهذه هي الشفاعة التكوينيّة، أي توسيط العلل و الأسباب الوجودية بين مسبِّب الأسباب و خالق الأرض و السّماء، و بين خلقه المفتقر إليه.

الثاني: الشفاعة لديه تعالىٰ بمعنى رفع العقاب عن عباده العاصين، أو زيادة الثواب لعباده المطيعين، فإنّ الله تعالى أرسل الرسل مبشرين و منذرين، مبلِّغين صادعين بالحقّ، و أنزل معهم الكتاب المشتمل على الأحكام التشريعية الراجعة إلى مصالح العباد، و وضع الثواب للمطيعين و العقاب على العاصين، و أقام الحجّة في العباد و أتمّها عليهم **﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾**[3]، ولكنّه تعالىٰ رأفةً بخلقه و رحمةً بعباده جعل الشفاعة لنفسه، و هو من شؤون رحمته المطلقة التي وسعت كلَّ شيء، و هذه هي الشفاعة في الجعل التشريع.

وبعد كون أصل الشفاعة بيده و تحت استيلائه و قدرته، له تبارك و تعالى أن

---

١. سورة يونس: الآية ٣.

٢. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٣. سورة الأنفال: الآية ٤٢.

يجعلها لمن يشاء من خلقه و يريد ، وفق الحكمة البالغة و العلم الأتمّ ، و تدلّ على ذلك جملة من الآيات الشريفة :

قال تعالى : ﴿**يَوْمَئِذٍ لاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلّاَ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَ رَضِيَ لَهُ قَوْلاً**﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿**لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلّاَ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى**﴾[٢] .

وإطلاق قوله تعالى : ﴿**وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلّاَ لِمَنِ ارْتَضَى**﴾[٣] ، يدلّ على أنّه لابدّ في الشفاعة من إذنه في المشفوع له والشفيع . و قال تعالى : ﴿**وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[٤] .

والمستفاد من جميع ذلك : أنّ الشفاعة بجميع جهاتها و خصوصيّاتها لابدّ أن تكون تحت اختياره و إرادته ، كما تدلّ على ذلك القاعدة العقلية أيضاً ، فالشفاعة على نحو ما تقدّم مطابقة للعقل و الشرع و العرف ، فمَن أنكرها بهذا المعنى إنّما ينكر أمراً وجدانياً ، يعترف به بجنانه و ينكره بلسانه .

ثبوت الشفاعة:

لا ريب و لا إشكال في إمكان الشفاعة ، فهي ليست من المحالات الأوّلية ، لما هو المتسالَم بين الفلاسفة من أصالة الإمكان في كلّ شيءٍ إلّا إذا دلَّ دليل معتبر على الامتناع ، و لم يتخيّل أحد في أنّ الشفاعة من الممتنعات الذاتية ، هذا بالنسبة

---

١ . سورة طه : الآية ١٠٩ .

٢ . سورة النجم : الآية ٢٦ .

٣ . سورة الأنبياء : الآية ٢٨ .

٤ . سورة الزخرف : الآية ٨٦ .

إلى الإمكان الذاتي.

وأمّا الإمكان الوقوعي، فقد دلّت الأدلّة العقلية و النقلية علىٰ وقوعها في الخارج على ما يأتي من التفصيل، و قد استدلّ علىٰ تحقّق الشفاعة بالأدلّة الأربعة: الكتاب، و السنّة، و الإجماع، و العقل.

الشفاعة في القرآن:

تدلّ عليها آيات كثيرة منطوقاً و مفهوماً، نفياً و إثباتاً في الدُّنيا و الآخرة، وهي على طوائف:

الأُولى: الآيات التي تدلّ على انحصار الشفاعة في الله واختصاصها به عزّوجلّ، قال تعالى: ﴿**قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[١].

وقال تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ شَفِيعٍ أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ**﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿**لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ**﴾[٣].

الثانية: ماتدلّ على التعميم وثبوتها لغيره عزّوجلّ بإذنه ورضاه وهي كثيرة:

منها: قوله تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾[٤].

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ**﴾[٥].

ومنها: قوله تعالى: ﴿**لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً**﴾[٦].

---

١. سورة الزمر: الآية ٤٤.

٢. سورة السجدة: الآية ٤.

٣. سورة الأنعام: الآية ٧٠.

٤. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٥. سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

٦. سورة مريم: الآية ٨٧.

ومنها: قوله تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ لاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً**﴾[١].

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى**﴾[٢].

الثالثة: ما تدل على ثبوت الشفاعة في الدُّنيا، قال تعالى: ﴿**مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتاً**﴾[٣]، فإنّ سياقها يدلّ على أنّها في الدُّنيا.

الرابعة: ما تدل على نفي الشفاعة إمّا مطلقا أو في يوم القيامة أو عن طائفة خاصّة، قال تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ لاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ**﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿**أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[٥].

وقال تعالى: ﴿**وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[٦].

وقال تعالى: ﴿**لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً**﴾[٧].

وقال تعالى: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾[٨]، والمراد من

---

١. سورة طه: الآية ١٠٩.

٢. سورة النجم: الآية ٢٦.

٣. سورة النساء: الآية ٨٥.

٤. سورة طه: الآية ١٠٩.

٥. سورة البقرة: الآية ٢٥٤.

٦. سورة الزخرف: الآية ٨٦.

٧. سورة مريم: الآية ٨٧.

٨. سورة غافر: الآية ١٨.

الظّالمين الكافرين، بقرينة قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

والمستفاد من مجموعها: أنّ الشفاعة ثابتة لله تعالى أصالة، و هو المالك لها، وتكون لغيره تعالىٰ بإذنه و رضاه، و هي لا تكون في يوم القيامة إلّا لمن ارتضاه الله تعالى و أذن له بالشفاعة، و هذا هو الذي تقتضيه القواعد العقلية، لانحصار مالكية كلّ شيء فيه تعالى، و جميع تلك الآيات المباركة تدلّ على عدم ثبوتها لغيره عزّ و جلّ اقتراحاً من الناس و من دون مشية الله تعالى و ارتضائه، فتحمل الآيات النافية للشفاعة إمّا على الشفاعة الاقتراحية للناس، أو على وقت دون وقت.

ونسبة الشفاعة إليه عزّ و جلّ كنسبة سائر الأُمور المختصّة به عزّ و جلّ، التي يفيضها على غيره: كعلم الغيب، و الرزق، و الحكم، و الملك و غير ذلك ممّا هو كمال له، فإنّه تعالى يثبته لنفسه عزّ و جلّ، و ينفيه عن غيره، ثمّ يثبته له بإذنه وارتضائه، وهذا شائع في القرآن الكريم، فإنّ الأمر لله و هو فعّالٌ لما يريد.

الشفاعة في السنّة:

وردت أخبار متواترة بين المسلمين في الشفاعة، و أنّها المقام المحمود الذي وعد الله به نبيّنا الأعظم ﷺ يوم القيامة، ففي «صحيح مسلم»: عن أنس، عن رسول الله ﷺ أنّه قال:

«أنا أوّل شفيع في الجنّة، لم يصدق نبي من الأنبياء ما صدقت، و إنّ من الأنبياء نبيّاً ما يصدقه من أُمّته إلّا رجل واحد».

ذكره جمع غفير من العلماء.

وأخرج البيهقي في «الاعتقاد» عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «أنا قائد المرسلين و لا فخر، و أنا خاتم النبيّين و لا فخر، و أنا أوّل شافع

ومشفَّع و لا فخر»، رواه الدارمي في «سننه» أيضاً عن صالح بن عطاء.

وأخرج البخاري: عن أنس، عن رسول الله ﷺ أنّه قال:

«إنّ لكلّ نبيّ دعوة قد دعا بها في اُمّته، و إنّي اختبأت دعوتي شفاعةً لاُمّتي».

وروى أبو داود: عن أُبيّ بن كعب أنّ النبيّ ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة كنت إمام الأنبياء و خطيبهم، و صاحب شفاعتهم من غير فخر».

وروى أبو داود أيضاً و الحاكم عن عمر، عن النبيّ ﷺ:

«إنّ الشمس تدنو يوم القيامة حتّى يبلغ العرق نصف الاُذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم عليه السلام، فيقول: لست بصاحب ذلك، ثمّ بموسىٰ، فيقول كذلك، ثمّ بمحمّد ﷺ فيشفع ليقضي بين الخلق، فيمشي حتّى يأخذ بحلقة باب الجنّة، فيومئذٍ يبعثه الله مقاماً محموداً، يحمده أهل الجمع كلّهم».

وروى البيهقي عن أبي سعيد الخدري: قال رسول الله ﷺ:

«يخرج قوم من النار قد احترقوا فيدخلون الجنّة، فينطلقون إلى نهر يُقال له الحياة فيغتسلون فيه فينضرون كما ينضر العود، فيمكثون في الجنّة حيناً، فيُقال لهم: تشتهون شيئاً؟ فيقولون: أن يرفع عنّا هذا الاسم، قال ﷺ: فيُرفع عنهم».

وعن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام:

«سألته عن شفاعة النبيّ ﷺ يوم القيامة؟

قال عليه السلام: يلجم الناس يوم القيامة العرق و يرهقهم القلق. فيقولون انطلقوا بنا إلى آدم يشفع لنا، فيأتون آدم عليه السلام فيقولون اشفع لنا عند ربّك، فيقول إنّ لي ذنباً و خطيئة فعليكم بنوح، فيأتون نوحاً فيردّهم إلى مَن يليه، و يردّهم كلّ نبيّ إلى مَن يلي حتّى ينتهوا إلى عيسىٰ، فيقول عليكم بمحمّد (صلّى الله عليه و آله و على جميع الأنبياء)، فيعرضون أنفسهم عليه، و يسألونه فيقول انطلقوا، فينطلق بهم إلى

باب الجنّة ويستقبل باب الرحمة، و يخرّ ساجداً فيمكث ما شاء الله، فيقول الله عزّ و جلّ ارفع رأسك و اشفع تُشفَّع و سل تعطَ، و ذلك قوله تعالى: ﴿**عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾».

وروى البرقي عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال:

«قال رسول الله ﷺ: أُعطيت خمساً لم يعطها أحدٌ قبلي: جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً، ونصرت بالرّعب، و أُحلّ لي المغنم، و أُعطيت جوامع الكلم، وأُعطيت الشفاعة».

وعن داود بن سليمان، عن الرضا عليه السلام، عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم القيامة ولّينا حساب شيعتنا، فمَن كانت مظلمته فيما بينه و بين الله عزّ و جلّ حكمنا فيها فأجابنا، و من كانت مظلمته فيما بينه و بين الناس استوهبناها فوهبت لنا، و من كان مظلمته فيما بينه و بيننا كنّا أحقّ مَن عفا و صفح».

وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام، عن آبائه عن عليٍّ عليهم السلام، قال:

«مَن كذّب بشفاعة رسول الله ﷺ لم تنله».

إلىٰ غير ذلك من الروايات المتواترة بين المسلمين، كما يأتي التعرّض لقسم آخر منها.

الشفاعة والإجماع:

وهو من المسلمين بأجمعهم، بل تعدّ من ضروريات الدّين إلّا ممّن لا يعتنى بمخالفته، و تعرّضوا للإجماع في كتبهم الكلاميّة و الحديثيّة و التفسيريّة، بل يمكن ادّعاء إجماع الملّيين على ذلك، فإنّ الشفاعة مسلّمة في الكتب المقدّسة، و صرّح علماؤهم بتحقّقها.

الشفاعة والعقل:

ويمكن تقريره بوجوه:

منها: أنّ الله تعالىٰ غنيٌّ بالذات عن طاعة عباده، لا ينتفع منها بشيءٍ أبداً، ولا يضرّه عصيان جميعهم، ولا ينقص بسبب ذلك منه شيء أبداً، ولا ريب في تسلّط الشيطان والنفس الأمّارة على الإنسان وإحاطتهما به، كما هو محسوس بالوجدان، وحينئذ فالشفاعة كالعفو والإغماض عن الخطأ والزلل مع تحقّق الشرائط حسن عقلاً، لا سيّما في عالَم تنحصر الأسباب في ذات واحدة، وفيه من الأهوال والشدائد ما لا يحصىٰ، فانحصر رفعها في واحد فقط، فترك العفو والإغماض عمّن يقدر عليهما بمجرّد قول: «كُنْ فَيَكُونُ»، مع عدم مانع في البين قبيح، وهو مستحيل بالنسبة إليه عزّ وجلّ، فتجب الشفاعة عليه عقلاً في النظام الأحسن الربوبي، كالرزق الواجب عليه تعالىٰ في عالَم الدُّنيا، كلّ بالأسباب المعدّة له، والشفاعة رزق معنوي يكون الناس أحوج إليها بمراتب كثيرة.

ومنها: أنّ تنظيم العوالِم بالأحسن يجب عقلاً على مديرها ومدبّرها المنحصر في الحيِّ القيوم، ومن أهمّ جهات التنظيم والترتيب العفو والإغماض عن العاصي الأثيم بعد وجود الشرائط، وترك ذلك وإهماله موجب لإخلال النظم، وهو محال على الحكيم العليم.

ومنها: أنّ الشفاعة معلولة لأصل تشريع الأحكام، تدور معه أينما دار، وحيث إنّ أصل التشريع منحصر بالله تعالى، فالشفاعة والثواب والعقاب لابدّ أن تنحصر فيه مباشرةً أو تسبيباً.

فالكلّ من نظامه الكياني   ينشأ من نظامه الربّاني

ومنها: أنّ ترك الشفاعة مع وجود المقتضي لها وفقد المانع عنها، نقص في رحمته التي هي عين ذاته تعالىٰ، فيرجع إلى نقص الذات، وهو من المحالات

الأوّلية بالنسبة إليه جلّت عظمته.

ثمّ إنّه يمكن إدخال الشفاعة في مفهوم قوله تعالىٰ: ﴿**يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَ كَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَ يَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَ إِلَيْهِ تُقْلَبُونَ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾[3]، و ثبوت الاختيار له تعالى في البقاء كثبوته له عزّ و جلّ في أصل الحدوث، و هو مقتضى تمام ملكه و مالكيّته و قهّاريّته.

ويمكن الاستدلال على تحقّق الشفاعة بالقاعدة المسلّمة بين الفلاسفة، من أنّ الخير المحض بل الخير بالإضافة، مُقدَّم على الشرّ، و قد قرّرها الله جلَّ جلاله بقوله: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾[4]، فأنبياء الله تعالىٰ ـ سيّما أشرفهم وسيِّدهم ـ و أولياؤه المنقطعون إلى الله من كلِّ جهة، و بتمام معنى الانقطاع، من الخير المحض، فينعدم بوجوداتهم المقدّسة الشرّ بإذن الله تعالى، و لا معنى للشفاعة إلّا هذا.

الشفاعة وشروطها:

يستفاد من مجموع الأدلّة: أنّ للشفاعة أهمّية كبرىٰ و منزلة عظمىٰ، فهي الأُولى من مراتب الكمالات الإنسانية، و أوسع باب من أبواب الجنّة الإلهية، يرغب كلّ فرد إليها، و يرجوها في الدُّنيا والآخرة، و لكن لا يمكن أن ينالها كلّ أحد إلّا إذا توفّرت فيه شروط خاصّة، لأنّ الشفاعة لا تخلو عن كونها توسّط

---

١. سورة الفتح: الآية ١٤.

٢. سورة العنكبوت: الآية ٢١.

٣. سورة الرعد: الآية ٣٩.

٤. سورة هود: الآية ١١٤.

الأسباب، و لا يمكن أن تكون مطلقة، و إلّا لزم بطلان قانون السببيّة و اختلال النظام، و يدلّ عليه ما عن حفص المؤذن، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«واعلموا أنّه ليس يُغني عنكم من الله أحد من خلقه، لا مَلَكٌ مقرّب و لا نبيٌّ مرسل، و لا من دون ذلك، مَن سرَّه أن ينفعه شفاعة الشافعين عند الله، فليطلب إلى الله أن يرضى عنه».

وشروطها هي:

الأوّل: يعتبر في مورد الشفاعة أن يكون الذنب باقياً إلى يوم القيامة، فلو سقط بالتوبة و الاستغفار، أو التكفير بإتيان الحسنات لقوله تعالى: **﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾**[1]، أو الحدود الشرعية، فإنّه لا موضوع للشفاعة حينئذٍ، واعتبار ذلك من الشروط مسامحة؛ لأنّه محقّق لأصل موضوعها.

ويدلّ عليه ما روي عن الكاظم، عن آبائه عليهم السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي».

الثاني: يعتبر فيها إذن الله تعالى في مورد الشفاعة، و موضوعها، و المشفوع له، والشفيع، فليس لكل أحدٍ أن يشفع في كلِّ أمر، و لكلّ أحد، و قد تقدّمت الأدلّة علىٰ ذلك.

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالى: **﴿وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾**، قال عليه السلام:

«لا يشفع أحد من أنبياء الله و رسله يوم القيامة حتّى يأذن الله له...».

وتقتضيه قاعدة انحصار الأمر فيه تعالىٰ يوم القيامة.

الثالث: أن يكون المشفوع له من المؤمنين المذنبين، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ**

---

١. سورة هود: الآية ١١٤.

الْـمُجْرِمِينَ مَـا سَـلَكَكُمْ فِـي سَـقَرَ قَـالُوا لَـمْ نَكُ مِـنَ الْـمُصَلِّينَ وَلَـمْ نَكُ نُـطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾[1].

ويستفاد من هذه الآيات الشريفة أنّ سبب عدم كونهم أهلاً للشفاعة لهم، هو عدم الإيمان و الخوض في الملاهي و زخارف الدُّنيا و الركون إليها، التي تكون صارفة عن الإقبال على الله تعالى و الإيمان بيوم الدّين و الجزاء، فإذا لم يكن هذا السبب فلا مانع من شمول الشفاعة له إذا كان مذنباً، و هو من أصحاب اليمين، و هم الذين ارتضى لهم دينهم، و أمّا أعمالهم فقد تكون مرضية، و هم المذنبون الذين خلطوا عملا صالحاً و آخر سيّئاً، فأُولئك هم المرجون للشفاعة.

فيكون موردها هم المؤمنون بدين الحقّ الذين عملوا المعاصي و الكبائر، فهم يدخلون النار بسبب أعمالهم، ثمّ يخرجون منها بالشفاعة، أو أنـّها تمنعهم من دخول النار، لأنّهم متفاوتون في نيل الشفاعة و درجاتها، و يشهد لما ذكرنا ما روي عن الكاظم عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال:

«إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي، فأمّا المحسنون فما عليهم من سبيل.

قيل: يا ابن رسول الله، كيف تكون الشفاعة لأهل الكبائر و الله تعالى يقول: و لا يشفعون إلّا لمَن ارتضى، ومَن ارتكب الكبيرة لا يكون مرتضى؟!!

فقال عليه السلام: ما من مؤمن يرتكب ذنباً إلّا ساءه ذلك و ندم عليه، و قال النبيّ صلى الله عليه وآله: كفى بالندم توبة، وقال صلى الله عليه وآله: مَن سرته حسنته و سائته سيّئته فهو مؤمن، فمَن لم يندم على ذنب يرتكبه فليس بمؤمن، و لم تجب له الشفاعة، و كان ظالماً، و الله تعالى ذكره يقول: **﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾**.

فقيل له: يا ابن رسول الله، و كيف لا يكون مؤمناً من لا يندم على

---

١ . سورة المدثر: الآية ٣٨ـ٤٨.

ذنبٍ يرتكبه؟

فقال: ما من أحد يرتكب كبيرة من المعاصي و هو يعلم أن سيعاقب عليه، إلّا ندم على ما ارتكب، و متى ندم كان تائباً مستحقّاً للشفاعة، و مَن لم يندم عليها كان مصرّاً، و المصرّ لا يغفر له، لأنّه غير مؤمن بعقوبة ما ارتكب، و لو كان مؤمناً بالعقوبة لندم، وقد قال النبيّ صلّى الله عليه وآله: لا كبيرة مع الاستغفار، و لا صغيرة مع الإصرار، و الدِّين الإقرار بالجزاء على الحسنات و السيّئات، فمَن ارتضى دينه ندم على ما ارتكبه من الذنوب، لمعرفته بعاقبته في القيامة».

أقول: المراد من قوله عليه السلام: «ما من مؤمن يرتكب ذنباً إلّا ساءه ذلك و ندم عليه»، الندم الإجمالي الثابت في مرتبة الإيمان علىٰ كلِّ ذنب في الجملة، لا الندم التفصيلي الفعلي الالتفاتي على كلِّ ذنب، حتّىٰ يكون موجبا لمحو الذنب، كما قال صلّى الله عليه وآله: «كفى بالندم توبة»، وحينئذٍ ينتفي موضوع الشفاعة كما ذكرنا، و مثل هذا الندم الإجمالي من لوازم الإيمان في الجملة، و هو مقتضٍ لثبوت الشفاعة في يوم القيامة، فهي تكون بمنزلة الجزء الأخير في العلّة التامّة.

وقوله صلّى الله عليه وآله: «مَن سرّته حسنته و ساءته سيّئته فهو مؤمن»، يبيِّن مرتبة الاقتضاء فقط كما مرّ، لا الفعلية الالتفاتية التفصيليّة.

وقوله عليه السلام: «فمَن لم يندم على ذنب يرتكبه فليس بمؤمن»، يدلّ على نفي الندم مطلقاً و لو على نحو الاقتضاء، فيكون نفي الإيمان بنفي هذا الندم من باب انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، فيصير مثل هذا الشخص متهاونا في التكاليف و منهمكاً في المعاصي، كما يدلّ عليه قوله عليه السلام بعد ذلك: «وهو يعلم أن سيُعاقب عليه إلّا ندم على ما ارتكب»، حيث لا معنى للاعتقاد بالمبدأ و المعاد و التكاليف في الجملة إلّا ذلك، و كلّ ذلك من اللوازم و الملزومات.

وقوله عليه السلام: «ومتى ندم كان تائباً مستحقّاً للشفاعة»، أي تائباً على نحو

الاقتضاء لا التوبة الفعلية من كلّ حيثيّة وجهة حتّى لا يبقىٰ موضوع للشفاعة، كما ذكرنا.

وبعبارة أُخرى: الاعتقاد بالتوبة و الندامة على المعصية غير حصول التوبة الفعلية، و لذا كان مستحقّاً للشفاعة في الأوّل دون الثاني، فإنّها تزيل موضوع الشفاعة.

وقوله عليه السلام: «و الدّين الإقرار بالجزاء على الحسنات و السيّئات»، يبيّن ما ذكرناه من التفصيل بين الموردين، أي الاعتقاد بالتوبة و حصول الندامة الإجمالية و التوبة الفعلية الجامعة للشرائط، و الأُولى موضوع الشفاعة وتكشف عن الإيمان أيضاً، بخلاف الثانية فإنّها رافعة لموضوعها.

والإقرار بالجزاء على الحسنات و السيّئات من لوازم الاعتقاد بالمبدأ والمعاد، كما أثبتناه سابقاً.

والحاصل: أنّ مثل هذا الحديث ظاهر في اعتبار هذا الشرط.

و في سياق هذا الحديث عدّة أحاديث، فلابدّ في تحقيق الشفاعة للمشفوع له من السببيّة لها في الجملة، فمن لم يؤمن بشريعة سيّد المرسلين لا تناله شفاعته و لا شفاعة أحد ممّن له الشفاعة، إذ لابدّ أن يكون هو بنفسه موجدا للمقتضي لها، و بعد تحقّق الموانع ـ و هي المعاصي و الذنوب ـ التي تمنع من دخول الجنّة، تصل النوبة إلى الشفاعة، و يرشد إلى ذلك قوله تعالى: **﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾**[1]، وهذه الآية المباركة تدلّ على حرمان مثل هذا الشخص الكافر بالله ورسوله عن الشفاعة، لعدم حصول التسبّب منه لها.

---

١. سورة التوبة: الآية ٨٤.

وبعبارة أُخرىٰ : موضوع الشفاعة مركّب من أمرين ، حصول المقتضي على نحو الإجمال من المشفوع له في الدُّنيا ، و تتميم اقتضاء هذا المقتضي من الشفيع في الآخرة ، كما عرفت أنّه مفهوم الشفاعة .

ما أُورد على الشفاعة:

تقدم أنّ الشفاعة ثابتة ، بل هي حقيقة من الحقائق القرآنية ، لا يمكن إنكارها . و قد ذكرنا أنّها لا تثبت إلّا بشروط خاصّة ، فليست هي مطلقة مرسلة يمكن أن ينالها كلّ أحد ، فإنّ ذلك خلاف الحكمة المتعالية و قانون الجزاء و الحساب ، و بطلان للسببيّة ، كما تقدم .

والشفاعة بالمعنى الذي قلناه ممّا تدلّ عليه الأدلّة الأربعة ، و لا يسع أحد إنكارها .

و مع ذلك فقد أورد بعض على الشفاعة مناقشات و إشكالات واهية ، و إنّما هي نشأت من قلّة التدبّر في الآيات الشريفة و ما ورد في الشفاعة من السنّة الشريفة ، و نحن نذكر جملة منها و هي :

الأُولى : أنّ الشفاعة ليست إلّا الدُّعاء فقط ، فما هو معتبر في الدُّعاء يعتبر فيها ، وما ورد عليه يرد عليها أيضاً ، فليست لها حقيقة أُخرى غير الدُّعاء ، فيجوز لكلِّ أحد طلب الشفاعة .

والجواب عنها : أنّ كون الشفاعة هي الدُّعاء ممّا لا ينكر ، بل هو اعتراف بحقيقتها ، لكن الشفاعة هي دعاء الشفيع لدى المشفوع عنده للصفح عن المشفوع له . و كما أنّه لا استقلالية للدُّعاء بوجه أبداً و إنّما هو طريق محض لقضاء الحاجة ، والشفاعة أيضاً كذلك ، فالجميع يرجع إلى التأثير من الله تعالىٰ ، و لا مشاحة في مجرّد الاصطلاح .

هذا مضافاً إلى أنّ اختلاف مفهوم الشفاعة مع مفهوم الدُّعاء أوضح من أن يخفىٰ.

مع أنّه لو قلنا بأنّ الشفاعة هي الدُّعاء، فقد دلّ الكتاب و السنّة على أنّها مختصّة بالله تعالىٰ، و لغيره بالإذن و الارتضاء، فليست هي كمطلق الدُّعاء من هذه الجهة، و قد تقدم ما يرتبط بالدُّعاء في آية (١٨٦).

الثانية: أنّ القول بالشفاعة موجب لتجرّي الناس على المعاصي، و إغراء لهم على المخالفة و ارتكاب محارم الله تعالىٰ، و هو ينافي الغرض من بعث الأنبياء والمرسلين، و هو سوق الناس إلى العبودية و الطاعة، فلابدّ من تأويل ما ورد في الشفاعة، لئلا توجب إغراء الناس بالفساد.

وهي مردودة:

أمّا أوّلاً: فبالنقض بما ورد في شمول المغفرة و التوبة والرحمة:

قال تعالى: **﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾**[1].

وقوله تعالى: **﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾**[2].

وقال تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾**[3].

وما ورد في الاستغفار و غير ذلك من الآيات المباركة و الروايات الدالّة على سعة رحمته و غفرانه، فهل يتصوّر أحد في أنّها موجبة للتجرّي و التمرّد؟!! فكلّ ما يُقال فيها يُقال في الشفاعة أيضاً.

---

١ . سورة الأعراف: الآية ١٥٦.

٢ . سورة الزمر: الآية ٥٣.

٣ . سورة النساء: الآية ٤٨.

وأمّا ثانياً: فبأنّ الأدلّة الدالّة على ثبوت الشفاعة، إنّما تدل عليها بالإهمال والإجمال، فلم يعيَّن فيها نوع الجرم الذي تجري فيه الشفاعة، و لا المجرم الذي تناله الشفاعة، بل كانت مبهمة من هذه الجهة، بحيث تجعل الناس بين الخوف والرجاء، فلا تكون موجبة للتجرّي و التمرّد، و هذا هو دأب القرآن في جعل الإنسان بين الخوف من ارتكاب المعاصي و التمرد على الأحكام، و الرجاء حذراً من القنوط و اليأس من رَوح الله تعالىٰ، بل يمكن أن تكون الشفاعة بهذا النحو من موجبات الانقلاع عن المعصية، و يدلّ على ما ذكرنا ما رواه حفص المؤذن عن أبي عبد الله عليه السلام في رسالته لأحبّائه:

«واعلموا أنّه ليس يغني عنكم من الله أحد من خلقه، لا مَلَكٌ مقرّب و لا نبيٌّ مُرسل و لا من دون ذلك، مَن سرّه أن ينفعه شفاعة الشافعين عند الله فليطلب إلى الله أن يرضى عنه».

والمستفاد من هذه الرواية أنّ الإنسان لابدّ أن يكون مراقباً لنفسه، لئلا يقع في سخط الله تعالىٰ، فإنّه لا تنفعه شفاعة الشافعين، هذا مع أنّا اشترطنا في تحقّق الشفاعة وجود أصل الإيمان في الجملة.

الثالثة: أنّ أقصى ما يستفاد من الأدلّة الدالّة على ثبوت الشفاعة هو إمكانها دون وقوعها، بل إنّ في أصل دلالة العقل عليها منعاً، و أمّا النقل، فإنّ ما ورد في الكتاب الكريم إمّا أن يدلّ علىٰ نفي الشفاعة مطلقاً، مثل: قوله تعالى: ﴿**لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ**﴾[1].

أو يدلّ على نفي الأثر عنها مثل قوله تعالى: ﴿**فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾[2].

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٥٤.

٢. سورة المدثر: الآية ٤٨.

أو ما ورد فيه الاستثناء؛ كقوله تعالى: **﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلّاَ لِمَنِ ارْتَضَى﴾**[١]، وقوله تعالى: **﴿إِلّاَ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾**[٢]، وقوله تعالى: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلّا بِإِذْنِهِ﴾**[٣].

وجميع ذلك يرجع إلى النفي كما في أمثال ذلك ممّا ورد فيه الاستثناء بالمشية، فإنّه يستعمل في القرآن في مقام النفي القطعي، و هو كثير، قال تعالى: **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلّاَ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾**[٤]، هذا حال القرآن الكريم.

وأمّا السنّة الشريفة، فإنّه لا يمكن التعويل عليها أيضاً، مع أنـّها لا تزيد على الكتاب الكريم دلالة.

والجواب عنها: يظهر بعد الإحاطة بما ذكرناه في مفهوم الشفاعة و دلالة الأدلّة التي أُقيمت على ثبوتها، و ذكرنا أنّ الآيات المباركة النافية لمطلق الشفاعة أنـّها تنفيها عند عدم المقتضي أو وجود المانع، و لا يقول أحد بالشفاعة حينئذٍ، و أمّا الشفاعة المطلوبة إنّما هي عند وجود شروطها، أو أنـّها تنفيها عن غيره تعالى.

وأمّا الآيات النافية لأثر الشفاعة، فإنّما هي تنفيه في مورد خاصّ، و هو خصوص المجرمين المنكرين للجزاء و الدِّين، فهي في الواقع تثبت الشفاعة في غير المورد المنفي فيه أثر شفاعة الشافعين، فالآية الشريفة على ثبوتها أدلّ.

وأمّا الآيات المشتملة على الاستثناء، فهي واضحة في أنـّها تدلّ على

---

١. سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

٢. سورة يونس: الآية ٣.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٤. سورة هود: الآية ١٠٧.

ثبوت الشفاعة لمَن أذن له الرحمن ، و القول بأنّها تدلّ على مجرّد الاستثناء الدالّ على النفي القطعي ، اجتهاد في مقابل النص الصريح ، و شبهة واهية لا يمكن الإصغاء إليها ، و أمّا السنّة فهي متواترة صريحة في المطلوب ، و قد تقدّم شطر منها .

الرابعة : أنّ الآيات المباركة الدالّة على ثبوت الشفاعة ، إنّما هي آيات متشابهات ، و ليس للعقل فيها سبيل ، فلابدّ من إرجاع علمها إلى الله تعالى كما أمرنا بذلك .

والجواب عنها : أنّ الآيات الدالّة على تحقّق الشفاعة ليست من المتشابهات ، بل هي من المحكمات بعد ردّ بعضها إلى بعض ، و العقل يدلّ عليها بوضوح ، كما عرفت سابقاً .

الخامسة : أنّ الشفاعة في رفع العقاب بعد الاستحقاق إمّا أن تكون عدلاً أو ظلماً ، و على الأوّل يستلزم كون تشريع أصل الحكم ظلماً ، و هو قبيح بالنسبة إليه تعالىٰ ، و على الثاني كانت الشفاعة ظلماً ، و هو لا يليق بالنسبة إلى المشفوع عنده والأنبياء الشافعين .

وهو باطل : لأنّ تشريع الأحكام حقّ و عدل، و ليس غاية تشريع الأحكام أو الغرض منه خصوص الامتثال فقط ، بل لها حِكَمٌ و مصالح كثيرة أُخرىٰ ، مثل تكميل العباد و امتحانهم ، و منها إظهار سعة رحمته بعد المخالفة ، إلى غير ذلك من الحِكَم ، مضافاً إلى ما تقدم في مفهوم الشفاعة من أنـّها لا تغيِّر الحكم ، بل توجب العفو عن المجرم بعد شمول العقاب له ، فيكون الحكم و الشفاعة و رفع العقاب كلّها عدلاً .

ومن ذلك يظهر الجواب عمّا يقال : من أنّ الشفاعة في رفع العقاب عن المجرمين موجبة للاختلاف في الفعل و استلزام نقض الغرض المنافي للحكمة ،

فإنّ بطلانه واضح؛ لأنّه تحديد للأغراض الواقعية بنظر الإنسان و قدر إدراكه ، مع أنّ الواقع أعمّ من ذلك ، كما ثبت بالبراهين العقلية في الفلسفة . و الشفاعة من الأسباب التي جعلها الله تعالى لينال عباده الرحمة و الغفران كما عرفت .

الشفعاء:

الشفاعة ثابتة بالأصالة لله تعالىٰ ، و لغيره عزّ و جلّ بإذنه و رضاه ، و يستفاد من الكتاب و السنّة أنّ الشافعين في العباد متعدّدون و كثيرون ، و نتعرض لجملة منهم .

والشافع الحقيقي بالذات ، هو الله تبارك و تعالىٰ ، فهو في التكوين بمعنى جعل الأسباب على مقتضى الحكمة ، و في التشريع العفو و إسقاط العقاب ، أو رفع الدرجات كما في جميع أسمائه المباركة الحسنى ، فإنّه تعالى هو الرزّاق و الرّحيم والغفور و الودود إلى غير ذلك ، و هي لا تنافي وجود الوساطة ، بل الوسائط في ظهورها للخلق و مظهرية الكلّ لها ، و هكذا بالنسبة إلى الشفاعة بمعنى الشافعية و الشفيع في حقّه عزّ و جلّ ، و علىٰ ذلك جرت مشيئته المقدّسة على انتظام النظام الأحسن بأسبابها ، قلّت أو كثرت ، فإنّ مبدأ الكلّ عنه ، و مرجع الكلّ إليه ، وحقيقة كلّ موجود تنطق بلسان الحال ﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾[1] ، ولكن لا نفقه هذا النطق و إن برز ذلك لمَن علم الأسرار و ارتفعت عنده الحُجب والأستار ، و يدلّ على ذلك جملة من الأخبار ، ففي جملة من الدّعوات المعتبرة :

«وأستشفعُ بك إلى نفسك» و «اللّهمَّ إنّي أستشفع بك إليك» .

ومن أسمائه الحسنى : الشافع و الشفيع ، و قال تعالى : ﴿**قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ**

---

١ . سورة البقرة : الآية ١٥٥.

جَمِيعاً﴾[١]، فهو الشفيع المحض في الحقيقة، وفي الحديث عن الرضا عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله:

«إذا كان يوم القيامة تجلّى الله عزّ و جلّ لعبده المؤمن، فيوقفه على ذنوبه ذنباً ذنباً، ثمّ يغفر الله له، لا يطلع الله له ملَكاً مقرّباً و لا نبيّاً مرسلاً و يستر عليه و لا يطلع عليه أحد، ثمّ يقول لسيّئاته كوني حسنات».

وإذا تأمّلنا في حقيقة الشفاعة فيه جلّ جلاله، فإنّها ترجع إلى رازقيّته تعالى، لأنّ الرازقيّة لا تختصّ بعالم دون عالم، و لا بنوع خاص من الممكنات دون نوع، بل هي تعمّ جميع ما سواه من مخلوقاته، سواء المجرّدات و النفوس و المادّيات، كلّ بحسبه و حياته، كما يصف به نفسه، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً**﴾[٢]، فإنّ هذا الإمساك ليس إمساكاً خاصاً ومن جهة مخصوصة، بل هو من جميع الجهات بكلّ ما يتصوّر من معنى الإمكان والحاجة.

فمعيّته القيومية لجميع ما سواه حدوثاً و بقاءً، و إفناءً و تبديلاً للصور إلى الأُخرىٰ، هذا بالنسبة إلى المعية العامّة لجميع ما سواه.

وله جلّت عظمته معية أُخرى لأكرم خليقته و هو الإنسان، الذي قال فيه: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ وَ رَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَ فَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**﴾[٣]، وهذه المعية هي التي تُراد من قوله تعالى: ﴿**هُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾[٤]، فإنّها معية خاصّة تشمل عالَم انحصار الأسباب إلا فيه

---

١ . سورة الزمر: الآية ٤٤.

٢ . سورة فاطر: الآية ٤١.

٣ . سورة الإسراء: الآية ٧٠.

٤ . سورة الحديد: الآية ٤.

و الانقطاع إلّا إليه ، و هل يعقل للرزق حينئذٍ معنىً أجلّ وأدق و أفضل من نجاة نفوس محتاجة غاية الاحتياج إليه في شدائد الأهوال وتبدّلات الأحوال؟!

و يمكن إرجاع ذلك إلى الرحمة الواسعة التي شملت ما سواه ، أو إلى الرأفة ، فإنّ جميع ذلك من أسمائه الحسنى و صفاته العليا ، و في ذلك يشير ما ورد عن الصادق عليه السلام :

«إذا كان يوم القيامة نشر الله تبارك و تعالى رحمته حتّى يطمع إبليس في رحمته» .

والشفيع الثاني: هو سيّد الأنبياء و المرسلين محمّد بن عبد الله، الذي هو مبدأ للنبوّات السماوية في علم الله تعالىٰ ، و العلّة الغائية ، و لابدّ من تقدّمها في العلم ، فإنّه الشفيع المطلق بعد الباري عزّ و جلّ ، و لذا صار شهيداً على الجميع ، قال تعالىٰ : ﴿**يَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ جِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَىٰ هٰؤُلاَءِ**﴾[1] ، فالشفاعة تنزل على نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله ؛ و منه إلى غيره ، لأنّ له المقام المحمود ـ قال تعالى : ﴿**عَسىَ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾[2] ، المفسَّر بمقام الشفاعة في عدّة من الأخبار ، وكذلك قوله تعالى : ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضىَ**﴾[3] ، وقد وردت روايات متواترة من الجمهور و غيرهم في ثبوتها له صلى الله عليه وآله ، بل يمكن أن يعدّ من ضروريات الدِّين ، ففي الحديث المعروف : «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي» ، و في «تفسير العياشي» عن أحدهما عليهما السلام في قوله تعالى : ﴿**عَسىَ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**﴾ قال عليه السلام : «الشفاعة» .

ومن الشافعين في العباد : الوسائط التكوينيّة و الأسباب الطبيعيّة ، فإنّها

---

١ . سورة النحل : الآية ٨٩ .

٢ . سورة الإسراء : الآية ٧٩.

٣ . سورة الضحى : الآية ٥ .

شفعاء عند الله تعالى و وسائط بينه عزّ و جلّ و بين خلقه، قال تعالى: **﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**[١]، فإنّ جعل الشفاعة بإذنه بعد مالكيّته لما في السّماوات و الأرض، يدلّ على أنّها إنّما تكون في التكوينيّات، بل يمكن أن يكون شيء بوجوده التكويني شافعاً في هذا العالَم قبل قيام الساعة و انسداد باب التوبة و رفع الحجّة عن الأرض، و ذلك قبل القيامة بأربعين يوماً، و يدلّ على ذلك قوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَ أَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾**[٢]. وما ورد عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله:

«لولا شيوخ رُكّع، و بهائم رتّع، و أطفال رُضّع، لصبّ العذاب عليكم...».

وما ورد في الكعبة و القرآن من أنّهما أمانان لأهل الأرض، و غير ذلك، ويأتي في الموضع المناسب شرح ذلك إن شاء الله تعالى.

ومنهم: الوسائط التي توجب المغفرة من الله عزّ و جلّ أو القرب إليه كالتوبة، قال تعالى: **﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾**[٣]، وقد تقدّم البحث في التوبة في أحد مباحثنا بالتفصيل، وعن عليٍّ عليه السلام: «لا شفيع أنجح من التوبة».

ومنهم: الإيمان، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ آمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَ يَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾**[٤]، والآيات في

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٥٥.

٢. سورة الأنفال: الآية ٣٣.

٣. سورة الزمر: الآية ٥٣ و ٥٤.

٤. سورة الحديد: الآية ٢٨.

ذلك كثيرة، وفي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ في أخبار متواترة: «كلمة لا إله إلّا الله حصني، فمَن دخل حصني أمن من عذابي».

ومنهم: الأعمال الصالحة، سواء كانت من نفس المشفوع له أو من غيره:

أمّا الأوّل: فيدل عليه آيات من الذكر الحكيم، قال تعالى: **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾**[1].

وأمّا الثاني: فقد ورد في الحديث المتواتر عن نبيّنا الأعظم ﷺ:

«يلحق بالميّت كلّ عمل خير يؤتى له بعد موته من الصّلاة و الصّيام و الحجّ و الصدقة، حتّى إنّه ربما كان في ضيق فيوسع له بذلك».

وعنه ﷺ أيضاً: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولدٌ صالح يدعو له بعد موته، أو مصحف يقرأ فيه».

ونظير ذلك أخبار كثيرة.

ويمكن القول بأنّ هذه الأخبار بإطلاقها تشمل الشفاعة في عالَم البرزخ أيضاً، سواء في تخفيف العذاب أو رفع الدّرجات في ذلك العالَم، و لا محذور فيه من عقل أو نقل، وعليه شواهد كثيرة من الأخبار يأتي ذكرها في الموضع المناسب.

ومنهم: القرآن الكريم، قال تعالى: **﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَ يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**[2]، وفي الحديث أنّه يُقال لقارئ القرآن: «اقرأ و ارق»، أي ارقَ في الدَّرجات.

ومنهم: الملائكة، قال تعالى: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَ مَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَ يَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾**[3].

---

١. سورة المائدة: الآية ٩.

٢. سورة المائدة: الآية ١٦.

٣. سورة المؤمن: الآية ٧.

وقال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾[2].

وغير ذلك من الآيات الشريفة الدالّة على ثبوت الشفاعة للملائكة منطوقاً و مفهوماً.

ومنهم: سائر الأنبياء و المرسلين، فإنّ لهم الشفاعة أيضاً، و ما ورد في بعض الروايات من أنّ الأنبياء إنّما يرجعون إلى نبيّنا الأعظم ﷺ في ذلك، فيصحّ أن يقال: إنّ لهم الشفاعة بعد الإذن من سيّد الأنبياء، و ليس لهم تلك قبل الاستيذان منه، كما تقدّم في بعض الروايات، فإنّ لهم القابلية والاستعداد لهذه المنزلة الكريمة و المقام العظيم، فقد ذكرنا أنّه ليس كلّ أحد ينال هذه الموهبة الإلهية، بل لابدّ من الاستعداد الذاتي الذي لا يعلمه إلّا الله تعالى.

نعم، يمكن الحصول على هذا الاستعداد بالإيمان و الأعمال الصالحة والمجاهدات الحقّة، و لذلك تختلف مراتب الشفاعة حسب اختلاف الاستعدادات، و تشتدّ مراتبها كمّاً وكيفاً باشتداد مراتب المعارف المعنوية التي يحيط بها نفس الشافع، و أصل ذلك كلّه شروق نور أزلي على النفس، فيضيء وتستضيء منه النفوس المستعدّة، فهو الشافع الشفيع، و هو النور المضيء، وبأنواره تجلّت قلوب العارفين، و بها حصلت بشارة المخبتين، و منها تتلألأ سيماء المؤمنين، و الجميع يسرعون حسب مقاماتهم و درجاتهم إلى جنّات النعيم، فلا أوّل لهم إلّا من الله، و لا آخر لهم إلّا إليه، فهم أظهروا حقيقة العبودية،

---

١. سورة الشورى: الآية ٥.

٢. سورة النجم: الآية ٢٦.

فأحاطت بهم العنايات الربوبية ، وكشفت عن بصائرهم الحجب ، فادهشوا بما أدركوا من أنوار رب الأرباب .

ترى المحبّين صرعى في ديارهم　　كفتية الكهف لا يدرون كم لبثوا

ومن ذلك يظهر أنّ كلّ من سعى بحسب جهده إلى الوصول إلى هذا المقام ، ينال هذه الموهبة الإلهية و الفيض الربّاني ، سواء في ذلك الأنبياء و الأوصياء والعلماء والمؤمنون ، كلٌّ حسب استعداده .

وعلى ذلك يحمل ما ورد من الاختلاف في شفاعة الأنبياء و رجوعهم إلى نبيّنا الأعظم ﷺ ، فإنّه إمامهم ، و هو أكملهم ، و له المقام المحمود ، ففي الحديث في قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ ، قال عليه السلام :

«لا يشفع أحد من أنبياء الله و رسله حتّى يأذن الله له إلّا رسول الله ، فإنّ الله أذن له في الشفاعة قبل يوم القيامة ، و الشفاعة له ثمّ من بعد ذلك للأنبياء» .

و تقدّم ما يدلّ على ذلك .

ومنهم : بنت خاتم الأنبياء و سيّدة النساء الصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام ، ذكر السيوطي في «الدرّ المنثور» ، و العسكري في «المواعظ» ، و المتّقي الهندي في «كنز العمال» ، عن جابر :

«أنّ رسول الله ﷺ رأى على فاطمة عليها السلام كساءً من أوبار الإبل و هي تطحن ، فبكى و قال : يا فاطمة اصبري على مرارة الدُّنيا لنعيم الآخرة غداً ، و نزلت : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضىَ﴾» .

وروى محب الدّين الطبري في «ذخائر العقبى» عن عليّ عليه السلام ، قال :

«قال رسول الله ﷺ لفاطمة : يا فاطمة تدرين لِمَ سُمِّيت فاطمة؟

قال عليّ : يا رسول‌الله ، لِمَ سُمِّيت فاطمة؟

قال : قد فطمها و ذرّيتها عن النار يوم القيامة» .

أخرجه الحافظ الدمشقي أيضاً، و الروايات بهذا المعنى متواترة بين المسلمين.

وأخرج النسائي عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «و إنّما سمّاها فاطمة؛ لأنّ الله عزّوجلّ فطمها و محبّيها عن النار».

بل إنّ شفاعة سيّدة النساء من شفاعة سيّد الأنبياء صلى الله عليه وآله، لما رواه الجمهور و غيرهم بأسانيد متواترة عنه صلى الله عليه وآله: «فاطمة بضعةٌ منّي»، وليس المراد من لفظ «البضعة» الجزء الخاص كاليد و العين و القلب، بل المراد الجزء السرياني في بدنه الأقدس، من حيث تعلّق الروح المقدّسة المؤيَّدة بروح القدس، و يشهد لما قلناه أنّ علمها من علمه صلى الله عليه وآله، و قد أجمع أولادها المعصومون عليهم السلام على أنّ عندهم مصحف فاطمة، بل كانوا يفتخرون به، و هو من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله و خطّ عليٍّ عليه السلام بيده، و فيه علم ما كان و ما يكون، كما في الروايات، ولا يعقل الانفكاك بين البضعة السريانية و الكلّ.

ومنهم: الأئمّة الهُداة صلوات الله عليهم أجمعين، فإنّ لهم مقام الشفاعة في الآخرة، و النصوص في ذلك متواترة بين المسلمين عموماً و خصوصاً.

ومنهم: العلماء و الشهداء، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله:

«ثلاثة يشفعون إلى الله عزّ و جلّ فيُشفَّعون: الأنبياء، ثمّ العلماء، ثمّ الشهداء».

ولعلّ الترتيب محمول على ترتّب مقامهم عند الله عزّ و جلّ، وعن الصادق عليه السلام:

«إذا كان يوم القيامة بعث الله العالم و العابد، فإذا وقفا بين يدي الله عزّ و جلّ قيل للعابد: انطلق إلى الجنّة. و قيل للعالم: قف، تشفع للناس بحسن تأديبك لهم».

ومنهم: المؤمن حتّى السّقط منه، ففي الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «تناكحوا

و تناسلوا، فإنّي أُباهي بكم الأُمم و لو بالسقط يجييء محبنطئاً على باب الجنّة، فيُقال له أدخل، فيقول لا حتّى يدخل أبواي...».

أقول: المحبنطئ: العظيم البطن، يعني امتلأ جوفه غيظاً، و في الرواية بحث يأتي التعرض له في محلّه إن شاء الله تعالى.

وفي «تفسير العياشي» عن عبيد بن زرارة، قال:

«سُئل أبو عبد الله عن المؤمن هل له شفاعة؟ قال عليه السلام: نعم، فقال له رجل من القوم: هل يحتاج المؤمن إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله يومئذٍ؟ قال عليه السلام: نعم، إنّ للمؤمنين خطايا و ذنوباً، و ما من أحد إلّا و يحتاج إلى شفاعة محمّد يومئذ...».

وفي «تفسير العياشي» ـ أيضاً ـ عن أبان بن تغلب، قال:

«سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إنّ المؤمن ليشفع يوم القيامة لأهل بيته، فيشفَّع فيهم حتّى يبقى خادمه فيرفع سبابتيه، فيقول يا رب، خويدمي كان يقيني الحرّ و البرد، فيشفع عنه».

الشفاعة ومتعلّقها:

قد عرفت أنّ الشفاعة إمّا أن تكون تكوينيّة، فهي تتعلّق بكلِّ شيءٍ في عالم التكوين.

و إمّا أن تكون تشريعيّة، تتعلّق بالثواب و العقاب، و هذه على درجات:

فمنها: ما تتعلق بكلِّ ما يوجب العقاب حتّى الشرك بالله تعالىٰ، و هي التوبة والإيمان بالله و رسوله.

ومنها: ما تتعلّق ببعض الذنوب و التبعات؛ كالأعمال الصالحة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[1].

---

١. سورة هود: الآية ١١٤.

ومنها : الشفاعة المعروفة في يوم القيامة ، و هي شفاعة الأنبياء و المرسلين ومن تقدّم ذكره ، و هي الشفاعة الكبرىٰ ، و هي تتعلّق بالكبائر مطلقاً ، سواء كان موردها حقّ الله سبحانه و تعالى ، أو حقّ الناس ، أو هما معاً ، و يدلّ على ذلك ما رواه سليمان بن داود عن الرِّضا عن آبائه عليهم السلام ، قال :

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا كان يوم القيامة ولّينا حساب شيعتنا ، فمَن كانت مظلمته فيما بينه و بين الله عزّ و جلّ حكمنا فيها فأجابنا ، و مَن كانت مظلمته فيما بينه و بين الناس استوهبناها فوهبت لنا ، و مَن كانت مظلمته فيما بينه و بيننا كنّا أحقّ مَن عفا و صفح» .

هذا، و لكن ورد في السنّة الشريفة أنّ بعض الذنوب لا تتعلّق به الشفاعة ، فتكون هذه الأخبار تخصيصاً لعمومات الشفاعة ، و نشير إلى بعضها :

منها : الاستخفاف بالصّلاة ، ففي الحديث : عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

«لا ينال شفاعتي مَن استخف بصلاته ، لا يرد عليَّ الحوض لا و الله» .

وعن أبي بصير أيضاً، قال :

«دخلت على أُمّ حميدة أُعزيها بأبي عبدالله عليه السلام ، فبكت و بكيت لبكائها .

ثمّ قالت : يا أبا محمّد ، لو رأيت أبا عبدالله عليه السلام عند الموت لرأيت عجباً ، فتح عينيه، ثمّ قال : اجمعوا كلَّ من بيني و بينه قرابة ، قالت : فما تركنا أحداً إلّا جمعناه ، فنظر إليهم ثمّ قال : إنّ شفاعتنا لا تنال مستخفّاً بالصلاة» .

والروايات في ذلك متواترة .

ومنها : شرب الخمر ، فعن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله :

«ليس منّي مَن استخف بصلاته ، لا يرد عليَّ الحوض لا و الله ، ليس منّي من شرب الخمر ، لا يرد عليَّ الحوض» .

والروايات في ذلك كثيرة.

ومنها: سوء الخلق، فعن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

«قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أبى الله لصاحب الخُلق السيِّء بالتوبة، قيل: وكيف ذاك يا رسول الله؟ قال: لأنّه إذا تاب من ذنب وقع في ذنب أعظم منه».

وعنه صلى الله عليه وآله أيضاً: «إيّاكم وسوء الخلق، فإنّ سوء الخلق في النار لا محالة».

وغير ذلك من الروايات.

ومنها: قتل النفس المحترمة، فعن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام: «لايزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً، قال عليه السلام: ولا يوفَّق قاتل المؤمن متعمِّداً للتوبة».

وعن ابن أبي عمير، عن سعيد الأزرق، عن الصادق عليه السلام:

«في رجل قتل رجلاً مؤمناً، يُقال له: مت أيَّ ميتة شئت، إن شئت يهودياً وإن شئت نصرانياً وإن شئت مجوسياً».

وقد ورد شبه هذا التعبير في التسويف بالحجّ أيضاً.

ومنها: المبادرة إلى ارتكاب المعاصي وإتيان المحرَّمات اعتماداً على شفاعة سيِّد الأنبياء لأُمّته، فإنّ شمول أدلّة الشفاعة لهذه الصورة ممنوع، ويستفاد ذلك من خبر حفص المؤذن السالف ذكره.

ولكن مع ذلك كلّه فإنّ الشفاعة أمر غيبيّ لا تنالها الحدود، والله يغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء.

زمان الشفاعة:

تقدّم ما يتعلّق بالشفاعة بقسميها، والحقّ عدم اختصاصها بزمان خاصّ،

فهي تعمّ جميع ما يرد على الإنسان من العوالِم، سواء في الدُّنيا و الحشر و النشر ومواقف القيامة، حتّى يتحقّق الاستقرار في دار القرار، و قضاء الله الحتم بالخلود في الجنّة أو النار.

ولكن يستفاد من مجموع الأدلّة الواردة في الشفاعة أنّ الشفاعة الكبرى إنّما هي بعد الحشر، فهي تختصّ بالآخرة، كما تدلّ عليه الأدلّة النقلية، و هي إمّا أن تتعلّق بالعصاة الذين دخلوا النار فينتفعون بها ويخرجون من النار، كما يدلّ عليه الحديث الوارد في الجهنميّين ومرّ ذكره، وإمّا أن تتعلّق بالعصاة وأصحاب الكبائر قبل دخول النار، فيكون تأثيرها إسقاط العذاب، وتقدّم ما يدلّ على ذلك أيضاً.

وأمّا الشفاعة في الدُّنيا: فإنّ بعض إطلاقات الأدلّة الواردة في الشفاعة يدلّ على ثبوتها فيها، و لا محذور فيه من عقل، فإنّه بعد إذنه تعالى عن علم أنّه أهل للشفاعة لا تختصّ بعالَم دون آخر، و يدلّ على وقوعها بعض الآيات الشريفة، قال تعالى: **﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾**[1].

والظاهر من الآية الشريفة أنّهم طلبوا شفاعة موسىٰ عليه السلام في رفع العذاب عنهم.

هذا بالنسبة إلى الشفاعة التشريعيّة المتعلّقة بالثواب و العقاب.

وأمّا الشفاعة التكوينية: فإنّها واقعة في هذه الدُّنيا و لا يمكن إنكارها، فإنّ الدُّنيا عالَم الأسباب، و قد ذكرنا أنّ الإيمان بالله تعالى و الأعمال الصالحة وغيرهما من الأسباب، إنّما هي شفعاء بين العبد و بين الله تعالىٰ، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ**

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٣٤ و ١٣٥.

لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتاً﴾[١]، و تقدّم ما يرتبط بذلك فراجع.

ومن ذلك رجوع أهل الإيمان إلى نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله، و أولياء الله تعالى الذين لهم قدم راسخ في مراتب الإيمان، فإنّ ذلك من الشفاعة عند الله تعالى لنيل المقاصد و نجح المطالب، و ليس من الشرك كما يدّعيه بعض، بل هما موضوعان مختلفان، فإنّ إذن الله للواسطة ينفي الشرك و يسقطه بالمرّة، و هو يرجع إلى جعل مَن ارتضاه الله تعالى واسطة لأن يدعو في رفع العذاب، كما تقدّم في الآية السابقة من طلبهم من موسى أن يدعو في رفع العذاب عنهم، و لا يتوهّم المؤمن الذي يتوسّل بالوليّ أنّ له جهة موضوعية في رفع المخاطر و الأضرار أو في إتيان النفع، وإلّا فهو من الشرك في مرتبة توحيد الفعل، الذي ينافي لا حول و لا قوّة إلّا بالله، لا في مرتبة المعبودية حتّى ينافي لا إله إلّا الله، و بينهما فرق كبير، كما لا يخفى على الخبير، فطلب الشفاعة ممّن أذن له الله تعالى في الشفاعة ليس من العبادة له حتّى يشمله قوله تعالى: **﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾**[٢]، وليس ذلك بعادم النظير، فإنّ قراءة القرآن في شفاء مرض و التقرّب به إلى الله تعالىٰ، و التّداوي بالأدوية التي خلقها الله تعالى لشفاء الآلام و الأسقام و غير ذلك، ليس من الشرك و لا يتوهّمه أحد في ذلك، وكذا في المقام، و يأتي تتمّة الكلام في الآيات المناسبة إن شاء الله تعالى.

وأمّا عالَم البرزخ الذي يتوسّط بين عالَم الدُّنيا و القيامة، فإنّ الوجوه المتصوَّرة فيه هي: إمّا أن تكون الشفاعة في عالَم البرزخ من نفس الموجودين فيه، أو من الدُّنيا فيه، أو من الآخرة فيه، و لا رابع في البين.

و الجميع لا موضوع له؛ لأنّ مورد الشفاعة الكبرى إنّما هو بعد نصب

---

١. سورة النساء: الآية ٨٥.

٢. سورة الزمر: الآية ٣.

الموازين يوم القيامة و الحساب ثبوت استحقاق العقاب فإنّ بدعاء الشفيع يرفع العقاب بإذن الله تعالى.

نعم؛ بعض الأعمال الصالحة و الخيرات من الأحياء في الدُّنيا للأموات توجب التوسعة عليهم إن كانوا في ضيق، و الأخبار في ذلك متواترة.

وقد ورد في بعض الروايات: أنّ الدفن في بعض الأمكنة المقدّسة، كالدفن في الحرم الإلهي أو ظهر الكوفة، يرفع جملة من المضايقات عن الميّت، و لكن ذلك ليس من الشفاعة المعهودة، بل هو تصرّف و حكومة يمنحها الله تعالى لهم، و لكن يستفاد من بعض الأدعية المأثورة أنّ التصرّفات المعنوية في عالَم البرزخ منحصرة بالله تعالى، مثل ما ورد في الدُّعاء:

«وتولَّ أنت نجاتي من مساءلة البرزخ، و ادرأ عنّي منكراً ونكيراً، و أرعيني مبشّراً و بشيراً».

ويأتي في الموضع المناسب الكلام في عالَم البرزخ.

الشفاعة في الأديان الإلهية:

لا تختصّ الشفاعة المعهودة بالإسلام، بل هي ثابتة في سائر الأديان الإلهية وإن كان بينها تفاوت يسير في مفهومها، و ذلك يرجع إلى السّير التكاملي في المفاهيم الدينية و سائر الأُمور، كما قرّرناه في أحد مباحثنا السابقة، مع أنّنا ذكرنا أنّ الشفاعة ليست وليدة دين خاص، بل هي أمر اجتماعي قرّرها الإسلام و الأديان الإلهية، و يستفاد ذلك من أسفار التوراة و الإنجيل، ففي سفر أيوب من التوراة الإصحاح ٣٣ فقرة ٢٣ ما يدلّ على ذلك، وكذلك في الإصحاح ٥ فقرة ١، و غير ذلك ممّا ورد فيه.

و أمّا في الإنجيل فقد وردت هذه العبارة فيه كثيراً: «يسوع المسيح الذي

بذل نفسه لأجل خطايانا لينقذنا»، أو «يطهرك المسيح من الخطايا»، وأنّ الشفاعة سرّ من أسرار الكنيسة.

غاية الشفاعة:

للشفاعة غايات و فوائد متعدّدة، نذكر المهمَّ منها:

فمنها: توجيه النفوس المستعدّة إلى مقام النبوّة، خصوصاً سيِّد الأنبياء الذي هو الأصل و الأساس للشفاعة.

ومنها: أنّها توجّه الناس إلى الصّالحين من عباد الله، الذين أذن الله تعالى لهم بالشفاعة.

ومنها: ترغيب الناس إلى السّعي في صالح الأعمال و الإخلاص فيها، لعلَّ الله تعالى يرضى عنهم و يجعلهم بأنفسهم من أهل الشفاعة.

ومنها: عدم يأس الناس من رحمة الله تعالى بعد رجائهم في الشفاعة.

ومنها: بقاء الناس في مقام الرجاء و الخوف الذي حثَّ عليه القرآن الكريم والأنبياء و المرسلون.

هذه هي أهمّ غايات الشفاعة، و هناك فوائد أُخرىٰ تظهر للمتتبِّع في أدلّة الشفاعة.

***

بحث فلسفي:

لا ريب في ثبوت السعادة و الشقاوة للإنسان، و الأُولى عبارة عن الخير للإنسان. و الثانية تقابل ذلك. و للعلماء و الفلاسفة فيهما أقوال و مذاهب. ومحصّل تلك هي: أنّه إذا لوحظ الإنسان بالنسبة إليهما يتصوَّر على وجوه:

الأوّل: أن تكون السعادة ذاتية للسعيد، و الشقاوة ذاتية للشقيّ، بالذاتي الحقيقي المعبَّر في محلّه بالذاتي الايساغوجي.

الثـاني: أن يكون كلّ واحد منهما ذاتياً له، بمعنى كونهما من لوازم الذات. كذاتية الزوجية للأربعة و الفردية للثلاثة ،المعبَّر عنه في محلّه بذاتي باب البرهان.

وهذان الوجهان باطلان في نظام التشريع؛ لأنّ القول بهما ينافي الاختيار الذي يتقوّم به التشريع مطلقاً، كما دلّت عليه الأدلّة العقلية و النقلية.

ولكن استند بعض إلى قول نبيّنا الأعظمﷺ: «الناس معادن كمعادن الذهب و الفضّة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، و شرارهم في الجاهلية شرارهم في الإسلام».

ويردّ عليه ما عرفت آنفاً من أنّ القول به ينافي القواعد العقلية المتقنة، الدالّة على ثبوت الاختيار، و أنّ التشبيه في الحديث الشريف إنّما هو من بعض الجهات دون جميعها.

الثالث: أن يكون من مجرّد الاقتضاء لا الذاتي، و هذا هو الصحيح الذي يستفاد من مجموع الأدلّة الواردة في الطينة و الميثاق، و الشقاوة و السعادة، و هو الموافق للقواعد العقلية الدالّة على ثبوت الاختيار في استحقاق الثواب و العقاب.

وحينئذٍ فالشفاعة الكبرى التي ذكرنا أنّها ثابتة لنبيّنا الأعظمﷺ الذي هو واسطة الفيض، و سائر الأنبياء و الأوصياء إنّما هي في هذا القسم من السعادة والشقاوة، و لا موضوع لها في الوجهين الأولين، لعدم قابلية المحلّ لها، و قد ذكرنا أنّها شرط في ثبوت الشفاعة، و يدلّ على ذلك ما ورد في الشفاعة، مثل قولهﷺ: «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي»، فإنّ المستفاد منه أنّ موردها الأفعال، فلا تكون في مرتبة الذات و الذاتيات، فيكون مورد الشفاعة السعادة و الشقاوة على الوجه الثالث، فإنّه القابل للتغييرالتبديل بعروض الموانع.

وقد ذكرنا أنّ السعادة و الشقاوة على درجات:

منها: ما يكون الإنسان فيهما بالغاً إلى أقصى درجات الكمال.

ومنها: ما يكون الإنسان سعيداً ذاتاً و شقيّاً فعلاً، و بالعكس.

ومنها : ما لا تتمّ له فعلية السعادة و الشقاوة ، و لكن لابدّ من زوال الهيئات الرديئة و بروز الحقيقة ، فإمّا أن ترزق التطهير فتزول الشقاوة العرضية ، أو تسلب السعادة العرضية و تظهر شقاوة النفس ، أو تكون مرجوة لأمر الله تعالى إن لم تكتمل في السعادة و الشقاوة و فارقت الحياة ناقصة مستضعفة ، فالشفاعة في هذه المراتب و الأقسام إنّما تزيل الهيئات الرديئة الشقية التي لزمت النفوس .

أمّا النفوس الكاملة في الشقاوة ، التي أثرت المعاصي و الذنوب في ذاتها ، وانقلب المقتضي إلى الذاتي ، فلا موضوع للشفاعة فيها ، و هذا من إحدى الأُصول التي بنى بعض أكابر الفلاسفة (رحمة الله عليه) المعاد الجسماني عليها ، وقال بعضهم :

قد خمرت طينتنا بالملكة   و تلك فينا حصلت بالحركة

هذا موجز القول ، و سيأتي في الموضع المناسب تفصيله إن شاء الله تعالى .

***

الآية ٢٥٥

﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾.

الآية الشريفة تقرّر أعظم المعارف الإلهية، و أهمّ أصل من أُصول الدِّين، الذي إليه يدعو جميع الأنبياء و المرسلين. و أنّ الاعتقاد به يجعل العبد في الصراط المستقيم، و يحثّه على العمل القويم، يطلبه الإنسان بالفطرة و يترنّم باسمه في كلِّ حالة، ألا و هو الله المعبود بالحق الواحد الأحد الذي اجتمع فيه جميع صفات الكمال.

وما في الآية الشريفة هو الحدّ الفاصل بين الاعتقاد الصحيح و غيره، فقد قرّرت توحيد الله تعالى في الذات و المعبودية و الصفات.

وقد وصفته بأُصول صفات الكمال و هي الحياة، و القيوميّة، و المالكية، والربوبية العظمىٰ، و العلم، فلا تخفى عليه خافية في السماوات و الأرض، و لا يحيط بعلمه أحد. و هذه هي أُمّهات الأسماء الحسنى، وإليها يرجع سائرها، و قد نزّهت عنه جميع ما لا يليق بساحة كبريائه.

فهي تثبت المبدأ و المعاد للتلازم بينهما، فتضمّنت الآية الشريفة توحيد

الله تعالى و الصفات العليا و الأسماء الحسنى و تنزيهه عمّا لا يليق به، واتّصافه بصفات الجمال و الجلال، على نحو يستشعر العبد بعظمته و كبريائه، و حكمته و علوّ قدره و عظم شأنه، فيقف بين يديه خاضعاً ذليلاً مذعناً بوجوب طاعته و الوقوف عند حدوده و أحكامه، و نبذ ما لا يليق بساحة كبريائه و الإعراض عمّا يسخطه ولا يرضى به، فالمعتقد بها يؤمن بما ورد في القرآن الكريم، و ما جاء به سيِّد المرسلين.

فالآية المباركة بحقّ أعظم آية في كتاب الله المجيد، و إنّها من كنوز العرش، وإنّها تعدل ثلث القرآن.

ومن ذلك يعلم وجه الارتباط بما سبق و ما يأتي من الآيات الشريفة.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ﴾.

الله: علم لواجب الوجود المعبود بالحقّ إله العالمين جلّ جلاله، و هو أجلّ لفظ لأعظم معنىً، فوق ما نتعقّله من معنى العظمة و الجلال.

و تقدّم في سورة الحمد ما يتعلّق به، و قلنا إنّه سواء كان اللفظ من وَلِه بمعنى التحيّر، لتحيّر جميع ما سواه فيه جلّ و علا، و أنّ غاية ما في وسع الجميع إنّما هي الإشارة إليه تعالى بهذا اللفظ العظيم و أمثاله من أسمائه المباركة، و أمّا الحقيقة، فدونها حجب كثيرة.

أو كان من أَلِهَ بمعنى العبودية، لكونه المعبود بالحقّ.

أو عَلَم مختصّ به جلّ جلاله، فإنّ جميع ذلك يستلزم أنّه متّصف بجميع صفات الكمال، و منزّه عن النقائص و الأوهام، و قد نسب إلى نبيّنا الأعظم ﷺ: «أنّ هذا هو الاسم الأعظم الذي يتأثّر منه العالَم».

قوله تعالى : ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ .

نفي للمعبود مطلقاً و حصر فيه جلّ و علا ، بل نفي للحقيقة الحقّة و إثبات لها فيه تعالى ، لأنّ غيره في معرض الزوال و الفناء .

والإله هو الذات المتّصفة بصفات الألوهية ، من وجوب الوجود و الحياة والقدرة و غيرها .

أي : لا ذات تستحقّ الصفات الإلهيّة إلّا الله تعالى ، و الضمير يرجع إلى اسم الجلالة الدالّ على الذات المقدّسة ، المتّصفة بجميع صفات الجمال و الجلال ، و قد تقدّم بعض الكلام في قوله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[١] .

ونزيد هنا : أنّ الوجه في إتيان الضّمير مفرداً دون الجمع ، لما ذكرنا في أحد مباحثنا السابقة أنّه تعالى إذا كان في مقام بيان الصفات المقدّسة العليا ، أو في مقام الرحمة و الامتنان على العباد ، يأتي بالمفرد ، و إذا كان في مقام بيان القدرة والقهّارية والكبرياء يأتي بضمير الجمع .

وقد كرّرت هذه الجملة المباركة المبتدأة باسم الجلالة و المنتهية بلفظ «هو» في ستّة مواضع من القرآن الكريم :

أحدها: المقام .

و الثاني: قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٢] .

والثالث: قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٣] .

والرابع: قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[٤] .

---

١ . سورة البقرة : الآية ١٦٣ .

٢ . سورة آل عمران : الآية ٣ .

٣ . سورة النساء : الآية ٨٧ .

٤ . سورة طه : الآية ٨ .

والخامس: قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلّاَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾[١].

والسادس: قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلّاَ هُوَ**﴾[٢].

وعن بعض المتتبِّعين أنّ لهذه الجملة المباركة آثاراً عجيبة حصلت بالتجربة، و يشهد لما ذكرهﷺ أنّ هذه الجملة في جميع الموارد التي ذكرت اقترنت بمهام الصِّفات الجمالية و الجلالية. ووحدته الحقّة الحقيقية سرت إلى الألفاظ التي تُطلق عليه عزّ وجلّ.

قوله تعالى: ﴿**الْحَيُّ**﴾.

حصر للحياة فيه تعالىٰ، فهي فيه عزَّ و جلّ حقيقية ذاتية، لا أن تكون إضافية، كما ستعرف.

أي هو الحيّ فقط، و غيره في معرض الزوال و مستمدّ منه عزّ و جلّ، قال تعالى: ﴿**وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ**﴾[٣].

والحي من الصفات المشبّهة التي تدلّ على الثبوت و الدوام، كالرحيم والعليم، أي أنّه الحياة الثابتة، و مفهوم الحياة معلوم و ظاهر، و هي التي تبتني عليها جميع الإحساسات و الإدراكات، و يلازمها العلم و القدرة، و بانتفائها تتعطّل جميع قوى الحيّ و مشاعره و أفعاله، و هي علىٰ مراتب، و أُصولها الحياة الإنسانية و الحيوانية و النباتية، و حياة المجرّدات، و قد ذكرها الله تعالىٰ في كتابه الكريم في مواضع متعدِّدة:

قال تعالى: ﴿**اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾[٤].

---

١. سورة النمل: الآية ٢٦.

٢. سورة التغابن: الآية ١٣.

٣. سورة طه: الآية ١١١.

٤. سورة الحديد: الآية ١٧.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتىَ﴾[1].

وأقسامها ثلاثة: الحياة الدُّنيا، و الحياة البرزخية، و الحياة الآخرة، و قد وردت في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[2]، وسيأتي أنّ المراد من الحياتين الحياة البرزخية و الحياة الآخرة.

وأمّا الحياة الدُّنيا فقد وصفها الله تعالى بأوصاف مختلفة، كلّها تدلّ على ذمّ هذه الحياة و رداءتها و زوالها، بخلاف حياة الآخرة التي وصفها الله تعالى بأنّها الحياة الكاملة، قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَاّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآْخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[3].

كما وصفها بالأمن و الخلود و الهناء وعدم النقص في كلّ ما يرتبط بها، قال تعالى: ﴿آمِنِينَ لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولىَ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾[4]، وهي أبدية لا غاية لها بحسب الآخر و المنتهى، قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَاّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[5]، ولكنّها محدثة مسبوقة بالعدم، فهي الحياة الكاملة على الإطلاق، و لكن مع ذلك هي مسخّرة تحت إرادة الله تعالىٰ، مملوكة له عزّ و جلّ، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثىَ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[6].

---

١. سورة الشورىٰ: الآية ٩.

٢. سورة غافر: الآية ١١.

٣. سورة العنكبوت: الآية ٤٦.

٤. سورة الدخان: الآية ٥٦.

٥. سورة هود: الآية ١٠٨.

٦. سورة النحل: الآية ٩٧.

فتكون حياته جلّت عظمته حياة حقيقية كاملة واجبة فيه عزّ و جلّ، بريئة من النقص، يستحيل عليها الموت و الفناء، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾[1]، وهي متقوّمة بالعلم و القدرة، و لها مراتب غير متناهية، لانتهائها إلى ما يكون عين ذات الله جلّت عظمته، و لا مبدأ لأوّلها و لا منتهى لآخرها، لأنّه أزليّ أبديّ بذاته، و كذلك يكون ما هو عين ذاته، أي الحياة والعلم و القدرة.

و هذه الحياة منحصرة في الله تعالى، و ليست حياته حياة فردية شخصية، بل هي حياة كلّية حقيقية، هي مبدأ حياة كلّ حيّ، من حياة النبات و الحيوان و الإنسان والروحانيّين، و الأرواح الشامخة و العقول المجرّدة، بل و جميع ما سواه حتّى الجمادات، فإنّ لها حياة خاصّة لا ندركها، كما يظهر من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[3]، فإنّ جميعها مستمدّة من تلك الحقيقة الواحدة البسيطة، فتكون حياته عزّ و جلّ منشأ الأرواح و أصلها، و بدوامها تدوم، بلا فرق بين الأرواح العلوية و الأرواح السفلية و الجواهر المقدّسة الروحانية، فهي منشأ الخيرات و منبع البركات، و هي الغيث المستغيث و الغياث المستغاث في عالَمي الأمر و الخلق، اللذين يجمعان جميع الممكنات.

و الحيّ أم الأسماء الحقيقية المحضة، كالقدرة و نحوها كما يأتي.

قوله تعالى: ﴿الْقَيُّومُ﴾.

حصر للقيّومية فيه عزّ و جلّ فقط، قلبت الواو ياءً بعد أن كان الأصل

---

١. سورة الفرقان: الآية ٥٨.

٢. سورة الإسراء: الآية ٤٤.

٣. سورة فصلت: الآية ٢١.

قيووماً، وادغمتا فصار قيوماً، للقياس المطرد على ما هو المعروف عند الأدباء، كما أنّ أصل القيام القوام، فعل به ما فعل بنظيره.

والقيّوم من أسمائه الحسنى، و معناه القائم بالأمر، المتعهّد بالحفظ و التدبير والمراقبة، و قد أُطلق عليه تعالى قبل الإسلام أيضاً، قال أُميّة ابن أبي الصلت:

لم تخلق السّماء والنجوم والشمس معها قمر يقوم
قدّره مهيمن قيّوم والحشر والجنّة والنعيم
إلا لأمرٍ شأنه عظيم

وهو تعالىٰ قائم بأمر خلقه و تدبير شؤونهم عن علم تامّ و حكمة كاملة، وهو دائم بدوام ذاته، لا يعتريه ضعف و لا فتور.

وتستلزم القيمومة على خلقه جملة من الصفات العليا الحقيقيّة ذات الإضافة، كالخلق و الرزق، و الإحياء، و الإماتة، و الرحمة، و الغفران، و نحو ذلك ممّا يتطلّبه شؤون خلقه.

فهو من أُمّهات الأسماء ذات الإضافة، و الفرق بين الأسماء الحقيقية ذات الإضافة و الإضافية المحضة، يأتي في البحث الفلسفي إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَ لاَ نَوْمٌ﴾.

السِّنة ـ بكسر السين ـ النعاس، و هو الفتور الذي يعتري الإنسان قبل النوم وأصل، السنّة، وَسنة حذفت الواو.

والنوم معروف، و هما ـ أي السِّنة و النوم ـ متلازمان غالباً، و لكن قد يطرأ النوم من دون أن تغلب السنة.

وقد نفى سبحانه و تعالىٰ عن ذاته الأقدس كلا الأمرين، لأنّ القيومية على خلقه تتطلّب أن يكون قائما على تدبير خلقه في جميع الحالات، و إلّا كان من

الخلف الباطل، فلا مقتضي للنوم فيه جلّ جلاله بوجه من الوجوه، فيكون ترتّب هذه الجملة على الحيِّ القيوم من ترتّب المعلول على العلّة، فيستفاد منها أنّ ما لا يكون كذلك تأخذه السنة و النوم.

ومن ذلك يعلم: أنّ تقديم السنة على النوم إنّما هو من باب إثبات عدم النوم بالأولوية، و لو قدّم النوم لما أفاد هذا المعنى أي مَن لا تأخذه مقدّمات النوم، كيف يعقل أن يأخذه النوم؟!

وما قيل من أنّ هذه الجملة على خلاف الترتيب الذي تقتضيه البلاغة في أمثال المقام، فإنّه لابدّ أن يكون من الأقوى إلى الأضعف، بخلاف مقام الإثبات، فإنّ الترتيب فيه يكون من الأضعف إلى الأقوىٰ.

فإنّه يرد عليه مضافا إلى ما تقدّم: أنّ الترتيب في كلا المقامين ـ مقام الإثبات و مقام النفي ـ إنّما يدور مدار صحّة الكلام.

والتعبير بـ(الأخذ)، لنفي جميع ما يتصوّر في عروض السنة، و النوم على ذاته الأقدس عزّ و جلّ.

قوله تعالى: ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾.

معلول آخر للواحد للحيّ القيوم، فإنّه إذا انحصر الحيّ القيوم في الفرد الواحد، يكون كلّ ما سواه له، لا بمعنى المالكيّة و الملكيّة فقط، بل إنّ كلّ ما يتصوَّر في السّماوات و الأرض من جهات الاحتياج و الاستكمال له تعالى، و ليس ذلك من المشترك اللفظي في شيء، لأنّ اللفظ مستعمل في المالكية الحقيقية للذات بجميع لوازمها و ملزوماتها، فالسّماوات و الأرض و ما فيهما خاضعة لإرادته وحاضرة لديه، و هي قائمة به عزّ و جلّ، فالقيومية العظمى تستدعي سعة إحاطته و قدرته و ملكه لجميع السّماوات و الأرض، و هي تدلّ على تفرّده بالألوهية، و أنّ السلطان المطلق لله تعالى.

وممّا ذكرنا يُعرف :أنّ هذه الجملة في موضع التعليل لنفي السِّنة و النوم عنه تعالى أيضاً ، يعني مَن كان مالكا للسّماوات و الأرض و ما فيهما ، و قيّوماً عليها ، لا يمكن أن تأخذه السِّنة و النَّوم ، و إلّا استلزم المحال ، و هو تعطيل شؤون الملك ، كما أنّه لو نام ربّان السفينة مثلا و غفل عن شؤونها لغرقت السفينة .

قوله تعالى : ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾.

استفهام إنكاري ، أي ليس لأحد الشفاعة و التأثير في ملكه و سلطانه إلا بإذنه ، لأنـّه إذا كان المعبود بالحق منحصراً فيه عزّ و جلّ ، و هو الحيّ القيوم لجميع خلقه ، و له جميع ما سواه ملكاً و تدبيراً و إيجاداً و إفناءً ، لا يعقل أن يشفع عنده بدون إذنه ، لأنـّه محال بالضرورة .

والآية الشريفة بعد إثبات السلطان المطلق له تعالى و الملكية الحقيقية فيه عزّ و جلّ ، تثبت قانون الأسباب و المسبّبات ، أي الشفاعة التكوينيّة بإذن الله تعالى ، وقد ذكرنا سابقاً أنّ الشفاعة المنفية ما إذا كانت منافية للسلطان الإلهيّ و مستقلّة عن مشيئة الله تعالىٰ ، و أمّا إذا كانت بإذنه عزّ و جلّ ، فلا مانع منها ، فإنّه ما من سبب إلّا و يكون تأثيره من الله تعالىٰ ، فهو القيوم المطلق ، فتصرّفه إنّما يكون منه جلّت عظمته ، بل إنّ الأسباب في عالَم التكوين حاكية عن جماله و صفاته العليا ، و نظير الآية المباركة قوله تعالى : ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾[1].

وأمّا الشفاعة التشريعيّة فتكون بإذنه عزّ و جلّ بالأولى؛ لأنـّها من شؤون تشريعاته المقدّسة التي يكون التكوين من مقدّمات حصولها ، و قد تقدّم الكلام في

---

١ . سورة يونس : الآية ٣.

الشفاعة فراجع.

قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾.

كناية عن كمال إحاطته بالموجودات، وسعة علمه بالمخلوقات.

و المراد بما بين أيديهم الحاضر المشهود، و بما خلفهم الغائب المستور، فيشمل جميع سلسلة الزمان الحاضر و الماضي و المستقبل، و هي بمنزلة التعليل لنفي الشفاعة إلّا بإذنه.

يعني: أنّ مناط الشفاعة هو العلم الإحاطي بالعباد بما فعلوه و يفعلونه، وسائر جهاتهم و خصوصيّاتهم في سلسلة الزمان من الحاضر و الماضي و المستقبل، ومثل هذا العلم منحصر في الله جلّت عظمته، فلابدّ أن تكون أصل الشفاعة و جميع ما يتعلّق بها و سائر إضافاتها، من حيث الشافع و الشفيع و متعلق الشفاعة، بإذنه واختياره عزّ و جلّ، حدوثاً و بقاءً في الدُّنيا و الآخرة، فلا كمال ولا استكمال إلّا منه تعالى، و لا يقدر أحد على التصرّف في ملكه، ولا رادّ لقضائه جلّت عظمته إلّا منه وبه تعالى، ولهذه الآية الشريفة نظائر في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[١].

قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾.

تأكيد لسعة علمه وكمال إحاطته و نفي علم ما سواه به تعالى. أي أنّ أحداً من خلقه لا يقدر أن يحيط بما يعلمه إلّا إذا شاء.

ومن هذه الآية الشريفة يستفاد عجز ما سواه عن الإحاطة به تعالى، لأنّ

---

١. سورة الأنبياء: الآية ٢٦ و ٢٧ و ٢٨.

صفاته العليا و أسماءه الحسنى غير متناهية كذاته المقدّسة ، و ما سواه متناه ، و عدم إمكان إحاطة المتناهي بغير المتناهي من البديهيات الأوّلية .

فالعلم لله تعالى وحده ، و هو يختص به عزّ و جلّ ، و ما يوجد عند غيره إنّما هو من علمه و مشيئته و إرادته ، و هو تعالى محيط بما سواه و قائم على خلقه ، و لا تتمّ قيّوميته على خلقه إلا بإفاضة ما يحتاجون إليه من العلوم و المعارف لتكتمل بذلك سعادتهم الدنيوية و الأُخروية ، و لا يختصّ ذلك بذوي العقول بل لطفه وعنايته شاملتان لجميع مخلوقاته ، فهي مستفيضة من فيضه العليّ ، و يدلّ على ذلك جملة من الآيات المباركة ، قال تعالى : **﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً﴾**[1] ، وهي تحت إرادته و تربيبه العظمى ، و من مظاهر فيضه وإحسانه و آثار رحمته و امتنانه ، ذاتاً و صفةً وحدوثاً و بقاءً ، فجميع نظامه التكويني التشريعي ينبعث عن نظامه الرّبوبي ، و ما سواه محتاج إليه في البقاء كاحتياجه إليه عزّ و جلّ في أصل الحدوث ، لا يقدر أن يقدم على خلاف إرادته عزّ و جلّ ، و هو قائم بإرادته وتدبيره الأتمّ وحكمته البالغة ، و في كلّ آن له تعالى ربوبية خاصّة و شأن غير ما في الآن السابق ، قال تعالى : **﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾**[2] ، ومَن كان كذلك يكون جميع ما سواه كرسيّاً له ، لأنّ أظهر صفات الكرسي كونه مظهراً من مظاهر القدرة و الاقتدار و التدبير و الارادة .

فالآية الشريفة تدل على تمام تدبيره و كمال إحاطته بمخلوقاته ، و هي عاجزة عن الإحاطة بخالقها و صفاته العليا ، إلّا بقدر ما يفيضه عليها و يرشدها إلى الكمال المطلوب .

---

١ . سورة النحل : الآية ٦٨.

٢ . سورة الرحمٰن : الآية ٢٩ .

قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ﴾.

مادّة (ك ر س) تأتي بمعنى الجمع و المجتمع، و منه الكرّاسة، و الكرسي ـفي العرف ـاسم لما يقعد عليه، و لوحظ فيه المعنى اللغوي أيضاً لاجتماع الحال والمحل، أو اجتماع الأجزاء فيه، و لم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم إلّا في موردين: أحدهما المقام، و الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾[1]، ويكنّى به عن الملك.

والمراد به في المقام: اقتداره التامّ وسعة سلطانه، و هو تشبيه بليغ بين ما هو المعقول ـبل فوق المعقول ـبما هو المحسوس، وله نظائر كثيرة في الكتاب الكريم.

و تعقيب تلك الصفات العليا و الأسماء الحسنى بهذه الآية يدلّ على أنّ المراد هو ثبوت الملك الحقيقي له تعالى، وكمال إحاطته و اقتداره و تمام تدبيره به، وقيام جميع الممكنات به عزّ و جلّ، فإنّ كرسيه بمعنى انتساب جميع المخلوقات إليه انتساباً إشراقياً. و هو من مظاهر فيضه المطلق غير المحدود، فيعمّ جميع الممكنات.

فكما أنّ في أسماء الله المقدّسة اسماً جامعاً لجميعها، و يصحّ انتزاع سائر الأسماء الحسنى منه، و هو اسم الجلالة (الله)، حيث ينتزع منه الرّب، و الرحمٰن، والرحيم، و الجميل، و الجليل، و الجواد، و غيرها من الأسماء الحسنىٰ، فكذا لكرسيه جلّت عظمته لحاظ إجمالي، و هو جميع ما سواه من الممكنات التي وجدت و ستوجد إلى الأبد، و لعلّ أجلّ تلك الكراسي كرسيّ العلم، الذي به تقوم السّماوات و الأرض، كما أنّ به تنتظم شؤون خلقه و تدبير ملكه على الحكمة البالغة.

---

١. سورة ص: الآية ٣٤.

وإنّما شبّه سبحانه و تعالى ـ ما في ساحته المقدّسة التي تجل عن المادّة وشؤونها ، فإنّه لا كرسيّ و لا جلوس هناك ، تقريباً إلى الأفهام ـ بما اعتاد في صفات الملوك و العظماء ، فشبّه عظمته وكبرياءه و سلطانه التامّ بكرسي الملك المقتدر المدير لرعيّته و المدبِّر لشؤونها ، و إلّا فليس ما سواه إلّا من مظاهر أسمائه وصفاته .

و في المقام كلام طويل على بعض مباني الفلسفة الإلهية ، أعرضنا عن ذكره و سيأتي في الموضع المناسب بيانه إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك تظهر المناقشة في كثير ممّا ذكره المفسِّرون في تفسير هذه الآية المباركة ، و العجب أنّ بعضهم أقرّ بأنّ كرسيه تعالى كناية عن كمال إحاطته و تدبيره و سلطانه التامّ ، يقول بأنّ الكرسي شيء يضبط السماوات و الأرض لا يمكن معرفة كنهه و حقيقته . و ليس ذلك إلّا من التهافت في الكلام .

قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا﴾ .

الأود : المشقّة و الثقل و الجهد ، و الضمير يرجع إليه عزّ و جلّ ، أي لا يشقّ عليه حفظ السّماوات و الأرض ، و لا يجهده و يتعبه ذلك . و لا ريب فيه لأنّ الإخراج من العدم إلى الوجود أقوى و أشدّ من الحفظ بعد الوجود و الثبوت ، وأنّ الممكن بعد الحدوث يحتاج إلى العلّة ، فالعلّة المحدثة في كلّ آن تكون معه ، فلا يتصوّر موضوع للأود و المشقّة بالنسبة إليه تعالى ، مضافاً إلى قيوميّته المطلقة التي لا حدَّ لها أبداً ، فيكون عروض الأود من فرض القيومية المطلقة من الجمع بين المتنافيين ، فالآية الشريفة تؤكد السعة العلمية و الربوبية العظمى .

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ .

هذه الجملة تدل على حصر جميع الكمالات فيه عزّ و جلّ ، فلا علوّ و لا

عظمة إلّا فيه و منه تعالى، و قد وردت في عدة مواضع من القرآن الكريم، و قرن اسم العلي بالكبير، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾[١]، وبالحكيم قال تعالى: ﴿**إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿**لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾[٣]، كما اطلق اسم الأعلى عليه جلّ جلاله، قال تعالى: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿**إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ**﴾[٥]، كما أورد اسم العالي في أسمائه المباركة الحسنى في جملة من الدّعوات المأثورة.

والمعنى: هو العليّ في ذاته و جميع شؤونه و صفاته، فهو المتعالي عن الشرك و الأنداد، و عن الضعف في وجوده و صفاته، و الفتور في ملكه و أمره العظيم في شأنه و جلاله، و أمره و سلطانه، فلا يعجزه كثرة مخلوقاته، و هو المنزّه عن الاحتياج إلى غيره في ملكه و سلطانه.

ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية، أي كيف يؤوده حفظهما و هو العليّ العظيم بالنسبة إلى ما سواه مطلقاً، فلا يعقل عروض التعب و المشقّة عليه.

وهذه الآية الشريفة خلاصة ما ورد في المعارف الربوبية، تشتمل على الذات المقدّسة وأُمّهات الأسماء الحسنى وأُصول الصفات العليا، و كلّ ما قيل في ذلك مقتبس من هذا النور الإلهي، فهو الله لا إله إلّا هو المتنزّه عن الأشباه والأنداد، له جميع الصّفات العليا الجمالية و الجلالية.

فهو الحيّ القيوم الذي لا يأخذه ضعف و لا فتور و لا يصيبه كلال و لا ملال

---

١. سورة سبأ: الآية ٢٣.

٢. سورة الشورىٰ: الآية ٥١.

٣. سورة الزخرف: الآية ٤.

٤. سورة الأعلى: الآية ١.

٥. سورة الليل: الآية ٢٠.

في حفظ مخلوقاته، و هي محتاجة إليه تعالى، متعلّقة بأمره و مشيئته، و هو متعال عنها، عظيم في جميع شؤونه، لا يشبهه أحدٌ من خلقه.

وقد اشتملت هذه الآية على كلّ ما يسوق العباد إليه. و هي تملأ القلب مهابة من الله جلّ جلاله، و تجعل النفس خاشعة ذليلة أمام عظمته وكبريائه و جلاله، وتزيد في معرفة العبد لله تعالىٰ، و تقوده إلى ساحة قدسه، و هو يستشعر بالحياء منه و قلبه مليء من عظمته و جلاله، قد أعرض عن غيره و قطع أمله عن سائر خلقه، و توكّل عليه و اعترف بالعجز و القصور لينال ما هو المأمول.

ولأجل اشتمال هذه الآية على تلك المعارف العليا كانت لها آثار خاصّة لم تكن في غيرها من الآيات، ذكر في السنّة الشريفة بعض منها، و سيأتي في البحث الروائي نقلها.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآية الشريفة على اُمور:

الأوّل: إنّما عبّر باسم الجلالة (الله) في صدر الآية المباركة، لدلالته على الكمال المطلق فوق ما نتعقلّه من معنى الكمال، و لازم ذلك انحصاره في فرد و نفي الشريك عنه ذاتاً و صفةً و فعلاً، لأنّ الشرك مطلقا ينافي فرض الكمال المطلق و هو خلف، و بهذا الدليل القويم يستدل على التوحيد في الذات و الصفات والأفعال، و هو يغنينا عن إطالة الكلام في ذلك، و لأجل ذلك تكرّرت هذه الآية في القرآن الكريم:

قال تعالى: **﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾**[2].

وقال تعالى: **﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾**[3].

إلى غير ذلك من الآيات المباركة لا سيّما إذا انضمّ إليها جملة **(الحي و القيوم)**؛ لأنّها تتضمّن اُمّ الأسماء الجمالية والجلالية، و الأصل في نظامي التكوين و التشريع، و الرابط بين عالَم الغيب بالشهادة و عالَم الشهادة بعالم الغيب، و فيها أهمّ أسرار عالم الملكوت، و هي النور الذي يتدفّق عن عالَم الجبروت، يستحيل على الممكنات تحمل معناها، فترى العقول صرعى دون بلوغ مغزاها،

---

١. سورة طه: الآية ٨.

٢. سورة النمل: الآية ٢٦.

٣. سورة التغابن: الآية ١٣.

قد أدهش الأملاك جلالها ، فتراهم خاضعين لا يرفعون الرؤوس ، و حيّر الأفلاك فلا تزال تتحرّك شوقاً إلى الاقتراب ، وكلّما تقترب ميلاً تفرّ أميالاً لشدّة أشعّة الجلال و عظمة الاحتجاب ، يحترق كلّ مَن دنا منها ، و ماذا أقول في اسم هو حياة كلّ ذي حياة، و قيوم كلّ ذي ذات، جوهراً كان أو عرضاً .

الثاني : يستفاد من قوله تعالى : ﴿**وَلاَ يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا**﴾ ، أنّ حفظ السّماوات والأرض أعظم من إيجادهما ، فإنّ حفظ الشيء أعظم بكثير من إيجاده ، لأنّه يتطلّب جهداً أكبر ، فكم قد رأينا أنّ مَلِكاً وصل إلى الملك و لم يقدر على حفظه و إبقائه ، فحرم من الاستمتاع به و لكن هذا غير متصوّر بالنسبة إلى الله تعالى ، فإنّه القادر القهّار على جميع ما سواه حدوثاً و بقاءً ، إيجاداً و إفناءً ، فلا مضادّ له في حكمه و لا ندّ له في ملكه ، و قد جمع ذلك في قوله عزّ و جلّ : ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلاَ يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا**﴾ .

الثالث : يستفاد من قوله تعالى : ﴿**يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَ مَا خَلْفَهُمْ**﴾ ، تمام الإحاطة العلمية بالمخلوقات ، و أنّ جميع المتدرجات الزمانية بل الدهرية ، حاضرة لدى علمه عزّ و جلّ ، حضوراً علميّا إحاطياً ، و أنّها كذرّة فلاة غير محدودة .

والتدرّج إنّما هو في مرتبة المعلوم بالعرض لا في مرتبة العلم الإحاطي الغيبي ، و أنّ غيب الغيوب حاكم على الشهادة بكلّ معنى الحكومة إيجاداً ، وتقديراً ، وتدبيراً ، و إفناءً ، و تبديلاً لصورة إلى اُخرى ، فهو المبدئ و المُعيد و المصوِّر لكلِّ ما شاء و أراد .

كما يشمل قوله تعالى جميع الممكنات ـ التي منها الإنسان ـ من بدء حدوثها إلى آخر فنائها ، إذ لا معنى لمالكيّته تعالى للسّماوات و الأرض و علمه بها إلّا ذلك ، فيعلم تعالىٰ جميع ما يتعلّق بالإنسان ، أنواعه و أفراده ، و جميع صفاته

وحالاته،وسعادته وشقاوته وأفعاله وأقواله،حتّیٰ خطرات القلوب ولمحات العيون.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ**﴾، على أنّه تمتنع الإحاطة بعلم الباري تعالى إلّا بمسمّى المشيئة، و يستفاد منه أنّ كلّ علم يفاض منه تعالى على الممكن لابدّ أن يكون محدودا بالمشيئة، و لا يمكن للعقول درك خصوصيّات المشيئة و لا الجهات المقتضية للإفاضة، و إن كان يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَ يُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾[1]، أنّ لحقيقة التقوى دخلاً كبيراً فيها، فإنّها توجب صفاء القلب و استعداده للاقتباس من الأنوار الغيبية، فإذا انعكس شعاع الشمس على المرآة الظاهرية الجسمانيّة، كيف يحتمل أن لا تنعكس الأنوار الغيبية الواقعية في المرآة الحقيقيّة الواقعية؟!

الخامس: يحتمل أن يكون متعلّق المشيئة الإحاطة، كما يحتمل أن يكون نفس العلم، و يحتمل أن يكونا معاً، و على أيّ تقدير لا يكون إلّا بقدر القابليات والاستعدادات قال تعالى: ﴿**أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا**﴾[2].

نعم، لو فرض الفناء المطلق فيه جلّت عظمته، بحيث تزول الاثنينية، فهناك بحث خاص يقصر اللسان عن بيانه و القلم عن تحريره، فإنّ جميع جهاته حاليّة لا أن تكون مقالية.

السادس: يستفاد من هذه الآية الشريفة ـ و ما في سياقها من الآيات ـ أنّ المعبود بالحقّ، لابدّ أن يكون فيه هذه الأُمور: الحيّ، القيوم، لا تأخذه سنة و لا نوم وغيرها، لأنّ هذه كلّها ذاتية له، فيمتنع التخلّف و تنحصر لا محالة في الله جلّت عظمته.

وما يتوهّم من أنّه يستلزم التركب في الذات الأقدس، لا وجه له، لأنّ

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

٢. سورة الرعد: الآية ١٧.

جميع ذلك يرجع إلى سلب الإمكان و النواقص الواقعية و الإدراكية عنه، فتكون الذات بسيطة فوق ما نتعقّله من معنى البساطة.

السابع: ظاهر نفي السنة و النوم عنه تعالى، نفي حقيقتهما عنه مطلقاً، فيكون عدم الاختياري منهما عنه جلّت عظمته أيضاً، بل بالأولى، كما أنّ مقتضى ذلك نفيهما عنه تعالى في الأزل و الأبد، لا أن يكون مختصّاً بوقت دون آخر.

و ظاهر الآية الشريفة أنّ عدمهما مختصّ به عزّ و جلّ، أي نفي ذاتهما مطلقاً بجميع مراتبهما الممكنة فيهما.

وأما غيره تعالى، فإنّه لا دليل من عقل أو نقل على انحصار حقيقة النوم والسِّنة فيما يعرضان للحيوان فقط، بل لهما مراتب كثيرة لا يعلمها إلّا علّام الغيوب، و من تلك المراتب ما نسب إلى نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «تنام عيني و لا ينام قلبي»، وقد رأينا بعض المشايخ أنّه رحمه الله في أثناء بحث التفسير ينام، مع أنّه كان مشغولاً بالبحث حين النوم بلا خلل منه في البين.

فالقيوم الذي له القيومية الفعلية على ما سواه من كلّ جهة، و الممكن الذي هو زوج تركيبي له ماهية و وجود، شيئان لا وجه لقياس أحدهما بالآخر.

مع أنّ للسِّنة و النوم مراتب كثيرة، و نفي جميعها منحصر به تعالى، كما أثبتناه سابقاً.

وأمّا العقول و بعض الروحانيين و سادات الملائكة، فإنّ نفي بعض المراتب عنهم لا يستلزم نفي الجميع كما هو معلوم.

مع أنّ المقهورية المطلقة لما سواه عزّ و جلّ من أعظم أنواع النوم لجميع الممكنات.

نعم، مَن كان حياته بحياته و أفنى جميع شؤونه في مرضاته، بحيث لا يرى لنفسه ذاتاً و لا صفةً و لا فعلاً، و قد وصل إليه كتاب كريم من الحيّ القيوم إلى الحيّ

القيوم كما في بعض الروايات، فهو خارج عن موضوع ما يكتب و ما يختلج في الأوهام، و لكنه مع ذلك كلّه بالنسبة إلى الأبد، لا بالنسبة إلى الأزل، فارتفع الوفاق و حصل الافتراق.

الثامن: قد أهمل تعالى إفاضة ما يفيضه من العلم، و علّقه على مشيته و إذنه تعالى، إذ لا يحتمل البيان غير الإجمال، لأنّ إفاضة العلم منه عزّ و جلّ على أقسام:

الأوّل: أن تكون الإفاضة من سلسلة العلل الطولية، حتّى تنتهي إلى ذاته المقدّسة، فيحيط المفاض عليه بتمام خصوصيّات عالَم الشهادة و الغيب، حتّى يصل إلى غيب الغيوب الذي لا يعقل له حدود و لا نهاية، فتكون حقائق جميع ما سواه تعالى منطوية في هذا العلم، وفي بعض الدّعوات المأثورة عن نبيّنا الأعظم: «اللّهمَّ أرنا الأشياء كما هي».

الثاني: أن تكون الإفاضة علم الحقائق العامّة البلوى بما لها من الآثار.

الثالث: أن يفيض علم الآثار من حيث لوازمها و ملزوماتها دون أصل الحقائق.

الرابع: إفاضة بعض الآثار إجمالاً.

الخامس: أن يتخصص كلّ فردٍ بخصوصية خاصّة. و يمكن أن تُصوَّر الأقسام أكثر من ذلك، و التفصيل لا يسعه المجال في مقام الثبوت، و مقام الإثبات.

***

بحث أدبي:

المعروف بين أهل اللغة و الأدب أنّ (اللام) تأتي للملك المجرّد في مقابل سائر المعاني اللازمة للملكية، من التدبير، و التنظيم، و الإيجاد و الإفناء و غير

ذلك من لوازم الملكية عقلاً و عرفاً ، و قد وضع لذلك كلّه ألفاظ أُخرى يستعملونها مع تحقق المعنى ، و لا تستعمل مع عدمه مع صحّة الانفكاك . و قد حصل ذلك من تصوّر الملكية في الممكنات ، و انتفاء الملكية الواقعية الحقيقية من جميع الجهات .

وأمّا فيما هو الحقيقي الواقعي ، فالملكية و المالكية تشمل جميع ما لها من اللوازم و الآثار ، التي لا يستلزم منها النقص من إطلاقه عليه تعالى ، إيجاداً و إفناءً وتدبيراً و غير ذلك . فإنّ الملك فيه حقيقي ، لا اعتباري كالدائر بين الإنسان ، فالمستفاد من قوله تعالى : ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ ، أنّ له الملكية الذاتية الحقيقيّة ، الشاملة لجميع اللوازم و الملزومات ، التي لا توجب النقص إمّا بالدلالة التضمّنية أو الالتزامية ، كما يقال : فلان رجل عاقل ، أي يحسن تدبيراته و عمله و شؤونه و نحوها ، و الكلّ منطو في معنى اللفظ الواحد .

وكلّ ما اتّسع المعنى ازدادت آثاره و لوازمه و ملزوماته ، و لا نحتاج إلى تكثير اللفظ خصوصا فيه جلّت عظمته ، و لأجل ذلك قلنا إنّ لفظ (الله) اسم للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الواقعية ، المسلوب عنه جميع النقائص الواقعية و الإدراكية ، و تشهد لذلك الأدلّة العقلية و السنّة الشريفة ، فيكون إطلاق اللفظ الواحد بمنزلة إطلاق ألفاظ كثيرة و سلب معان متعدّدة ، و هذا الإطلاق يكون على نحو الحقيقة دون المجاز .

***

بحث روائي:

تقدّم أنّ آية الكرسي هي أعظم آية في القرآن الكريم ، التي تشتمل على جملة من المعارف الإلهية ، منها التوحيد الخالص و بيان الصفات العليا و يكفي في شرفها أنّ اسم الله تعالى تكرر فيها ثمان عشرة مرّة ، بين ظاهر و مضمر ، بل يمكن القول بأنّها تحتوي على كلّيات وأُصول المعارف الحقّة :

أمّا التوحيد ـ فيكفي فيه قوله تعالى: ﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾.

وأمّا العدل ـ فإنّه يكفي فيه قوله تعالى: ﴿**الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾، إذ القيومية المطلقة لا تتمّ إلّا بالعدل، و إنّ به قامت السّماوات و الأرض.

وأمّا النبوّة ـ فيرشد إليها قوله تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾.

والنبوّة و المعاد ـ متلازمان تلازم المبدأ و المعاد، لفرض أنّ النبيّ يخبر عن المعاد، فهو بوجوده في هذا العالَم وجود المعاد، كما تدلّ عليه الآيات المباركة.

ومنه يستفاد الولاية أيضاً، إذ لا نبوّة كاملة إلّا بتعيين الوصاية و الولاية.

ولشرافة ما تضمّنته هذه الآية الكريمة صارت من أعظم الآيات و أفضلها وأجمعها، فقد ورد في السنة الشريفة ما يدلّ على فضلها و عظمة أمرها و الاعتناء بها اعتناءً بليغاً، و التوصية بقراءتها و حفظها، لما فيها من الآثار العجيبة، و قد اشتهرت بذلك من حين نزولها، و نحن نذكر في هذا البحث جملة ممّا ورد في فضلها، و ما يتعلّق في عددها، و ما يتعلّق بالكرسي، و ما ورد في تفسير مفرداتها.

فضل آية الكرسي وشأنها:

روى السيوطي في «الدر المنثور» عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «آية الكرسي سيّدة آي القرآن».

وروى البيهقي في «شعب الايمان» عن أبي ذر: «قال: يا رسول الله، ما أفضل ما اُنزل عليك؟ قال ﷺ: آية الكرسي».

و أخرج البخاري في «تاريخه»، و ابن الضريس، عن أنس: أنّ النبيّ ﷺ قال: «أُعطيت آية الكرسي من تحت العرش».

وأخرج أحمد و الطبراني: عن أبي أمامة، قال: «قلت: يا رسول الله، أيّما أُنزِل عليك أعظم؟ قال ﷺ: الله لا إله إلّا هو الحيّ القيوم، آية الكرسي»، رواه

الخطيب البغدادي أيضاً.

وفي «سنن الدارمي» عن أيفع بن عبد الله، قال:

«قال رجل: يا رسول الله، أيّ آية في كتاب الله أعظم؟ قال ﷺ: آية الكرسي: الله لا إله إلّا الله هو الحي القيوم ـ الحديث ـ».

وفي «الكافي» عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله عليه السلام:

«لمّا أمر الله هذه الآيات أن يهبطن إلى الأرض، تعلّقن بالعرش و قلن أي ربّ إلى أين تهبطنا، إلى أهل الخطايا و الذنوب؟!

فأوحى الله عزّ و جلّ إليهنّ: اهبطن، و عزّتي و جلالي لا يتلوكنّ أحد من آل محمّد و شيعتهم في دبر ما افترضت عليه من المكتوبة في كلّ يوم، إلّا نظرت إليه بعيني المكنونة في كلّ يوم سبعين نظرة، أقضي له في كلّ نظرة سبعين حاجة، و قبلته على ما كان فيه من المعاصي. وهي اُمّ الكتاب، و شهد الله أنّه لا إله إلّا هو و الملائكة و اُولو العلم، و آية الكرسي، و آية الملك».

أقول: يستفاد من أمثال هذه الرواية أنّ للآيات الشريفة حياة حقيقية واقعية وإن كنّا لا ندرك ذلك، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾**[1].

وفي «تفسير العياشي» عن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «إنّ لكلّ شيءٍ ذروة، و ذروة القرآن آية الكرسي».

وفي «أمالي الشيخ» بإسناده عن أبي أمامة الباهلي: «أنّه سمع عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: ما أرى رجلا أدرك عقله الإسلام أو ولد في الإسلام، يبيت ليلة سوادها، قلت: و ما سوادها؟ قال عليه السلام: جميعها حتّى يقرأ هذه الآية: **﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾** ـ إلى قوله ـ **﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾**، قال: فلو

---

١. سورة الشورىٰ: الآية ٥٢.

تعلمون ما هي ـ أو قال ما فيها ـ ما تركتموها على حال: إنّ رسول الله ﷺ قال: أُعطيت آية الكرسي من كنزٍ تحت العرش، و لم يؤتها نبيّ كان قبلي، قال عليّ عليه السلام: فما بتُّ ليلة قط منذ سمعتها من رسول الله إلّا قرأتها».

وفي «تفسير العياشي»: عن الصادق عليه السلام قال أبو ذر: «يا رسول الله، ما أفضل ما أُنزل عليك؟ قال ﷺ: آية الكرسي، ما السماوات السبع و الأرضون السبع في الكرسي إلّا كحلقة ملقاة بأرض بلاقع، ثمّ قال ﷺ: و إنّ فضله على العرش كفضل الفلاة على الحلقة».

وسئل النبيّ ﷺ: «القرآن أفضل أم التوراة؟ فقال ﷺ: «إنّ في القرآن آية هي أفضل من جميع كتب الله، و هي آية الكرسي».

وعن نبيّنا الأعظم: «مَن قرأ آية الكرسي في دبر كلِّ صلاة لم يمنعه دخول الجنّة إلّا الموت، و مَن قرأها حين ينام آمنه الله و جاره و أهل الدويرات حوله».

وعن علي عليه السلام قال: «سمعت نبيّكم ﷺ يقول ـ و هو على أعواد المنبر ـ: مَن قرأ آية الكرسي دبر كلّ صلاة لم يمنعه من دخول الجنّة إلّا الموت، و لا يواظب عليها إلّا صدِّيق أو عابد، و مَن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه و جاره و جار جاره و الأبيات حوله».

أقول: الأخبار في فضلها كثيرة مروية عن الخاصّة و الجمهور، و قد ورد استحباب قرائتها في مواضع كثيرة منها عند السفر و بعد الصلاة، و بعد الوضوء، وعند المريض، و حال النزاع و سكرات الموت، و غير ذلك مما هو كثير، راجع الكتب المعدّة لذلك.

عدد آية الكرسي:

لا ريب في أنّ كلّ ما ورد فيه ذكر آية الكرسي يراد بها إلى قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، و تقدم في حديث أبي أمامة الباهلي عن عليّ عليه السلام التصريح بذلك، و يظهر ذلك أيضاً ممّا ورد في قراءة آية الكرسي و آيتين بعدها، فإنّه ظاهر في خروجها عنها، و هو المنصرف من إطلاق آية الكرسي، أي الآية التي يذكر فيها الكرسي، هذا إذا لم تقم قرينة على الخلاف، كما في بعض الروايات من زيادة إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ أو زيادة «آيتين بعدها»، ففي الخبر عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله من قرأ أربع آيات من أوّل البقرة و آية الكرسي و آيتين بعدها و ثلاثاً من آخرها، لم يَرَ في نفسه و ماله شيئا يكرهه، و لا يقربه الشيطان و لا ينسى القرآن»، فحينئذ يؤخذ بها في موردها.

وفي «تفسير القمّي» ذكر آية الكرسي إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ـ و الحمد لله ربّ العالمين﴾.

أقول: يمكن أن يكون التحميد إرشادا إلى استحباب ذكر الحمد بعد تمام الآيات، كما ورد في سورة التوحيد من استحباب قول: «كذلك الله ربّي»، وفي سورة الجحد من استحباب قول: «ربِّي الله و ديني الإسلام» بعد تمامها، و مثل ذلك كثير في القرآن.

معنى الكرسي:

في «الكافي» عن الفضيل بن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؟ فقال: يا فضيل، كلّ شيءٍ في الكرسي، السّماوات و الأرض، وكلّ شيء في الكرسي».

أقول: أمّا قوله عليه السلام أوّلاً: «كلّ شيء في الكرسي» فيه إجمال، و قد بيّنه بقوله عليه السلام: «السّماوات و الأرض»، وأمّا قوله عليه السلام ثانياً: «كلّ شيءٍ في الكرسي» فهو عبارة عما في السّماوات و الأرض من الجواهر و الأعراض و النفوس

والمجرّدات و الأملاك و الأفلاك.

والمراد به: الإحاطة العلمية بما سواه كلّية و جزئية، كما فسّر بها في رواية أُخرى، أو الإحاطة القيومية، فإنّه تعالى محيط بجميع ما سواه و قائم عليه بتمام معنى الإحاطة و القيومية.

وفي «الكافي» ـ أيضاً ـ عن زرارة، قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: **﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾** السماواتُ و الأرضُ، و سعن الكرسيَّ، أو الكرسيُّ وسع السّماوات و الأرض؟ فقال عليه السلام: «إنّ كلَّ شيءٍ في الكرسي»».

أقول: ظهر معنى الرواية ممّا مرّ في سابقتها. و أمّا سؤال زرارة فهو سؤال بدا في ذهنه ابتداءً قبل التأمّل فيه، فأبدى الإمام عليه السلام الجواب على حقيقته بما يزيل الوهم.

وفي «المعاني»: عن حفص بن غياث، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ: **﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾**؟ قال عليه السلام علمه».

أقول: يصحّ التعبير عن العلم المحيط بالعرش و الكرسي، و يصحّ هذا التعبير باعتبار الإحاطة و الاستيلاء، فيشمل جميع جهات إحاطته تبارك و تعالىٰ، مثل كرسيِّ الجمال و الجلال و العزّة و القدرة و العظمة، فما ذكره الإمام عليه السلام بعض منها تقريباً للأفهام، و لأنّ الإحاطة العلمية جامعة لجميع ذلك.

وفي «المعاني» أيضاً: عن المفضَّل بن عمر، قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العرش و الكرسيّ ما هما؟ فقال عليه السلام: العرش في وجه هو جملة الخلق، و الكرسيّ وعاؤه. و في وجه آخر العرش هو العلم الذي أطلع الله عليه أنبياءه و رسله و حججه. و الكرسي هو العلم الذي لم يطلع عليه أحداً من أنبيائه و رسله و حججه عليهم السلام».

أقول: المراد من الوعاء ليس الوعاء الجسماني، بل الإحاطة الحقيقية.

وأمّا الوجه، فهو بيان مراتب علمه التي هي غير متناهية، و سيأتي البحث في علمه عزّ و جلّ مستقلاً إن شاء الله تعالى.

وفيه أيضاً: عن الصادق عليه السلام: «السماوات و الأرض و ما بينهما في الكرسي. و العرش هو العلم الذي لا يقدر أحد قدره».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بقوله: «السّماوات و الأرض و ما بينهما في الكرسي»، أي الكرسي بمنزلة الوعاء لها. و أمّا قوله عليه السلام: «العرش هو العلم»، فهو صحيح بالنسبة إلى العرش الذي بمعنى العلم، وقوله: «الذي لا يقدر أحد قدره»، أي لا يقدر على فهم حقيقته أحد، و لا يمكن الاطلاع على جميع خصوصيّاته.

في «تفسير العياشي» عن زرارة في قوله عزّ و جل: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾، قال عليه السلام: «لا، بل الكرسي وسع السّماوات و الأرض و العرش، وكلّ شيءٍ خلق الله في الكرسي».

قال الأصبغ بن نباتة: «سُئل أمير المؤمنين عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾؟ فقال عليه السلام: إنّ السّماء و الأرض و ما فيهما من خلق، مخلوق في جوف الكرسي، و له أربعة أملاك يحملونه بإذن الله».

أقول: قوله عليه السلام: «لا، بل الكرسي وسع السّماوات و الأرض والعرش»، دفع لما يمكن أن يتوهّم من أنّ السّماوات و الأرض وسعت الكرسيَّ كما سأله زرارة نفسه في رواية أُخرىٰ.

والمراد **بالعرش**: سائر مخلوقاته عزّ و جلّ، أي العرش الجسماني، وقوله عليه السلام: «في جوف الكرسي»، عبارة عن سعته للسّماوات و الأرض و ما فيهما، كما تقدّم في الرواية السابقة.

وأمّا حمل الأملاك الأربعة الكرسيَّ، فهو عبارة عن مظاهر قدرة الله تعالى

لحمل كرسيِّ العالَم الجسماني، فلا تنافي بين هذه الرواية و بين الآيات الدالّة على ثبوت الحمل للعرش، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَ مَنْ حَوْلَهُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[2]، ويأتي شرحها في موضعها، و قريب من هذه الرواية ما ورد في «الاحتجاج» عن الصادق عليه السلام.

ومحصَّل الكلام في العرش و الكرسي أنّهما إمّا معنويان روحانيان، أو جسمانيان أي عالَم الأجسام، و لابدّ و أن يميّز بحسب القرائن بين الأقسام الأربعة، لئلا يختلط بعضها ببعض، و القرائن موجودة في نفس الأخبار لمَن تأمّل فيها.

في «تفسير القمّي» عن الأصبغ بن نباته: «أنّ عليّاً عليه السلام سئل عن قول الله عزّجلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؟ فقال: السّماوات و الأرض و ما فيهما من مخلوق في جوف الكرسي، و له أربعة أملاك يحملونه بإذن الله ـ الحديث ـ». و رواه العياشي أيضاً.

أقول: تقدّم ما يتعلّق به في الرواية السابقة.

في «الكافي» عن الحسين بن زيد الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «جاءت زينب العطارة الحولاء إلى نساء النبيّ صلى الله عليه وآله و بناته، وكانت تبيع منهنّ العطر، فجاء النبيّ صلى الله عليه وآله و هي عندهنّ فقال صلى الله عليه وآله: إذا أتيتنا طابت بيوتنا؟ فقالت: بيوتك بريحك أطيب يارسول الله، قال صلى الله عليه وآله: فإذا بعت فأحسني و لاتغشي فإنّه أتقىٰ و أبقىٰ للمال، فقالت: يا رسول الله ما أتيت بشيءٍ في بيعي، وأتيت أن أسألك عن عظمة الله عزّ و جلّ، قال صلى الله عليه وآله: سأحدثك عن بعض ذلك ـ إلى أن قال صلى الله عليه وآله ـ: و هذه السبع، و البحر المكفوف، و جبال البرد، و الهواء، عند حجب النور كحلقة

---

١. سورة غافر: الآية ٧.

٢. سورة الحاقة: الآية ١٧.

في فلاة قي و هذه السبع ، و البحر المكفوف و جبال البرد والهواء ، وحجب النور عند الكرسي كحلقة في فلاة قي ، ثمّ تلا هذه الآيـة : ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلاَ يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ**﴾ . و هذه السبع و البحر المكفوف ، و جبال البرد ، و الهواء ، و حجب النور ، و الكرسي عند العرش كحلقة في فلاة قي ، و تلا هذه الآية : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾» .

أقول : القيّ ـ بالكسر ـ هي الأرض القفر الخالية . و حقيقة مثل هذه الأحاديث لا يعرفها إلّا مَن عبر تلك المحالّ المقدّسة ، و هو مختصّ بسيّد الأنبياء عليه السلام ، و يمكن أن يراد بالكرسي و العرش ، الجسماني منهما ـ كما تقدّم ـ و الله تبارك تعالى محيط على الجسم و الجسمانيات و الرّوح و الرّوحانيات .

في «التوحيد» : عن حنان، قال :

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العرش و الكرسي ؟

فقال عليه السلام : إنّ للعرش صفات كثيرة مختلفة له في كلّ سبب وضع في القرآن صفة على حدة ، فقوله تعالى : ﴿**رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ يقول ربّ الملك العظيم ، و قوله : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ يقول على الملك احتوى ، و هذا علم الكيفوفية في الأشياء ، ثمّ العرش في الوصل مفرد عن الكرسي ، لأنّهما بابان من أكبر أبواب الغيوب ، و هما جميعاً غيبان ، و هما في الغيب مقرونان ، لأنّ الكرسيّ هو الباب الظاهر من الغيب الذي منه مطلع البدع ، و منه الأشياء كلّها ، و العرش هو الباب الباطن الذي يوجد فيه علم الكيف و الكون ، و القدر ، و الحد ، و الأين ، و المشية ، وصفة الإرادة ، و علم الألفاظ ، والحركات و الترك ، و علم العدد ، و البداء . فهما في العلم بابان مقرونان ، لأنّ ملك العرش سوى ملك الكرسي ، و علمه أغيب من علم الكرسي ، فمن ذلك قال : ﴿**رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ أي صفته جار الكرسي ، قال عليه السلام : إنّه صار جارها لأنّ علم الكيفوفية فيه ، و فيه الظاهر من

أبواب البداء، و إنيتها وحدّ رتقها و فتقها، فهذان جاران أحدهما حمل صاحبه في الظرف، وبمثل صرف العلماء، و ليستدلّوا على صدق دعواهما، لأنّه يختصّ برحمته مَن يشاء و هو القوي العزيز».

أقول: أمّا قوله عليه السلام: «إنّ للعرش صفات كثيرة مختلفة»، مطابق للواقع و الحقيقة؛ لأنّ كلّما عظم الشيء كثرت صفاته، و العرش والكرسي أعظم المخلوقات، فتكون لهما صفات كثيرة، و قد يجتمعان في بعضها و قد يختلفان. و هذه الفقرة تدلّ على ما ذكرناه آنفاً من انقسامهما إلى قسمين؛ روحاني و جسماني.

والمراد من قوله عليه السلام: «في كلّ سبب وضع في القرآن»، أي لكلّ سبب اصطلاح خاصّ في القرآن.

والمراد من قوله عليه السلام: «وهذا علم الكيفوفة»، أي العلم بالمخلوق من حيث الكيفيّة، لأنّ العرش و الكرسي مخلوقان له تعالىٰ، فيجري فيهما الكيفيّة و سائر الجهات المخلوقة، و إن لم تجر الكيفيّة بالنسبة إلى الباري عزّ و جلّ، لقولهم عليهم السلام: «وهو الذي كيَّف الكيف، فلا كيف له».

والمراد من قوله عليه السلام: «ثمّ العرش في الوصل مفرد عن الكرسي»، أي من حيث ملاحظة العرش مع الكرسي، فهما شيئان مختلفان، لأنّهما بابان من أبواب الغيب، و إن كان يجتمعان في كونهما من الغيب، و هذه صفة كلّ جنس له نوعان مختلفان، و أمّا كونهما بابين من أبواب الغيب، فلفرض احتوائهما على جميع ما سوى الله عزّ و جلّ، و لا يمكن أن يحيط بذلك غيره تعالىٰ، و الحاوي و المحتوي غيبان محجوبان عن البصائر فضلا عن الأبصار.

والمراد من الظهور في قوله عليه السلام: «لأنّ الكرسيَّ هو الباب الظاهر من الغيب الذي منه مطلع البدع»، النسبي منه، أي بالنسبة إلى العرش، فيكون العرش بمنزلة

الباب الداخل الكرسي بمنزلة الباب الخارج، و الكرسي مطلع الموجودات الإبداعية التي خلقها الله تعالىٰ.

ويمكن أن يراد بباب الغيب، أي ما فوقهما لا ما فيهما، و ما فوقهما هو غيب الغيوب الذي هو سرّ محجوب.

والمراد من قوله عليه السلام: «العرش هو الباب الباطن»، العرش الرّوحاني العلمي، لفرض أنّه عليه السلام حدّد المعلومات بالنسبة إليه، و منه يكون البداء كما ذكره عليه السلام من جملة العلوم، و كذا علم العدد، فإنّه من أهمّ العلوم الغيبية، و كلّ ذلك منطو في قوله عليه السلام: «العرش هو الباب الداخل، و الكرسي هو الباب الخارج»، فيكون تفصيلاً لذلك الإجمال.

والمراد من قوله عليه السلام: «و بمثل صرف العلماء»، يعني أنّ علومهم تنتهي إلى هذا الباب الخارج، مؤيداً من الله تبارك و تعالى.

ما ورد في تفسير مفردات آية الكرسي:

في «تفسير القمّي»: عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: **﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَ مَا خَلْفَهُمْ﴾**، قال: «ما بين أيديهم فأُمور الأنبياء و ما كان، وما خلفهم ما لم يكن بعدُ إلّا بما شاء، أي بما يوحى إليهم».

أقول: هذا تفسير الكلّي ببعض مصاديق العلم، و إلّا فإنّ علمه تعالى عين ذاته، فهو إحاطي بجميع ما سواه، و يمكن أن يجعل ذلك أيضاً من التعميم، فإنّ جميع العلوم لا تخرج عمّا يوحى إلى أنبيائه، و عمّا يكون في الممكنات.

وفي «تفسير العياشي»: عن معاوية بن عمّار، عن الصادق عليه السلام:

«قلت: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾**، قال عليه السلام: نحن أُولئك الشافعون».

و رواه البرقي في «المحاسن» أيضاً.

أقول: هذا من باب التطبيق.

في «معاني الأخبار»: عن محمد بن سنان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: «سألته هل كان الله عزّ و جلّ عارفاً بنفسه قبل أن يخلق الخلق؟

قال عليه السلام: نعم.

قلت: يراها و يسمعها؟

قال عليه السلام: ما كان محتاجاً إلى ذلك، لأنـّه لم يكن يسألها و لا يطلب منها هو نفسه، و نفسه هو، قدرته نافذة، فليس يحتاج إلى أن يسمّي نفسه و لكنّه اختار لنفسه أسماء لغيره يدعوه بها، لأنـّه إذا لم يدع باسمه لم يعرف، فأوّل ما اختار لنفسه العليّ العظيم، لأنـّها أعلى الأشياء كلّها. فمعناه الله و اسمه العليّ العظيم. و هذا أوّل أسمائه، لأنـّه على كلّ شيءٍ قدير».

أقول: المراد من هذا العرفان هو الوجدان بالذات، أي يجد نفسه بنفسه يكون حاضرا لدى نفسه و هذا يجري في غيره تعالى أيضاً لأنّ الإنسان يعرف وجود نفسه.

وأمّا قوله عليه السلام: «اختار لنفسه أسماء»، لعلمه الأزلي باحتياج خلقه إليه و دعاء عباده له، فجعل تلك الأسماء وسيلة لهم.

***

بحث عرفاني:

الحضور عند الله جلّت عظمته من طرف الممكنات له مراتب كثيرة، يمكن أن يقال بأنّها لا تتناهى ما دام يكون للحاضر لديه جلّ جلاله استعداد لذلك، و تدور مراتبه على مراتب التخلق بأخلاق الله عزّ و جل و التفاني في مرضاته، و أساس ذلك يرجع إلى حبّ الله تعالى بحيث يجري في الجوارح جريان الدم في

جميع العروق ، فإنّ القلب منبع الحياة الأبدية و إذا خضع خضعت جميع الجوارح .

و أوّل مَن سلك هذا المسلك العظيم و مشى في هذا الطريق الجليل الكريم ، إنّما هو سيِّد الأنبياء و إمام المرسلين ، الذي هو أعظم أبواب رحمة الله لجميع العالمين ، حيث نال بحبِّه له تعالى حياةً أبدية حقيقية ، لا يتصوَّر حياة أفضل و أشرف منها ، فتأمّل في قوله ﷺ : «أبيت عند ربِّي ، يطعمني ربِّي و يسقيني ربِّي» ، فإنّ المحبوب يُسقى مباشرة من حبيبه ، فهل يتصوَّر حياة ألذ و أوفى من هذه الحياة؟!! ثمّ تأمّل في قوله ﷺ : «لَيُغانُ على قلبي فأستغفر الله في كلّ يوم سبعين مرّة» ، فإنّ قلبه الشريف أبداً كان مشغولاً و مربوطاً به جلّت عظمته ، فإن عرض له عارض من اُمور الاُمّة و الملّة و مصالحهما ، فزع إلى الاستغفار ، فجعل المعاشرة مع غيره تعالى ـ و لو في المباحات الضرورية ـ حجاباً عنه تعالى ، فما أشدّ الحبّ ، وما أفضل الحبيب و ما أجل المحبوب ، و في مثل هذا الحب و الحضور لا نوم و لا سِنة ، وهو الذي قال : «تنام عيني و لا ينام قلبي» . وكيف يصلح النوم لواسطة الفيض و غاية الكمال المستفاض ، خاتم كمالات مَن سبق و فاتح أبواب المعارف!!

وكيف ينام ، و هو بمحضر محبوبه و شهيده! كلّا وربّ الناس إنّ مقام الحبّ أعزّ و أمنع من أن يعرضه النوم و النعاس .

***

بحث فلسفي:

الآية الشريفة تضمّنت جملة من الأسماء الحسنى و الصفات العليا ، و هي كثيرة . و لا فرق بين الأسماء و الصفات إلّا بالاعتبار ، فإنّ الثانية تحمل على الذات دون الاُولى ، كما أثبتناه في الاُصول ، و قد اصطلحوا على مصادر النعوت (صفات الله تعالىٰ) مثل العلم و القدرة و الرّحمة و نحو ذلك ، و على مشتقّاتها

(أسماء الله تعالىٰ)، مثل العالِم و القادر و الرّحيم و غيرها.

و عن بعض أنّ هذا الفرق ذاتي، لا أن يكون اعتبارياً.

و كيف كان، فإنّ البحث في المقام يقع:

تارةً: في أقسام الصفات.

و أُخرىٰ: في بيان معنى بعض الصفات الواردة في الآية الشريفة.

أقسام صفاته عزّ وجلّ:

ذكر الفلاسفة و المتكلِّمون تقسيمات عديدة لأسماء الله الحسنى و صفاته العليا، باعتبارات مختلفة، نذكر المهمّ منها:

التقسيم الأوّل: الصّفات الحقيقية المحضة، و الصفات الحقيقية ذات الإضافة، والصّفات الإضافية المحضة.

والأُولى: عبارة عن الصِّفات التي يصحّ أن تلحظ بذاتها من دون لحاظ أمر آخر، مثل الحياة، و الوجوب، و الحقّية، فهو تعالى حيّ واجب، حقّ.

والثانية: هي الصّفات التي لابدّ في تصوّرها من شيءٍ آخر، مثل العلم والقدرة والرّحمة، فإنّها لا يمكن تصويرها إلّا مع المعلوم و المقدور و المرحوم.

والثالثة: هي الصِّفات الإضافية المحضة في حدّ نفسها، مثل الرازقية والحكيمية، فإنّها إضافة محضة و زائدة على الذات عند الكلّ.

و هذه الأقسام الثلاثة تجري في صفات الإنسان أيضاً.

التقسيم الثاني: صفة الذات و صفة الفعل، و تقدّم سابقاً الفرق بين الصّفات الذاتية و الصّفات الفعلية. و قلنا إنّ كلَّ صفة إذا صحّ الاتّصاف بها و بنقيضها فهي صفة فعل، مثل الرزق و الخلق و الإرادة، و كلّ صفة لا يمكن سلبها عنه، فهي صفة الذات، لأنـّها عين الذات فيه عزّ و جلّ، فلا يمكن انفكاكها عنه تعالىٰ، و هي كثيرة مثل العلم و القدرة و غيرهما.

والتقسيم الثالث: الصِّفات الجمالية (الكمالية)، و الصفات الجلالية.

والأُولى: عبارة عن الصّفات الثبوتية.

و الثانية: عبارة عن الصِّفات السلبية.

ويمكن إرجاعهما إلى شيءٍ واحد، فإنّ الأُولى ـ أي الصّفات الثبوتيةـ ترجع إلى وجوب الوجود و التحقّق، و الثانية ـ أي الصفات السلبيةـ إلى سلب الإمكان عنه تعالىٰ، فيسلبه عنه عزّ و جلّ، فتنتفي جميع النواقص الواقعية والإدراكية.

والمستفاد من السنّة الشريفة: أنّ الصِّفات الثبوتية له تعالى ترجع إلى معنى عدمي، لأنّ ثبوت شيءٍ له تعالى نحو تحديد، فنفوا عليهم السلام عنه عزّ و جلّ حتّى هذه المرتبة من التحديد، فيكون معنى «السميع و البصير» لا تخفى عليه المسموعات، و لا تخفى عليه المبصرات، و معنى «الواحد و القادر» لا شريك له بوجه من الوجوه و لا يعجزه شيء، و قد ورد نظيره في القرآن الكريم، قال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً﴾**[1]، فكما لايمكن درك الذات، كذلك لا يمكن درك حقيقة صفاته، فإنّها «شيء لا كالأشياء».

التقسيم الرابع: بحسب العظمة و الأعظم و الأعظم الأعظم.

و من الأوّل: جميع أسمائه المقدّسة، فإنّها عظيمة.

وأمّا الثاني: فقد تقدّم بعض ما يتعلّق به في المباحث السابقة، و قد ذكر بعضهم: أنّ بني إسرائيل سألوا موسى عليه السلام عن اسم الله الأعظم، فقال لهم: «أياهيا شراهيا، يعني: يا حيّ يا قيوم».

وأمّا الأخير: فهو الذي وضعه على النهار فأضاء، و على الليل فأظلم، و به

---

١. سورة فاطر: الآية ٤٤.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[١]، وبه تلقف عصا موسى ما يأفكون، فقال تعالى: ﴿أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[٢]، إلىٰ غير ذلك ممّا شرحته السنّة المقدّسة، و هو من الغيب المكنون.

ومنها: تقسيمها بحسب العوالِم:

فتارة: تكون في عالَم وجوب الوجود.

وأُخرى: في المجرّدات.

و ثالثة: في الجواهر المادّية.

و رابعة: في الأعراض القائمة بالغير.

وبالجملة: فإنّ جميع ما سواه مظاهر أسمائه و صفاته و ربوبيّته العظمى وقيوميّته المطلقة.

و هناك تقسيمات أُخرى يقصر منها المقال، و لا يعرفها إلّا أهل الحال.

وقد اجتمعت جملة من تلك الأقسام في الآية الشريفة:

فمن الصفات الذاتية: الحياة، و العلم، و العلوّ، و العظمة، و من الصفات الفعلية: الإذن، و من الصفات الحقيقية المحضة: الحياة، و القيومية، و من الصفات الحقيقية ذات الإضافة: الملك، و العلم، و من الصفات الإضافية: عنوان المالكية المستفاد من قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾، و من الصفات الكمالية الجمالية جملة منها و من الصفات الجلالية نفي الشريك. و قد اشتملت الآية على الاسم الأعظم فهنيئا لمن التفت إليه.

***

---

١. سورة فصّلت: الآية ١١.

٢. سورة الأعراف: الآية ١١٧.

الحياة ومعناها:

الحياة: تستعمل في معانٍ متعدِّدة ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم. ويمكن أن يجعل لها جامع قريب فيما سواه، أي منشأ الفعل والإرادة، فيشمل الجميع، بل يشمل الحياة النباتية لصدور فعل النمو منها، ولها نحو إرادة، وإن كنّا لانفهم ذلك.

وأثبت أكابر الفلاسفة أنّ حقيقة الحياة تدور مدار حقيقة الوجود بحسب الأصل والاشتداد والتضعف وسائر الجهات، فيكون أولى الحقائق بالوجود أولاها بالحياة، وأشدّها وأعظمها بالنسبة إليه، يكون كذلك بالنسبة إلى الحياة، وكما أنّ الوجود يدرك مفهومه إجمالاً، ولا يمكن درك حقيقته، كذلك الحياة، فهما ككفّتي الميزان في جملة من الجهات.

مفهومها من أبده الأشياء وكنهها في غاية الخفاء

وكما لا مطمع للممكن في درك الذات الأقدس الرّبوبي، كذلك لا مطمع له في درك حياته جلّت عظمته وهي عين ذاته، فلابدّ وأن تعرف الحياة فيه تعالى بمعنى عدمي، أي عدم الموت، إذ لا يمكن الإحاطة بحقيقتها فيه تبارك وتعالى، لفرض أنّها عين ذاته الأقدس، فيلزمه جميع الكمالات الحاصلة من الحيّ، فتكون بمنزلة الوجود.

فما كان وجوده وحياته منشأ كلِّ شيءٍ وحياته، فيكون قيوم كلّ شيءٍ لا محالة، فتنحصر القيومية المطلقة فيه جلّت عظمته، قيومية حقيقية واقعية إحاطية، وما كان كذلك لا يعقل أن تأخذه سِنة أو نوم. فهذه الآية الكريمة مترتّبة، فكلّ سابق بمنزلة العلّة للاحقه كما تقدّم، فالحياة المطلقة الذاتية ـ على ما ذكرناه ـ علّة للقيومية كذلك، والقيومية المطلقة الذاتية علّة تامّة لعدم تحقق السِّنة والنوم والغفلة والفتور، والجميع علّة تامّة لسعة إحاطته وقدرته لجميع السّماوات

و الأرض و ما فيهما.

والكلّ معلول إرادته التامّة حدوثاً و بقاءً، ذاتاً و صفة، و مثل ذلك منحصر في الفرد، و هو الله تعالىٰ، فهو العلي العظيم المنزّه عن الند و الشرك، لا يجانسه أحد من مخلوقاته.

النوم ومعناه:

النوم: وجدانيّ لكلّ حيوان، كالأكل و الشرب، و توليد المثل، و نحو ذلك من الوجدانيات، و هو ضروري بالنسبة إلى الحيوان، تتوقّف عليه حياته كسائر الأُمور الضرورية التي يتوقف عليها بقاؤه و حياته.

و محصَّل ما ذكره الفلاسفة في حقيقة النوم، أنّه يرجع إلى عزل الروح نفسها عن الشؤون و التدبيرات الخارجية للبدن، و حصرها في البدن لمصلحة في ذلك العزل و الحصر، و إنّما هي تفعل ذلك بإرادة من الحيّ القيوم، فهو تعالى يقبض الأرواح و يبسطها، فالنوم حاصل منه عزّ و جلّ، لكن جعل ذلك بالأسباب الطبيعية الظاهرية التي جرت عادته على تطبيقها في جميع خلقه، من ذروة العرش الأعلى إلى تراب الأرض الأدنى.

ولا فرق بين النوم و الموت من هذه الجهة، قال تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَ يَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[١].

وقال تعالى: **﴿اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ**

١. سورة الأنعام: الآية ٦٠.

﴿لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[١].

وقد ورد عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «كما تنامون تموتون وكما تستيقظون تحيون».

فكلّ منهما مفارقة تدبير الرّوح من البدن، فإن طالت مدّة ذلك يكون موتاً وإلّا كان نوماً.

ولمّا كان الرّوح خلقا آخر و هو من أمر الربّ، قال تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[٢]، فلابدّ أن تكون تحت استيلائه وسلطنته من كلّ جهة، و لا معنى للقهّارية المطلقة عليها إلّا ذلك.

نعم، للأسباب الظاهرية دخل بنحو الاقتضاء، كما في جميع المخلوقات. هذا إجمال ما لابدّ من تفصيله و يأتي في محلّه.

وأمّا النوم الذي أطلقوا عليه (النوم المغناطيسي)، فإن كان ناتجاً من التسلّط على الروح من حيث هي مع قطع النظر عن سائر الجهات، فهذا غير ممكن؛ لأنّ الرّوح من عالَم الأمر و لا يتسلّط عليها إلّا مَن ارتبط بعالَم الأمر، و الناس بمعزل عن ذلك إلّا مَن اصطفاه الله تعالى و ارتضاه.

وإن كان في الجسم من حيث ارتباطه بالروح فله وجه، و لكن كلية ذلك مشكلة أيضاً لغير أولياء الله تعالى و أحبّائه، الذين بذلوا جميع شؤونهم لله تعالى فسلّطهم على ما شاءوا و أرادوا، فمشوا بحق اليقين في عالم عين اليقين، و أدركوا بأبصارهم ما لا يدركه الناس ببصائرهم.

نعم، ما يدّعونه من الوقوع إنّما يكون في الأرواح الجزئية الدنيئة. هذا ما يتعلّق بالنوم بالنسبة إلى الحيوان.

---

١. سورة الزمر: الآية ٤٢.

٢. سورة الإسراء: الآية ٨٥.

وأمّا النوم في غيره ، فهو يختلف باختلاف متعلّقه فيكون :

تارة : سباتاً .

وأُخرى : فتوراً .

و ثالثة : غفلة و نحو ذلك ، ممّا لا يخلو عنها مخلوق من مخلوقات الله تعالى .

ولكن جميع ذلك منفيّ عنه تعالى ، و هو منزّه عن السِّنة و النوم و غيرهما مما يوجب الفتور ء الغفلة ، و قد ذكرنا أنّ عروض النوم و السّنة عليه مستحيل بنفسه ، لأنّه من عوارض الجسم و الجسمانيات ، و يلزم المحال أيضاً ، لأنّه يستلزم الغفلة ، وهي تنافي القيومية المطلقة و الإحاطة الواقعية الحقيقية .

***

الآية ٢٥٦ ـ ٢٥٧

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾.

قرّر سبحانه و تعالى في الآية السابقة كلّيات أُصول الدِّين، و هي توحيد الله تعالى و تنزيهه عن الشرك و الأنداد و النقائص و الأوهام، و أثبت تعالى لنفسه الأقدس أُمّهات الصفات العليا و الأسماء الحسنى. كما دلّت الآية على المعاد أيضاً للتلازم بين المبدأ و المعاد.

يبيّن عزّ و جلّ في هاتين الآيتين أصلاً آخر من أُصول الدِّين، و هو النبوّة بعد الإشارة إليها في الآية السابقة، و قرّر تعالى أنّ الدِّين الذي نزل به على خاتم الأنبياء قد حوى من المعارف الإلهية و التشريعات الربوبية، التي هي من الوضوح بمكان ممّا لا يدع مجالا إلى الشك و الريبة، و يهدي إلى الفطرة السليمة و العقل المستقيم، فمَن آمن بما أنزل الله تعالى فقد خرج من ظلمات المادّة و المعاصي إلى النور الإلهي، و دخل في ولاية الله تعالى و فاز بسعادة الدّارين، و مَن أعرض و كفر به أطفأ نور الفطرة بالكفر و الطغيان، و صار من أولياء الشيطان فنال الشقاوة والخسران.

وميّز سبحانه في هاتين الآيتين بين تشريع الدِّين، فاعتبر أنّ معالمه واضحة وأعلامه جلية عالية، فلا إكراه عليه و لا إجبار على الدخول فيه، و بين بقائه، فاعتبر فيه الاستمساك بالعروة الوثقى، التي تجعل الدّين غضّاً طرياً يؤمن عليه من تلبيس المنافقين و زيغ المعاندين و دسائس الكافرين، و لا يمكن الانفكاك بين الأمرين وإلّا استلزم الخلف، فإنّ تشريع الدِّين من دون الضمان على بقائه واستمراريّته، لا سيّما إذا كان خاتم الأديان الإلهية، كان لغواً، و لأجل ذلك كانت النبوّة و الولاية متلازمتين.

و من ذلك يعلم الوجه في بعض الأخبار التي تدلّ على جعل هاتين الآيتين من متمّمات الآية السابقة، لأنّ بهما تتم أصول الدّين جميعها.

***

التفسير

قوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾.

مادّة (**كره**) تدل على زوال الرضا و طيب النفس أو الرغبة، فيسقط الفعل لذلك عن الأثر المطلوب منه، و عن نبيّنا الأعظم فيما تواتر عنه: «رفع ما أُكرهوا عليه»، أي رفع الأثر عن الفعل المكره عليه و لها استعمالات كثيرة في القرآن، ومراتب متفاوتة في الوجدان، و تختلف باختلاف الجهات، قال تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَ هُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[1].

والدِّين: هو الاعتقاد الصحيح المستتبع للعمل، و الرابط بين العباد و خالقهم، وبين بعضهم مع بعض. أي لا إجبار في الدِّين.

والآية تنفي الدِّين الذي فيه الإكراه، سواء كان حكما وضعياً تكوينياً، أي

---

١. سورة البقرة: الآية ٢١٦.

لا دين فيه الإكراه و الإجبار على الدخول فيه ، أو حكماً تشريعياً أي النّهي عن الدخول في الدِّين كرهاً ، و هما متلازمان في المقام .

والدليل على أنّه لا إكراه في الدِّين أُمور :

أحدها : أنّ الدّين مطابق للفطرة ، و حكمة العقول ، و هما من أهم أسباب الاستكمال في الإنسان ، و هو بفطرته يسبق إلى الكمال ، فلا يحتاج إلى الإكراه والإلجاء ، بل إنّ ما ينتفي عنه طيب النفس و الرضاء العام ، يصحّ سلب الكمال عنه ، خصوصاً في بعض مراتب الإكراه .

الثاني : أنّ الإكراه على الدِّين ينافي الجزاء مطلقاً ، فإنّ الأثر إنّما يترتّب على الفعل الاختياري ، بلا فرق بين الوضعيات و التكليفيّات .

الثالث : الإكراه إنّما يكون مورده الأفعال و الحركات الخارجية ، أمّا الأُمور القلبية ، فلا مجرى للإكراه فيها ، و الدِّين من الأُمور القلبية ، فلا يجري فيه الإكراه والإلجاء؛ لأنّ الإكراه فيها لا يستتبع العلم و التصديق ، و هما من نتائج الحجّة والبرهان دون الإكراه و الإلزام .

والآية المباركة تبيِّن حقيقة من الحقائق القرآنية ، التي تدل على نفي الإكراه في الدّين كلّه ، و بها تكون حجّة على مَن زعم بأنّ الدِّين لم يقم إلّا بالسيف و القتال مع أعداء الدِّين ، حتّى يدخلوا في الدِّين فيرفع الفتنة من الأرض ، قال تعالى : **﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾**[1] .

وممّا ذكرنا يظهر بوضوح فساد زعمهم ، فإنّ القتال الذي أمر به الإسلام ، والجهاد الذي حثَّ عليه القرآن ، ليس لأجل إكراه الناس على الدخول في الدِّين و بسط النفوذ ، و إنّما هو لأجل الدفاع عن النفس و إحياء الحقّ ، و إرجاع الناس

---

١ . سورة البقرة : الآية ١٩٣.

إلى الفطرة بعد الجحود و إنكار الوجدان.

وبعبارة أُخرى، يكون القتال لدفع المزاحم و إزالة العقاب في سبيل نشر الدِّين، و ليس ذلك في أصل الجعل و التشريع، إذ ليس للإيمان الحاصل من الإكراه أيّ أثر، كما عرفت.

مع أنّ الدِّين مطابق للفطرة السليمة و لا مجرى للإكراه فيها، فإنّ مَنْ قبله ودخل فيه كان مستقيماً على الفطرة، و مَن أنكره خرج عن فطرته، قال تعالى: **﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾**[1]، والدِّين كسائر الأُمور الفطرية، التي مَن ينكرها كان جاحدا لهويته و إرادته، و السبب في الإنكار هو البُعد عن منبع النور و انغماره في دار الغرور.

وإنّما الشواغل الحسّية قد حجبت نفوسنا النورية

ويدلّ على ذلك قوله تعالى: **﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾**، فالمرجع هو حكم العقل و الفطرة قبل إرسال الرسل و بعدهم و معهم. هذا **أوّلاً**.

وثانياً: أنّ الإكراه لو كان بحق فهو حسن، بل واجب في النظام الأحسن، و له نظائر كثيرة في تنظيم النظام، مثل البيع في موارد الاحتكار و إجبار المحتكر على البيع بثمن المثل، و الإكراه في الدِّين إكراه بحق مطلقاً، فإنّ تركه قبيح، و أي قبح أشدّ من ترك الإنسان من أن يسعى في الشقاوة الأبدية، فيكون الإكراه لأجل إزالة الشقاوة في الطرف المكره، كالإكراه للتصالح بين الأطراف المتنازعين.

والآية تنفي الإكراه بغير الحقّ، كما كان معمولاً بين الطواغيت و الجبابرة، وما كان معهوداً في بعض الأديان.

وثالثاً: أنّ التاريخ يكذب هذا الافتراء، لأنّ الإسلام في ابتداء دعوته كان

---

١. سورة البقرة: الآية ٥٧.

مستخفياً، و المشركون قد أعلنوا العداء له، وكانوا يفتنون المسلمين بأنواع الأذى ونهاية التعذيب، حتّى اضطرّ الرسول ﷺ و أصحابه إلى الهجرة عن مهبط الوحي.

ويمكن أن تكون الآية الشريفة إرشاداً بتعليم المؤمنين إلى ما يقع عليهم من الإكراه على الكفر من الكافرين. يعني إن اكرهتم على الكفر فأضمروا الحقّ في قلوبكم، و اجهروا لهم بجوارحكم ما يريدون، فتكون هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**﴾[1].

قوله تعالى: ﴿**قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾.

الآية الشريفة في مقام التعليل لنفي الإكراه في الدِّين.

و الرشد ـ بضم الراء والشين، أو بضمّ الرّاء فقط ـ يأتي بمعنى الصّلاح و إصابة الصواب، خلاف الغي، و يستعمل بمعنى الهداية أيضاً. و هو من المفاهيم المشككة التي لها مراتب متفاوتة جدّاً، و قد استعمل في القرآن كثيراً:

قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ**﴾[2]، أي آتينا ما يوجب صلاحه و يهديه إلى الحقّ و الصواب.

وقال تعالى ـ حكاية عن أصحاب الكهف ـ: ﴿**وَ هَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً**﴾[3].

وقال تعالى: ﴿**فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً**﴾[4]، أي صلاحهم في استعمال الأموال.

و قال تعالى: ﴿**هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً**﴾[5]، فإنّ الرشد

---

١. سورة النحل: الآية ١٠٦.

٢. سورة الأنبياء: الآية ٥١.

٣. سورة الكهف: الآية ١٠.

٤. سورة النساء: الآية ٦.

٥. سورة الكهف: الآية ٦٦.

الذي آتاه خليله إبراهيم مرتبة منها، و الرشد الذي يحصل لليتيم أيضاً مرتبة أُخرى. و بينهما بون عظيم.

والغي: خلاف الرشد، و يستعمل في الضّلال أيضاً، و له مراتب شدّةً و ضعفاً.

والمعنى: لا إكراه في الدِّين لأنّه قد تبيّن طرق الصّلاح، و وضح سبيل الحقّ، و تميّز بينه و بين سبيل الباطل.

و سياق الآية المباركة المشتملة على التعليل، يدلّ على أنّها من المحكمات التي لم ينسخ شيء منها، فلا وجه لما عن بعض المفسّرين من أنّ الآية المباركة منسوخة بقوله تعالى: **﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾**[١]، لما ذكرناه آنفا من أنّ القتال لأجل إزالة الباطل، لا إثبات الحقّ و الطريق الواضح.

قوله تعالى: **﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾**.

الطاغوت: من الطغيان، و اللفظ من صيغ المبالغة، يوصف به الواحد و الجمع، ويستوي فيه التذكير و التأنيث، و مادّة (طغى) تأتي بمعنى التجاوز عن الحدّ في الطغيان، و قد ذكر هذا اللفظ ثمان مرات في القرآن الكريم:

تارةً: واحداً، قال تعالى: **﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾**[٢].

وأُخرى: في مقام الجمع، قال تعالى: **﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾**.

و ثالثة: مؤنّثاً، يعود إليه الضمير المؤنث الظاهر في الجماعة، قال تعالى: **﴿وَ الَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾**[٣].

---

١. سورة البقرة: الآية ١٩٣.

٢. سورة النساء: الآية ٦٠.

٣. سورة الزمر: الآية ١٧.

ورابعة: أُشير إليه بهؤلاء، قال تعالى: **﴿أَ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَ الطَّاغُوتِ وَ يَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاَءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً﴾**[1].

وهو في جميع استعمالاته مبغوض لدى الرحمٰن و ذوي الفطرة السليمة من أفراد الإنسان.

ويطلق على كلِّ مَن كان سببا للطغيان و الضّلال، مثل: الأصنام، و الشيطان ورؤساء الشرك و العناد، و تعرف المصاديق من القرائن الحافة بموارد الاستعمال، ففي المقام يُراد به كلّ ضلال و ما يكون سببا للخروج عن الحقّ والصراط المستقيم، سواء كان صنماً أو إنساناً أو شيطاناً أو العصبية و الأهواء الباطلة، فله وجود نوعي شامل لجميع الأفراد و المصاديق.

أي: فمَن يكفر و يعرض عمّا كان سببا للطغيان، و يتبرّأ من دعاة الشرك والضّلال، و يؤمن بالله وحده لا شريك له. و يأتي جواب الشرط.

قوله تعالى: **﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾**.

الاستمساك: شدّة التمسك و إحكامه.

و العروة: هي مقبض الإناء و نحوه. ويطلق على التعلّق بشيء و لو بالحبل المتين.

والوثقى: تأنيث الأوثق، أي الثابت و المحكم المأمون قطعه، و جمع الوُثقى الوُثق كالفُضلى و الفُضل.

وفي الآية الشريفة تشبيه بليغ و استعارة لطيفة، و هو من تشبيه المعقول بالمحسوس، تقريباً إلى الأذهان المستأنسة بالأجسام، كما هو دأب القرآن،

---

١. سورة النساء: الآية ٥١.

و لبيان أنّ الإيمان بالله تعالى و الكفر بالطاغوت يوجبان السعادة الحقيقية و استقرار نفس المؤمن، و عدم تأثير الأوهام و الشبهات فيها.

والمعنى عام يشمل جميع العرى الجسمانية و المعنوية و الروحانية، الداعية إلى الحقّ و الرشاد، و لا عروة أوثق من هدي الرحمٰن و معارف القرآن، و لا كمال أكمل و أجلّ ممّا يفيضه الله تعالى على عباده.

والمراد بها في المقام: الإيمان بالله الذي لا يعتريه ريب و تردّد، و لا يعقل أن تعتريه الشبهات، و الوهن في الحجج، لاتّصال هذه العروة بالمَلِك القدُّوس ومدبّر الأرواح و النفوس، العليم الحكيم المهيمن على الجميع، و خلوصها عن شوائب المادّيات و ظلمات المادّة.

فلنفس هذه العروة الوثقى حياة معنوية أجلّ و أشرف من الحياة الظاهرية، و لها مظاهر مختلفة في جميع العوالِم، و هي الصِّراط المستقيم وسواء السبيل، و الحياة الأبدية في عالَم الآخرة.

وإن شئت قلت: إنّها حياة عالم الغيب ظهرت في عالَم الشهادة ليتمسّك بها عباد الرحمن و يفوزوا بمراتب الجنان، و هي الحبل الإلهي النوراني المتين ممدود من عالَم النور إلى الظلمات، ليستنقذ الناس من الهلكات، و يلجم به الشيطان قبل أن يلجم الشيطان عباد الرحمن، و جميع ذلك يشير إلى الحقيقة التي لا يمكن أن تدرك إلّا بالعمل بها، و حينئذٍ يشعر المتمسّك بها بالتجلّي الإلهي على قلبه، و يعترف بأن لا كمال فوق ذلك.

والقضية فطرية وجدانية، فإنّ الإنسان لو خلّي و طبعه، و زالت عن نفسه الحجب الظلمانية، لاختار الكمال الحقيقي الدائمي، الذي لا انفصام فيه على الكمال الزائل الفاني.

قوله تعالى : ﴿لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾.

مادّة (فصم) تدلّ على الانقطاع و الانقلاع ، وفي الحديث : «فينفصم عنه الوحي و إنّ جبينه ليتفصّد عرقاً» ، أي ينقطع عنه الوحي . و الجملة في موضع الحال التي تؤكّد مضمون الآية المتقدِّمة .

أي : إنّ الاستمساك بالعروة الوثقى التي هي الإيمان بالله و الكفر بالطاغوت ، من أقوى العُرى التي يؤمن عليها من الانقطاع و تتبعد عن حيرة الشكّ و وهن الحجّة ، و لا يمكن أن يتصوَّر فيها ذلك لإضافتها إلى الله عزّ و جلّ الحيّ القيوم ، و هي النور الذي يتجلّى للأنام و يرتفع به الظلام ، و ما فيه الظلام يقبل الانفصام .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

جملة تفيد الترغيب و الترهيب، أي و الله سميع للأقوال ، عليم بالنيّات والأعمال ، و إنّما أتى عزّ و جلّ بهذين الاسمين ، لكون الإيمان و الكفر مما يتعلّق باللسان و الجنان .

قوله تعالى : ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾.

خطاب فيه منتهى العطف و الحنان ، و فيه البشارة بأنّه تعالى وليّ أهل الإيمان ، و هذا من أجلّ المقامات و أشرفها لهم ، و وعد منه عزّ و جلّ لهم بإخراجهم من الظّلمات إلى النور .

وهذه الولاية ولاية الرعاية و الصّلاح و العطف و الحنان ، أي إنّ الله تعالى المدبّر للمؤمنين ، يقوم بتدبيرهم بما هو الأصلح لهم ، و هي غير الولاية التكوينية التي له تعالى على جميع ما سواه ، و هي مضافا إلى كونها إراءة الطريق ، إيصال إلى المطلوب أيضاً ، و أيّ مطلوب أجلى و أعلى من الوصول إلى عالَم النور ، الذي

مبدؤه و منتهاه هو الله عزّ و جلّ.

وقد أضاف جلّت عظمته تلك الولاية إلى ذاته الأقدس، و هذه الإضافة تشريفية من أكمل أنحاء الحقائق.

وإنّما أتى بالظلمات بلفظ الجمع، لكثرة مناشئ الظلمة و الجهل و الغواية وتباينها، بحيث لا يمكن جمعها تحت جامع واحد، إلّا جامع اعتباري لا حقيقة له.

وأمّا النور، فإنّه حقيقة واحدة، و المراد به في المقام: نور الهداية و الطاعة والإيمان، و لا وجه للتعدّد فيه، لأنّه من واحد و في واحد و لغرض واحد و التعدد لو كان فهو فرضي اعتباري، لا أن يكون حقيقياً، و موضوعه يدور على استكمال الأبدي المطلق. و هذا النور المعنوي يعمّ الدُّنيا و الآخرة.

و الكلام محمول على حقيقته دون المجاز، و لكن لنفس الحقيقة مراتب كثيرة، شدّةً و ضعفاً، و جوهراً و عرضاً، وكمالاً و نقصاً، فلا وجه لحمله على المجاز كما عن بعض المفسِّرين، كما لا وجه لحمله على الحقيقة التي هي محجوبة عن البصائر و الأبصار، و هي عالَم الغيب، لأنّ اللفظ ظاهر في الحقيقة غير المحدودة بعالَم دون عالَم آخر.

نعم، لها مظاهر و مراتب كما مرّ، ففي الآية الشريفة يراد من النور: الإيمان و الهداية، و من الظلمات: الضّلال و الغواية.

وإنّما خصّ المؤمنين بالذكر، لأنّهم استحقّوا بالإيمان هذه المنزلة العظيمة والمقام السامي، فهم لم يعاندوا الحقّ و لم يطفئوا نور الفطرة بالكفر، ففازوا بعطف الله عزّ و جلّ عليهم و رأفته بهم و تولّي أمرهم.

قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾**.

المراد من (**النور**) نور العقل و الفطرة، و من (**الظلمات**) ظلمات الغواية و الضّلال.

و هذا النور هو منشأ السعادة على نحو الاقتضاء، فهو نور إجماليّ يقبل الزيادة و النقصان، تبعاً للعقائد الحسنة و المعارف الحقّة و الأعمال الصالحة، والعقل، و الفطرة و الشرع، أُمور متّحدة في الواقع و الحقيقة، و مختلفة بالاعتبار، وكلّ واحد منها يدعو إلى الآخر.

و الآية المباركة من قبيل القضايا الطبيعيّة، التي لا تحتاج إلى إقامة الحجّة والبرهان، و يكفي فيها المشاهدة و الوجدان.

أي: إنّ الذين كفروا بالله العظيم و اتّبعوا الطاغوت، فإنّهم خرجوا من ولايته تبارك و تعالى عليهم، و لا مدبّر لأمرهم و لا مسيطر على نفوسهم إلّا الطاغوت، الذي يكون شأنه إخراج الإنسان من النور الفطري إلى ظلمات الجهل و الغواية، وسوقهم إلى الشقاوة و الحرمان و حيرة الضلالة، فهم قد حرموا أنفسهم باتباعهم الطاغوت.

قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾.

الجملة من قبيل القضايا الطبيعية التي يؤتى بها لبيان ترتيب الأثر على المؤثّر، كقول نبيّنا الأعظم ﷺ: «حفّت النار بالشهوات»، وقوله ﷺ: «مَن حفر لأخيه بئراً وقع فيه»، أو كقول: «مَن شرب سمّاً هلك».

أي: أنّ الآخرة ليس فيها إلّا جزاء الأعمال الصادرة في الدُّنيا، و أُولئك الكافرون الذين اختاروا الكفر حرموا أنفسهم السعادة و أطفؤوا النور الإلهيّ في نفوسهم، فهم أصحاب النار هم فيها خالدون، لخلود نيّاتهم على ذلك كما يأتي مفصّلاً.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة أُمور:

الأوّل: يمكن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾، على ردّ مَن يقول بالجبر، لأنّه إذا لم يكن إكراه في الدّين فلا يكون فيه الجبر بالأولى، لأنّ الإكراه هو حمل الغير على اختيار فعل مع عدم الرضا و طيب النفس، و الجبر هو عدم أصل الاختيار كحركة يد المرتعش، و نحو ذلك من الأمثلة التي يذكرونها، و منها ما ذكره أهل الجبر: «قال الحائط للوتد لِمَ تشقني؟ قال: سل عمّن يدقني»، و قد تعرّضنا له في أحد مباحثنا السابقة فراجع.

الثاني: يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾، من نفي الحكم بعنوان نفي الموضوع تأكيداً و تثبيتاً، و له نظائر كثيرة في السنّة الشريفة، مثل قول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «لا يُتْم بعد احتلام، و لا رضاع بعد فطام»، وقوله صلى الله عليه وآله: «لا ضرر و لا ضرار في الإسلام»، فتكون جميع الموضوعات التي يتحقّق فيها الإكراه، عقداً كان أو إيقاعاً أو غيرهما، لا يترتّب عليها الأثر المطلوب شرعاً لأجل الإكراه.

وربما يحتمل أن يكون قول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «رفع عن أُمّتي الخطأ، و النسيان، و ما أُكرهوا عليه، و اضطرّوا إليه»، مقتبساً من هذه الآية الشريفة و أمثالها من الآيات الواردة في الخطأ والنسيان.

وكيف كان، فهي تبيّن حقيقة من الحقائق القرآنية، التي ابتنى عليها الإسلام كما تقدّم.

الثالث : يستفاد من قوله تعالى : ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ ، أنّ كلّ ما ورد في الشرع المبين إنّما هو إرشاد إلى حكم الفطرة و العقل ، كحسن الإحسان و قبح الظلم ، اللذين هما من المستقلّات العقلية ، التي يحكم به كلُّ ذي فطرة سليمة ، فما ورد في الشرع في سياق ذلك ، يكون إرشاداً إليه و تصحيحاً للثواب و العقاب ، و تنطوي في ذاك جملة كثيرة من الأحكام ، فهذه القاعدة ـ كقاعدة شكر المنعم ـ من أُمّهات القواعد العقلية المقرّرة في جميع الشرائع الإلهية ، تبتني عليها جملة من أبواب العلوم الإسلامية ، و تدلّ القاعدة المزبورة على أنّ جعل القانون بالجبر و الإكراه ظلم و هو قبيح بالنسبة إليه جلّت عظمته ، و لكن لابدّ من بيان طرق الخير و طرق الشرّ أوّلاً ، ثمّ جعل القانون للمكلّف المختار ، و الأمر الأوّل يتكفّله العقل و الفطرة ، و هما مع الإنسان حدوثاً و بقاءً ، و الأمر الثاني تتكفّله الشرائع الإلهية .

ولعلّ أحد أسرار ابتلاء آدم عليه السلام بالمعصية ، إثبات التمييز بين الطريقين إتماماً للحجّة على الناس ، و تحذيراً لهم عن المخالفة و متابعة الوسواس الخناس ، و إلّا فأيّ مناسبة بين سجود الملائكة أجمعين و عصيان ربِّ العالمين ، فهو إعلان للعصيان لمصالح كثيرة ، لا أن يكون قد صدر من آدم عليه السلام معصية حتّى صغيرة فيكون من قبيل إنامة نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله عن صلاة الغداة ، لتوسيع الأمر على أُمّته ، رأفة منه عزّ و جلّ على عباده .

الرابع : ذكرنا أنّ المراد بالعروة الوثقى هي جميع كمالات الإنسان مطلقاً ، وهي :

تارةً : تكون عَرَضاً قائماً بالغير ، كالاعتقادات الحقّة الحاصلة لأهل الإيمان ، و القرآن الكريم بهذا الوجود الخارجي الواقع بين الدفّتين .

وأُخرى : يكون جوهراً قائماً بالذات ، كسيِّد المرسلين صلى الله عليه وآله و مَن يتبعه في العلم والعمل ، الذين وردوا بحر المادّة و خرجوا منه ، و لم تمسّهم نداوة منه فضلاً

عن أن يذوقوه، فرجعوا إلى الله تعالى كما بدؤوا منه، ولم يخطر في جوانحهم إلّا الله عزّ و جلّ، و لم يصدر من حركات جوارحهم شيء إلّا لله جلّت عظمته، ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾[١]، وهم العروة الوثقى الإلهية، و الحبل الممدود بين السّماء و الأرض، و بهم يصرف العذاب عن أهل الأرض.

وثالثة: لا تكون عرضاً و لا جوهراً، بل هي الصراط المستقيم الذي ينتهي إلى الله عزّ و جلّ، فتكون من صفات فعله الأقدس، إلّا إذا رجعت إلى العلم و الحكمة، فتكون حينئذٍ من صفات الذات، و يمكن أن تجعل من الصفات البرزخية بين الذات و الفعل.

وليس للقسم الأخير وجود واحد فرديّ، بل له في كلٍّ من عوالمه تجلّ خاصّ لأهله، بمظاهر ذلك العالَم، و يشهد لذلك قوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ**﴾[٢]، إلّا أنّ بعض الموجودات يتمسّك بها بالطبع، و البعض الآخر بالتسخير، و ثالث بالاختيار، و إن جعلناها من صغريات النظام الأحسن كان الأمر أظهر و أبين.

الخامس: قوله تعالى: ﴿**لَا انْفِصَامَ لَهَا**﴾، قيد توضيحي، لا أن يكون احترازياً، ذكر لكثرة الاهتمام بالعروة الوثقى و للتأكيد على التمسّك بها.

السادس: إنّما قدّم الكفر على الإيمان في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ**﴾، لبيان أنّ التحلية بالفضائل لابدّ أن تسبقها التخلية عن الرذائل، فالأُولى مترتّبة على الثانية، فلا يكون استمساك بالعروة الوثقى إلّا بترك ما سوى العروة، و الأخذ بها فقط، فيكون الكفر هو الترك، و الإيمان هو الأخذ.

السابع: إنّما ذكر سبحانه «السميع العليم» في آخر الآيات المباركة، للإعلام

---

١. سورة الأنعام: الآية ٩٠.

٢. سورة فاطر: الآية ٤١.

بأنّ كلّ ما يقال في شأن العروة الوثقى الإلهية هو مسموع له تعالى، و كلّ ما يخطر بالبال بالنسبة إليها، يكون معلوما لديه عزّ و جلّ، فلابدّ من التحفّظ عن القول فيها إلّا بالحقّ، و تمسّك القلوب في الخطرات و الجوارح عن الحركات إلّا في الحقّ و بالحقّ، و هذه هي حقيقة العروة الوثقى العملية، التي اُمرنا باتباعها، فالآية الشريفة ترشد الناس إلى التمسّك بالعروة الوثقى في أقوالهم و أفعالهم.

والآية التالية تشرح بعض جهات العروة الوثقى ـ كما هو واضح ـ و هو الإخراج من الظلمات إلى النور.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**، أنّ النار هي الدار التي تليق بأهل الظلمات، التي خلت نفوسهم عن النور الذي يسوقهم إلى الحقّ و الرضوان، فما ورد في هذه الآية يبيِّن تناسب الجزاء مع العمل، الذي هو من الحقائق القرآنية.

التاسع: إنّما أتى سبحانه و تعالى بلفظ المضارع في قوله تعالى: **﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾**، للدلالة على الثبوت و الاستمرار حالاً بعد حال، فهدايته سبحانه مستمرّة بالنسبة إلى المؤمنين.

***

بحث روائي:

في «الكافي»: عن عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام في قول الله تعالى: **﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾**، قال عليه السلام: «هي الإيمان بالله وحده لا شريك له».

أقول: مثله ما رواه العياشي عن الباقر و الصادق عليهما السلام.

في «المعاني»: عن عبد الله بن عبّاس، قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«مَن أحبَّ أن يتمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، فليتمسّك بولاية أخي و وصيِّي عليِّ بن أبي طالب عليه السلام، فإنّه لا يهلك مَن أحبّه و تولّاه، و لا ينجو مَن

أبغضه و عاداه».

أقول: الروايات من الجمهور في ذلك كثيرة، مذكورة في كتب الكلام الحديث و التفسير و غيرها، و في بعضها عليّ و ذرّيته عليهم السلام، و لا ريب في أنّ عليّاً عليه السلام يدعو إلى كتاب الله عزّ و جلّ و العمل به و هو قرينه، كما في الحديث المتواتر بين المسلمين عن النبيّ صلى الله عليه و آله: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض».

وفي «الخصال»: عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين عليهم السلام، قال: «المؤمن يتقلّب في خمسة من النور، مدخله نور، و مخرجه نور، و علمه نور، وكلامه نور، و منظره يوم القيامة إلى النور».

أقول: إذا كان المؤمن معتقداً بدين الله تعالى ملتزماً في أعماله بأن يعمل على طبق ما شاء الله و أراد عزّ و جلّ، يصير جميع ذلك من الأنوار المعنوية، لفرض أنّ في قلبه إيماناً، و هو نور معنويّ، و حركات جوارحه مطابقة للإيمان، و هي أيضاً من الأنوار المعنوية، فيكون مآله إلى النور، و سيأتي شرح ذلك أيضاً.

وفي «أسباب النزول» للواحدي: عن مجاهد، قال: «كان ناس مسترضعين في اليهود ـ قريظة و النضير ـ فلمّا أمر النبيّ صلى الله عليه و آله بإجلاء بني النضير، قال أبناؤهم من الأوس الذين كانوا مسترضعين فيهم لنذهبنّ معهم و لندينّ بدينهم، فمنعهم أهلهم وأرادوا أن يكرهوهم على الإسلام، فنزلت: **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾**».

وفي «الدر المنثور»: أخرج أبو داود و النسائي و ابن المنذر و ابن أبي حاتم، النحاس في «ناسخه»، و ابن مندة في «غرائب شعبه»، و البيهقي في «سننه»، و غيرهم عن ابن عبّاس، قال:

«كانت المرأة من الأنصار تكون مقلاة لا يكاد يعيش لها ولد، فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوّده، فلمّا اُجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء

الأنصار، فقالوا لا ندع أبناءنا، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾».

أقول: وردت روايات أُخرى في شأن نزول الآية الشريفة، مذكورة في كتب القوم، و كلّ ذلك من باب التطبيق و لا بأس به.

***

بحث عرفاني:

قد أثبت العلماء أنّ نسبة المعارف المعنوية إلى الأرواح كنسبة الأغذية الجسمانية إلى البدن و الجسم، فإنّ الجسم يصلح بصلاح الغذاء و ينمو به و يفسد بفساده، و تختلف درجات الغذاء فيهما، كما أنّ له مراتب كثيرة جدّاً بحسب اختلاف الأجسام بل اختلاف الحالات في بدن واحد فضلاً عن أبدان مختلفة، فكما أنّ من طبيعة الجسم التغذّي بما يصلحه وإلّا اضمحلّ و زال، وكذلك الروح فإنّه لابدّ له من الانتفاع بما يناسبه و إلّا لبطل استعداده و تعرّض للهلاك.

والإكراه في التغذّي الجسماني يستلزم خلاف المطلوب، بل يوجب تنفّر الطبع عن الغذاء و انزجار النفس عنه، و يؤثر ذلك على الروح أيضاً، لأنّ بينهما جذباً، وكذا لا وجه للإكراه بالنسبة إلى الروح و ما يرتبط به، بل هو أشدّ تأثّراً من الجسم، لأنّه جوهر لطيف أكثر تحسّساً منه، و لكن كلٌّ ميسّرٌ لما خلق له.

ولكلام الحقّ تعالىٰ جذبات و للقرآن كذلك، و للموعظة الصادرة عن أهلها جذبات بمراتبها المختلفة، التي لا حدَّ لها، و مع تحقّق تلك الجذبة، كيف يتصوّر الإكراه؟! و يعلم سرّ ذلك في قوله تعالى: ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[2]، فلو لم تكن في المعشوق جذبة، فإنّه لا يكون لجهد العاشق أثر، وإن بلغ ما بلغ في العناء والمشقّة.

---

١. سورة إبراهيم: الآية ٤.

٢. سورة البقرة: الآية ٢١٣.

والحاصل: إنّه لا إكراه في الاستكمالات المعنوية مطلقاً، و الآية الشـريفة ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ تشير إلى أمر فطريّ عقلي، و يـرشد إليـه قـول عـليٍّ عليه السلام: «وأرسل الرسلَ ليذكِّرهم منسيَّ الفطرة و تثير لهم دفائن العقول»، فيكون إرسال الرسل من النظام الأحسن، كإخراج المعادن من الأرض.

وأمّا الإكراه على بعض العلوم و الحرف و الصنايع الدائرة في هذا العـالَم، فإنّ ذلك لا يؤثّر الأثر المطلوب، فإنّ شوب تلك العلوم و المعارف بـالمادّيات أخرجتها عن المعارف المعنوية، فأين المعارف الربوبية التي تبقى في النفس إلى الأبد، و تنفعه في عالم البرزخ و الحشر و النشر و الجنّة، و أين الصنايع الظاهرية المادية في أدقّ معانيها التي لا تبقى بعد انفصال الروح عن الجسم، و لو عبّر عنها بأنّها جسمانية الحدوث و جسمانية البقاء لكان حسناً.

يضاف إلى ذلك أنّ الأسباب الظاهرية المجبر عليها شيء، وكمال النفس على فرض كونه كمالاً شيء آخر، بينهما بون بعيد كما هو معلوم.

***

الآية ٢٥٨ ـ ٢٥٩

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾.

الآيتان و التي تليهما تبيِّن توحيد الله تبارك و تعالى و قدرته و عنايته لعباده المؤمنين ، فإنّه عزّ و جلّ بعد أن أثبت لنفسه التوحيد و مهام الصّفات العليا ، مثل القيومية المطلقة و الربوبية العظمى و الولاية على أهل الإيمان ، و وعدهم بإخراجهم من الظّلمات إلى النور ، ضرب في هذه الآيات أمثلة لبيان ولايته على المؤمنين و هدايته لهم ، و بيّن أنّ هناك هداية تحصل بالحجّة و البرهان ، كالتي مع إبراهيم عليه السلام في قصّته مع مَن آتاه الله الملك . و هداية بالمشاهدة و العيان ، كالتي حصلت مع ذلك المؤمن الكريم الذي مرّ على قرية مملوءة من العظام البالية المبعثرة ، فأخذه العجب من إمكان إحيائها ، فأماته الله مائة عام ثمّ بعثه ليرى

بنفسه كيفيّة خلقها و نشوزها .

ولهذا كانت هذه الآيات مرتبطة بالآيات السابقة و اللاحقة ، في كونها من مظاهر توحيده عزّ و جلّ و ولايته و قدرته و إثبات المعاد .

***

التفسير

قوله تعالى : **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾** .

تقدّم الكلام في جملة **﴿أَلَمْ تَـرَ﴾** في آية (٢٤٣) ، و ذكرنا أنّها تستعمل في مقام التعجّب ، و يستفاد ذلك من بنائه اللفظي أو المعنوي .

والمحاجة : هي الجدال ، أي تبادل الحجّة مع الخصم ، و مادّة (حجج) تأتي بمعنى القصد ، و المحاجة لقصد الغلبة على الخصم . و تطلق الحجّة على ما يقصد به إثبات شيء .

والمحاجة بين الحقّ و الباطل قديمة ، حدثت بحدوث أصل الخليقة ، فإنّ أوّل ما خلق الله تعالى العقل ـ و هو خلق نوراني ـ و خلق في مقابله الجهل ـ و هو خلق ظلماني ـ و جعل لكلّ واحد منهما جنوداً مجنّدة في الكمّية ، لكنّها مختلفة في الكيفيّة ، فكلّ ما طلع نور حقّ في البين يهدي إلى الرشاد ، يخرج سحاب ظلماني يرعد و يبرق و يغوي العباد ، و هذه سنّة الله في عباده ، و لن تجد لسنّة الله تبديلاً ، ولا تزال كذلك حتّى يفترق الفريقان؛ فريق في الجنّة و فريق في السعير ، فيلحق كلُّ واحد منهما بما هو مثله و نظيره ، و يحظى بما يلائمه ، فيرتفع النزاع و ينتهي الصراع .

وفي الآية الشريفة الذي مع الحقّ هو إبراهيم عليه السلام ، و مَن يمثّل جانب الباطل نمرود بن كنعان ، المَلِك المعروف المعاصر لإبراهيم عليه السلام ، و شبه الجملة في قوله تعالى : **﴿فِي رَبِّهِ﴾** متعلّق بحاجَّ ، و الضمير فيه يرجع إلى إبراهيم عليه السلام .

والمعنى: ألم ينته إلى علمك، أو هل رأيت غرور الذي حاج إبراهيمعليه السلام في أمر ربِّه.

ووجه الصراع بينهما: أنّ نمرود ادعى الربوبية لنفسه. لفضل راه فيه كما تفضل على سائر الآلهة و الأرباب، بل جعل نفسه ربّ الأرباب، و موّه الأمر على ذلك المجتمع الوثني الذي كان يعبد الأصنام.

وأمّا إبراهيم عليه السلام، فقد كان يذعن بالأُلوهية المطلقة لله تعالى و الربوبية العظمى له عزّ و جلّ، لم يشارك في سلطانه أحداً من مخلوقاته، و احتجّ على الخصم بأنّ ربَّه الذي يحيي و يميت، و أراد بهما الحياة و الموت المشهودين المعروفين، الحياة التي هي أصل كلِّ إحساس و شعور، و الموت الذي هو الفناء لذلك، فلمّا عارض نمرود إبراهيم بالمغالطة و التلبيس بأنّه يُحيي و يُميت حين قتل أحد المسجونين و أطلق الآخر، و نجح هذا التلبيس على الحاضرين فصدّقوه جهلاً منهم أو عناداً، و رفع هذا التلبيس إبراهيم عليه السلام بمحاجّة أُخرىٰ واضحة جليّة، يذعن بها الجميع أنّها من صنع الله تعالى، و لذلك بهت الذي كفر و لم يسع لإبراهيمعليه السلام يبيّن وجه المخالفة،لعلمه بأنّ ذلك المجتمع لا يقبله منه ولا يصدِّقه أحد.

هذه هي المحاجّة بين إبراهيم عليه السلام الذي يذعن بالأُلوهية المطلقة لله تعالى، ونمرود الذي يعتقد بتعدّد الأرباب و الأُلوهية لنفسه.

قوله تعالى: ﴿**أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ**﴾.

المراد (**بالملك**) تلك الإضافة الظاهرية بالنسبة إلى ما في الدُّنيا، تتّسع وتتضيّق حسب ما يشاء الله تعالىٰ و يريد، و تكون هذه الإضافة معرضا لحدوث الإضافات الكثيرة، تفنى و تزول، و يكون المتلبِّس بها في جهد أكيد شديد في جلب مقتضياتها و رفع موانعها، و في الحقيقية إنّه ليس إلّا متاع الغرور. هذه حال

الملك الظاهري.

أمّا الملك الذي آتاه الله تعالى إبراهيم عليه‌السلام، فهو مالكية حقائق الأُمور وتسلّطه على الممكنات، بحيث يقلب الجوهر إلى آخر، و يبدِّل الصورة إلى أُخرى بإذن الله تعالىٰ، و هو باقٍ ببقاء الله عزّ و جلّ، و لا مناسبة بين الملِكين إلّا نسبة العدم إلى الوجود.

ومن العجيب أن يكون الثاني مبتلىً بالأوّل دائماً، كابتلاء إبراهيم عليه‌السلام بنمرود، و موسىٰ عليه‌السلام بفرعون، و محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله بالطواغيت من أهل عصره و ليس ذلك إلّا لأجل كمال الأوّل و خسّة الثاني.

وجملة: **﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾** في موضع التعليل، يصحّ أن تكون تعليلا للمحاجّة، يعني إنّما حاجّ نمرود إبراهيم لأنّه رأى نفسه مَلِكاً، فأورثه الكبر والإعجاب، فحمله على الغرور، و دفعه على المحاجّة. و لم يعرف أنّ الذي أعطاه الملك يقدر على أن ينزعه عنه.

ويحتمل أن تكون الجملة في مقام بيان كفران نمرود للنعمة التي أنعم الله تعالى عليه في الدُّنيا، فهو بدل أن يؤمن بالله تعالى و يشكره عليها، ادّعى الربوبية لنفسه و خاصم نبيَّ الله عزّ و جلّ فيها، و مثل ذلك كثير في المحاورات، قال الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحُسن فِعْل كما يجزي سِنِّمار

ويصحّ إرجاع الضمير في قوله تعالى: **﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾** إلى إبراهيم عليه‌السلام، فيكون المراد بالملك الملك المعنوي، لا الملك الظاهري الإضافي، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ آتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾**[1]، وبهذا الملك ـ أي النبوّة التامّة ـ

١. سورة النساء: الآية ٥٤.

خاصم إبراهيم عليه السلام نمرود المَلِك الظاهري، و حاجّه و أبهته، لا أن يكون قد نازعه في ملكه الظاهري، فإنّ مقام النبوّة أعظم و أكبر من هذا الملك قطعاً.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾.

إنّما قال إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّيَ﴾ لاعتراف الجميع بأنّ ربّ إبراهيم هو الله تعالى.

والمراد **بالحياة و الموت**: ما هو المدرك بالحسّ و الوجدان النوعيان، الشاملان لجميع ما هو متّصف بالحياة، من النبات و الحيوان و الإنسان.

أي: قال إبراهيم عليه السلام ـ في مقام المحاجّة مع نمرود ـ إنّ ربِّي مَن يقدر على الإحياء و الإماتة، بل على إيجاد العالَم و إفنائه، فإنّ إعطاء الروح و أخذه إنّما يكون تحت استيلائه و في قبضته، و لكن نمرود فهم من ذلك الإحياء و الإماتة الشخصيتين للإنسان، فادّعى لنفسه ذلك أيضاً، فأمر بإحضار شخصين من السجن، فقتل أحدهما و أطلق الآخر ـ كما ورد في بعض الروايات ـ فقال أنا أُحيي وأُميت. ولم يعلم أنّ ذلك ليس من الإحياء و الإماتة، فإنّ الإطلاق من السجن و القتل بمعزل عن الاستيلاء على الروح ـ مطلقاً ـ الذي هو منحصر في الله تعالى، أو مَن يأذن الله عزّ و جلّ له بالتسلّط عليه.

وإنّما خصّ إبراهيم عليه السلام في حجته الإحياء و الإماتة دون غيرهما من صنع الله تعالى، لأنّهما يختصان به تعالى و ليس لغيره عزّ و جلّ منهما صنع، و هما مشهودان للجميع واضحان جليان، و مع ذلك لم ينفع الاحتجاج بهما عليهم، و ذلك لقصور تفكّرهم و تعقّلهم، و لا يرجى أكثر من ذلك ممّن أسر نفسه في المادّة و أوقع نفسه في سجن المادّيات، لا يرقى فكره عن محيط نفسه، و لا يعرف أنّه في أين ومن أين و إلى أين، و مثل ذلك يجري في كلّ قوم بلغ الانحطاط الفكري

فيهم إلى هذا المستوى، و إن تقدّم في المادّيات الرقيّ الحضاري، و لا نرى هذا الانحطاط المعنوي في مجتمعنا المعاصر و المدنية الحاضرة أيضاً، إلّا لبُعدهم عن المعارف المعنوية و انهماكهم في المادّيات.

قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي وَ أُمِيتُ﴾.

أي: أنا الربّ الذي يُحيي و يُميت، و قد قصر ذلك على نفسه ـ و لم يقل و أنا أُحيي وأُميت أيضاً ـ اعتقادا لنفسه الربوبية، فادّعى لنفسه ما وصف به إبراهيم عليه السلام ربه، و صرف الكلام عن وجهه؛ إمّا عناداً و لجاجاً و مكابرة، أو أنّه بلغ في الانحطاط الفكري إلى المستوى الذي لا يميّز بين الحياة الحقيقية والموت كذلك، و بين الإحياء و الإماتة بالمعنى الذي أراده كما ذكرنا آنفاً.

قوله تعالى: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾.

مقتضى السياق أنّ إبراهيم عليه السلام لمّا أيس من هدايته و سدّ باب المصادرة، كما فعل نمرود في الحجّة الأُولى، و إثبات الربوبية لنفسه، ذكر عليه السلام أنّك إذا تعتقد الربوبية و تصنع كما يصنع ربّي الله الذي له الالوهية و الربوبية العظمى على ما سواه، فإنّه تعالى يأتي بالشمس من المشرق، فتصرّف أنت فيه فائت بالشمس من المغرب.

وإنّما عدل عليه السلام عن الرّب إلى اسم الجلالة هنا، لأنّ الربوبية قد صارت واضحة بإقامة الحجّة عليها في المرّة الأُولى، فالتفت الخليل عليه السلام إلى أنّه تعالى معبود الكلّ كما أنّه ربّ الكلّ.

ولعلّ ذكر إبراهيم عليه السلام الشمس، لأنّها كانت من أعظم المعبودات عندهم، فأراد عليه السلام أنّ هذا النيّر العظيم الذي تقدّسونه و تحترمونه احترام الآلهة، مسخّر

تحت إرادة الله تعالى .

و ممّا ذكرنا يظهر الوجه في تفريع هذه الحجّة على الحجّة الأُولى .

قوله تعالى : ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ .

البهت : هو انقطاع الحجّة و عدم القدرة على إقامتها ، فينقطع اللّجاج والمحاجّة لا محالة ، أي فسكت نمرود الكافر بالله تعالى متحيّراً مدهوشاً ، لا يقدر على الردّ .

و لم يصرِّح سبحانه باسمه تحقيراً ، و يمكن أن يراد به كلّ مَن كفر ، سواء كان نمرود أو مَن حضر في مجلسه .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ .

أي : إنّ الله تعالى لا يهدي و لا يوفق من أعرض عن الحقّ بعد وضوح الحجّة ، فيتركهم إلى أنفسهم فهم ظلموا أنفسهم بسوء اختيارهم ، و اتّخذوا سواء الجحيم بدلاً عن الصّراط المستقيم .

ومن ذكر الوصف ﴿الظَّالِمِينَ﴾ يستفاد أنّ العلّة في عدم الهداية هو الظلم ، و هذا ممّا يؤكّده القرآن الكريم في موارد كثيرة ، لأنّه أقوى و أغلظ حجاب بين النفس الإنسانية و المعارف الربوبية ، كما تقدّم بيانه .

قوله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ .

مادّة (**خوى**) تأتي بمعنى الخلاء و السقوط ، و ترك ما بين الشيئين خالياً ، يقال خوى بطنه عن الطعام ، أي خلا بطنه ، و خوى النجم أي سقط ، وفي الحديث : «كان عليّ عليه السلام إذا سجد يتخوّى كما يتخوّى البعير الضامر» ، أي يتجافى جميع أجزاء بدنه في السجود ، يعني لا يلصق أجزاء بدنه بعضها ببعض ، و لا بالأرض إلّا

المساجد السبعة.

والعرش: كلّ مرتفع أظلّ الإنسان من سقف أو بيت، أو كرم، و التعريش جعل الخشب تحت الكرم، بل كلّ بناء عرش، و عريش مكة أبنيتها و العُرش ـ بالضم ـ عرق في أصل العنق.

وهذه الجملة، أي ﴿**خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا**﴾ قد ذكرت في مواضع من القرآن الكريم، و الكلّ تكون كناية عن الخلو من الأهل.

وأمّا لفظ: ﴿**خَاوِيَةٌ**﴾ في قوله تعالى: ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**﴾[1]، فهي بمعنى ساقطة.

والجملة تحتمل معنيين:

الأوّل: سقوط السقوف و انهدام الحيطان عليها.

والثاني: سقوط السقوف و بقاء الحيطان، و مَن يستظلّ بالحيطان دون السقوف، و كلّ منهما صحيح و واقع في الخارج و مشاهد في الدور الخربة و القرى المندرسة.

ومادّة (**قري**) تأتي بمعنى التجمع، و سمّيت القرية قريةً لتجمّع الناس فيها، ولها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم، مفرداً و تثنية و جمعاً:

قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَ لَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[2].

قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ**﴾[3].

---

١ . سورة الحاقة: الآية ٧.

٢ . سورة الأعراف: الآية ٩٦.

٣ . سورة الزخرف: الآية ٣١.

و«أو» حرف عطف، و قد ذكر المفسّرون وجوها في عطف هـذه الآيـة، و لكن الصحيح أنـّها معطوفة على المعنى، فإنّه لمّا بيّن سبحانه أنّ الاسـتمساك بالعروة الوثقى، موجب لهداية الإنسان و الخروج من الظلمات إلى النور، عقب عزّ و جلّ ذلك بجملة من الأمثلة، التي تبيِّن طرق الهداية، و استشهد ببعض قصص الأنبياء مع أممهم للإرشاد إلى أنـّهم هم العروة الوثقى التي لابدّ من التمسك بهم.

وقد تفنّن عزّ و جلّ في بيان القصص فذكر الاولى لبيان الاحتجاج عـلى المعاد، لمكان التلازم بين المبدأ و المعاد، ثبوتاً و إثباتاً كما تقدّم، و أكّد المـعاد بذكر كيفيّة الحشر و النشر، كما ورد في قصة إبراهيم عليه السلام مع الطيور الأربعة، لكثرة أهميّة المعاد و استبعاد الناس بأنّ عين البدن المحسوس في دار الغرور كيف يعاد في دار النشور، مع تراكم الاستحالات الواردة عليه فكم من بدن صار تراباً ثـمّ صار بدناً لإنسان آخر:

ربّ لحـد قـد صـار لحـداً مـراراً ضـاحكٍ مـن تـزاحـم الأضـداد

ودفـين عـلى بـقايا دفـينٍ مـن عـهود الآبـاء و الأجـداد

صـاح هـذي قـبورنا تـملأ الأرض فأيـن القـبور مـن عـهد عـاد

وذلك كلّه من كمال قهّاريته تعالى و علمه التامّ المتعلّق بذرّات الموجودات وجزئياتها حدوثاً و بقاءً، فالتمييز لدى العلم الأزلي ثـابت و إن تـبادلت عـليها الاستحالات الكثيرة في الدُّنيا و الآخرة، و ما يحدث في كلٍّ منهما الصادر عـن نظام العلم الأزلي المتعلّق بالموجودات تعلّقاً خارجاً عن تعقّل الإنسان، لقصور العقول عن دركه.

وإنّما ذكر سبحانه إبراهيم في الآية السابقة، و أبهم اسم الذي مر على القرية واسمها و القوم الذين كانوا يسكنون فيها، تعظيماً لإبراهيم عليه السلام و تشريفا له، فإنّ الله عزّ و جلّ مع إبراهيم عنايات خاصّة و له مع الله حالات.

ولأنّ الغرض هو بيان كيفيّة الهداية و الموعظة ، و لا يحتاج إلى ذكر الأسماء بعد استيفاء الغرض من ضرب المثل ، أو لأنّ الإحياء بعد الإماتة من الأُمور المستبعدة عند الناس و المستعظمة عندهم ، فاقتضى الحال أن يكون الكلام بلحن الاستهانة و الاستصغار ، و هذا من ضروب الفصاحة و البلاغة ، في أنّه يؤتى بلحن الاستهانة في الموارد التي لا تخلو عن الاستعظام و الاستبعاد .

وقد اختلف المفسرون في اسم القرية فقيل : إنّها بيت المقدس لما خربها بختنصّر البابلي .

و قيل : إنّها المؤتفكة ، و قيل : غير ذلك .

كما أنـّهم اختلفوا في اسم الذي مرّ على القرية فقيل : إنّـه عـزير ، و هـو المروي عن ابن عبّاس بعدّة طرق و المنسوب إلى عليّ عليه السلام .

وقيل : إنّه أرميا .

وقيل : إنّه عزير ، و هو المروي عن الصادق عليه السلام ، وقال به جمع من المفسِّرين . و قيل غير ذلك .

و قال الزمخشري في «الكشاف» : إنّه رجل كافر .

و هو مردود من جهات كما ستعرف .

و قال شيخنا البلاغي : «و قد كفانا ابن المنير في حاشيته مؤونة الردّ لما استند إليه الكشاف في دعواه» .

قوله تعالى : ﴿**قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾ .

أنّى :أداة استفهام تأتي للبحث عن الحال و المكان ، و تتضمّن معنى (كيف) .

والمعنى :كيف يحيي الله تعالى هذه القرية و أهلها بعد موتها ، و سياق الكلام يدلّ على أنّ المشار إليه في (هذه) إنّما هي الأجساد البالية و العظام الرميمة، وخراب القرية .

وإنّما قال ذلك استعظاماً للإحياء، لا استبعاداً منه لقدرة الله تعالىٰ، و يدلّ عليه قوله تعالى في آخر الآية المباركة: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. ومثل هذا الكلام يصدر عن كلّ من ينظر في الأُمور نظر تفحّص و تمعّن، ويقف فيها وقوف معتبر، وقد ضرب الله تعالى المثل في نفسه، فأماته ثمّ أحياه كما حكى عزّوجلّ.

قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾.

مادّة (**عوم**) تأتي بمعنى السباحة، يقال: عامت السفينة في البحر، و سمِّي العام عاماً؛ لأنّ القطعات الزمانية ـ كالأيام و الليالي ـ كأنّها تسبح في الزمان، والفرق بينه و بين السنة، أنّ الأوّل يطلق غالباً على ما فيه الخصب و الرخاء، والثانية تطلق على ما فيه الشدّة و الجدب، و في حديث حليمة السعدية: «خرجنا نلتمس الرُضَعاء بمكّة في سنة سنهاء»، أي لا نبات بها و لا مطر.

ومادّة (**بعث**) تأتي بمعنى إثارة الشيء، و هي تختلف باختلاف المتعلّق، ولها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم.

والبعث .. **تارة**: يكون بمعنى إيجاد الشيء بعد العدم المحض، و هو مختصّ بالله تعالى.

و أُخرى: بمعنى إحياء الموتى، و هو أيضاً مختصّ به عزّ و جلّ، لأنّ الأرواح إيجاداً و إفناءً، تحت سلطة الله تعالىٰ، و قد يهب عزّ و جلّ ذلك لِمَن يشاء من خلقه، كما سلّط عزرائيل على قبض الأرواح، و عيسى على إحياء بعض الأموات و بعثه.

والمراد من الموت: هو المعنى الحقيقي منه، أي توفّاه بإزهاق الرّوح من الجسد.

والمعنى: أماته و توفّاه مائة عام، ثمّ بعثه بردّ الرّوح إليه.

ولكن، ذكر بعض المفسِّرين: أنّ المراد بالإماتة هو فقد الحسّ و الحركة، دون مفارقة الروح البدن، أي السبات، ثمّ أعاده إلى ما كان عليه أوّلاً، مثل رقود أصحاب الكهف ثلاثمائة و تسع سنين، و قال إنّ السبات في هذه المدة أمر غير مألوف وخارق للعادة، و برجوع الحسّ و الحركة بعد السبات يتحقّق الاحتجاج على إمكان الحياة بعد الموت و لو في سنين عديدة.

وما ذكره مخالف لظاهر الآية الشريفة صدراً و ذيلاً، مع أنّه لا استحالة في الإحياء بعد الموت في هذه الدُّنيا، حتّى يتكلّف بالتصرف في معنى الآية المباركة. و قياس هذه القصّة على قصة أصحاب الكهف أمر غير معقول حتّى عند القائلين بالقياس، فإنّ دلالة الألفاظ لا يمكن أن تكون مورد القياس.

قوله تعالى: قَالَ ﴿**كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾.

اللبث و المكث بمعنى واحد.

أي: قال الله تعالى بعد بعثه و إحيائه بعد الموت، كم لبثتَ في موتك هذا؟ قال: لبثت يوما أو بعض يوم. و الترديد باعتبار اختلاف وقت الموت و وقت الإحياء، فظنّ تخلّل الليلة بينهما. أو هو كناية عن عدم الإحساس بالمدة الطويلة.

قوله تعالى: ﴿**قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ**﴾.

أي: قال الله تعالى له ما لبثت ذلك المقدار، بل لبثت مائة عام.

و الغرض من السؤال إظهار عجزه و بيان المشية الإلهية التي تعلّقت بجعله مورد القدرة على إحياء الموتى.

والسؤال و الجواب يدلّ على أدب القرآن، المشتمل على مخاطبة الله تعالى مع خلقه، و هي تدل على كمال العناية و الرأفة، و فيها تظهر العبودية مع المعبود

الحقيقي على نحو ما يشاء المعبود، و هي اللذّة التي لا منتهى لها شدّة و عدّة و مدّة.

قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلىَ طَعَامِكَ وَ شَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾.

أي: لم يتغيَّر بتغيّر السنين و مرِّ الأزمان. يعني لم يتغيّر الطعام و الشراب في مائة سنة مع كونهما في معرض التغيير و الاستحالة في عدّة أيّام.

و إنّما أمر بالنظر، لاستبانة طول المدة و دفع ما يخطر بالبال من قصرها.

قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلىَ حِمَارِكَ﴾.

بأن صار رميماً تفرّقت عظامه و تقطّعت أوصاله و بادت أجزاؤه، كيف يحييه الله تعالى صحيحاً سوياً يصلح للركوب عليه. و في تكرار الأمر بالنظر إيماء بانتقال الكلام إلى برهان آخر لتثبيت طول المدّة.

قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾.

أي: إنّ ما جعلناه فيك من الموت و الإحياء، كلّ ذلك ليستدلّوا بها على ثبوت المعاد.

ويستفاد من سياق الكلام ـ أي عطف الغاية ـ أنّ الغاية من هذا الفعل لم تكن منحصرة في إظهار الآية لهذا الشخص فقط و إزالة التعجّب عنه الذي أظهره في إحياء الموتى، بل الغاية أيضاً هي جعله علامة للناس يستدلّون بها على ثبوت المعاد و إظهار القدرة الأزلية الحاكمة على كلّ شيء، فإنّ الذي يقدر على إحياء الموتى في هذه المدّة لقادر على إحيائها بعد مدّة أطول منها، فلا تختص قدرته بزمان دون آخر.

قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً﴾.

النشز: البروز و الظهور، و الإذاعة، و الارتفاع، و الجميع يرجع إلى معنى

واحد و هو الظهور، و إنّما الاختلاف في المتعلَّق.

أي: انظر إلى العظام كيف ترتفع و يجتمع بعضها مع بعض بالتركيب، ثمّ نكسوها لحماً لتصبح خلقاً جديداً سويّاً.

و الأمر بالنظر هنا لاستبانة ما قد يتوهّم من استحالة عود الأجزاء إلى الصورة الأصلية بعد التغيّرات و التحوّلات الكثيرة، و لذلك كان مورد النظر خاصّاً له من هذه الجهة، و عامّاً من جهة أنّ إحياء الموتى و البعث يكون كذلك.

والظاهر أنّ المراد من العظام هي: عظام الموتى المجاورين له و عظام الحمار، و لا ينافي ذلك جعله آية للناس، و لم يجعل إحياء موتى أهل القرية آية، فإنّ الظاهر أنّ الله تعالى جعله محور إثبات ذكر هذه الحكاية، بلا فرق بين عظام موتى أهل القرية، أو عظام خصوص الراكب و المركوب.

قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**.

اعتراف منه بالعلم الثابت في نفسه قبل قوله: **﴿أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾**، وإنّما قال ذلك استعظاماً في نفسه، و قد جعله الله آية للناس لإثبات المعاد و إظهار القدرة التامّة.

ويمكن أن يكون المراد بالعلم هنا الوصول من مرتبة حقّ اليقين إلى عين اليقين.

***

بحوث المقام

بحث أدبي:

ذكر الأدباء أنّ من المبهمات الموصولات، لعدم تبيّن معناها إلّا بالصلة، و هذه هي جهة بنائها، لكن الإبهام فيها مختلف شدّة و ضعفاً، فإنّ بعضها متوغّلة في الإبهام، مثل (مَن) و (ما) و (ذي)، و بعضها دون ذلك، مثل: (الذي) و(التي) ونحوهما.

وإنّما ذكر تعالى (الذي) في قوله تعالى: ﴿**رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَ يُمِيتُ**﴾، للدلالة على المعهود و معروفية صلته، بخلاف (مَن) الموصولة، فإنّها تدلّ على الإبهام.

كما أنّ في إتيان المضارع: «يحيي و يميت»، دلالة على استمرار الإحياء له تعالى و تجدّده، و بيان أنّ هذا شأنه دائماً.

و(أنا) أي الاسم الضمير في قوله تعالى: ﴿**قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ**﴾ هو ضمير المتكلِّم وحده، و الألف الأخيرة تحذف في الأصل، و هو مبنيّ على الفتح، فرقاً بينه وبين (أن) التي هي حرف ناصب للفعل، و الألف الأخيرة إنّما هي لبيان الحركة في الوقف فإن توسطت الكلام سقطت.

والكاف في قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَالَّذِي**﴾ قيل إنّها بمعنى مثل، جيء بها للتنبيه على تعدّد الشواهد، فهي في موضع نصب معطوفة.

و قيل: إنّها زائدة.

ولكنّه مردود، لما أثبتناه من عدم الزيادة في القرآن الكريم.

قوله تعالى: ﴿**وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا**﴾ جملة حالية، و على عروشها إمّا

خبر بعد خبر، أو متعلق بخاوية، و ذلك للاختلاف في معناه.

و (**مائة**) في قوله تعالى: ﴿**مِائَةَ عَامٍ**﴾ منصوبة على الظرفية.

و (**كم**) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ كَمْ لَبِثْتَ**﴾ يسأل بها عن مقدار الزمان، و هي في موضع نصب على أنّها ظرف زمان.

وقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَتَسَنَّهْ**﴾ أصله يتسنن بثلاث نونات، أُبدلت الثالثة ألفا لتكرار الأمثال، ثمّ حذفت الألف للجزم فصار يتسنّن، وجيء بالهاء لبيان حركة النون في الوقف.

وقرئ «نُنشِرُها» أي نحييها، كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنْشَرَهُ**﴾[1]. وقرئ «ننشُرها» بفتح النون و ضم الشين، مأخوذ من النشر بعد الطَّي. ولكن القراءة المشهورة ما سبق ﴿**نُنْشِزُهَا**﴾، و تقدّم وجهه.

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة أُمور:

الأوّل: إنّما ذكر الله تعالى قصّة خليله بعد آية الكرسي، للإشارة إلى أنّ مثل الخليل هو العروة الوثقى التي لا انفصام لها و بواسطة مثله يخرج الذين آمنوا من الظلّمات إلى النور، و أنّ نمرود و أمثاله من الطواغيت، هم الذين يخرجون الناس من النور إلى الظلمات.

الثاني: يستفاد من الآيات الشريفة أدب المحاجة مع الخصم، و هي و إن كانت مذمومة، و لعلّه لذلك نسب المحاجة إلى نمرود، تجليلاً لمقام الخليل عن نسبة المرجوح إليه، و لكن إذا اشتملت على إحقاق الحقّ و إبطال الباطل فلا ريب في رجحانها، بل قد تجب، و محاجة الأنبياء عليهم السلام و مَن يتلو تلوهم من هذا القبيل.

---

١. سورة عبس: الآية ٢٢.

وقد بيّن الله سبحانه في هذه الآيات كيفيّة المحاجة مع الظالمين أيضاً، و ذلك بالاحتجاج عليهم بظواهر دار الكون و الفساد و عالَم التغيّر و التبدّل لقصور عقولهم عن الوصول إلى ما وراء ذلك، و يستفاد ذلك من آيات كثيرة أيضاً، مثل قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾**[1]، فمَن كان مأنوساً بركوب البعير و سوق الحمير، لابدّ له أن يستدلّ على الخالق بما هو المأنوس لديه، و لكن يقول عزّ و جلّ لنبيّه الأعظم ﷺ: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**[2].

الثالث: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾**، أنّ هذه المحاجّة وقعت بعد أن رباه الله تعالى و أوصله إلى مقام حق اليقين و عين اليقين، فكانت بعد اصطفائه عليه السلام لمقام الخلّة، و بعد كسر الأصنام و إراءته ملكوت السّماوات و الأرض، وكان في بهت هذا الجبار بمثل هذا القول المختصر المختار، سرّ ملكوتيّ إلهيّ، و شروق نور غيبيّ إلى قلبٍ أصفى من اللُّجَين، و أحب الأنبياء من قرة عين.

ولعلّ الوجه أيضاً في اختصاص الرب بالذكر دون غيره من الأسماء الحسنى و الصّفات العليا، أنّ المحاجّة إنّما كانت في تدبير العالَم و تربيته، فكان نمرود يدّعي ذلك لنفسه و إبراهيم عليه السلام يثبته لله تعالى و ينفيه عن غيره، و لذلك استشهد ببعض الحوادث، مثل إحياء الموتى و شروق الشمس.

الرابع: إنّما خصّ الشمس بالذكر لأجل أنّها كانت من جملة المعبودات عندهم، كما يظهر من قصته عليه السلام مع قومه في الرجوع إلى القمر و الشمس، و لبعد هذه الحجّة عن التمويه و المغالطة كما فعل نمرود في الحجّة الأُولى، و لأنّ إبراهيم عليه السلام كان يعلم أنّ نمرود لا يسعه إنكار هذه الحجّة و الادعاء بأنّ ذلك من

---

١. سورة الغاشية: الآية ١٧.

٢. سورة فصّلت: الآية ٥٣.

شأن الطبيعة العمياء، و أن يقول بأنّ مَن يدّعي الربوبية لنفسه لقادر على أن يتصرّف في الطبيعة، فبهت في أوّل وهلة.

الخامس: يظهر من قوله تعالى: **﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾**، أنّه ليس من المحالات الذاتية، و إلّا لما طلبه إبراهيم عليه السلام، لإمكان أن يدّعي الخصم أنّه من المحال الذاتي، و يدلّ عليه أيضاً ما ورد في السنّة المقدّسة في علائم ظهور رجل من ذرّية خليل الرّحمان، الذي يلف لواء ختم الوصاية و ينشر لواء القسط و الهداية، أنّ الشمس تطلع من مغربها.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾**، أنّ سبب طغيانه ودعواه أن رأى لنفسه الملك و السلطة و النفوذ الذي أنعمه الله عليه، و إلّا فليس له من دونه شأن يذكر، و لذا لم يذكر الله تعالى اسمه تحقيراً له. هذا إذا رجع الضمير في **﴿آتَاهُ﴾** إلى نمرود.

وأمّا إذا رجع الضمير في **﴿آتَاهُ﴾** إلى إبراهيم عليه السلام فيكون السبب في المحاجّة والطغيان، أن رأى ما وهبه الله تعالى لإبراهيم من الملك و الحكمة.

السابع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾**، على أنّ العلّة في عدم الهداية هي الظلم، فإنّ تعليق الحكم على الوصف مشعر بالعلّية.

ويصحّ أن يكون قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾** من قبيل نفي الحكم بلسان نفي الموضوع، يعني أنّ مَن جحد الحقّ بعد ظهوره لديه و وضوحه عنده و صيرورته مبهوتاً، لا يكون قابلاً للهداية و له نظائر كثيرة في القرآن الكريم، فيكون مثل قول القائل: «ليس للظلمة ضياء و نور».

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾**، أنّ المار على هذه القرية قد أبدى إعجابه عن كمال قدرته جلّت عظمته ونهاية اقتداره، فيكون اعترافا بالحيرة و عدم الإحاطة بالخصوصيّات

والجهات إلّا لله تعالى فقط، كما في قوله تعالى: **﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَ إِذَا كُنَّا تُرَاباً أَ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾**[1]، وتعجّب الأنبياء و أولياء الله تعالى من هذا القسم، و ليس هو من التعجب الإنكاري الشائع بين الناس، و يدلّ على ما ذكرناه في ذيل الآية الشريفة: **﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**.

التاسع: إنّما أبهم سبحانه و تعالى اسم القرية و اسم النبيّ الذي مرَّ عليها، بل زمان القصّة، لأنّ المراد إظهار القدرة التامة و أنّها غير مختصة بوقت دون آخر، أو بمكان دون آخر و الأسلوب البلاغي يقتضي عدم ذكر جهات القصة غير الدخيلة بالمقام، استعظاماً له و استضعافاً لغيره.

وذكر بعض المفسِّرين: أنّ المراد بالقرية أهل القرية كقوله تعالى: **﴿وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾**[2].

ولكنّه مردود بما ذكرناه.

العاشر: يحتمل أن يكون قوله تعالى: **﴿لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾**، بياناً لقصر المدة التي لبث فيها بعد أن رأى الآيات، أو إشارة إلى عظم الآيات التي رآها من الله تعالى، فتكون المدة الطويلة بالنسبة إليها قصيرة، كما في قوله تعالى في أحوال المحشر: **﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلْ الْعَادِّينَ﴾**[3].

الحادي عشر: أنّ الوجه في تكرار كلمة **﴿انْظُرْ﴾** في الآية الشريفة: أنّ في كلّ واحد من الموارد الثلاثة غرضاً خاصّاً و برهاناً معيّناً، لا يكون في غيره:

---

١. سورة الرعد: الآية ٥.

٢. سورة يوسف: الآية ٨٢.

٣. سورة المؤمنون: الآية ١١٢ و ١١٣.

فالأوّل: لبيان دفع ما يتوهّم من قصر المدة لما شاهده من عدم تغيّر الحال، فأمره بالنظر إلى الطعام و الشراب.

و الثاني: لبيان طول المدّة و استبانتها، فأمره بالنظر إلى الحمار.

والثالث: لبيان كيفيّة البعث و النشور، فأمره بالنظر إلى نشر العظام و بعثها.

الثاني عشر: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾** على كمال قدرته على الموجودات، و أنّ قدرته على إيجاد الروح تستلزم قدرته على جميع ما دون ذلك، كما يظهر من قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾**[1]، فيكون السّير التكاملي منطوياً تحت الغاية، و هي مقهورة تحت إرادته الكاملة، فيكون الكلّ له و منه و إليه، لانطواء المشروط على الشرائط و الكلّ على الأجزاء.

والآية تدل على وقوع الاستحالات و التبدّلات على العظام، فإنّه يظهر منها أنّ الجمع كان بعد الاندراس، و التجدد بعد الانعدام و الانطماس.

الثالث عشر: يصحّ أن يكون المراد من العظام في قوله تعالى: **﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾** جنس العظام الشامل لعظام الموتى و عظام الحمار و عظام نفسه، فيكون تعلّق الرّوح ببدنه متدرّجاً، و ليس ذلك من قدرة الله جلّت عظمته ببعيد. كما كان عدم تغيّر الطعام و الشراب من قدرته تعالى، فليس ذلك من المحال الذاتي حتّى تقتضي حكمته تعالى أن لا تتعلّق به قدرته عزّ و جلّ.

الرابع عشر: أنّ هذه الآية المباركة و التي بعدها، تصوير خارجي لحقيقة المعاد التي صعب على الأفهام قبولها، و أتعبت الأمم أنبياءها في الإذعان بها،

---

١. سورة المؤمنون: الآية ١٢ و ١٣ و ١٤.

وستأتي آيات أُخرىٰ دالّة على المعاد الجسماني إن شاء الله تعالى.

الخامس عشر: تدل هذه الآية الشريفة و أمثالها على صحة الرجوع إلى هذه الدُّنيا بعد الموت، و يدلّ عليه ما يدلّ على صحّة المعاد، و قد ورد في السنّة المقدّسة ما يدلّ على صحّة الرجعة أيضاً.

ويصحّ الاستدلال بدليل عقلي واضح، و هو أنّ أصل وجود هذا النحو من الحياة ـ أي الرجعة في العالَم ـ خير محض، و تعطيل الخير المحض قبيح، و هو محال على الله تعالىٰ، لكن الأُمور مرهونة بأوقاتها، و أنّ العالَم لم يبلغ بعد إلى مرتبة الكمال المطلوب حتّىٰ يليق بهذه العناية الخاصّة من ذي الجلال.

السادس عشر: يصحّ أن يستدل بهذه الآية المباركة الدالّة على تجدّد القرية وبعث أهلها، على صحّة القاعدة العقلية التي أذعن بها الكلّ من أنّ «حكم الأمثال فيما يجوز و فيما لا يجوز واحد»، فجرى ذلك بالنسبة إلى كلّ قرية في هذه الدُّنيا وكذا بالنسبة إلى الآخرة.

السابع عشر: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** استمرار علمه من أوّل الأمر بقدرة الله تعالى، و لكن تأكد علمه بما شاهده من الحوادث.

***

بحث روائي:

في «تفسير العياشي» عن الصادق عليه السلام قال: «خالف إبراهيم قومه و عاب آلهتهم حتّى أُدخل على نمرود فخاصمهم ـ الحديث ـ».

وفي «الدر المنثور» في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾**، أخرج الطيالسي و ابن أبي حاتم عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: «الذي حاجّ إبراهيم في ربّه و هو نمرود بن كنعان».

أقول: اتّفقت الروايات على أنّ الذي حاجّ إبراهيم في ربّه هو نمرود بن كنعان، و هو و إن كان علَماً شخصياً لأوّل جبّار ادّعى الربوبية، و لكن يصحّ لحاظه وصفاً نوعياً لكلِّ مَن تجبَّر على الله سبحانه و تعالى بادّعاء الربوبية.

وفي «المجمع»: «اختلف في وقت هذه المحاجّة فقيل: عند كسر الأصنام قبل إلقائه في النار، كما عن مقاتل. و قيل: بعد إلقائه في النار و جعلها بردا و سلاما عن الصادق عليه السلام».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بذلك، و ذكرنا أنّ ظاهر الآية الشريفة يدلّ على أنّ المحاجّة كانت بعد تشرّف الخليل بمقام الخلّة و كسر الأصنام و إراءته ملكوت السماوات و الأرض، فتكون بعد إلقائه في النار، و الشواهد العقلية تؤيِّد ذلك.

في «تفسير القمّي»: عن هارون بن خارجة عن الصادق عليه السلام في حديث طويل: «فخرج أرميا على حماره و معه تين قد تزوده و شيء من عصير، فنظر إلى سباع الطير و سباع البحر و سباع الجو تأكل تلك الجيف، ففكّر في نفسه ساعة ثمّ قال: أنّى يحيي هذه الله بعد موتها و قد أكلتهم السباع؟ فأماته الله مكانه، و هو قول الله تعالى: **﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾** أي أحياه ـ الحديث ـ».

أقول: و روى قريباً منه العياشي و غيره.

وفي «تفسير العياشي»: «أنّ ابن الكوا قال لعليّ عليه السلام: يا أمير المؤمنين، ما ولد أكبر من أبيه من أهل الدُّنيا؟ قال عليه السلام: نعم، أُولئك ولد عزير، حيث مرّ على قرية خربة، و قد جاء من ضيعة له، تحته حمار و معه شنة فيها تين و كوز فيه عصير، فمرّ على قرية خربة فقال: أنّى يحيي هذه الله بعد موتها؟! فأماته الله مائة عام فتوالد ولده و تناسلوا، ثمّ بعث الله إليه فأحياه في المولد الذي أماته، فأُولئك ولده أكبر من أبيهم».

وفي «المجمع» عن أمير المؤمنين عليه السلام : «أنّ عزيراً خرج من أهله و امرأته حامل و له خمسون سنة ، فأماته الله مائة سنة ، ثمّ بعثه فرجع إلى أهله ابن خمسين وله ابن له مائة سنة ، فكان ابنه أكبر منه ، فذلك من آيات الله».

قال الطبرسي في «المجمع» : «الذي مرّ على قرية هو عزير و هو المروي عن أبي عبد الله عليه السلام ـ إلى أن قال ـ و قيل : هو أرميا ، و هو المروي عن أبي جعفر عليه السلام .

و قال : و روى سعد بن عبد الله القمي في «بصائر الدّرجات» عن أمير المؤمنين عليه السلام : «أنّ الآية في عزير و عزره».

أقول : و عن ابن عبّاس أنّه عزير ، و لكن لا جدوى في تعيين النبيّ الذي مر على القرية أنّه عزير أو أرميا ، و لعلّ إهماله تبارك و تعالىٰ ذكره ، لأنّ المقصود تحقّق أصل الموضوع ليستدلّ به على كلية المعاد ، كما لا جدوى في تعيين القرية هل أنّها إيليا (بيت المقدس) ، أو القرية التي خرج منها الألوف حذر الموت على ما تقدّم.

***

الآية ٢٦٠

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾.

الآية الشريفة تؤكِّد ولاية الله تعالى على المؤمنين و رعايته لهم بإخراجهم من الظلمات إلى النور، و فيها إرشاد إلى أنّ إبراهيم و سائر الأنبياء العظام (صلوات الله عليهم) من العروة الوثقى التي لابدَّ من الاستمساك بها.

و تبيِّن أنّ من الهداية ما تكون عن رؤية الحقيقة و شهود الواقعة، و هي من أعلى مراتب الهداية.

ومضمونها يثبت البعث و النشور الذي يصعب على الأفهام فهمه، و من ثَمّ كثر المنكرون له، و إثبات المعاد يلازم إثبات المبدأ، و لذلك ضرب الله تعالى في هذه الآيات مثالين له، و مثال لثبوت المبدأ و وجوده.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾**.

عطف على الجملة المتقدِّمة باعتبار تضمّنها معنى التذكير و الإنذار، فيكون مفاد الجملتين واحداً، من حيث إنّهما مشتملتان على آية لابدّ من بيانها و تذكيرها

للناس. و كيف تستعمل في السؤال عن حالات الشيء لغةً و عرفاً.

و تختلف هذه الجملة عن السابقة في أنّ السابقة كان السؤال فيها عن أصل المعاد، و قد بيّن سبحانه و تعالى ذلك بإراءة نموذج للنشر و البعث، و قد أهمل سبحانه اسم القرية و اسم النبيّ الذي مرّ عليها، لاستيفاء الغرض بدونهما، و أمّا المقام، فهو لإثبات كيفيّة المعاد بعد مسلّمية أصله، و قد بيّنها بشهود الحقيقة و إراءة خصوصيّاتها، و قد ذكر اسم إبراهيم عليه السلام تشريفاً، فإنّ لله تعالى معه عنايات، و له مع الله تعالىٰ حالات.

وقد تحمّل الأواه الحليم و المؤمن الخليل من المصاعب و المتاعب في سبيل الله تعالى و إثبات وحدانيّته و إبطال دعوى ربوبية أوّل من ادّعى الربوبية، ما لم يتحمّله غيره من الأنبياء عليهم السلام، حتّى كليم الله في إزالة ربوبية فرعون، إلّا نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله، فإنّه ما أُوذي نبيّ بمثل ما أُوذي به.

وبالمقارنة بين السؤالين في الجملتين يظهر الفرق بينهما، فإنّ في سؤال إبراهيم عليه السلام من الأدب و الثناء و الإقرار بأصل المعاد و طلب الزيادة في العلم المعرفة ما لا يخفى، و لذاكان في هذا السؤال شؤون و مخاطبة بين الخليلين، بخلاف السؤال السابق.

كما يستفاد الفرق بين النبيّ الذي مرّ على القرية و إبراهيم من ذيل الآية الشريفة، فإنّ في الأوّل قال: ﴿**أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، و لكن في الثاني قال الله تعالى لإبراهيم: ﴿**وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾؛ أي يفعل الأتمّ الأصلح، فالأوّل اعتراف بأصل قدرة الله تعالى، و في الثاني يعلّمه الله عزّ و جلّ بأنّ الذات الأقدس قويّ و فاعل للأصلح، فوق ما نتعقّله من معنى القوّة و الأصلحية، فالخليل يربي خليله بأمتن أسرار الخلّة و أدق لطائف الارتباط و الصّلة، و هو تفاني جميع شؤونه في مرضاة العزيز الحكيم.

والظاهر أنّ هذا السؤال كان قبل إراءة الله تعالى لخليله ملكوت السماوات والأرض، فإنّها غاية الكمال الممكن، فتكون هذه القضية من مبادئ تلك الإراءة التفصيلية الإحاطية، فتكون إراءة إجمالية لتحقّق الإراءة الكلّية، فلابدّ و أن يحمل قوله: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ على بعض المعاني كما سيأتي.

مع أنّ إراءة الملكوت سفر من الحقّ إلى الحقّ بالحقّ، و أمّا القضية فهي تشرح السفر من الخلق إلى الحقّ، وبينهما بون بعيد، فيكون المراد بقوله: ﴿أَرِنِي﴾ الوصول إلى حقّ اليقين بعد طيٍّ مراحل أصل العلم و علم اليقين.

وكيف كان، فهو سؤال استعطاف و فيه لطف و عناية، و مثله بين الخليلين كثير لا يفهمه إلّا مَن كان من أهله.

وبدأ السؤال بكلمة: ﴿رَبِّ﴾، لأنّ فيه اعترافاً بالعبودية، و لبيان تمام العناية بعبده و تربيته العظمى له، و فيه كمال الثناء عليه جلّ و علا، و لأنّ الدُّعاء المبدو بهذا الاسم الشريف أقرب إلى الاستجابة، و يستفاد منه أدب الدُّعاء أيضاً، و لأجل ذلك و غيره غلب هذا الاسم الشريف في دعوات إبراهيمعليه السلام، و قد ذكرنا في سورة الحمد ما يتعلّق بكلمة الرب فراجع.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ﴾.

أي: قال الله عزّ و جلّ أو لم تؤمن بي و بقدرتي على الإحياء؟ و الاستفهام تقريري لإظهار مقارنة السؤال مع عدم الإيمان، و لم يكن استفهاماً عن حكمة السؤال و وجهه حتّى يكون فيه الردع و العتاب، و الوجه في ذلك دخول همزة الاستفهام على الواو الدال على الجمع، و لو قيل: ألم تؤمن لدلّ الكلام على أنّ السؤال نشأ عن عدم الإيمان، و دلّ على الردع و العتاب.

وإنّما حذف متعلّق الإيمان للدلالة على أنّ الإيمان بالمبدأ يلازم الإيمان

بالمعاد، فلا يتحقّق أحدهما بدون الآخر. و خصوص المورد ـ و هو الإحياء ـ لايوجب تخصيص العموم أو تقييد الإطلاق، كما هو معروف بين الأدباء.

قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾.

بلى: كلمة تستعمل في مقام النفي، فينقلب بها النفي إلى الإثبات.

و الاطمينان والطمأنينة سكون النفس بعد الانزعاج. و اطمأنّ و تطامن متقاربان لفظاً و معنىً.

أي: قال إبراهيم بلى إنّي مؤمن بذلك، و لكنّ المشاهدة و العيان يؤثّران في استقرار النفس و رسوخ العلم في القلب، و يزداد بهما اليقين و الوقوف على سرّ الإحياء، و هذا ما لا يمكن دركه إلّا بالمشاهدة و الرؤية.

وإنّما حذف المتعلّق أيضاً، لأنّ قلب الخليل مضطرب دائماً، خصوصاً إذا كان أحد الخليلين متناهياً و الآخر غير متناه، وقد نسب إلى نبيّنا الأعظم صلّى الله عليه وآله: «اللّهمّ زدني فيك تحيّراً»، وعن أكابر الفلاسفة: أنّ الاعتراف بالقصور عن درك الذات إدراك.

وأمّا ما نسب إلى عليّ عليه السلام: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً»، أي ما ازددت يقينا أنّي على الحقّ و على الصراط المستقيم، لا أن يكون مراده بالنسبة إلى درك الذات الأقدس الربوبي، كما تشهد به جملة من كلماته الشريفة، مع أنّ مراتب الاطمئنان بالله تعالى و اليقين به عزّ و جلّ كثيرة غير محدودة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾.

صرهنّ ـ بضم الصاد و سكون الراء ـ و قرئ بكسر الصاد. و مادّة (ص ر ر) تأتي بمعنى الشدّ و الضمّ و القطع، و هذه الثلاثة متقاربة و متلازمة، و يصحّ أن يجعل الجامع الضم، و قد يستلزم القطع الضم، كما إذا قطعت أجزاء الحيوان فيضم

بعضها إلى بعض و تجعل في موضع واحد، و سمِّيت الصرّة صرَّة لجمع الدراهم فيها.

والمعنى: خذ أربعة من الطير فضمّهنّ إليك، بأن تجمعها في مكان للمؤانسة والمؤالفة، و أن يستشرقن بشوارق النفس القدسية و تستعدّ للموهبة الإلهية، وهي الإيجاد بعد الإفناء و السعي في الإتيان بدّعاء أبي الأنبياء.

وعلى هذا، يكون الجار متعلّقاً بصرهنَّ من دون محذور، و لا نحتاج إلى تضمين الكلام.

و قيل: إنّ الجار متعلّق بـ(خذ).

و لكنّه بعيد، و مخالف لفصيح الكلام.

ومن هذه الجملة يستفاد أنّ الغرض المقصود من السؤال هو مشاهدة كيفيّة إحياء الأموات، المدلول عليها بقوله: ﴿تُحْيِ الْمَوْتىَ﴾، فإنّ الكلمة الأولى تدلّ على كيفيّة إحياء الله الأموات، و الثانية تدلّ على أنّ إحياء الجمع الكثير من الأموات بعد تلاشي أجزائها و استحالتها و تبدّلها إلى صورة أُخرىٰ، فإنّ إحياء هذا الجمع أمرٌ يستبعده الذهن بادئ الأمر، و لأجل ذلك كان الجواب مشتملاً على قيود خاصّة دخيلة في استيفاء الغرض المقصود، فلو كان السؤال عن مجرّد إظهار القدرة الأزلية، لكان الجواب يتمّ بإحياء ميت أو أموات كما في القصّة الأُولى، و لايحتاج إلى هذا التطويل في الجواب و تكثير القيود.

و من وجوب المطابقة بين السؤال والجواب، يستفاد أنّ السؤال إنّما كان عن كيفيّة الإحياء، و مشاهدته من حيث إنّه فعل الله تعالى، لا مجرّد ترتيب الأجزاء المادّية و إحيائها، لا سيّما في إحياء الأموات.

والقيود التي أخذها عزّ و جلّ في الجواب، هي أن تكون مورد الإحياء طيوراً، و أن تكون أربعة، و أن تكون إحياء الأموات، و أن يجعلها مأنوسة به، وأن

يقتلها و يقطّعها و يمزج أجزاءها، و أن يفرّق الأجزاء على الجبال المتباعدة، و أن يدعوهنّ باجتماعهنّ عنده. و أن يكون كلّ ذلك بيد إبراهيمعليه السلام وبمباشرة من نفس السائل، فهذه القيود كلّها دخيلة في الغرض، و منها يستفاد عظم السؤال و السائل.

ومن ذلك يعلم المناقشة في كثير ممّا ذكره المفسّرون في المقام، كما سيأتي في البحث الدّلالي ما يرتبط به.

ولعلّ ذكر الطيور بالخصوص و اختيارها، لأنّ فيها دقائق من صنع الله جلّ جلاله لا تكون في سائر الحيوانات، فتكون الإعادة نظير قوله تعالى: **﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾**[1].

أو لكون الطير أقرب إلى الإنسان، فيصحّ أن يكون مثالاً للحشر الأكبر ونفخة الإحياء، و في الطير خصال حسنة حثّنا الشرع الأقدس بتعلّمها منهنّ؛ فعن عليّعليه السلام: «لو توكلتم على الله تعالىٰ حقّ توكّله، لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً و ترجع بطاناً».

أو لأنّ الطير أخف و أسهل انتقالاً، و يكون قتله و تقطيعه و جعله أجزاءً متفرّقة في زمان أقل من غيره.

ولا ريب في أنّ الطيور الأربعة من أنواع مختلفة، لأنّ ذلك أتمّ و أكمل في إظهار قدرة الله تعالى، و أدلّ على صنعه عزّ و جلّ.

قوله تعالى: **﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً﴾**.

أي: اذبحهنّ و صيرهنّ أجزاءً، و امزج تلك الأجزاء لئلا تتميّز، ثمّ فرّق تلك الأجزاء و اجعل على كلّ جبل جزءاً.

وهذه الآية تدلّ دلالة واضحة في المحاورات العرفية على سبق

---

١. سورة القيامة: الآية ٤.

الذبح والتقطيع و الخلط ، فلا وجه لما عن بعض المفسّرين من إنكار الدلالة .

والوجه في العطف بـ (ثم) الدال على التعقيب مع التراخي ، لأنّ هذه العملية إنّما تكون بعد إمالة الطيور و تأنيسها و معرفة خصوصيّاتها و طباعها ، ثمّ ذبحها و تقطيعها و خلطها ، كلّ ذلك يحتاج إلى مدّة .

وإنّما أمر سبحانه بالجعل على الجبل دون سائر المواضع؛ إمّا لكونه أبين في إظهار القدرة ، أو لكونه أظهر في الفصل بين الأجزاء ، أو لكونه مثالاً لبعث الموتى من مشارق الأرض و مغاربها بإذن الله تعالى ، أو لأنّ الطيور إنّما توكر في الأماكن المرتفعة دون غيرها .

والآية الشريفة مطلقة لا يستفاد منها أنّ الجبال كانت في منطقة واحدة ، بل يمكن أن تكون بينها مسافات بعيدة ، بأن كان بعضها في بابل و بعضها في الشام وبعضها في بيت المقدس و آخر في الحجاز ، لأنّ ذلك أبين في إظهار قدرة الله تعالى .

كما لا يستفاد من الآية الشريفة أنّ هذه القضية كانت في زمان واحد ، بل يمكن أن تكون في أزمنة متعدِّدة .

قوله تعالى : **﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾** .

السعي في المقام : سرعة السير في الطيران .

و نسب إلى الخليل : أنّ المراد به سعي إبراهيم عليه السلام لا الطير ، و لا وجه له .

والمعنى : ثمّ نادهنّ بأسمائهنّ تأتيك الطيور بكامل هيئتها و خصوصيّاتها مسرعات ، و يمكن أن يكون الدُّعاء بلسان الطير ، فإنّه عليه السلام ممّن علم منطق الطير ، لأنّه تعالى أراه ملكوت السّماوات و الأرض .

وقد اكتفى سبحانه و تعالى بذكر الوعد عن الوقوع ، لأنّ الله لا يخلف

الميعاد، و لما هو المعلوم من قدرة الله تبارك و تعالى.

وإنّما ذكر سبحانه ﴿ادْعُهُنَّ﴾ دون الصِّياح و النداء، لأنّ الدُّعاء هو التكلّم مع الغير مع ذكر اسمه، و يستعمل في القريب أيضاً، و هو مع تقارب الجبال واضح، وأمّا التباعد، فيمكن أن يكون قد نقل الهواء صوت الخليل عليه السلام، كما ينقل الأصوات من مشارق الأرض إلى مغاربها عبر الأثير بواسطة المذياع و التلغراف و نحوهما.

ويمكن أن يكون الدُّعاء هو التسخيري التكويني منه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٢].

ويحتمل أن يكون هذا الدُّعاء بمنزلة نفخة الإحياء بإذن الله تعالى، كما في نفخة إسرافيل التي بها تحيا الأموات و يبعثون كأنّهم ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾[٣]، فتكون هذه القضيّة الحشر الأصغر، يستدلّ به على الحشر الأكبر.

وكيف كان فإنّ بدعوة إبراهيم عليه السلام تعلّق الروح بالجسد، فأتت الطيور مسرعات، و بذلك شاهد عليه السلام كيفيّة تعلّق الروح بالجسد و البعث و النشور.

قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

أي: و ليتأكّد علمك أنّ الله عزيز لا يغلبه شيء و لا يعجزه أمر، حكيم في أفعاله لا يفعل إلّا بمقتضى الحكمة.

---

١. سورة الحجّ: الآية ٢٧.

٢. سورة فصّلت: الآية ١١.

٣. سورة القمر: الآية ٧ و ٨.

وإنّما خصَّ عزّ و جلّ هذين الاسمين بالذِّكر ، لبيان كمال قـدرته و عـدم عجزه ، حتّى إعادة الموتى و لو كانوا كثيرين لا يحصيهم إلّا الله تعالى ، و أنّه يفعل ذلك وفق الحكمة المتعالية . فمن الحكمة أنّه جعل لكلّ أمر طريقاً لائقاً به ، و أنّه أبى أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها .

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآية الشريفة على اُمور:

الأوّل: أنّها تدلّ على إعادة حياة الإنسان و الحيوان و غيرهما، و المعاد في الشرايع السّماوية و المعارف الربوبية عِدل المبدأ و نظيره، فلا أثر لمبدأ بلا معاد، ولا وجود لمعاد بلا مبدأ، فهما متلازمان في قانون النظام الأحسن، المبني عليه نظم العالَم و خلق بني آدم، و هو من مظاهر قدرته عزّ و جلّ و قهّاريته، و ليس هو من المحالات الذاتية في فطرة العقول، حتّى لا تتعلّق قدرة الله تعالى به.

وإنّما استبعد ذلك، لحصول شبهات في الخواطر، و هو أعمّ من الامتناع الواقعي، و قد اختلط في الأذهان بين الاستبعاد الاعتقادي و الامتناع الواقعي، وجعل الأوّل كالثاني مغالطة.

وبالجملة: إنّ مصير التكوين طبعاً إلى المعاد كما يكون مصير الشجرة إلى الثمرة إلّا أنّ بعضها حلوة و بعضها مرّة، فهو من طريق الوصول إلى الغاية، لابدّ أن يتحقّق في النظام الأحسن، إذ لا يمكن تصوّر نظام بدون غاية، كما لا يمكن تعقّل تكوين بلا مبدأ، و هو ممّا لابدّ منه في جملة الأصناف و الأنواع، فضلاً عن النوع الأتمّ الذي هو الإنسان.

والموت إنّما هو قطع ارتباط بين الروح و الجسد، فيقع كلّ واحد منهما في المسير الذي لا يعلم حدوده و خصوصيّاته و سائر جهاته إلّا الله تعالىٰ، المهيمن على الجميع، و يستحيل أن يحيط المحدود بما هو غير محدود فرداً و صنفاً و نوعاً، وإن شرقت شارقة من عالَم الغيب على قلب من يختاره الله تعالى لذلك،

فهو محدود تكويناً بقدر استعداده، و ليس الكتاب التكويني إلّا مثل الكتاب التدويني الذي أنزله الله تعالى على قلب حبيبه ﷺ، و قال عزّ و جل فيه:

﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[1].

فكذلك الكتاب التكويني الذي أهمّ أوراقه بل جميعها المعاد، وإنّما جعلت الدُّنيا مقدّمة لشرح نظمه و صحائفه، فكلّ من العالَمين متلازمان تلازم الحاكي و المحكي، فهو أصل الحقيقة التي يتفرّع عنها المجاز الذي هو الدُّنيا ـ بكلّ معنى المجازية ـ فهي مجاز باعتبار كونها معبّراً، و مجاز أي لا حقيقة لها. ومجاز أي لابدّ من إيجاد وجه تناسب بينها و بين الآخرة، كما هو واضح لذوي الفطرة المستقيمة و الأذهان السليمة، و لو نزَّل الناس الدُّنيا من الآخرة منزلة اللفظ من المعنى، لنالوا الحظ الأوفىٰ و الدرجة الأرقىٰ، و من نزَّلها منزلة القشر من اللّب، فقد حاز الدّرجات العليا.

ومن ذلك كلِّه يعلم أنّ إنكار المعاد ليس إلّا كإنكار الشمس التي هي وراء السحاب. و سيأتي في مستقبل الكلام تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

الثاني: يستفاد من ظاهر الآية الكريمة أنّ طلب إبراهيم عليه السلام كان لمشاهدة كيفيّة إحياء الله تعالى الموتى، الذي هو من فعله عزّ و جلّ بجميع خصوصيّاته، التي منها قبول الأجزاء المادّية لإفاضة الحياة، و يدلّ على ذلك أُمور:

منها: السؤال عن الرؤية و المشاهدة، و هي لا تتحقّق بمجرّد الاستدلال وبيان الحجّة فقط كما هو واضح، فإنّ الظاهر من قوله **﴿أَرِنِي﴾** إرادة الوصول إلى حقّ اليقين بعد طيِّ مراحل أصل العلم و علم اليقين.

---

١. سورة الإسراء: الآية ٨٨.

ومنها: إتيان الفعل المضارع ﴿**تُحْيِ**﴾ بضم التاء، من الإحياء دون غيره، الدالّ على كيفيّة تأثيره عزّ و جلّ و إظهار فعله تعالىٰ.

ومنها: ذيل الآية الكريمة ﴿**وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ الدالّ على وجدان الذات المقدّسة بكلّ ما تتطلّبه مخلوقاته و ما تستحقّه الأشياء، فلو كان السؤال لمجرّد معرفة تأثّر الأجزاء و حياتها، لكان في إظهار القدرة و بيانها كفاية في المطلوب كما في الآية السابقة.

ومنها: أنّه تعالى أراد بيان أنّ إبراهيم عليه السلام مظهر حقيقة المعاد، كما أنّه مظهر مبادئ التشريع في القوانين السّماوية للعباد أيضاً؛ للتلازم بين مبدئية التشريع وبيان المعاد.

ومنها: بيان قيود خاصّة و شروط معيّنة في الجواب، الدالّة على كونها مرتبطة بالسؤال و دخيلة في المعنى المقصود كما ذكرنا في التفسير، و الظاهر أيضاً أنّ إبراهيم عليه السلام فعل ما أمره الله تعالىٰ، وكان ذلك مقدّمة لإراءته ملكوت السّماوات والأرض، و وصل إبراهيم بذلك إلى مرتبة حق اليقين.

ولكن ذكر بعض المفسِّرين: أنّ المراد من الآية الشريفة مجرد التمثيل الظاهري، و الغرض منه ذكر مثال محسوس في عود الأرواح إلى الأجساد على سبيل السهولة، و لا دلالة في الكلام على أنّ إبراهيم عليه السلام فعل ما أُمر به، و ليس كلّ أمر يقصد به الامتثال، فإنّ من الخبر ما يأتي بصورة الأمر، لا سيّما إذا أُريد به مزيد بيان، و ذكر وجوهاً لتأييد ما ذكره.

ومنها: أنّ معنى «**صرهنّ**» أملهنّ، و هو المناسب لتعدّي الفعل بـ(إلى)، و لو كان المراد بـ«**صرهنّ**» قطعهنّ لما كان وجه، لقوله ﴿**إِلَيْكَ**﴾، كما أنّه المناسب للتراخي في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اجْعَلْ**﴾، بخلاف ما ذكره المفسِّرون، و أمّا الذبح و التقطيع فليس في الآية المباركة ما يدلّ عليهما.

ومنها: أنّ الضمائر في قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ و ﴿مِنْهُنَّ﴾ و ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ﴾، راجعة إلى الطيور و ليست إلى الأجزاء، فلو كان المراد تقطيعها تفريق الأجزاء على الجبال، يلزم منه التفرقة بين الضمائر، فيعود بعضها و هو «صرهن» و«منهن» إلى الطيور، و بعضها الآخر إلى الأجزاء، و هو خلاف الظاهر.

ومنها: أنّ إراءة كيفيّة الخلقة إمّا أن تكون بمعنى مشاهدة كيفيّة قبول الأجزاء للحياة و تغيّر صورها إلى الصورة الأُولى الحيّة، فهي لا تحصل بما ذكره مشهور المفسِّرين من الذبح و تقطيع الأجزاء و تفريقها على الجبال، إذ كيف يتصوّر مشاهدة ما يعرض على الذات من الحركات و التغيّرات و الحال هذه. وإمّا أن تكون بمعنى الإحاطة بكنه كلمة «كن» التي هي الإرادة الإلهية، فظاهر القرآن و إجماع المسلمين على عدم الإحاطة بها و صفات الله تعالى منزّهة عن الكيفيّة.

ومنها: أنّ المناسب كما ذكره المشهور أن يختم الكلام باسم القدير، دون الاسمين الشريفين العزيز الحكيم.

ولكن، فساد ما ذكره واضح بعد التأمّل في الآية الشريفة و ما ذكرناه في تفسيرها، فإنّ ذلك لا يناسب سياقها و لا المحاورات الصحيحة، و قد ذكرنا في قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ ما يوضح المعنى، و التعدّي بـ(إلى) لمكان التضمين و بيان شدّة الإيناس و الاستيناس بالطيور.

وأمّا الضمائر، فهي راجعة إلى الطيور، و هذا العنوان موجود في جميع التقلّبات و الاستحالات الواردة عليهنّ، كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

وأمّا معرفة فعل الله تعالىٰ، فلا مانع من ذلك عقلاً و نقلاً إذا أُضيفت إلى الممكن، و الكيفيّة المنفية إنّما هي المضافة إلى الذات الأقدس، فإنّه تعالى لا كيف له، والأولى هي المراد بملكوت السماوات و الأرض التي رآها ابراهيم عليه السلام بإرادة من الله تعالىٰ.

وأمّا أنّ المناسب أن يختم الكلام باسم القدير ، فقد عرفت أنّ الأمر ليس كذلك ، بل الختم بالاسمين الشريفين فيه الدلالة على ما ذكرناه ، بخلاف الختم باسم القدير ، مع انطواء الاسمين الشريفين على القدير و شيء زائد عليه ، كما هو معلوم .

الثالث : يدلّ قوله تعالى : ﴿**كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ**﴾ على أنّ لكثرة الأموات دخلاً في السؤال ، فإنّ إحياء الأجساد الميّتة التي تغيّرت صورها و استحالت أجزاؤها و فني الارتباط بينها ، له الأهمّية الكبرى ، و فيه تمام القدرة ، و يدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالىٰ حكاية عن فرعون :

﴿**قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى**﴾[١] .

حيث خصَّ العلم بذلك في الله عزّ و جلّ ، فكان الجواب بما يفي المطلوب كما عرفت .

الرابع : يستفاد من قوله تعالى : ﴿**أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ**﴾ كمال اللطف و العناية ، و الخلّة بين الخليلين ، و هو يدلّ على عتاب الخليل لخليله أيضاً في مقام الخلّة ، و لا يعقل لذّة فوق ذلك ، و لا يصل أحد إلى هذه المرتبة ، إلّا بعد فناء الاثنينيّة و انتفاء المغايرة من البين غاية الانتفاء .

الخامس : إنّما حذف المتعلّق في قوله تعالى : ﴿**وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾ ، ليشمل جميع ما يمكن تصوّره في طمأنينة القلب ، التي :

منها : الثبات عند الخطرات .

و منها : التحمّل لنزول الإفاضات و البركات .

---

١ . سورة طه : الآية ٥١ و ٥٢ .

و منها: الاستقامة لدى التجلّيات.

و منها: الرجوع إلى الخلق لإفاضة المعارف و الخيرات، و غير ذلك ممّا لايحيط به إلّا مثل الخليل، و لعلّ آخرها ما أشار إليه عزّ و جلّ بقوله: **﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾**[1].

وبالجملة: فكما أنّ القلب منشأ الحياة الحيوانية، كذلك يكون محور جميع الواردات الغيبية و المعارف الربوبية، و له شأن عظيم.

السادس: يمكن أن تكون الأربعة في قوله تعالى: **﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾** فردية، و يحتمل أن تكون الأربعة نوعية، أي خذ من أربعة أنواع أصنافاً و أفراداً، ويحتمل أن تكون إشارة إلى الطبائع الأربعة؛ و هي الشهوة، و الغضب، و الكبر، و الحرص، وكلّ واحدة منها تشير إلى طبيعة خاصّة.

السابع: يستفاد من قوله تعالى: **﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾**، أنّ للأنس مع أولياء الله تعالى ثمّ دعاؤهم دخلاً في حياة الموتىٰ، و هو يدلّ على أنّ القلوب الميّتة إذا آنست مع الأنبياء العظام و مَن يتلو تلوهم من أولياء الله تعالى، تحيا حياة حقيقيّة طيبة، و لعلّ ذلك أهمّ الأسرار في هذه الآية الشريفة، فالمأنوسون مع خليل الرحمن مأنوسون مع الرحيم الحنّان، إذ لا واسطة في مقام الخلّة.

الثامن: أنّ في قوله تعالى: **﴿يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾** إشارة إلى أنّ التسخير التكويني، الذي يكون بين المخلوق و الخالق، موجود بالنسبة إلى الخليل أيضاً، و هو إنّما يكون فوق الزمان، و الوارد في الآية الشريفة إنّما هو بلحاظ حال المخاطبين وحدود فهمهم، و إلّا فمقام الخلّة أجلّ من أن يحيط به الزمان.

---

١. سورة الفجر: الآية ٢٧ و ٢٨.

ويستفاد منه أيضاً، أنّ الموجودات تسعى إلى امتثال أوامر وسائط الفيض الأقدس الإلهي، فإنّ الجميع تسبّح بحمد ربّها و مسخّرة تحت أمره.

ومن ذلك يظهر الفرق بين إحياء خليل الرّحمٰن عليه السلام و إحياء عيسىٰ عليه السلام، فإنّه لم يرد لفظ ﴿بِإِذْنِي﴾ في مخاطبة الله تعالىٰ مع خليله، تجليلاً لمقام الخلّة، و هو مقام صرف الفناء و الوحدة، فلا وجه لحظور جهة الاثنينيّة و إن كان في الواقع هو بإذنه بخلاف مقام عيسىٰ عليه السلام، فإنّه ورد فيه لفظ ﴿بِإِذْنِي﴾ كثيراً، و للكلام تتمّة تأتي إن شاء الله تعالى.

التاسع: دعاء إبراهيم عليه السلام للطيور إلى البروز إلى عالَم الحياة بعد الممات في الواقع إنّما هو دعاء الرّب الجليل، صدر على لسان عبده الخليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لَكِنَّ اللَّهَ رَمىَ﴾[1]، فيكون خليل الله تعالى و حبيبه محمّد صلى الله عليه وآله من مظاهر تجلّي الله جلّت عظمته، قولاً و عملاً في النشأة الإنسانية، و أقوى الروابط بين العباد و ربّ البرية، و أهمّ الأسباب في عالَم الكون والفساد، و لكن هناك فرق بين التجلّيين يأتي في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى ذكره.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ على تجرّد النفس و بقائها بعد فناء الجسم و تلاشي أجزائه و تبدّد أوصاله، و قد تقدم في أحد المباحث السابقة الاستدلال على تجرّد النفس فراجع.

الحادي عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، على أنّ إبراهيم عليه السلام إنّما كان سؤاله و طلبه لأجل معرفة حقيقة هذين الاسمين الشريفين، و بالجواب ظهر تجلّيه تعالى له، و جعله مظهراً من مظاهر العزّة و الحكمة.

***

بحث روائي:

في «المعاني»: عن المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام، قال:

«استجاب الله عزّوجلّ دعوة إبراهيم عليه السلام حين قال: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ**﴾، و هذه آية متشابهة، ومعناها أنّه سأل عن الكيفيّة، و الكيفيّة من فعل الله عزّ و جلّ، متى لم يعلمها العالِم لم يلحقه عيب، و لا عرض في توحيده نقص، فقال الله عزّ و جلّ: ﴿**أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ**﴾، هذا شرط عام مَن آمن به، متى سئل واحد منهم «أو لم تؤمن»، وجب أن يقول: «بلى». كما قال إبراهيم عليه السلام، و لما قال الله عزّ و جلّ لجميع أرواح بني آدم: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ**﴾ كان أوّل مَن قال بلى محمّد صلى الله عليه وآله، فصار بسبقه إلى (بلى) سيِّد الأوّلين والآخرين و أفضل النبيِّين و المرسلين، فمَن لم يجب عن هذه المسألة بجواب إبراهيم فقد رغب عن ملّته، قال الله عزّ و جل: ﴿**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾، ثمّ اصطفاه الله عزّ و جلّ في الدُّنيا».

أقول: الكيفيّة لها قسمان؛ قسم يضاف إلى الله تعالى من باب الوصف بحال ذاته المقدّسة، و هذا باطل بلا ريب و لا إشكال، للأدلّة العقلية، و للنصوص الكثيرة الدالّة على نفي الكيفيّة عنه عزّوجلّ، قال عليه السلام: «هو الذي كيّف الكيف و لا كيف له».

وقسم يضاف إلى المخلوق و لا إشكال فيه، لكونه معرّضاً لذلك، و ما أثبته عليه السلام إنّما هو من القسم الثاني دون الأوّل.

ولعلّ المراد من التشابه، تشابه الآية المباركة من حيث احتمال ورود الشكّ على قلب إبراهيم عليه السلام، و هو باطل. و بقيّة الحديث ظاهر بأدنى تأمّل.

وفي «المحاسن»: عن صفوان بن يحيى عن الرضا عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿**أَ وَ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾، أكان في قلبه شكّ؟ قال عليه السلام: «لا، كان على يقين، و لكنّه أراد من الله الزيادة في يقينه».

أقول: روي قريب منه في «الكافي» و «تفسير العياشي»، وبناءً على هذا الحديث يكون الاستفهام بالنسبة إلى عين اليقين، لا بالنسبة إلى أصل العلم و حقّ اليقين.

في «تفسير القمّي»: عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام: «أنّ إبراهيم نظر إلى جيفة على ساحل البحر تأكلها سباع البرّ و سباع البحر، ثمّ يثب السباع بعضها على بعض فيأكل بعضها بعضاً، فتعجّب إبراهيم، فقال: يا ربّ أرني كيف تُحيي الموتى؟ فقال الله تعالى: أو لَم تؤمن؟ قال: بلى، و لكن ليطمئنّ قلبي، قال: فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك، ثمّ اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءاً، ثمّ ادعهن يأتينك سعياً، و اعلم أنّ الله عزيز حكيم. فأخذ إبراهيم عليه السلام الطاووس والديك والحمام و الغراب، فقال الله عزّ و جلّ: فصرهنّ إليك، أي قطعهنّ ثمّ اخلط لحمهنّ، وفرقهنّ علىٰ عشرة جبال، ثمّ خُذ مناقيرهنّ و ادعهنّ يأتينك سعياً، ففعل إبراهيم ذلك و فرّقهنّ على عشرة جبال ثمّ دعاهنّ فقال: أجبنني بإذن الله، فكانت تجتمع و تتألّف لحم كلّ واحد و عظمه إلى رأسه، فطارت إلى إبراهيم عليه السلام، فعند ذلك قال إبراهيم: إنّ الله عزيزٌ حكيم».

أقول: صدر الحديث يبيِّن الشبهة التي تعرض في جميع الأذهان، و هي مشهورة بـ(شبهة الآكل و المأكول)، و لعلّ ألهم خليل الرحمٰن عليه السلام أن يستفهم جواب هذه الشبهة عن الله تعالى، و يرى الجواب عياناً، ليبيّنه للناس، و هذه عادة جميع الأنبياء في مقام الاحتجاج على الخلق.

وأمّا أفراد الطيور، فقد اختلف في ذلك، و سيأتي عن قريب.

وفي «العيون»: عن الرضا عليه السلام: «أنّ الله تعالى أوحى إلى إبراهيم عليه السلام: إنّي متّخذ من عبادي خليلاً، إن سألني إحياء الموتى أجبته، فوقع في نفس إبراهيم عليه السلام أنّه ذلك الخليل، فقال: ربِّ، أرني كيف تُحيي الموتى؟ قال: أو لَم تؤمن؟ قال:

بلى، و لكن ليطمئنّ قلبي على الخلّة، قال: فخُذ أربعة من الطّير فصرهنّ إليك، ثمّ اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءاً، ثمّ ادعهنّ يأتينك سعياً، و اعلم أنّ الله عزيز حكيم. فأخذ إبراهيم عليه السلام نسراً و بطاً وطاووساً و ديكاً، فقطّعهنّ و خلطهنّ ثمّ جعل على كلّ جبلٍ من الجبال التي حوله وكانت عشرة منهنّ جزءاً ـ الحديث ـ».

أقول: هذا جواب حسن، ذكره عليه السلام عمّا يخطر بالبال من الإشكال على قوله: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، و لكن ذلك لا ينافي ما ذكرناه في معنى الاطمئنان، و هو الوصول إلى عين اليقين، إذ لا فرق في الوصول إليه بين أن يكون بمقام الخلّة، أو بمقامات أُخرىٰ.

وفي «العلل» و العياشي و «المجمع»: عن الصادق عليه السلام: «أنّ الطيور كانت: الديك، والحمامة، و الطاووس، و الغراب»، و في رواية أُخرى بدل الغراب «الهدهد». و في ثالثة بدل الغراب «الوزة»، و بدل الحمامة «الوزة».

أقول: الروايات في أسماء الطيور مختلفة، و لا إشكال فيها بناءً على ما قلناه من أنّ المراد بالأربعة أربعة أنواع من الطيور، و في كلّ نوع أصناف مختلفة، وأهمّية المعاد و عظمته إنّما تظهر في ذلك، و هو أبين لقدرة الله تعالى على الفصل و المعاد بعد تحقّق الضمّ و الاتّحاد.

وكذلك لا إشكال في هذا الاختلاف في أسماء الطيور لو أُريد من الأربعة الطبايع الأربعة المختلفة كما مرّ.

***

بحث عرفاني:

الآية الشريفة تدلّ على كمال الخلّة بين الرب الجليل و إبراهيم الخليل، فإنّه قد ارتفع بينهما الستر و الحجاب، و أُزيل الغطاء و النقاب، و انتفت المغايرة من البين. و ذلك لأنّ العبودية ظهرت بجميع آثارها على إبراهيم عليه السلام، و قد وقعت

جميع أفعال جوارحه في مرضاة الله تعالى، واستولت العبودية المحضة على خطرات قلبه، و فدّى جميع شؤونه في حبّ الله عزّ و جلّ، و محى تمام ما يتوهّم فيه البُعد والافتراق، فشرقت على قلبه الأنوار القدسية، فاتّخذه الله خليلاً و جعل الحبيب من نسله، فصار الخليل يفتخر بالحبيب و الحبيب يفتخر بالخليل، لما بينهما من الجامع القريب، من شروق النور الأزلي على قلبهما و الوصول إلى مقام الوصال والينبوع الذي لا يعقل فيه النفاد، و بمدبّر حكيم لا يتصوّر فيه التغيّر و الفساد، فكان أن نال رتبة البقاء: «فإنّ آخر الفناء في الله تعالى أوّل البقاء به»، و صدر منه العجائب و الغرائب، لأنّه مستمدّ من مدد الغيب الذي لا حدَّ له. فيكون إحياء الموتى على يديه أيسر شيءٍ عليه، بل تكون مقاليد الجنّة و النار مطروحة لديه، ومثله يطفي النيران و تناديه جهنّم: «جز يا مؤمن، فإنّ نورك يُطفئ لهبي»، هذا بعض مقامه، فإنّ اللفظ قاصر عن بيان التمام.

ويمكن أن يُستأنس من الآية الشريفة: أنّه لابدّ للإنسان أن يزيل عنه الخصال المذمومة و يميتهنّ في نفسه، حتّى يتمكّن من إحياء الموتى، لأنّ في كلّ طير من تلك الطيور الأربعة خصلة مذمومة؛ من العجب و الحرص و الكبر والشهوة و نحوها.

وهي تدل على أنّ المؤانسة مع أولياء الله تعالى توجب الاعتدال في النفوس، فيكون قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ**﴾، كناية عن العلوّ المعنوي الحاصل بمجرّد هذه الإضافة، و تصير الأشياء مسخّرة تحت أمره.

وبالجملة: إنّ كلّ ما يقال في المكالمة بين الخليلين، لا يمكن أن يجعل لها تحديد بأيّ وجه من الوجوه.

وقال بعض المفسّرين: إنّ مورد الإحياء خصوص قلب إبراهيم عليه السلام؛ لأنّه وجد في قلبه محبّة ولده، فنزل قلبه منزلة الموتى، فقال: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ**

تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾.

و لكنّه مردود؛ لأنـّه لا يساعده دليل من العقل و النقل ، بل هو مخالف لمقام إبراهيم الخليل إن لم يكن سوء أدب بالنسبة إليه .

نعم ، حبّ ولده يرجع إلى حبّ الله تعالى كما هو شأن الأنبياء و المخلصين ، وذلك لا يوجب إماتة القلب .

***

الآية ٢٦١ ـ ٢٧٤

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنّاً وَلَا أَذىً لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذىً وَاللهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٢٦٩﴾ وَمَا أَنفَقْتُمْ

مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾﴾.

الآيات الشريفة تبيّن ما يتعلّق بالإنفاق، من فضله، و موضوعه، و مورده، والغرض منه، و كيفيّته، و بعض شروطه و آدابه، و هي أجمع آيات وردت في هذا الموضوع.

وقد حثَّ الله تعالى الناس على الإنفاق في سبيل الله بضرب الأمثال والتحريض على الإخلاص فيه، فضرب أوّلاً المثل لزيادته و نموه، و بيّن أنّه جلّت عظمته يضاعفه إلى سبعمائة أو أزيد، كما في مثال السنبلة.

ثمّ نهىٰ سبحانه و تعالى عن الإنفاق للرياء، أو الإنفاق لغرض الأذية و المنّ، فذكر أنّه لا ثمرة فيه و لا يوجب الزيادة، و ضرب لذلك مثل الصفوان الذي عليه تراب فإذا أصابه المطر أزاله، كذلك الإنفاق إذا عقبه المنّ و الأذى فإنّهما يوجبان زوال الأثر منه و يحبطان عظيم أجره.

كما ضرب مثلاً ثالثاً لمَن ينفق أموالَه في سبيل مرضاة الله تعالى، و اعتبره كالجنة التي تكون فوق مرتفع يصيبها المطر، فإنّها تنمو و تزداد بهجةً و سروراً.

ثمّ حثَّ على الإنفاق في سبيل الله مرّة أُخرىٰ، و ضرب لذلك مثلا يصوِّر فيه الإنسان في غاية الحاجة و الإعواز.

وبيّن عزّ و جلّ أنّ الإنفاق يجب أن يكون من طيّب المال لا من خبيثه ، كما أمرنا بالابتعاد عن البخل ، فإنّه من وساوس الشيطان .

وذكر أنّ مورد الإنفاق هو الفقراء المحصرون في سبيل الله تعالى ، و أنّ لهذا الإنفاق أجراً عظيماً عنده تبارك و تعالىٰ .

كما ذكر أنّ كلّ إنفاق و نذر إنّما يكون في علم الله تعالى ، فلا يضره الستر والإخفاء و إنكار المنفق عليه ، و في ذلك تسلية للمنفقين مما يصيبهم في هذا الأمر من مثبطات توهن عزائمهم .

وبيّن أنّ زمان الإنفاق لا فرق فيه بين أن يكون في الليل و النهار ، سرّاً أو علانية ، و أرشدنا إلى أنّ الإنفاق في السرِّ هو الخير للإنسان .

فالآيات الشريفة بمجموعها ترشد إلى أهمّ موضوع اجتماعي فيه الخير للفرد و المجتمع ، و يكون فيه التزكية للنفوس ، و اعتبر عزّ و جلّ أنّ ذلك من الحكمة ، التي هي الكمال الذي يهبه الله تعالى لمَن يشاء من خلقه .

وما ورد في الآية الشريفة هو الحدّ الفاصل بين ما يقال في هذا الأمر الاجتماعي المهمّ و بين غيره ، و ظاهر الآيات المباركة أنّها نزلت دفعة واحدة ، فإنّ الغرض منها بيان ما يرتبط بالإنفاق كما عرفت .

وعقّب الآيات السابقة التي كانت في إحياء الموتى بهذه الآيات ، للدلالة على أنّ للإحياء نحواً آخر ، يتضمّن الحياة الاجتماعية و الفردية و حياة النوع .

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ .

المثل : تبين أحد الشيئين بالآخر ، لما بينهما من المشابهة و المناسبة ، وفي الحديث : «أشدّ الناس بلاءً الأنبياء ثمّ الصالحون ثمّ الأمثل فالأمثل» ، أي الأشبه

بهم من حيث الشرف و علوّ المرتبة أو المنزلة .

وأصل الكلمة من المثول : و هو القيام ، وعن نبيّنا الأعظم ﷺ : «من سَرَّه أن يَمثُلَ له الناس قياماً ، فليتبوّأ مقعده من النار» أي يقومون له .

والأمثال قديمة و معروفة عند العرب ، و كلمات الفصحاء و الفلسفة العلمية والعملية ، مشحونة بالأمثال ، و لها من الفوائد و الآثار الكبيرة في تنشيط الذهن، و توضيح المراد و تأكيد المطلوب ، و الترغيب ، و التحريض ، و الإنذار ، والتخويف ، و التذكير ، ما هو معلوم في المحاورات ، و قد كثر ضرب الأمثال في القرآن الكريم:

قال تعالى : ﴿**وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿**وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ**﴾[2] .

وسبيل الله :كلّ ما فيه رضاء الرّحمٰن و أوجب كمال الإنسان و التباعد عن الشيطان ، و سبل الله كثيرة و متعدِّدة ، و لا تنحصر في جهة خاصّة و أمر خاصّ ، و هو يجتمع مع كلّ أمر ما لم يكن نهي شرعي في البين ، فهو الكمال الفعلي الدائمي القابل للنمو و التعالي ، و فيه يقول عزّ و جلّ : ﴿**وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، و هو روح العمل و السرّ في بقائه و دوامه ، بل هو شعاع من عالَم الغيب على القلوب المنزّهة عن الشك و الريب ، و هو الجذبة الروحانية التي تحيط بالعبد إذا تحقّقت الشرائط ، التي منها الوقوف عند الشريعة المقدّسة ، و العكوف على حدودها ، و العمل بأحكامها ، و هو الذي إذا حصل جعل العمل مباركاً ، و إذا فقد كان العمل فاسداً والسّعي ضلالاً و التجارة خاسرة خسراناً مبيناً .

---

١ . سورة الحشر : الآية ٢١ .

٢ . سورة الروم : الآية ٥٨ .

والمعنى: أنّ المثل الذي يضرب لمَن ينفق في سبيل الله في جزائهم المضاعف، يكون كما ذكره تعالى.

قوله تعالى: **﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾**.

الحَبة: ـ بالفتح ـ واحدة الحب، اسم جنس لكلّ ما يقتاته الإنسان و الطّير وغيرهما من الحنطة و الشعير و نحوهما من المطعومات و بزور الرياحين. قال تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوىَ﴾**[1].

والحِبة: ـ بكسر الحاء ـ بذور البقول ممّا لا يكون قوتاً، و في الحديث: «فينبتون كما تنبت الحِبة في حميل السيل»، و هو ما يحمله من الغثاء والطين.

والسنابل: جمع سنبلة على وزن فنعلة: و هي ما علا الزرع من الحب.

أي: مثل الذي ينفق في سبيل الله في الجزاء المضاعف الكبير، كمثل تلك الحبة التي زرعت في أرض خصبة فأنبتت سبع سنابل، في كلّ سنبلة مائة حبة، و قد أسند الفعل (أنبتت) إلى بعض الأسباب.

والممثل به من الأُمور المتحققة في الخارج و إن كان قليلاً، و ليس هو فرضاً موهوماً كما يدّعيه بعض المفسّرين.

وإنّما أتى سبحانه و تعالى بجمع الكثرة في «سبع سنابل»، مع أنّ القاعدة تقتضي الإتيان بجمع القلّة في التمييز. كما في قوله تعالى: **﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾**[2]، لبيان إثبات الكثرة في كلّ ما يمكن أن يتوهّم في المقام، فأتى بالعدد ثمّ بالجمع ثمّ بالكثرة ثمّ بالضعف.

قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾**.

---

١. سورة الأنعام: الآية ٩٥.

٢. سورة يوسف: الآية ٤٣.

أي: و الله يزيد زيادة كثيرة لا حدّ لها لمن يشاء من خلقه، كما في قوله تعالى: **﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾**[١].

والمضاعفة أعمّ من أن تكون في الكمّية أو الكيفيّة أو هما معا مثل ما أنفقه المنفق أو من غير مثله، و تختلف اختلافاً كثيراً بحسب الأفراد و الخصوصيّات.

وذكر بعض المفسِّرين أنّ هذه المضاعفة محدودة بسبعمائة.

و هو مردود؛ لأنّه خلاف ظاهر الآية الشريفة و تحديد في جوده و كرمه، و إنّما يضاعف بحسب درجات الإخلاص في العمل و الإقبال على الخير، فإنّه الجواد الذي لا نهاية لجوده، و الغني المطلق الذي لا ينقصه البذل و العطاء، كما قال تعالى: **﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾**[٢]، وقد يضاعف الجزاء بغير حساب، قال تبارك و تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾**[٣].

ويصحّ أن يُراد بالعدد ـ أي السبعمائة ـ أنّه مقتضى لطف الله تعالى و عنايته على نحو الاقتضاء، لو لم تكن موانع تمنع عن البركات و توجب النقص والحرمان.

ولم يبيِّن سبحانه و تعالى صفة من يضاعف له في هذه الآية الشريفة، و إنّما ذكرها على الإجمال في آية أُخرى، قال عزّ و جلّ: **﴿وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾**[٤]، مع أنّ ذلك من أسرار القضاء و القدر التي لا يحيط بها غيره، كما أنّه لم يقيّد عزّ و جلّ الجزاء بالدُّنيا أو الآخرة،

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٤٥.

٢. سورة الحديد: الآية ١٠.

٣. سورة البقرة: الآية ٢١٢.

٤. سورة الأعراف: الآية ٩٦.

فهو يشملهما، و هذا هو مقتضى سعة رحمته وجوده أيضاً، فإنّه يقبل اليسير و يعفو عن الكثير.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

الواسع: ـ بالنسبة إليه تعالىٰ ـ يراد به عدم الحدّ لقدرته، و علمه، و رحمته، وجوده، و غيرها من الصّفات العليا.

أي: أنّ الله تعالى واسع في رحمته وجوده و جزائه، لا يحدّه شيء و لا يغلبه أمر، عليم بالأعمال و النيّات، و مَن يستحق الجزاء الأوفىٰ.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

تقدّم الكلام في ذلك، و مقتضى الإطلاق شمول الإنفاق لكلّ أعمال الخير، فلا يختصّ بخصوص مورد معيّن، و سبيل الله عام يشمل كلّ سبل الخير الموصلة إلى مرضاته كما عرفت، فتتّصف جميع الأفعال المباحة إذا أُضيفت إليه تعالى بكونها من سبيل الله تعالى، لأنّ سبيله كرحمته لا حدَّ لكلِّ واحد منهما، بلا فرق بين أن تكون مع العوض أو بدونه، فالاتّجار بالمال إذا كان بقصد أن يعود به على نفسه أو أهله و أراد به وجه الله تعالى فهو من سبيل الله، وكذا التزويج إذا كان بقصد رضاء الله فهو من سبيله عزّ و جل، فهو يجتمع مع كلّ شيءٍ إذا لم يكن منهيّاً عنه شرعا، وعن نبيّنا الأعظم ﷺ: «ولتكن لك في كلِّ شيءٍ نيّة»، أي نيّة القربة لله تعالى.

والإنفاق في سبيل الله و ابتغاء مرضاته هو السبب التام في نموّ العمل وزيادة الأجر و الثواب، فلو لم يكن الإنفاق في سبيل الله و لم يقصد به وجه الله و كان لغرض خاص و لو كان نبيلاً، فإنّما يكون شخصيّاً عائداً إلى شخص المنفق و لم يتعدّاه، و ربما يستلزم آثاراً جانبية تؤثر على المنفِق و المنفَق عليه أو

المجتمع، فيكون وبالاً عليه.

و المال كلّ ما تميل إليه النفس، فيشمل إنفاق الأعيان و المنافع بل الانتفاعات.

قوله تعالى: **﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذىً﴾**.

الإتباع: اللحوق و الإلحاق.

و المَنّ، و المنّة: بمعنى النعمة الثقيلة العظيمة، و عظم النعمة و ثقلها.

تارةً: تكونان بحسب الذات.

و أُخرى: بالقول، كأن يقول لمَن أعطاه: ألم أعطك، أو تثقيل النعمة و تعظيمها و إكبارها.

و ثالثة: بالفعل، كأن يتطاول المعطي على مَن أعطاه.

والأُولى: إذا كانت النعمة ممّن اتصف بالجود و العظمة و الكبرياء حسن، وهي من صفات الله تعالى و من أسمائه الحسنى المقدّسة «المنّان»، و قد وردت مشتقّات هذه المادّة في القرآن الكريم في موارد كثيرة، و لعلّ من أعذبها و أعظمها قوله تعالى: **﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾**[1]، و قوله تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾**[2].

والثانية و الثالثة: مذمومتان، و هما من مساوئ الأخلاق، و في الدعوات المأثورة عن الأئمّة الهُداة عليهم السلام الاستعاذة بالله العظيم من المنّ على الغير، ففي

---

١. سورة القصص: الآية ٥.

٢. سورة آل عمران: الآية ١٦٤.

الصحيفة الملكوتية السجادية: «و أجر للناس عليّ الخير و لا تمحقه بالمن».

والأصل في معناه: القطع، كأنّ المعطي بالمنّ يقطع الصلة بينه و بين عمله و يمحقه.

والأذى: كلّ ما يصيب الإنسان من ضرر و مكروه، سواء كان جسمانيا أو معنوياً، و لهذا اللفظ استعمالات كثيرة في القرآن الكريم بهيئات مختلفة.

والمعنى: الذين ينفقون أموالهم و يبذلونها يقصدون بذلك وجه الله و يطلبون مرضاته، و لا يلحقون إنفاقهم المنَّ على مَن أحسنوا و لا يتبعونه الأذى بهم، لهم عند ربِّهم الأجر الجزيل.

و يستفاد من هذه الآية الشريفة: أنّ شرط ترتّب الثواب أُمور ثلاثة: قصد وجه الله تعالى، وكونه في سبيله عزّ و جلّ، و ترك المنّ و الأذىٰ.

وإنّما كرر «لا» في الآية المباركة، لبيان أنّ كلّ واحد من الأمرين منهيّ عنه و يوجب الإحباط و عدم استحقاق الأجر الجزيل، و يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَ الْأَذَىٰ**﴾[1].

وإنّما عبَّر عزّ و جلّ بـ«ثم» للدلالة على أنّ الانفاق الذي غلب فيه مرضاة الله تعالى إذا تعقبه المنّ أو الأذى، أوجب حبطه. فكيف إذا كان الإنفاق متّصفاً بأحدهما أو كليهما حين صدوره، فإنّه لا يكون في سبيل الله، و لا يدخل المنفق فيمَن أنفق أمواله في سبيل الله، و لم يسلك في زمرة السالكين في مرضاة الله تعالى، و لا يعتدّ به و بإنفاقه.

والآية الشريفة ترشدنا إلى خُلُق كريم من مكارم الأخلاق، التي أُمرنا بالاتّصاف بها، و في هذه الخصلة الحميدة تجتمع مصلحة النوع و مصلحة الفرد، وبمراعاته يتحقّق التآلف بين أفراد الناس، الغني و الفقير على حدٍّ سواء، و هو

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٦٤.

يكشف عن حسن نية المنفق و عطفه و رأفته على الغير، و لم يطلب من إنفاقه سوى رضاء الله تعالى ، فلا يتفاضل الغنيّ على الفقير ، بل يكون قبول الفقير لما أُنفق عليه موجباً لدخول السرور على المنفِق ، لأنـّه أوجب دخوله في رضوان الله تعالى ، ويشكر الفقير الغنيَّ لأنـّه الواسطة في فيض الله تعالىٰ ، وكذا كلّ إعانة تصدر من كلِّ مُعين إلى المحتاج المستعين ، فهو خُلقٌ كريم من ذوي النفوس القدسية، والهمم الرفيعة الأبية .

قوله تعالى : ﴿**لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ .

الخوف : توقّع الضرر و هو قابل للشدّة و الضعف و غالبه يرجع إلى الاعتقاد ، وهو قد يحصل عن مبادٍ حقيقيّة؛ كالخوف من عقاب الله تعالى و عظمته و قهّاريته ، وقد يكون عن مبادٍ ظنّية خيالية .

والحزن : ـ بسكون الوسط ، أو بفتحتين ـ غمّ يحصل للنفس ، و هو أيضاً قابل للشدّة و الضعف و له مباد واقعية و ظنّية .

والآية تبيِّن أنّ الجزاء المضاعف للمتّقين محفوظ عند الله تعالى ، فيفيد الترغيب على الإنفاق ، و يكون أهنأ للنفوس ، و إنّما أضافهم إلى ربّهم تشريفاً لهم و إعلاءً لشأنهم و تعظيماً لعملهم .

والمعنى : الذين يبذلون أموالهم في سبيل الله و يبتغون مرضاته ، و لا يتبعون إنفاقهم بالمنِّ و لا بالأذى ، فإنّ لهم أجرهم الكبير محفوظاً عند ربِّهم ، و لا يصيبه الفناء والزّوال، ولا يصيبهم خوف عن أهوال القيامة، ولا حزن عمّا يكون في المحشر.

والآية الشريفة تبيِّن حكماً فطرياً ، و هو أنّ الارتباط مع مَن لا نهاية لعظمته في الجمال و الجلال ، يوجب استكمال مَن يرتبط به ، فإنّ المضاف ربما يكتسب الشرف ، و هذه الإضافة هي إضافة الإنفاق في سبيل الله تعالى الحاضر لدى

المنفق ، ولا ريب في أنّ العبد يصل بها إلى أعلى درجات يمكن أن يصل إليه الممكن ، إن خلصت الإضافة عن المادّة و اشتدّت بالنسبة إلى الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذىً﴾ .

المعروف : اسم لكلّ ما يعترف العقل أو الشرع بحسنه ، فعلاً كان أو قولاً بخلاف المنكر ، و المراد به في المقام الرد الجميل المستحسن .

ومادّة (**غفر**) تأتي بمعنى الصّون عن الدنس ، و بمعنى العفو عن العذاب ، والمغفرة و الغفران مصدران ، أي إنّ الردّ الجميل بالقول و المجاملة مع السائل و الفقير بما لا يوجب كسر قلبه إذا لم يقترن سؤاله بما يسيء الأدب مع المسؤول عنه ، و العفو و الإغماض عمّا يقترن بالسؤال أو الحال بما هو خلاف الواقع ، أو الإلحاح في السؤال بما لا ينبغي الإلحاح فيه لغير الله جلّ جلاله ، أو الحلف بالمقدّسات الدينية في شيءٍ يسير من الدُّنيا الدنية ، أو الإساءة في السؤال أو زمانه ، أو مكانه ، أو الإزعاج و نحو ذلك ممّا يكبر على النفوس ، فإنّ الردّ كذلك من غير عطاء خير عند الله تعالى من صدقة يتبعها أذىً .

ومن مقابلة الأذية للقول المعروف و المغفرة ، يعرف أنـّها سوء المقال أو سوء المقابلة .

والآية الشريفة باختصارها تبيّن جملة من مكارم الأخلاق الاجتماعية ، وترشد الإنسان إلى ما هو الخير له في أفعاله و أقواله ، دون ما يعتقده خيراً مهما عظم في عينه ، و هو في الواقع ليس بخير ، و تبيّن قبح المنّة على الخلق ، والتأكيد على الابتعاد عن هذه الرذيلة ، فإنّ آثار السيّئات و مفاسد الأخلاق تبقى و لا تفنى حتّى تظهر في هذه الدُّنيا ، و تنقلب من العَرَض إلى الجوهر في العقبى ، و في بعض الأحاديث أنـّها تظهر في النسل و لو بعد سبعين بطناً ، و كذا آثار الحسنات ، و ذلك

من مكنون علم الله جلّ جلاله الذي لا يحيط به غيره، فكم من ذرّية سادت بفعل الآباء، وكم منها ذلّت بطغيان الآباء، و لا معنى للربوبية العظمى إلّا هذا، و يرشد إلى ذلك القاعدة المعروفة «كما تُدين تُدان»، التي قرّرتها الشريعة.

وبالجملة: أنّ هذه الآية ترشدنا إلى أهم الأحكام الاجتماعية التي لوحظ فيها المصلحة الفردية و المصلحة العامّة، فإنّ قول المعروف و المغفرة من الآداب العامّة التي تبتهج بها النفوس و تميل إليها القلوب، و تحثّ على العمل و تبعث العزيمة على البذل و توجب نمو الإنفاق و الزيادة، و هذا معنى الخيرية فيهما دون الأذى، فإنّه من موانع القبول و من مثبطات العمل و موهنات العزائم، تجلب البغضاء بين الأفراد.

وقد وردت في القول المعروف الذي يردّ به السائل و المغفرة عن إسائته روايات كثيرة، منها: ما عن نبيّنا الأعظم صلّى الله عليه وآله: «إذا سأل السائل فلا تقطعوا عليه مسألته حتّى يفرغ منها، ثمّ ردّوا عليه بوقار و لين، إمّا ببذل يسير، أو ردٍّ جميل، فقد يأتيكم مَن ليس بإنس و لا جان، ينظرون كيف صنيعكم فيما خوّلكم الله تعالى»، ويدلّ على صحّة ما ورد في هذه الآية الشريفة قصص و حكايات، تكفي واحدة منها للعبرة و الاعتبار لمَن كان من ذوي البصيرة و الرشاد، و نِعْمَ ما قيل:

لا تهيننَّ الفقير علّك أن تركع يوماً و الدهر قد رفعه

قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ**﴾.

الغني و الحليم: من الأسماء الحسنى لله جلّ جلاله، وكلّ منهما من أسماء الذات الحقيقية.

والأوّل عام بالنسبة إلى جميع جهات الكمال، فلا يختصّ بشيءٍ، و يمكن إرجاعه إلى نفي الإمكان، وفي بعض الدعوات المأثورة: «يا مَن يستغني من كلِّ

شيءٍ و لا يغني عنه شيء»، فهو تعالى غنيّ مُلكاً و علماً و قدرةً و حكمةً و تدبيراً، إلى غير ذلك من صفات الجلال و الجمال.

وأصل الحلم: ضبط النفس عن هيجان الغضب، و يُطلق على غير الله تعالى، قال جلّت عظمته: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[1].

وإذا أُطلق عليه تعالى، يراد عدم التعجيل في عقوبة العصاة، لأنّه لا يستخفّه شيء من عصيان العباد، و لا يستفزّه الغضب عليهم.

وفي تعقيب الآية الشريفة بهذين الاسمين الشريفين للدلالة على أنّه غنيّ بالذات ـ و ما سواه يرجع إليه و لا يعظم عليه ما أنعم على عباده ـ فلا يطلب صدقة يتبعها أذىً لعباد الله، أو أنّ جزاء الصدقة يرجع إليهم، فإنّه مع غناه يستقرض من عباده الصدقة لأجل مصالحهم و تطهير نفوسهم، يغني مَن يشاء من عباده فهو الجواد، و لا يبخل عن شيء حليم لا يعجل في عقوبة المسيء إليه، ففيها دلالة على لزوم التخلّق بأخلاقه سبحانه و تعالىٰ في إعطاء الصدقة.

وفي الآية الشريفة تسلية للفقراء عمّا يكابدون من الفقر، و إرشاد للأغنياء إلى نبذ الانتقام و التحلّي بالعفو و المغفرة.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾.

أي: لا تحبطوا صدقاتكم بالمنّ و الأذى، فإنّ رذيلة المنِّ و الأذى ومفسدتهما تذهبان فضيلة الإنفاق، و تهدمان الغاية الشريفة منه.

وفي الآية التأكيد على الابتعاد عن هاتين الرذيلتين، و المبالغة في التنفير عنهما و الحثّ على تركهما.

قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾.

---

١. سورة التوبة: الآية ١١٤.

أي: إنّ المتصدِّق الذي يتبع صدقته بالمنِّ و الأذى، كالمرائي الذي تكون أعماله باطلة.

والرئآء و الرياء و المراءاة بمعنى واحد، و هو العمل لأجل إراءة الغير مباهياً به، فيكون عمل المرائي و عمل ذي المنّ و الأذى مشتركين في عدم القبول و عدم الصحّة، و إنّما الفرق بينهما أنّ عمل المانّ و المؤذي يقع صحيحاً ثمّ يعرض عليه البطلان، بخلاف عمل المرائي فإنّه باطل من حينه.

قوله تعالى: **﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾**.

أي: إنّ المرائي إنّما يعمل لأجل أن يراه الناس و لا يعمل ابتغاء مرضاة الله و رجاء ثوابه و الخشية من عقابه.

ويستفاد من هذه الآية المباركة: أنّ الرياء في العمل يستلزم عدم الإيمان بالذي يدعو إلى العمل لليوم الآخر الذي يتجلّى فيه جزاء الأعمال، و من حيث عدم كون المرائي مؤمناً لم يعلّق النهي في الآية على الرياء كما علّق النهي على المنِّ و الأذى، باعتبار كون الخطاب للمؤمنين و المرائي غير مؤمن، وفي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «اتّقوا الله في الرياء، فإنّه الشرك بالله، إنّ المرائي يُدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر، يا فاجر، يا غادر، يا خاسر، حبط عملك و بطل أجرك فلا خلاص لك اليوم، فالتمس أجرك ممّن كنت تعمل له».

قوله تعالى: **﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً﴾**.

المثل مضروب للمرائي الذي ينفق ماله رئاء الناس.

و الصفوان (والصَّفا): الحجر الأملس، و جمعه صُفيٌّ.

و قيل: إنّه جمع واحده صفوانة، كسعدان و سعدانة، ومرجان و مرجانة.

والوابل: المطر الشديد.

و الصّلد : الحجر الذي لا ينبت فيه شيء لصلابته .

والمعنى : إنّ مَثَل المرائي في إنفاقه المنافق في عـمله ، مَـثَل ذلك الحـجر الصلب الذي عليه التراب ، فإذا أصابه المطر الغزير أزال عنه ذلك التراب و جعله أملس ليس عليه شيء ، فتكون حقيقة المرائي كالحجر الصّلد الذي لا ينفعه كلّ ما هـو سـبب للـحياة مـن المـطر و التـراب ، كـذلك المـرائـي لا تـنفعه الأعـمال الصالحةالطاعات التي يتقرّب بها إلى الله تعالى و تجلب السعادة له ، فيكون بفعله قد سلب الاستعداد عن نفسه ، و الا فإنّ الإنفاق في سبيل الله من الأسباب التـي تجلب السعادة في الدارين ، و لكنّه رائى في فعله فسلب القابلية عن فعله .

وحقيقة هذا المثل إنّما هي شرح ما تكون عليه الدُّنيا و الآخرة ، فإنّ الأُولى هي دار كون و فساد ، و تبدّل و انقضاء و انصرام ، و برق خاطف يبرق ثمّ يذهب ، لذّتها حليف الألم ، و فرحها أليف الحزن و السقم ، بخلاف الثانية ، فإنّها دائمة بدوام الحيّ القيوم ، نعيمها لا يفنى و بركاتها لا تتناهىٰ ، و الإنسان مُخيَّر بـينهما ، فـإن اختار الدُّنيا فبئس الحليف ، و إن اختار الآخرة فنِعمَ القرار و نِعمَ المُعين ، و لو دلّ مخلوق مخلوقا آخر على مثل ما أرشدنا الله جلّ جلاله من كشف الحقائق و بيان الدقائق ، لاستحقّ التعظيم و التجليل ، فكيف بما إذا أرشدنا الله تعالى إليه العـالِم بحقائق الأشياء و الخالق للسّموات و الأرض و ما فيهما .

قوله تعالى : ﴿**لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا**﴾ .

الضمير في لا يقدرون راجع إلى مَن ينفق ماله رئاء الناس ، لأنـّه في معنى الجمع ، و الجملة بيان لوجه الشَّبَه بين المشبَّه و المشبَّه به ، أي لا ينتفعون بشيء من صدقاتهم لا في الدُّنيا و لا في الآخرة ، فلا يقدرون على شيءٍ من أعيان أموالهم التي أنفقوها ، و لا على شيءٍ من الأجر و الثواب ، فقد أبطلوا أعمالهم بـالرياء ،

فذهبت الأعيان و بقيت الحسرات.

قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾.

الآية الشريفة في موضع التعليل: أي إنّ المرائي كافر، و الله لا يهدي القوم الكافرين.

ومن الآية المباركة يستفاد أنّ شرط قبول العمل هو الإخلاص فيه لله تعالى. و أنّ الرياء من الموبقات التي تهدم الأعمال و تجلب الشقاء و تزيل الآثار.

قوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾.

الإنفاق: العطاء. و ابتغاء منصوب على المصدر، و تثبيتاً عطف عليه، و الجار والمجرور مفعول لتثبيت.

وقيل: إنّ «من» نشوية، و أنفسهم في معنى الفاعل، و (ما) في معنى المفعول مقدّر، و تثبيتاً منصوب على التمييز، و هناك وجوه أُخرى في إعراب هذه الجملة مذكورة في محالّها.

و(**مرضاة**) مصدر من رضى يرضى، و ابتغاء مرضاة الله، أي طلب ما فيه رضاء الله تعالى، و إنّ رضاه ثوابه، و سخطه عقابه، وفي الدُّعاء المأثور:

«اللّهمّ إنّي أعوذ برضاك من سخطك، و بمعافاتك من عقوبتك، و أعوذ بك منك، لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

والرضاء و السخط من صفات الفعل لا من صفات الذات، إلّا إذا رجعا إلى علمه.

(**وتثبيتاً من أنفسهم**)، أي بقوّة اليقين و اطمئنان القلب بأنّهم يجدون ضِعف ما أنفقوا، و يمكنون أنفسهم من طاعة الله تعالى.

والمعنى: إنّ الذين يبذلون أموالهم يطلبون بذلك مرضاة الله تعالى بجدٍّ واهتمام، من دون تقصير منهم فيه، و يحصل ذلك بعزيمة ثابتة في أنفسهم من دون أن يعترضهم وهن، و لا يتخلّل غير مرضاته تعالى في البين بوجه من الوجوه، لا منّاً ولا أذىً و لا رياءً، و نحو ذلك من الخطرات القلبية و الحركات الخارجية التي تنافي الخلوص. و إنّ غاية مراتب الخلوص و الإخلاص هي أن لا يكون شيء سوى مرضاة الله، لأنّ مرضاته غير محدودة بحدّ خاص إلا بالأمر العدمي، أي عدم إذنه فيه.

قوله تعالى: **﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾**.

الجنّة: البستان الكثير الشجر، لأنّها تجنّه، أي تستره.

و الربوة: ـ مثلّث الفاء ـ: المحلّ المرتفع.

و الطلّ: صغار المطر.

و الأُكُل: ـ بالضم ـ جمع أكلة، ما يؤكل من الشيء.

وإنّما شبّه سبحانه و تعالى بالجنة التي فوق الأرض المرتفعة، لأنّها أزكى ثماراً و أعظم نماءً و أنقى هواءً، و أبهج منظراً و أبعد عمّا يضرّ بالأشجار من المياه العفنة و فساد المستنقعات، فإذا أصاب هذه الجنّة المطر الغزير كانت أسرع نموّاً، وأحسن تنميةً و أكثر ثمراً مثلما تكون في سائر الجنان و أجودها، و كذا لو أصابها مطر ضعيف، فإنّ الأثر فيها ـ كذلك ـ لكرم منبتها وجودة مغرسها، و حسن موقعها.

و الغرض من المثَل، بيان أنّ الأثر يترتّب على الإنفاق في مرضاة الله تعالى من دون أن يتخلّف، كمثل الجنّة التي فوق الأرض المرتفعة إذا أصابها المطر، فإنّه يجنى ثمارها بأحسن وجه، كذلك الإنفاق في مرضاة الله تعالىٰ، فإنّ آثاره حسنة

لاتّصاله بالله تعالى، فتشمل عنايته له و قبوله عزّ و جلّ له بأحسن قبول و خيره دائم و بره أبدي لا يزول، و إن كان مختلفاً باختلاف مراتب الخلوص و الإخلاص، ولكن أصل الإنفاق محبوب لديه لكونه في مرضاة الله تعالى، و خلوصه عمّا يشينه ويفسده.

قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾.

أي: و الله يعلم نيات عباده و مراتب إنفاقهم، بصيرٌ بأفعالهم فهو يجازي كلَّ فرد حسب مراتب الخلوص و الإخلاص، لا يشتبه عليه أمرهم، و فيه تأكيد على اختلاف مراتب الثواب، تبعاً لاختلاف مراتب النيّات، و تحذير للمنفقين من الرياء و النوايا الباطلة، فإنّ الله بها عليم.

وفي هذه الآية الشريفة كمال الاهتمام بأمر الإنفاق و شدّة العطف بالمنفقين، تبتهج إليها النفوس، و تشعر بالطمأنينة و الراحة حين الإنفاق الصحيح، الذي ينبغي اتباعه في هذا الأمر العظيم، الذي قلّما يخلو من شوائب المادّة و الأوهام الفاسدة.

قوله تعالى: ﴿**أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ**﴾.

هذا مَثَل آخر ضربه الله تعالى لمن ينفق ثمّ يتبعه بما يفسده و يحبطه.

والآية الشريفة تمثل حقيقة الأعمال و النيّات، بكلمات يتلألأ منها النور كأشعّة الشمس في ظلماء الديجور، تبتهج لها القلوب الواعية، و تلتذّ منها الآذان السامعة، ترشد الإنسان إلى الحقيقة و الواقع، و تهديه إلى ما هو الأرشد و الأصلح، وتبيّن تأثير الأفاعيل المفسدة و النيّات الباطلة في النفوس والأعمال،

و تحثّه على التفكّر و التمييز بين النافع و الضارّ.

والود: المحبّة، و قد وردت هذه المادّة في القرآن الكريم كثيراً، و الودود من أسماء الله الحسنى، فإنّه الغفور الودود، و يصحّ إضافته إلى الله تعالى و إلى خلقه.

والاستفهام لإنكار وقوع ودّ الإنسان لما ذكر في الآية الشريفة، وكيف يود ذلك؟!!.

والنخيل: جمع نخل، أو اسم جمع يُذكَّر و يُؤنّث، و هو شجر التمر، و **(الأعناب)** جمع عنب، و هو ثمر الكرم، و إنّما خصّهما بالذِّكر لجمال منظرهما وكثرة نفعهما، و«من» تكون بيانية، تبيّن أنّ الغالب في الجنّة هو النّخل و الكرم، و فيها أيضاً من كلّ الثمرات.

وقوله تعالى: ﴿**تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾، كناية عن وفور المياه وكثرة الأشجار و التفاف أغصانها، بحيث تكون الجنّة ذات بهجة و سرور، دائمة السقي النضارة و الأثمار.

والكبر: هو الشيخوخة.

و الذرية: الأولاد.

و الضعفاء: جمع الضعيف.

والإعصار: ريح شديدة تنبعث من الأرض نحو السّماء عمودياً تسمّيه العامّة (الزوبعة).

والمثل يبيّن شدّة الاحتياج و غاية الانقطاع، و منتهى الأمل و الرجاء، فإنّ الإنسان إذاكبر و شاخ، احتاج إلى غيره في رفع نوائبه و قضاء حوائجه، و ليس له غير تلك الجنّة التي قد عقد عليها آماله، و يرتجى منها كلّ شيءٍ، و له من الذرّية الضعفاء الذين لا يقدرون على العمل و لا يستطيعون الكسب و القيام بأيّ شأن من

الشؤون، فهم عالة عليه ففي مثل هذه الحالة يأتي على جنته الإعصار فيحرقها، ويبدد آماله و ينقطع رجاؤه، فلا يقدر هو و ذرّيته على شيء.

و قد جمع سبحانه في هذه الآية الشريفة جميع ما يوجب الانقطاع والحاجة، و انعدام المعين و الناصر، و الأمل الكبير، فلو كان صاحب الجنّة شاباً أو شيخاً وحيداً ليس له ذرية، أو كان معه ذرية أقوياء يمكنهم القيام بشؤونهم، لما أفاد ذلك تلك الصورة التي تحصل من الآية الشريفة.

ووجه التمثيل: أنّ الذي ينفق أمواله يعقد عليه آماله في الحصول على ما يترتّب عليه من الآثار في الدُّنيا و الآخرة، فإذا عقّب إنفاقه المنّ أو الأذى أو سائر ما يوجب حبطه، فإنّها تحرقه و يذهب هدراً، لا يجني منه شيئاً مع شدّة احتياجه إلى ثمراته.

قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ**﴾.

أي: كذلك يرشدنا الله تعالى إلى كشف الحقائق و بيان الدقائق.

قوله تعالى: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ**﴾.

رجى منهم التفكّر في حالهم، لأنّ الإنسان قرين الشهوات، و الأوهام لا تدع فيه مجالاً للتفكّر و الرجوع إلى الرشد، فلابدّ من تثبيت النفس و العزيمة عند العمل والإخلاص لله تعالى.

وهذه الآية المباركة تبيّن حقيقة ما عليه الدُّنيا و الآخرة، فإنّ الأُولى تكون زائلة فانية يعتريها الفساد و التبدل و الانقضاء و الانصراف، فهي كبرق خاطف أليف الهمّ و الغمّ، بخلاف الثانية، فإنّها دار أُنس و مقام، لا يفنى نعيمها و لا تنعدم بركاتها، و لابدّ من التأمّل و التفكّر فيما يؤول إليه الإنسان و التبصر في الأُمور، و الاعتبار من الدُّنيا و ما فيها ليفوز بالسعادة في الدارين.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾.

الآية المباركة تبيِّن نوع المال المنفق به و أوصافه، فاعتبر سبحانه أن يكون من الطيّبات التي يرغب إليها الناس و تستلذّها النفس، لا أن يكون من الخبيث الذي يتنفّر منه الطبع و يستكرهه الإنسان، و هذا و إن كان وصفاً للمال في المقام، ولكنّ الآية تربط ذلك بالجانب الأخلاقي، فتجعله من مكارم الأخلاق، و هذا هو دأب القرآن الكريم إذا أراد التأكيد على أمر و الاهتمام به و تهذيب النفس وترويضها على التحلّي بمكارم الأخلاق، فإنّ الإنفاق من الطيِّب أمر مرغوب فيه عند العقل و العقلاء، و الآية الشريفة ترشد إلى هذا الأمر العقلي، ويجهد كلّ فرد في تحصيل الطيِّبات و الاحتفاظ بها، و الله تعالى أمرنا بالإنفاق من هذه الطيِّبات دفعاً لرذيلة الشح الكامن في النفس الإنسانية، و الاجتناب عن اللؤم والخساسة، و هو الكمال الذي يطلبه الإنسان في جهده و عمله.

ومن هنا يظهر الجانب الأخلاقي في هذا الحكم الإلهي.

والطيِّب معروف و هو يعرف:

تارةً: بالمعنى الثبوتي، أي ما تستلذّه النفس والحواس.

و أُخرى: بالمعنى العدمي، أي ما ليست فيه منقصة، أو غير الرديء، وله مراتب كثيرة تختلف باختلاف الأعصار و الأمصار، كما أنّ له استعمالات متعدّدة في القرآن الكريم بهيئات مختلفة، و يستعمل في الجواهر و الأعراض والذوات، و لكن لم أجد ـ في ما تفحّصت عاجلاً ـ إطلاق لفظ الطيِّب على الله جلّ جلاله، و لعلّ الوجه في ذلك استعماله في الجسمانيات، و هو تعالى منزّه عنها.

وما كسبتم أي: ما حصل لكم من الأموال بسبب التجارة و غيرها، و ما أخرجه الله تعالى من الأرض من النبات و المعادن و نحوهما.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

التيمم: هو القصد إلى الشيء وعمده، ولم يستعمل لفظ التيمم في القرآن الكريم إلّا في ثلاثة موارد؛ أحدها المقام، والآخران في الطهور بالصَّعيد، قال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾[1].

ومادّة (**خبث**) تأتي بمعنى الرديء المنفور، والخبيث مقابل الطيّب، وهو يعمّ الجواهر والأعراض والذوات:

قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾[2].

فيستعمل في الاعتقاد أيضاً، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَ مَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَ لَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَ رُسُلِهِ وَ إِنْ تُؤْمِنُوا وَ تَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[3].

وفي الدعوات المأثورة: «أعوذ بالله من الخبيث المخبث الشيطان الرجيم».

فالمادّتان في الخبيث والطيّب متقابلتان في جميع المراحل والصور والعوالِم، وفي أية نشأة وجدتا، ويرجع ذلك إمّا إلى اختلاف الذوات، أو إلى تقدير العزيز العليم، لكن على نحو الاقتضاء لا العلّية التامّة كما ذكرنا مراراً.

والمعنى: لا تقصدوا الرديء المنفور ممّا كسبتم وممّا أخرجنا لكم من الأرض، فتخصّوه بالإنفاق وتعرضوا عن الطيّب.

قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾.

---

١. سورة المائدة: الآية ٦.

٢. سورة إبراهيم: الآية ٢٦.

٣. سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

الواو للحال، و الجملة حال عن فاعل تنفقون، و العامل فيه الفعل، و أن في موضع النصب.

والآية المباركة ترجع الموضوع إلى وجدان المنفقين، لتوضيح الأمر و رفع المغالطة في مصاديق الخبيث، و لتثبيت الحكم و التحريض على ترك ذلك، و التوبيخ لمن يفعله.

ومادّة (**غمض**) تأتي بمعنى وضع أحد الجفنين على الآخر، و تستعمل في التغافل و التساهل أيضاً، وفي الحديث: «أصبت مالاً و أغمضت في مطالبه»، أي تساهلتَ في حلاله و حرامه ـ كما هو عادة أهل هذا الزمان ـ و لم تستعمل هذه المادّة في القرآن العظيم الّا في هذه الموارد.

والمعنى: أنّكم لا تأخذون الخبيث و لا ترضون به لأنفسكم، إلّا أن تتغافلوا عن خبثه و تتساهلوا في رداءته، و هذا ليس من الأخلاق الكريمة و الإنسان بإعطائه لا يتّصف بالجود و السخاء، كما أنّه ليس كمالاً أن يأخذ الشيءَ الرديء فإنّه ليس من المعروف المحبب.

قوله تعالى: ﴿**وَاللهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾.

أي: و الله غنيّ منزّه عن النقائص، محمود على أفعاله و آلائه، فلا ينبغي أن تتقرّبوا إليه بالخبيث.

وفي الآية المباركة تحذير عن أن يدنس ما يراد به، وجه الله جلّ جلاله بالمعايب الظاهرية و النقائص الواقعية. و يقصد به ما يتنزل عن مقام الأحدية المطلقة، فكما أنّ الذات المقدّسة و أفعاله المباركة منزّهتان عن شائبة النقص والشرك، لابدّ أن يكون ما يقصد به وجهه الأقدس كذلك أيضاً، فينبغي مراقبة النفس و الأفعال حينئذ.

قوله تعالى: ﴿**الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ**﴾.

الفقر: الحاجة، و لكنّه يستعمل على أقسام:

الأوّل: الحاجة الضرورية الفعلية، و هي عامّة لجميع الموجودات الممكنة، لأنّ كلّ ممكن محتاج، و كلّ محتاج ممكن، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾[1]، وقال تعالى في وصف الأنبياء: ﴿**وَ مَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[2].

الثاني: عدم المقتنيات، و هو المراد بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ**﴾[3]، وغيره من الآيات.

الثالث: فقر النفس الذي أشار إليه نبيّنا الأعظم ﷺ في قوله: «كاد الفقر أن يكون كفراً»، وهو في مقابل غناء النفس الذي هو من أجلّ الصّفات و أكملها.

الرابع: الفقر إلى الله تعالى، و هو أرفع المقامات و أعلى الدّرجات، فعن سيّد الأنبياء ﷺ في كلمته المباركة التي جمعت فيها أبواب من المعارف: «اللّهمّ أغنني بالافتقار إليك، و لا تفقرني بالاستغناء عنك، و يعجبني فقري إليك، و لم يكن ليعجبني لو لا محبّتك الفقر».

والفقر الذي يعد به الشيطان: هو فقر النفس، فيكون الفقر في الدّنيا و للدنيا، وهو من أقبح الذمائم و مصدر كلّ فحشاء و سوء.

والفحشاء: صفة كالسوداء و الحمراء، و الفحش و الفواحش و الفاحشة ما عظم قبحه من الأفعال و الأقوال، و لم يرد لفظ الفحش في القرآن الكريم، و لعلّه لأجل عظمة قبح هذه المادّة لم يبق لها مفرداً بذاته، بل الفرد الواحد يشتمل على

---

١. سورة فاطر: الآية ١٥.

٢. سورة الأنبياء: الآية ٨.

٣. سورة التوبة: الآية ٦٠.

أنحاء من القبح من إيذائه الغير و بذاءة اللسان و قباحة الألفاظ و البيان ، فيشتمل كلّ فحش على فواحش لا محالة .

و الآية الشريفة تبيّن أهمّ المثبطات للإنفاق في سبيل الله تعالى ، و أكبر الموانع في وجه الخلوص و الإخلاص فيه ، و تقيم الحجّة على ما ذكر في الآية السابقة ، فإنّ اختيار الخبيث للإنفاق من تسويلات الشيطان و وساوسه ، و هو بإغوائه يحرم الإنسان من الفضل العظيم الذي يكون في إنفاق الطيّبات .

كما أنّها ترشد الناس إلى حقيقة من الحقائق القرآنية ، و هي أنّ كلّ ما يوهن عزيمة الإنسان من الأوهام و التخيّلات و الوساوس النفسانية ، يرجع إلى إغواء الشيطان ، سواء كان بواسطة أو بغيرها ، و هي التي تؤكّد رذيلة الشح الكامن في كلّ نفس ، و تورث البخل و الإمساك ، فتؤدّي إلى انتهاك أوامر الله تعالى و مخالفتها ، وترجع أخيراً إلى نبذ ما أراده الله تعالى من المصالح في هذا الأمر الخطير المهمّ بالنسبة إلى الفرد و المجتمع ، فتختلّ سعادتهما المرجوّة التي كتبها الله سبحانه لهما ، و تفشو الرذائل و الفحشاء ، و لذا أكّد سبحانه أنّ الشيطان الذي يغوي الإنسان بإلقاء خوف الفقر في نفسه ، و إظهار البخل و الإمساك و الحرص في الإنسان ، و هي من سفاسف الأخلاق التي تؤدي إلى ارتكاب الفحشاء ، التي يأمر بها الشيطان و الإغواء الذي يطلبه للإنسان ، و هذا هو الضّلال المقابل للحق الذي أمر به الله سبحانه و تعالى ، فإنّه لا ثالث بينهما ، و لذا عقّب سبحانه ذلك بقوله : ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً﴾ لبيان أنّ هذا هو الحقّ الصالح ، و ترشدنا إلى ما هو الخير للإنسان دون ما يريده الشيطان .

والشيطان ـ سواء كانت نونه أصلية أو زائدة من شاط ـ معروف في جميع الملل و الأديان ، و هو اسم لذلك المخلوق الناري الذي هو مثال لكلّ شرّ و رذيلة مهلكة و المعاصي الموبقة ، و يطلق على كلّ غاوٍ من الجن و الإنس و الحيوان ، و له

وجود جمعي و انبساطي مضلّ للإنسان، كما نطق به الكتاب العزيز في مواضع كثيرة منه، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِيناً**﴾[1]، ولكن بالعقل و جنوده يمكن إرغامه و التغلّب عليه، فهو و جنوده يضادّان الشيطان وينافيانه في جميع الشؤون و الحالات، و هو في المنطقة السّفلى، و العقل وجنوده في المنطقة العليا، و بينهما الخصام الشديد و النزاع الأكيد في جميع الأطوار و الحالات، حتّى يفرِّق الله تعالى بينهما بالموت، فإنّ الشيطان مرجوم في غير هذا العالَم و ليس له سلطان فيه، و لذا كانت الدُّنيا سجن المؤمن دار البلية، و لا سجن أعظم و لا بليّة أشدّ من الابتلاء بهذا الخبيث، و سيأتي في الموضوع المناسب الكلام في الشيطان مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَ فَضْلاً**﴾.

الوعد: من الإنشاء لا من الإخبار، فلا يتّصف بالصدق و الكذب، بل يتّصف بالوفاء به و عدمه، و هو المراد بصدق الوعد وكذبه. و يستعمل في الخير و الشرّ، ولكن الإيعاد يستعمل في الشرّ فقط.

ومادّة (**غفر**) بمعنى صون اللباس عن الدنس و الوسخ، قالوا: غفّر ثوبك في الوعاء و اصبغ ثوبك، فإنّه أغفر للوسخ. و غفران الله و مغفرته للعبد هو صونه عن العذاب.

والفضل الزيادة عن الاقتصاد، و يختلف في المدح و الذم باختلاف متعلّقه، ففضل العلم و الحلم ممدوح، و فضل الغضب مذموم، و ما كان من الله تعالى فلا حدّ له.

وفي ذكر وعد الله بالمغفرة و الفضل، مقابل وعد الشيطان بالفقر و الفحشاء،

---

١. سورة الإسراء: الآية ٥٣.

إرشاد إلى اختيار الإنسان ما هو الأصلح له .

والمعنى : إنّ الله تعالى يَعِد الإنسان الذي اختار الطيِّب من أمواله لينفقها في سبيل الله ، المغفرة و غفران الذنوب و زيادة في الثواب و الدّرجات ، و منه يستفاد أنّ الإنفاق لا يخلو عن العوض .

قوله تعالى : **﴿وَاللهُ وٰاسِعٌ عَلِيمٌ﴾** .

أي : و الله واسع غير محدود بحدّ الإمكان مطلقاً ، عليم بجميع الأُمور ، محيط بحقائق الأشياء و دقائقها ، فوق ما نتعقّله من معنى الإحاطة ، فهو واسع يعطي عباده ما وعدهم به ، عليم لا يجهل أُمورهم .

والواسع من أسمائه المباركة الحسنى ، و هو كثير الاستعمال في القرآن الكريم ، موصوفاً في مواضع بالعلم ، و في أُخرىٰ بالحكمة ، و لم أجده فيه و في الدعوات المعتبرة مطلقاً من غير وصف .

نعم ، ورد في الأسماء الحسنى : «يا واسع» ، ولابدّ من تقييده بما في القرآن و يمكن أن يجعل ذلك ردّاً لمن يقول بوحدة الوجود و الموجود .

إن قيل: إنّ السعة العلمية تستلزم السعة الذاتية أيضاً، لأنّ علمه تعالى عين ذاته.

يُقال : أصل ذلك مبنيّ على وحدة الوجود و الموجود مطلقاً ، و الاشتراك الحقيقي مع التشكيك . و أمّا مع البينونة ، أي بينونة صفة لا بينونة عزلة ، فلا موضوع لهذه الإشكالات أصلاً .

وسياق الآية الشريفة في المقام يدلّ على أنّ المراد سعة الفضل و المغفرة ، لكن على ما يقتضيه العلم و الحكمة لا مطلقاً ، فإنّه لا يليق به عزّ و جلّ ، و قد شرح ذلك كلّه الأئمّة الهداة عليهم السلام دفعاً لهذه الشبهات .

قوله تعالى : **﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾** .

الإيتاء: الإعطاء.

و الحكمة: وزان فعلة، و مادّة (حكم) تدلّ على المنع الخاص، و هو الحاصل عن الإحكام و الإتقان. و الحكمة هي التي تمنع صاحبها عن القبائح و الرذائل اعتقاداً و قولاً و عملاً على نحو تكون محكمة في النفس لا يصيبها ضعف و لا فتور، غالبة على قوى النفس و الإرادة، توجّهها نحو الخير والسعادة، وفي الحديث: «ما من آدمي إلّا و في رأسه حَكَمةٌ، إذا همَّ بسيّئة فإن شاء الله أن يقدعه بها قدعه»، أي تمنع مَن هي في رأسه من السيّئة بنحو الاقتضاء، كما تمنع الحكمة الدابة.

ويوصف بها الله تعالى، فإنّ من أسمائه الحسنى (الحكم) و (الحكيم)، و قد ورد في أكثر من تسعين مورداً في القرآن الكريم، مقروناً إمّا بالعزيز و العليم أو الخبير أو العليّ، و لعلّ ذلك لملازمة حقيقتها فيه تعالى لتلك الصّفات، فجيء بها تبييناً و إيضاحاً، كما يوصف بها الإنسان، قال تعالى: **﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾**[1].

وإذا تتبّعنا الموارد التي ذكر فيها الحكمة في القرآن الكريم نرى أنّها تذكر:

تارةً: مقرونة مع الكتاب، قال تعالى: **﴿وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَ الْحِكْمَةَ﴾**[2].

وأُخرى: بعد ورود جملة من الأحكام الشرعية التي نزلت لتهذيب الإنسان و سوقه إلى الكمال و السعادة، كما في سورة الإسراء، قال تعالى بعد سرد جملة كثيرة من التكاليف الإلهية و الأحكام الفطرية: **﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾**[3].

---

١. سورة لقمان: الآية ١٢.

٢. سورة البقرة: الآية ١٢٩.

٣. سورة الإسراء: الآية ٣٩.

ويستفاد من ذلك: أنّ الحكمة هي تلك المطالب الحقّة التي ترتسم في النفس، و توجب التوفيق بين الاعتقاد و العمل، و السوق إلى الكمال المنشود للإنسان، فتشمل جميع الحقائق الفطرية و الأحكام الشرعية و المعارف الحقّة التي تتعلّق بالمبدأ و المعاد، و تشرح الحقائق المتعلّقة بالنظام الأحسن من حيث ارتباطه بسعادة الإنسان، و التي لا تقبل الكذب و البطلان، فتكون للحكمة مظاهر كثيرة متفاوتة، فتارةً تتجلّى في القرآن الكريم الذي هو مصدر كلّ ما يكون في العالَم من أنواع الحكمة المتعالية، و هي من أشعّة هذا النور العظيم و شوارق ذلك النيِّر المعظم، تأخّر زمان وجودها أو تقدّم؛ لأنّ القرآن من اللوح المحفوظ، و هو محيط بهذا العالَم، كما أنّ الكتب الإلهية من مظاهر هذا التجلِّي الأعظم.

ومن مظاهرها أيضاً الدِّين و معرفته و التفقّه فيه فإنَّ الدِّين هو القانون المتكفّل لجميع مطالب الإنسان من حين نشأته إلى ما بعد مماته، وعن نبيّنا الأعظم ﷺ: «إنّ الله آتاني من الحكمة مثل القرآن، و ما من بيت ليس فيه شيء من الحكمة إلّا كان خراباً، ألا فتعلّموا و تفقّهوا و لا تموتوا جهالاً».

ومن أجلِّ أفراد الحكمة و أعظمها شأناً معرفة الله الواحد الأحد المتفرّد الصمد. فهي بحسب المبدأ هو الجهد الأكيد في التصدّي لمرضاة الله الحكيم، وبحسب الغاية لذّة روحانية مفاضة من الغيب العليم، و يلزم الإحاطة بحقائق الأشياء على قدر طاقة الإنسان، و لأجل هذا تطلق الحكمة على تلك المعلومات الحقّة الصادقة، و يسمّى العارف بها حكيماً إلهيّاً أو متألِّهاً.

وبالجملة: هي الخير الكثير كما وصفها به عزّ و جل، وفي الحديث: «إنّ في الجنّة داراً ـ و وصفها ثمّ قال ـ لا ينزلها إلّا نبيّ أو صدِّيق أو شهيد أو محكّم في نفسه».

ومن الحكمة ما تكون فطرية إفاضيّة من عالَم الغيب، و منها ما تكون

اكتسابية تكتسب بالمجاهدات و الرياضات الشرعية، و منها ما هو مركّب منهما.

ومن الحكماء من اجتمع جميع أنواع الحكمة فيه، و هم رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه بكلّ معنى الصدق و الوفاء، فشرح الله صدورهم بكلّ معنى الانشراح، تشتاق إليهم الجنان العاليات، و هذه هي إحدى مراتب الحكمة، و قس عليها سواها.

ولكن، للحكمة مرتبة خاصة محجوبة عن البصائر و الأفكار، لا تليق إلّا لمن يقدر على تحمّل الأسرار، و يشهد لما قلناه شواهد من العقل و الآثار و الأخبار، كما أنّها ليست منحصرة بالبحث و النظر و الفكر، فقد تحصل للنفوس المستعدّة من إفاضات الباري، فعن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله:

«إذا رأيتم المؤمن سكوتاً، فادنوا منه فإنّه يلقي الحكمة».

وعنه صلى الله عليه وآله: «اتّقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله».

ولكنّ الأصل في إفاضة جميع أفراد الحكمة و العرفان و مراتبها هو الإخلاص لله جلّ جلاله، فعن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «من أخلص لله أربعين صباحاً جرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه و أنطق بها لسانه»، وعن جمع من أكابر علماء النفس دعوى التجربة في ذلك، فتكون حقيقة الحكمة ارتباطاً خاصاً مع عالم الغيب، و أمّا غيرها فهو فنّ و صناعة، و هما شيء الحكمة الواقعية شيء آخر.

نعم، الحكمة تارةً تكون علمية، و أُخرى عملية و لا نهاية لمراتبهما، أمّا الثانية فغايتها الرضوان و لقاء الله تعالى و لا نهاية لكلّ واحد منهما، و أمّا الأُولى فإنّ غايتها الاستلهام من الغيب و هو غير محدود، و التحديد إنّما يكون من الممكن المستفيض، لا في المبدأ المفيض.

وقال بعض الأعاظم من الحكماء المتألّهين:

«إنّ غاية ما للإنسان من الكمال هو الاتّصال بالعقل الفعال المسيطر على

الملك و الملكوت، تسيطر الروح على الجسد».

و هذا صحيح إذا كان المراد بذلك روح القرآن و الشريعة الأحمدية المنبعثة عن الحقيقة المطلقة الأحدية، لأنّ الإحاطة بالواقعيات صعبة جداً إن لم تكن ممتنعة مهما بلغت فطنة العقول في الحدة و الذكاء و الدقّة، لا سيّما بالنسبة إلى المعارف و أسرار القضاء و القدر، التي لا يمكن أن يحيط بها غير علّام الغيوب، و قد ورد النّهي عن الخوض في جملة منها، و أنّه لا يزيد الخوض فيها إلّا تحيّراً، فلا مناص للحكيم إلّا الوقوف على ظواهر الكتاب و السنّة المقدّسة، و هي تحتوي على معادن العلم و الحكمة و المعارف، و ما يكفي لتكميل النفوس الناقصة و إيصالها إلى أوج الكمال و المعرفة، و هي الحكمة الحقة التي تفيد لجميع النشآت، قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]، أي الكتاب المشروح بالسنّة، أو السنّة الشارحة للكتاب، و قال تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[2]، وهو مصدر كلّ علم ومعرفة، هذا بالنسبة إلى الحكمة العلمية.

وأمّا الحكمة العملية: فلابدّ و أن تكون مطابقة للشريعة المقدّسة الختمية، و إلّا كانت لغواً محضاً.

ثمّ إنّه غلب استعمال الحكمة على الفلسفة المتوارثة عن اليونان، و قد اصطلح على قدماء الفلاسفة بالحكماء، و قسّموهم إلى الإشراقيين و المشّائيين والرّواقيين، كما أنّهم قسّموا الحكمة الاصطلاحية (الفلسفة) إلى علمية و عملية، و الثانية عبارة عن علم الفقه و الأخلاق، و قسّموا الفقه إلى العبادات و المعاملات، (أي العقود و الإيقاعات) و الأحكام و السياسات، و أنّ بمعرفتها و العمل بها يصل الإنسان إلى مقام الإنسانية و الخروج عن حدود الحيوانية البهيميّة، و بذلك تتمّ

---

١. سورة الأنعام: الآية ٣٨.

٢. سورة الأنعام: الآية ٥٩.

المدينة الفاضلة التي خلق الإنسان لأجل ورودها والاستكمال فيها .

وقسّمت الحكمة العلمية إلى قسمين : الإلهيّات و الطبيعيّات ، و لكلّ واحد منهما فصول و أبواب ، و قد جعل كلّ فصل من فصول الطبيعيّات في العصر الحديث علماً مستقلّاً برأسه .

كما أنّ من فصول الفلسفة الإلهية البحث عن كلام الله تعالى ، من حيث قدمه و حدوثه وكثر النقض و الإبرام فيه ، حتّى جعل ذلك علما مستقلّاً له أبواب كثيرة وفصول طويلة .

ولكن كلّ مَن نظر في الحكمة الاصطلاحية ، يرى أنّها كغبار على اللجين ، و لو فرض فيها شيء صحيح فهو مستلهم من الوحي المبين، أو السنّة المقدّسة، و غيره ليس الا من الأوهام و التخيّلات و المغالطات ، و كلّ واحد منها حجاب عن الوصول إلى الواقع ، و لذلك كثر الخلاف و قلّ الوصول إلى المراد ، و قد ذكرنا أنّ الحكمة بمعزل عن البطلان و التكذيب و منزّهة عن جميع ذلك ، و إذاكانت الحكمة ما ذكروه ، فليست هي الا العلم بالمصطلحات فقط ، فهي كعلم اللغة مثلاً ، و هي صنعة وفنّ لا تزيد على سائر الصنايع و الفنون ، بل ربما يكون بعضها أفضل منها كما هو المحسوس .

قوله تعالى : ﴿**وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً**﴾ .

(**يؤت**) مبني للمفعول مجزوم بأداة الشرط ، و (**الحكمة**) مفعول ثان ، و إنّما أبهم تعالى الفاعل ، مع أنّه معلوم ممّا تقدم و هو الله تعالى ، لبيان أنّ الحكمة بنفسها منشأ الخير الكثير ، فالحكمة و الخير الكثير مقرونان ، فمن تلبّس بها فقد حظي بالخير الكثير ، فلا يحتاج الانتساب إلى الفاعل في توصيفها به .

وتوصيف الخير بالكثير ، لبيان أنّ الحكمة من جميع جهاتها خير كثير كما

عرفت آنفاً ، فيكون القيد توضيحيّاً و من مقوّمات ذاتها ، و يشهد لذلك ما نسب إلى عليٍّ عليه السلام : «علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب ، يفتح من كلّ باب ألف باب» ، وعن ابنه الصادق عليه السلام : «إنّما علينا أن نلقي إليكم الأُصول ، و عليكم أن تفرّعوا» .

ويستفاد من الآية الشريفة : أهمّية الحكمة و عظيم منزلتها و شرافتها من وجوه :

الأوّل : ذكرها في سياق فضل الله تعالى ، و هو واسع عليم .

الثاني : تعليق إتيانها على مَن يشاء ، و هم خُلّص عباده ، فيفهم من ذلك أن ليس لكلّ أحد الوصول إليها إلّا بعناية منه عزّ و جلّ .

الثالث : توصيفها بالخير الكثير .

الرابع : الحصر المستفاد من قوله تعالى : ﴿**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا الْأَلْبَابِ**﴾ ، فإنّه يدلّ على أنّهم المتيقّنون من مورد المشيئة لإفاضة الحكمة .

الخامس : ذكرها في القرآن الكريم مقروناً بالتجليل و التعظيم ، فتكون هذه الموهبة الربانية نصيب مَن أفنى جميع شؤونه الإمكانية في مرضاة ربّه ، و صار قلبه متيّماً بحبّه و ولهاً في عظمته ، و لم يكن له بقاء إلّا منه تعالى و به عزّ و جلّ . و حينئذٍ تصير ذاته و نفسه حكمة جوهرية ، و أعماله حكمة عملية ، و أفكاره حكمة علمية ، وهم الذين ثبت الحقّ في ضمائرهم ، و أُزهق الباطل عن سرائرهم ، و انقشعت عن بصائرهم سحائب الارتياب ، و عن قلوبهم أغشية المرية و الحجاب ، ففازوا بالمحل الأعلى ، و حازوا القدح المعلّى ، و نظروا إلى جميع ما سوى الله تعالى بالنظرة الأُولى ، و حيث إنّ لهذا المقام مراتب كثيرة من الظهور ، و كلّما كثرت مظاهر الشيء كثرت أسماؤه ، فقد تكون الحكمة القرآن الذي يعمل به ، و قد تكون السنّة المقدّسة و العمل بها ، و العلم بحقايق الموجودات مع الالتفات إليها من حيث المبدأ و المنتهى .

ومن ذلك يعلم أنّ مجرّد العلم بلا عمل ليس من الحكمة في شيء، كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾.

اللب: هو العقل الخالص، أي إنّ الحكمة لا ينالها إلّا من كان متذكّراً، والمتذكّر لا يكون إلّا مَن كان ذا لب خالص عن شوائب الأوهام و المادّيات.

و يستفاد من الآية الشريفة: أنّ أجلّ مقامات العقل مقام تذكّره عزّ و جلّ، فينبعث منه العمل بما يرتضيه. و للتذكّر مراتب و درجات، و بحسبها تختلف درجات اللب، فإنّ بعضها هو العقل و الإدراك و الشعور و الفكر.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾.

(**ما**) موصولة تتضمّن معنى الشرط، و العائد ضمير محذوف يفسره ﴿مِنْ نَفَقَةٍ﴾. والآية عامّة تشمل جميع أنحاء الإنفاق، سواء كان قليلاً أم كثيراً، في الطاعة أم في المعصية، كان مع الإخلاص أم مع الرياء، واجباً كان أو مندوباً.

قوله تعالى: ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾.

النذر: التزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص، و لا ينعقد النذر المشروع إلّا أن يقول: «لله عليّ»، و هو إمّا مطلق أو مشروط، من فعل أو ترك، و الفعل يشمل جميع الأفعال الراجحة، كما أنّ الترك يشمل جميع التروك الراجحة.

وبعبارة أُخرى: يشترط أن يكون المنذور طاعة لله تعالى، سواء كان فعلاً أو تركاً.

ولا يختصّ النذر بالإسلام، بل واقع في بقيّة الأديان و المذاهب، قال تعالى حكاية عن مريم ابنة عمران: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾[1]،

---

١. سورة مريم: الآية ٢٦.

وقال تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1]،وهذا أيضاً عامّ يشمل جميع أنحاء النذر.

قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ﴾.

جواب للشرط ، و الجملة خبر للموصول و الرابط الضمير في «يعلمه» ، و دخل عليها الفاء لأنّها وقعت جزاءً للشرط ، أي أنّ الله يعلم أعمالكم ونيّاتكم ، فيثيب على الطاعة و يعاقب على المعصية ، و يجازي على ما يستحقّ من الجزاء ، و لا يخفى عليه خافية في الأرض و لا في السماء .

والآية مشتملة على الحثّ على الطاعة و الزجر عن المعصية و المخالفة ، ففيها وعد و وعيد ، و أكّد الوعيد بقوله تعالى : ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾.

وإنّما عبّر عزّ و جلّ بقوله : ﴿فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ﴾ دون سائر التعبيرات؛ لأنّه إخبار عمّا هو حاصل بالضرورة وكائن لا محالة ، لأنّ علمه تعالى الأزليّ بجميع ما سواه كلّية و جزئيّة يمتنع أن يزول ، و أمّا غيره من القبول و الثواب فهما مترتّبان على أُمور أُخرىٰ ، ربما لا تتحقّق ، فليس كلّ معلوم له تعالى مقبولاً لديه .

قوله تعالى : ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾.

أي : أنّ الظّالمين في إنفاقهم و نذرهم بأن لا يكون في مرضاة الله تعالى ، ليس لهم أنصار ينصرونهم و لا معين لهم يستعان به ، سواء في الدُّنيا أو في الآخرة ، فإنّ المال إنّما يقي الإنسان و يفتدى به عنه إذا كان صرفه و إنفاقه في سبيل الله تعالى و في مرضاته ، و إلاّ كان هدراً و على المنفق حسرة ، و أمّا الشفعاء فإنّما تنصر الإنسان إذا كان مرضيّاً عند الله تعالى ، و المنفق في غير مرضاة الله تعالى لم يكن كذلك، والآية المباركة نظير قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ

---

١ . سورة آل عمران : الآية ٣٥.

وَلَاشَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[١].

كما أنّ الآية الشريفة تدل على أنّ الإخلال في الإنفاق أو تركه من الظلم، الذي لا يقبل التكفير، لأنـّه في حقوق الناس، و هو لا يقبل التوبة و التكفير إلّا بردّ الحقّ إلى أهله.

ومن ذلك يستفاد الوجه في إتيان الأنصار بصيغة الجمع، فإنّ جميع أفراد الأنصار منفية عن الظالم في حقوق الناس ما لم يردّ الحقّ إلىٰ صاحبه.

قوله تعالى: **﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾**.

مادّة (ب د ا) تأتي بمعنى ظهور الشيء ظهوراً بيّناً، و لها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم بهيئات مختلفة:

قال تعالى: **﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾**[٢].

وقال تعالى: **﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾**[٣].

ومنها: البدو في مقابل الحضر، قال تعالى: **﴿وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾**[٤]، وهو في مقابل الإخفاء، قال تعالى: **﴿بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ﴾**[٥]، ومنه:

باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا
وحبذا ربّاً وحب دينا

والإبداء و الإخفاء من الأُمور النسبية الإضافية، و يصحّ اجتماعهما في شيءٍ واحد من جهتين.

---

١. سورة غافر: الآية ١٨.

٢. سورة الزمر: الآية ٤٨.

٣. سورة الزمر: الآية ٤٧.

٤. سورة يوسف: الآية ١٠٠.

٥. سورة الأنعام: الآية ٢٨.

والصدقات : جمع الصّدقة ، و هي في الأصل : كلّ ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة ، و هي أعمّ من الواجبة و المندوبة ، و ربما تطلق على كلّ معروف يترتّب عليه الخير ، و منه قول نبيّنا الأعظم ﷺ : «كلّ معروف صدقة» ، فتعمّ المال و الأقوال و الأفعال الحسنة .

وحيث إنّ الصّدقة ـ أي المال الذي يُنفق في سبيل الله تعالى ـ خيرٌ محض ، لابدّ أن تُصرف فيما أذن فيه الله جلّ جلاله ، و قد أذن عزّ و جلّ في موارد ثمانية ، قال تعالى : **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾**[1] ، وهذه الموارد الثمانية تختلف إبداءً و إظهاراً ، فإنّ الصرف على الفقراء لا يكون فيه إبداء غالباً ، لا سيّما إذا كان الفقير من الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف ، و أمّا الصّرف في سبيل الله فيلازمه غالباً الإظهار و الإعلان .

والمستفاد من الكتاب الكريم و السنّة المقدّسة أنّ الصّدقات مطلقاً إنّما شرّعت لأجل الصرف على الفقراء ، فهم الأصل في تشريعها ، و تقتضيه القاعدة العقلية ، و هي (تقديم الأهمّ على المهمّ) .

والصَّدقات مطلقاً ـ واجبة كانت أو مندوبة ـ متقوّمة بقصد القربة ، فإذا لم يرد بها وجه الله تعالى فهي باطلة لا ثمرة لها ، و لا تبرئ الذمّة لو كانت من الواجبة ، وقد عرفت سابقاً أنّ الإضافة إليه عزّ و جل في كلّ عمل هي بمنزلة روح ذلك العمل ، و لا أثر لجسد إذا فقد منه الروح .

ونعمّا هي : أي نِعمَ شيء هي ، و هو ثناء على إبداء الصدقة ، و قد اختلف في قراءتها ، فالمشهور قراءتها بكسر النون و العين ، و قرأ بعضهم بكسر النون و سكون العين «فَنِعما» . و قرأ ثالث بفتح النون و كسر العين (فَنِعمّا) .

---

١ . سورة التوبة : الآية ٦٠.

و(ما) في (نِعِمّا) في موضع نصب.

و قيل: «هي» تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر، فالفاعل هو الإبداء ثمّ حذف و أُقيم ضمير الصدقات مكانه، و لكنّه لا يخلو عن تكلّف، بل الفاعل نفس الصدقة، أي الصَّدقة نِعمَ الشيء في ذاتها، فيكون الإبداء والإخفاء من عوارضها التي لا تغيّر وجه الحسن في نفس الذات ما لم يطرأ عليها ما يبطلها.

وكيف كان؛ ففي الآية الشريفة ثناء على إبداء الصَّدقات، و أنّ الإبداء لها لايذهب آثارها إذا كانت لوجه الله تعالى، ما لم يعرض عليها ما يبطلها، كالرياء و المنّ و الأذى، لأنّ صدقة العلن أكثر نتاجاً و أبعد أثراً.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

لأنّ الإخفاء أقرب إلى الإخلاص و أبعد من الرياء، و فيه حفظ عزّة الفقير وإكرام له، و تقدّم سابقاً أنّ الإسلام إنّما يراعي في جميع التكاليف جانب الخلوص و الإخلاص، فكلّما كان الشيء أقرب إلى الإخلاص، كان أهمّ و أعظم وأظهر، و لذا كانت صدقة السرّ أفضل من صدقة العلن مطلقاً و خيراً منها، وفي الحديث: «إنّ صدقة السرّ تطفي غضب الرب»، وسيأتي في البحث الروائي ما يدلّ على ذلك.

وإنّما قدّم تعالى الإبداء على الإخفاء؛ لأنّه الغالب في صدقات الناس والموافق لطبائعهم، و الإخفاء إنّما هو حظّ الخواص، بل أخصّهم، و لذا كان الترغيب عليه أكثر.

ويستفاد من قوله تعالى: ﴿وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾ ما ذكرنا آنفاً من أنّ الأصل في تشريع الصّدقات الفقراء، و إنّما ذكرهم في خصوص الإخفاء، لأنّ فيه حفظ كرامتهم خصوصاً حرمة المتعفّف، و من ذلك يعرف أنّ كلمة «خير» أفعل التفضيل.

وقيل: إنّها اسم و ليست بمعنى التفضيل، فيتساوى حينئذ الإبداء و الإخفاء، ويصحّ الاختلاف باختلاف الخصوصيّات.

قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

أي: إنّ الإخفاء في الصدقات سبب لأن يمحو الله تعالى بعض ذنوبهم. ويمكن أن يجعل ترتب تكفير السيّئات بالنسبة إلى كلّ واحد من الإبداء و الإخفاء، فإنَّ الصدقة بنفسها من موجبات التكفير.

وإنّما ذكر «من» التبعيضية، لأنّ الصدقة لا تكفِّر جميع الذنوب، بل بعضها لا تكفّر إلّا بردّ الحقّ إلى صاحبه كما عرفت.

قوله تعالى: ﴿وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

أي: و الله خبير بأعمال العباد و نيّاتهم، لا يخفى عليه شيء، لفرض أنّ جميع ما سواه تحت إحاطته و قيوميّته و ربوبيّته العظمى، لا يعزب عن علمه شيء في الأرض و لا في السّماء، وكيف يغيب عنه شيء و هو الشاهد الحاضر.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَ لَكِنَّ اللّٰهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

التفات عن خطاب المؤمنين إلى خطاب الرسول، تسلية لقلبه الشريف عمّا كان يشاهده من بعضهم في أمر الإنفاق و الصّدقات، فأبلغه عزّ و جلّ بأنّه ليس عليك إيصالهم إلى الحقّ المطلوب، و لم تكن أنت مسؤولاً عن ذلك، فهو الذي يهدي مَن يشاء في أصل التوفيق، و إنّما عليك البلاغ، فلا تحزن على ما يصدر عنهم، و لا يضيق صدرك بأفعالهم و هو الحريص على هداهم.

والمراد بالهداية: هي الخاصّة المنبعثة عن الفطرة التي فطر الناس عليها، الموصلة للحقّ؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1]، أو المراد

---

١. سورة النور: الآية ٤٠.

درجات الهداية و مراتبها، كما قال عزّ و جلّ: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدىً﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدىً﴾[٢].

ويمكن أن يكون سياق هذه الآيات بعد ردّ بعضها إلى بعض، سياق قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمىٰ﴾[٣]، وإذا لاحظنا هذه الآية الشريفة مع قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، تصير النتيجة، ليس عليك هداهم على نحو الإكراه، و يكفي الإبلاغ و الإنذار، و قد حصل كلّ منهما، فتشمل الآية جميع موارد الهداية و متعلّقاتها من الإنفاق و غيره، و لا دليل على التخصيص، فيكون المعنى ليس عليك هداهم، أي إيصالهم إلى المطلوب، لأنّ النبوّة و الرسالة إنّما هي الإبلاغ و البشارة و الإنذار، و لكنّ الله يهدي إلى المطلوب مَن يشاء بالتوفيقات الخاصّة و العنايات المخصوصة بنحو الاقتضاء لمن يرى فيه الصلاحية، فيوصله إلى المطلوب، و هذه قضية عقلية تشهد على صحّتها التجربة أيضاً، و يؤيدها النقل.

ثمّ رجع سبحانه إلى خطاب المؤمنين و أرشدهم إلى الإنفاق الصحيح، و بيَّن لهم الوجه في الإنفاق بـ:

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾.

التفات إلى خطاب الناس أو المؤمنين، ليبيِّن الباعث في الإنفاق، و هو أمر فطري يبينه القرآن الكريم حثّاً عليه، و لذا كان الكلام خاليا عن أيٍّ من فنونه، كالتبشير و الإنذار و نحوهما.

والخير في المقام: ما كان من الطيب، أو ما قصد به وجه الله تعالى.

---

١. سورة محمّد: الآية ١٧.

٢. سورة مريم: الآية ٧٦.

٣. سورة الأنفال: الآية ١٧.

أي : ما تنفقوا من خير فنفعه يعود إليكم و الله تعالى منزّه عن الانتفاع بـما تنفقون ، و يمكن إقامة الدّليل العقلي على ذلك ، فإنّ نفع الإنفاق إمّا أن يرجع إلى الله تعالى ، أو إلى غير المنفق ، أو إلى نفس المنفق ، و الأوّل مستحيل ، لأنّ الله هو الغنيّ المطلق ، و الثاني ظلم ، و هو قبيح بالنسبة إليه تعالىٰ ، فيتعيّن الثالث مع تحقّق الشرائط و فقد الموانع ، فالقضية من قبيل القضايا التي قياساتها معها .

قوله تعالى : ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ﴾ .

بيان لعلّة رجوع نفع الخير إلى نفس المنفق إذا كان لوجه الله تعالى ، فـإذا كانت الغاية هي وجه الله تعالى دون غيره ، ففيه النفع العظيم و يعود إلى المنفق ، و إلّا كان وبالاً و حسرة .

و الجملة خبر بمعنى النهي ، أي : لا تنفقوا إلّا لوجهه عزّ و جلّ ، أو حال عن ضمير الخطاب و عامل متعلّق الظرف ، أي إنّ النفع يعود إلى أنفسكم فـي حـال ابتغاء وجه الله به .

قوله تعالى : ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ .

تثبيت للمدعى ببيان أوفى . و لفظ ﴿يُوَفَّ﴾ ظاهر في تأكّد الوفاء ، و أنّ الأمر من الحقايق التي لا تقبل الشكّ و الوهم ، فهو تعالى يفي بما وعد به من الثواب في الدُّنيا و الآخرة ، كمّاً و كيفاً و من سائر الجهات .

وإنّما أبهم الفاعل في قوله تعالى : ﴿يُوَفَّ﴾ ، لبيان أنّ الغرض من الانـتفاع يعود إلى الفاعلين للإنفاق ، و ليس هناك فاعل غيرهم .

وذكر بعض المفسّرين أنّ هذه الجملة ﴿يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ مختصّة بالآخرة فإنّ مثوبة الإنفاق توفى إليكم في الآخرة .

قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ .

أي: لا تظلمون في شيء من أمر الإنفاق، لا في أصله، و لا في نقصان الجزاء، ولا في تأخيره عن محلّ الحاجة، و لا سائر خصوصيّاته، فما تريدون و تطمئنون إليه من الربح و الزيادة، و اصل إليكم و لا ينقص منه شيء.

قوله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾.

مادّة (حصر) تأتي بمعنى الضيق و المنع، بلا فرق بين مناشئهما بحسب أصل اللغة، و قد تقدم في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾[1]، بعض الكلام فيه فراجع.

والآية المباركة تبيّن مصرف الإنفاق و الصدقات، فإنّه تعالى بعدما حثّ على الإنفاق بأبلغ اُسلوب، و أتمّ وجه، ثمّ بيّن ما يوجب و هن العزائم و أمرنا بالابتعاد عنه، ثمّ ذكر ما يوجب الخلوص و الإخلاص فيه، ذكر في المقام مصرف الإنفاق، و هم الفقراء الذين منعوا عن شؤونهم الدنيوية في سبيل الله تعالى. و أطلق عزّ و جلّ الكلام لأنّ أسباب المنع في سبيل الله تعالى كثيرة، منها ما هو عادي، ومنها ما هو عقلي، و منها ما هو شرعي، مثل المرض أو الاشتغال بأمر أهمّ ديني لا يسعه الاشتغال بالكسب أو كثرة العيلة و نحو ذلك، ممّا هو في سبيل الله تعالى، كما يشمل منع كلّ مانع مباشرياً كان أو تسبيباً، ولو على نحو الاقتضاء.

ومن ذلك يعرف أنّ الجار و المجرور متعلّق بالنفقة، و الإنفاق المقدّر المذكور في الآيات السابقة مكرّراً.

ويستفاد من الآية الشريفة: ما ذكرناه آنفاً من أنّ الأصل في تشريع الإنفاق هو الفقر، و إن كان سبيل الله أعمّ من ذلك، فيكون ذكر الفقراء من باب بيان أحد المصارف، و قد وصفهم سبحانه و تعالى بأوصاف جليلة و عظيمة تدل على نبلهم

---

١. سورة البقرة: الآية ١٩٦.

و شدّة ما قاسوه في سبيل الله تعالى ، و هي ست :

الأولى : الفقر ، كما قال تعالى : ﴿**لِلْفُقَرَاءِ**﴾ .

الثانية : الحصر في سبيل الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿**لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ**﴾ .

هذه هي الصفة الثالثة فيهم ، أي عاجزون عن الكسب و التجارة و نحوهما .

قوله تعالى : ﴿**يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ**﴾ .

هذه هي الصفة الرابعة .

و مادّة (حسب) تدلّ على الحكم على أحد النقيضين بدواً ، و ترتيب الأثر عليه بلا تفكّر في الطرف الآخر ، لا في الحال ولا في المآل . و هذه صفة رذيلة ، بخلاف الظنّ الذي هو ملاحظة الطرفين و الحكم بالراجح منهما ، و قد يطلق الحسبان على الظن و بالعكس .

وقد وردت هذه المادّة في القرآن الكريم بهيئات مختلفة :

قال تعالى : ﴿**الٓمٓ أَ حَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَ هُمْ لَا يُفْتَنُونَ**﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَ يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾[٢] .

والتعفّف : التلبّس بالعفّة ، و هي حالة تحصل للنفس تمنعها عن غلبة الشهوة ، وهي من الصفات الممدوحة و من مكارم الأخلاق ، بل من علامات العقل ، وفي الحديث : «أفضل العباد العفاف» ، ولها مراتب كثيرة ، أعلاها استيلاء

---

١ . سورة العنكبوت : الآية ١ و ٢ .

٢ . سورة آل عمران : الآية ١٤٢ .

العقل على جميع القوى الشهوانية، بحيث تأتمر النفس بأوامره وتنزجر عن نهيه، وهي أعلى مراتب الايمان، لأنّ «العقل ما عُبد به الرحمٰن واكتسب به الجنان».

و«من» في قوله تعالى: ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾، لابتداء الغاية أو لبيان الجنس.

والمعنى: يتخيّل الجاهل بأحوالهم أنّهم أغنياء لكثرة ملازمتهم للعفّة، وترك سؤال الناس وإظهار حوائجهم إليهم.

ويستفاد من قوله تعالى: ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ الدال على كثرة ملازمتهم لهذه الصفة المبالغ فيها، أنّهم غير متظاهرين بالفقر، ولا يظهر عليهم أثر الحاجة والمسكنة، إلّا ما خرج عن القدرة وما لا سبيل لهم إلى ستره.

قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيَماهُمْ﴾.

هذه هي الصفة الخامسة.

والسيماء والسماء: العلامة، أي يعرفون بالعلامات الظاهرة الدالّة على أحوالهم، نظير قول عليٍّ عليه السلام في وصف المتّقين: «يخال مرضى وما بالقوم من مرض»، فكأنّ السيماء تكفي في تعريف حالهم، وأنّهم في شدّة الحاجة والخصاصة.

ومن توجيه الخطاب إلى الرسول صلى الله عليه وآله دون الجميع فيه حفظ لشؤونهم وصون لجاههم، لأنّهم أرادوا حفظ أنفسهم بالتعفّف، ولا يستفاد من الآية الشريفة أنّ معرفة حالهم منحصرة بالسيماء فقط، بل لها طرق اُخرى كما هو معلوم.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً﴾.

هذه هي الصفة السادسة.

والإلحاف كالإلحاح لفظاً ومعنىً، وأصله من اللحاف، وهو ما يغطّي الإنسان ويحيط به، وكثرة السؤال مذمومة إلّا من الله تعالى، فإنّه عزّ وجلّ يحب

الإلحاح إليه في الدُّعاء.

أي: مع شدّة حاجتهم و تمادي الفقر بهم، لا يسألون الناس سؤال الإلحاح.

والجملة تحتمل معنيين:

الأوّل: أنّهم لا يسألون الناس إلّا ما دعت الحاجة و الضرورة إليه، أي نفي الإلحاف دون أصل السؤال.

والثاني: أنّها كناية عن نفي السؤال أبداً، لأنّ كثرة تعفّفهم أوجب الانقطاع عن الناس و عدم السؤال منهم أبداً، فيكون صرف السؤال و لو مرّة واحدة منهم إلحافاً كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[1]، فإنّ صِرف انتساب الظلم إليه منشئ لصدق الظلّامية بالنسبة إليه جلّ جلاله، و ذلك كثير في الاستعمالات الفصيحة و الأساليب البلاغية، فيستعظم الفعل لأجل أهمّية الفاعل و عظمته، و في الآيات المباركة و السنّة الشريفة شواهد لما قلناه.

والصحيح أنّ النفوس تختلف في ذلك، فإنّ مَن انقطع إلى الله تعالى و لازم العفّة، بحيث ظهرت على جميع جوارحه و أفعاله و أقواله، لا يسأل الناس أبداً، لأنّه ينافي الانقطاع إليه عزّ و جلّ، فضلاً عن الإلحاف في السؤال، إلّا إذا أذن الشارع فيه حفظاً للنظام، و لا ينافي ذلك فضل التعفّف فيهم، فإنّ السؤال قد يكون واجباً، وقد يكون مندوباً.

وبهذه الصفة تنهي الآية الشريفة أوصاف الفقراء الذين تصرف الصدقات فيهم، و هي أوصاف ممدوحة، كلّ واحدة منها كافية لتهذيب النفس، و توجب تخفيف ما يقاسونه من الفقر و الخصاصة، وإذا اجتمعت هذه الأوصاف في فرد فهو القدر المتيقّن من مصارف النفقات والصدقات، ولا يكفي ثبوت أصل الفقر في الإنفاق عليهم وأخذ الصّدقات، وقد فصّلنا ذلك في الفقه من كتابنا «مهذب الأحكام».

---

١. سورة فصّلت: الآية ٤٦.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

أي: إنّ الله تعالى عليم بما تنفقون من الخير يوفّيكم جزاءه.

و في الآية الشريفة وعد بالجزاء و المضاعفة، و ترغيب إلى الخير و تحذير عن سوء النيّة، فإنّ الله عليم بنواياكم و حكمته البالغة و قضاؤه المبرم و قدره المحتوم على طبق علمه، فهذه الآية الشريفة على اختصارها متضمنة لجملة من القضايا المحكمة، المشروحة في الكتاب الكريم و السنة المقدّسة.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَ عَلَانِيَةً﴾.

أعظم آية تحثّ على الإنفاق، و تبشّر المنفقين بعظيم الأجر و الثواب، وخطاب إلهي للمنفقين بالأمن و الأمان.

وفي الآية الشريفة بيان عموم الأوقات و الأحوال، و يمكن أن يكون ذكر الليل و النهار، و السرّ و العلانية، كناية عن الاستمرار على الإنفاق، بحيث يصير طبيعة ثانية لهم.

وإنّما قدّم سبحانه و تعالى الليل و السرّ على النهار و العلانية، لبيان فضل صدقة السرّ، لأنّ العمل فيهما أخلص لله تعالى، فيكون أقرب للقبول، و إن كان الجمع بين الأربعة فيه للدلالة على أنّ لكلّ واحد منهما موضعاً معيّناً.

والسرّ: خلاف العلانية، و هما من الأُمور الإضافية، و يلحظان بالنسبة إلى المخلوق، و أمّا بالنسبة إلى الله تعالى، فإنّ الجميع عنده علن، لا تخفى عليه خافية، بل السّرائر ظاهرة عند ذوي البصائر من عباده، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «اتّقوا فراسة المؤمن، فإنّه ينظر بنور الله».

والآية الشريفة تدل على اهتمام المنفقين بالبذل و العطاء، ليشمل جميع الأوقات و الأحوال، ليستوفوا عظيم الأجر و الثواب، و توغّلهم في كسب مرضاة الله تعالى و نصب أنفسهم في إرادة وجهه عزّ و جلّ و تزكية نفوسهم، و هم القليلون

بين أفراد الناس، ولذا وردت روايات كثيرة بل متواترة بين المسلمين، أنّها نزلت في عليٍّ عليه السلام، وسيأتي في البحث الروائي نقل جملة منها.

قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

وعد حسن من الباري عزّ وجلّ بأجر عظيم لهم، وكرّمهم بإضافتهم إلى نفسه، والآية الشريفة تشعر بالرأفة والتلطّف معهم.

والأجر والأُجرة: ثواب العمل دنيوياً كان أو أُخروياً، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[2]، وهذه المادّة كثيرة الاستعمال في القرآن الكريم، ولا تقال إلّا في النفع دون الضّرر، بخلاف الجزاء فإنّه يستعمل فيهما معاً، قال تعالى: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[4].

وجملة ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ جملة تشريفية، وهي تدلّ على عدم تناهي الأجر من جميع الجهات الفاضلة كما يأتي.

قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

أي: لا خوف عليهم ممّا هو الواقع، ولا هم يحزنون من المتوقّع، ونفي جنس الخوف والحزن يشمل جميع الأحوال والأزمان، من الدُّنيا والبرزخ والنشر والحشر إلى عالَم الخلود في الجنّة، الذي هو عالَم الكمال ونشأته وظهور الحقّ بالحقّ.

***

---

١. سورة العنكبوت: الآية ٢٧.

٢. سورة يوسف: الآية ٥٧.

٣. سورة الدهر: الآية ١٢.

٤. سورة الكهف: الآية ١٠٦.

بحوث المقام

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الكريمة على أُمور:

الأوّل: يستفاد من الآيات الشريفة أهمّية الإنفاق في الإسلام، فقد ورد ذكره في مواضع كثيرة من القرآن، تبيِّن جميع ما يتعلّق بشؤونه و جهاته من المنفِق، والمنفَق عليه، و المال المُنفَق، و زمان الإنفاق، و حالاته، و الإخلاص فيه، وما يشوبه من الأوهام و التخيّلات وكلّ ما يستلزم بطلانه و إذهاب أثره، و هذه الآيات هي أجمع ما ورد في هذا الأمر، و قد شرحت السنّة الشريفة ما يتعلّق به شرحاً وافياً، قلَّما يوجد في غيرها، و قد وعد سبحانه و تعالى في هذه الآيات عظيم الأجر و الثواب للمنفقين، وكرّمهم أن نسبهم إلى نفسه، فقال تعالى: ﴿**لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾، و بشرهم بإذهاب الخوف و الحزن عنهم، و هو غاية ما يطلبه الإنسان الضعيف، الذي تحيط به المكاره و الآفات و ما يرد عليه من الأهوال في العوالم المختلفة، و لذا نرى أنّ مثل هذه البشارة لا تكون إلّا في أُمور مخصوصة.

وعقّب سبحانه و تعالى الآيات المتقدِّمة، التي بيَّن عزّ و جلّ فيها إحياء الموتى وكيفيّة الحشر و النشر بهذه الآيات، لأنّها تتضمّن نحواً آخر من الحياة، وهي الحياة الحاصلة من الإضافة إلى الحيِّ القيوم و الملك القديم الديموم، تلك الإضافة الإشراقية أو الإضافة التشريفية، فإنّ الإضافة إلى القيّوم المطلق تجذب المضاف من المادّة إلى الحقّ، و تهيّؤه للسفر من الحقّ إلى الحقّ، و يشتدّ ذلك و يضعف باشتداد تلك الإضافة و ضعفها. و ربما يكون أسرع من طرفة عين، وربما يبطئ كثيراً لموانع في البين، و هي كلّ الأشياء، فماذا وجد من فقدها، وماذا فقد

مَن وجدها.

الثاني: إنّما أطلق عزّ و جلّ «سبيل الله» ليشمل كلّ سبيل موصل إليه تعالى، بلا اختصاص له بمورد خاص أو مخصوص، و ينطبق على كلّ ما لم يكن منهيا عنه شرعاً، و يوجب كمال الإنسان بالكمالات المستفادة من الكتاب و السنّة، و يشترط في كونه سبيل الله إحراز رضاء الرب، و الإنفاق في سبيل الله إنّما يكون له صفة الديمومة و البقاء، لإضافته إلى الله تعالى الأزلي الأبدي، و في غير هذه الصورة يكون الإنفاق هباءً منثوراً.

الثالث: إنّما أضاف سبحانه الأموال إلى الناس في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ**﴾، مع أنّ المال في الواقع و الحقيقة له عزّ و جلّ، لأنّه المنعم عليهم، لتقرير الملكيّة الدائرة بين الناس، و لإثبات التجارة الرابحة، فينفقون أموالهم لله تعالى، وهو عزّ و جلّ يعوّضهم بأجزل ثواب و أعظم أجر، فيكون إعلاناً للاسترباح عن سلطان لا حدَّ لسلطانه و ملكه، و بشارة للبذل و العطاء عن جواد لا نهاية لجوده و كرمه.

الرابع: إطلاق قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ يشمل الدُّنيا و الآخرة في الكم و الكيف أو هما معاً، كما أنّه تعالى لم يقيّد ما ضربه من مثل السنبلة في الدُّنيا و الآخرة فهو شامل لهما.

الخامس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، أنّ الإنفاق في سبيل الله، الجامع للشرائط و الفاقد للموانع، يستلزم النماء و الأجر والثواب، بل تدلّ الآيات الشريفة على أنّ كلّ ما يصدر من العبد في مرضاته عزّ و جلّ ـ قولاً كان أو عملاً أو مالاً ـ في الدُّنيا، لابدّ أن يظهر في عالَم الآخرة، لكن في صور ذلك العالَم، لما بين العالَمين من الاتّحاد، و يدلّ على هذه القاعدة

القرآنية قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[1]، وتتفرّع على هذه القاعدة قاعدةٌ أُخرى، لها أهمّية عظيمة في أبواب المعاد، و هي إمكان تبدّل الجواهر إلى الأعراض و بالعكس، و هذا ممّا يمكن صدوره من الطبيعة المسخّرة تحت قدرة الله جلّت عظمته، فضلاً عن إبداعه جلّ شأنه و ربما تشاهد النفوس القدسية ذلك كمال الآخرة في الدُّنيا.

السادس: إنّما أطلق سبحانه و تعالى المنَّ و الأذى في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذىً﴾ و لم يحدّهما بحدٍّ معيَّن، لاختلافهما باختلاف الأشخاص و العادات و الأعصار و الأمصار و الحالات، و الإطلاق يشمل القول والفعل و الكتابة و الإشارة، وكلّ واحد من عنواني المنّة و الأذى يوجب حبط ثواب الإنفاق وبطلانه، وسيأتي الكلام في الحبط في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى.

السابع: يستفاد من عظيم الأجر الذي وعد به عزّ و جلّ على الإنفاق الذي لم يلحقه المنّ و الأذى، أنّهما من أقبح الرذائل، يحبطان الإنفاق و يذهبان أثره، فكلّ ما يترتّب على الإنفاق من المحاسن و الآثار الحسنة الفردية و الاجتماعية والنفسية، يذهبه المنّ و الأذى، بل كلّ واحد منهما يؤثّر في النفس و الفرد و المجتمع آثاراً سيّئة، يكفي الواحد منها في هدم السعادة المرجوّة، ولذا ورد في الشرع الحنيف الحثّ على الابتعاد عنهما، بل ذكر علماء الأخلاق أنّ أثر المنّة و الأذى يسري إلى النسل و الأعقاب، فيوجب ذلك حرمانهم عن جملة من الخيرات، كما أنّ أثر المعاشرة معهم بالمعروف، توجب توفيقهم للخيرات والاستباق إليها.

---

١. سورة البقرة: الآية ١١٠.

وترك المنّ و الأذى هو من فروع الإحساس بالمسؤولية بالوظيفة التي كلّف الإنسان بها، فإنّ الإنفاق الذي هو فعل الإنسان، لابدّ له فيه أن يحسَّ بمسؤوليّته من الجهات المعتبرة شرعاً و عقلاً، من عدم المنّة و عدم الأذية، والإخفاء، و أن يستقلّه و إن كان كثيراً، و أن لا ينظر إلى عوضه الدنيوي فإنّ له عند الله الأجر العظيم، فأساس تحسين كلّ حسنة هو الإحساس بالمسؤولية، كما أنّ أساس ارتكاب كلّ سيّئة هو الغفلة عنها. أو الاستقامة التي أمر الله تعالى نبيّه و أصحابه بها في قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ**﴾[1]، وهي العدالة التي هي عبارة عن مخالفة الهوى وصون النفس وإطاعة أمر المولى، وهو ما يسمّيه جمع بالعرفان.

فالمنّ و الأذى من أرذل الصفات و أخسّها، و أقبح الأخلاق و أدونها، يضرّان بالشخص و المجتمع، بل الأذى من أظهر صفات السباع و الحيوانات الكاسرة، وهما من المفاهيم الإضافية المختلفة باختلاف الحالات و الأشخاص و الأزمنة والأمكنة.

كما أنّهما من الأمور القصدية، وقد يكونا من الأمور الانطباقية القهرية أيضاً.

الثامن: يدلّ قوله تعالى: ﴿**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَ مَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ**﴾ على خلق كريم من مكارم الأخلاق، و هو الردّ الجميل، أو العفو و الإغماض عن السائل إذا لم يجد ما يبذله له، بل يستفاد من الآية الشريفة أنّ الردّ كذلك أولىٰ من الصدقة التي يتبعها أذىً، فإنّ مفسدة الأذى تذهب بمصلحة الصدقة، فيكون فعلاً شنيعاً بخلاف الردّ الجميل قولاً كان أو غيره.

التاسع: تدل الآية الشريفة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذىٰ**﴾، على حبط المنّ و الأذى للصدقة، و هذا هو مورد خاص خرج بالدليل.

---

١. سورة هود: الآية ١١٢.

و أمّا في غير ذلك فلم يقم دليل على إحباط كلّ معصية أو الكبيرة لما يسبقها من الطاعات ما عدا الشرك، و سيأتي القول في الحبط في الموضع المناسب إن شاء الله تعالى.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾، على أنّ المرائي لا يؤمن بما يدعو الله تعالى إليه في أمر الإنفاق و ما يعد عليه من الأجر الجزيل.

و بعبارة أخرى: إنّ كفره كان جهتياً، أي الكفر في أمر الإنفاق و ثوابه، فلو كان مؤمنا لقصد الله تعالى و اختار جزيل الثواب و لم يقصد رئاء الناس، فلم يكن كفره بالله و اليوم الآخر رأساً وبالكلّية، وإلّا لكان المناسب أن يقول: «و لم يؤمن بالله و اليوم الآخر».

وكيف كان، فالمستفاد من الآية الشريفة: أنّ الرياء في عملٍ من لوازم عدم الإيمان بالله و اليوم الآخر بالنسبة إليه.

الحادي عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾ بعد ذكر الإنفاق رياءً و الإنفاق الذي يتبعه المنّ و الأذى، على أنّ المراد من مرضاة الله هو عدم كون الإنفاق من أحدهما، و هو الإنفاق لوجه الله الخالص من كلّ ما يوجب الفساد و البطلان، ثمّ البقاء على ذلك في النفس، بحيث لا يعترضه ما يبطله ويفسده، فأحد القيدين يتكفّل حدوث النيّة الخالصة، و الثاني يتكفّل البقاء والاستمرار على تلك النيّة، و هو قوله تعالى: ﴿**وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾. و هذا يدلّ على أنّ في النفس حالات كثيرة تمنعها عن التفكّر و التبصّر، فأمر سبحانه بالتثبّت و التفكير.

الثاني عشر: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ**﴾، حالتان إحداهما حالة الاستغناء و الطمأنينة و الراحة، و الثانية حالة

الإعواز و الاضطراب و شدّة الحاجة .

فالأولى : تتمثّل في الإنفاق في وجه الله تعالى ، الخالص من كلّ ما يوجب فساده و زوال أثره .

والثانية : تتمثّل في الإنفاق مع المنّ و الأذى ، و قد ذكرنا في التفسير ما يتعلّق بهذه الحالة فراجع .

الثالث عشر : يدلّ قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾**، على أنّ ما يتقرب به إلى الله تعالى ، و ما يرجى منه ارتفاع الدرجات لديه ، لابدّ أن يكون منزّهاً عن الشرك و النقص ، و أن يكون نقيّاً من كلّ دنس ، فالتصدّق من المال الحرام أو المشتبه لا يكون إلّا وبالاً على صاحبه ، وكذا سائر الأعمال التي يؤتى بها لوجهه الكريم ، مع أنّ جميع ما يصدر من العبد يدخر عوضه له أضعافاً كثيرة ، فبذل الخبيث و الرّدي خلاف العدل و الإنصاف ، هذا إذا كان مشتملاً على الطيّب و الخبيث .

و أمّا لو كان جميعه من الخبيث ، فلا بأس بالإخراج منه ، لأنّ المنساق ما إذا كان المال مشتملاً على الخبيث و غيره و قصد خصوص الأوّل لدناءة النفس .

الرابع عشر : يدلّ قوله تعالى : **﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾**، على أنّ سبب البخل الإمساك عن بذل الطيّب ، خوف الفقر الذي يوجب التثاقل ، و الاستمرار عليه يستلزم ظهور مَلَكة البخل ، فيؤدّي إلى تعطيل أوامر الله تعالى و الاستهانة بها ، و هو الكفر بالله العظيم ، و قد أرشدنا الله تعالى إلى بطلان ذلك ، و أنّ الشيطان هو الذي يعد الإنسان الفقر ، و هو من وساوسه و حبائله التي توهن عزيمة الإنسان ، والشيطان لا يعد إلّا الباطل و الضلال ، و يستفاد ذلك من قوله تعالى : **﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً﴾** .

وقد ذكر سبحانه الوعدين ، أحدهما وعد الشيطان ، و الآخر وعد الله ، ليفكّر

الإنسان فيهما و يعتبر منهما، و يختار ما هو الأصلح له بعد بيان طرق الصلاح والهداية و طرق الفساد و الغواية. و هذه الآية الشريفة من الآيات التي تدلّ على اختيار الإنسان في أفعاله.

الخامس عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً**﴾ على أهمّية الحكمة و عظم منزلتها، فإنّها من مواهبه التي يمنحها لمَن يشاء من خلقه، و هي من الخير الكثير.

وإنّما ذكر سبحانه هذه بعد بيان حال الإنفاق و ما يستلزمه في حياة الإنسان الشخصية و الاجتماعية، للإرشاد إلى أنّ ما ذكر هو من الحكمة التي لابدّ من مراعاتها و التعهّد بحفظها، و العمل بما أنزل الله تعالى ليمكن الوصول إلى السعادة الأبدية و الكمال المنشود.

السادس عشر: يستفاد من ذيل الآية الشريفة: ﴿**فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً**﴾، أنّ كلَّ ما يُقال في الحكمة هو دون وصفها، و أنّه لا يمكن الوصول إلى كنهها، و لابدّ من وصفها بما وصفه الله تعالى من الخير الكثير، و هو لا يختصّ بالأعراض و لا بالجواهر المجرّدة من الممكنات، بل تجل في حدّ الواجب بالذات، فإنّه جلّت عظمته حكيم، و الحكمة عين ذاته الأقدس. فللحكمة مظاهر مختلفة و متفاوتة، و أتمّ مظاهرها القرآن الكريم و حملته العاملون به، فهي الخير الكثير، سواء في ذاتها، أو في غايتها، أو في ظهورها و تجلّياتها، فهي بجميع شؤونها خير كثير، و لا يمكن لأحد الاستغناء عن الخير فضلاً عن الكثير منه.

السابع عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ**﴾، أنّ ترك الإنفاق على الفقراء و المحتاجين مع احتياجهم إليه، أو اشتمال الإنفاق على ما لا يرتضيه الله تعالى، ظلم كبير غير مرضيّ له تعالى، و لا يقبل التكفير و الشفاعة إلّا بردّ الحقّ إلى أهله، و نفي النصرة عن الظالمين لا يختصّ بالدنيا أو الآخرة، بل يشمل جميع

أنحاء النصرة و الإعانة .

الثامن عشر : يدلّ قوله تعالى : **﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾** على أنّ كلّ واحد من الإظهار و الإخفاء صحيح و لا بأس به ، لأنّ في كلّ واحد منهما آثاراً حسنة ، و قد مدح الله عزّ و جلّ المنفقين بكلّ واحد منهما ، إلّا أنّ الإخفاء إلى الإخلاص أقرب ، و كلّما كان كذلك كان أقرب إلى القبول ، و لذا كانت صدقة السرّ أفضل من صدقة العلن .

التاسع عشر : يستفاد من قوله تعالى : **﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾** شدّة ما قاساه الرّسول ﷺ في أمر الإنفاق من اُمّته ، حتّى وصل الأمر إلى التهديد و الإيعاد و الخشونة في هذا الأمر المهمّ ، و لذا كان في الكلام ما يطيب به خاطره ﷺ و يخفّف عن شدّة الصدمة عليه ، و الجملة متعرّضة لبيان شدّة اهتمام الرسول ﷺ بهداية اُمّته ، و هو الرسول الأمين الرؤوف .

العشرون : يدلّ قوله تعالى : **﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾** ، على حقيقة من الحقائق القرآنية ، و هي أنّ نفع الإنفاق ليس أمراً وهمياً ، بل هو أمر حقيقي واقعي ، يوفّيه الله تعالى في الدّنيا أو في الآخرة أو فيهما ، يختلف حسب اختلاف درجات الإنفاق في الاختلاف و سائر الشؤون ، و لذا طوى ذكر الفاعل لبيان هذه الجهة .

الحادي و العشرون : إطلاق قوله تعالى : **﴿أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾** ، يشمل جميع مراتب الإحصار ، و لعلّ من أهمّها حصر النفس للتفقّه في الدّين و العمل بما جاء به سيّد المرسلين ، فإنّه السيما الذي في قوله تعالى : **﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾** ، و يدلّ أيضاً على كفاية السيما في إحراز الفقر و عدم الاحتياج إلى شيءٍ آخر ما لم يعلم الخلاف ، خصوصاً في أهل العفاف و الكفاف .

الثاني و العشرون : يستفاد من الآية الشريفة **﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا﴾** ، أنّ

الأصل في مصرف الصّدقات الفقراء كما عليه الفقهاء، خصوصاً هذا القسم منهم، وهذا يدلّ علىٰ كثرة عناية الله تعالىٰ بمَن أُحصر في سبيله.

الثالث و العشرون: يستفاد من قوله تعالى: **﴿أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾**، شدّة المجاهدة النفسانية، فإنّ العفّة شيء و التعفّف شيء آخر، و الثاني أشدّ لكثرة الملازمة، حتّى صار خلقاً للعفيف.

الرابع و العشرون: يستفاد من قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾**، كثرة الملازمة للإنفاق حتّى صار ذلك خُلُقاً لهم، و قد وعدهم عظيم الأجر، و قد ختم سبحانه و تعالى الكلام بما وعد به أوّلاً، و فيه من براعة الأُسلوب و الحثّ على الإنفاق ما لا يخفىٰ.

***

بحث روائي:

في «المحاسن»: عن عمر بن يزيد، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أحسن المؤمن عمله، ضاعف الله تعالى عمله لكلّ حسنة سبعمائة، و ذلك قول الله: **﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾**، فأحسنوا أعمالكم التي تعملونها لثواب الله.

فقلت له: و ما الإحسان؟

قال عليه السلام: إذا صلّيت فأحسن ركوعك و سجودك، و إذا صمت فتوقّ كلّ ما فيه فساد صومك، و إذا حججت فتوقّ ما يحرم عليك في حجّك و عمرتك. قال عليه السلام: و كلّ عمل تعمله لله فليكن نقيّاً من الدّنس».

وفي «تفسير العياشي»: عن الصادق عليه السلام «إذا أحسن العبد المؤمن ضاعف الله له عمله بكلّ حسنة سبعمائة ضعف، و ذلك قول الله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾**.

أقول: دوران مراتب القبول مدار كمال العمل معلوم عقلاً و شرعاً، و يكفي

في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، و النصوص في ذلك متواترة، والأدلّة العقلية شاهدة على ذلك.

في «الدر المنثور»: في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، أخرج ابن ماجة عن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، و أبي الدرداء، و أبي هريرة، و أبي أمامة الباهلي، و عبد الله بن عمر، و جابر بن عبد الله، و عمران بن حصين، كلّهم يحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«مَن أرسل بنفقة في سبيل الله و أقام في بيته، فله بكلّ درهم سبعمائة درهم. و من غزا بنفسه في سبيل الله و أنفق في وجهه ذلك، فله بكلّ درهم سبعمائة الف درهم، ثمّ تلا هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾».

أقول: يستفاد من هذه الرواية و أمثالها أنّ منشأ التضاعف لابدّ و أن يرجع إلى نفس العامل، من الكمالات الموجودة فيه و الإخلاص الحاصل له و غير ذلك.

وفي «الدرّ المنثور» ـ أيضاً ـ: أخرج عبد الرزاق عن أيوب، قال:

«أشرف على النبيّ صلى الله عليه وآله رجل من رأس تل، فقالوا: ما أجلَد هذا الرجل لو كان جَلَده في سبيل الله! فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: أو ليس في سبيل الله إلّا من قتل؟ ثمّ قال: مَن خرج في الأرض يطلب حلالاً يكفّ به والديه فهو في سبيل الله، و مَن خرج يطلب حلالاً يكفّ به أهله فهو في سبيل الله، و مَن خرج يطلب حلالاً يكفّ به نفسه، فهو في سبيل الله، ومَن خرج يطلب التكاثر فهو في سبيل الشيطان».

أقول: ثبت إجماع المسلمين على أنّ المراد من سبيل الله، مطلق سبل الخير ووجوه البرّ، و لعلّهم أخذوا ذلك عن مثل هذه الرواية الشريفة.

وفي «المجمع»: في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، «الآية عامّة في النفقة في جميع ذلك، أي في الجهاد و غيره من أبواب البر، و هو

المرويّ عن أبي عبد الله عليه السلام».

أقول: يجري فيه ما ذكرنا في سابقه، و الروايات في ما ذكره كثيرة.

في «تفسير القمّي» في قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**، عن الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن أسدى إلى مؤمن معروفاً ثمّ آذاه بالكلام أو منَّ عليه، فقد أبطل صدقته، ثمّ ضرب الله فيه مثلاً فقال: **﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾**».

وقال عليه السلام: «مَن أكثر امتنانه و أذاه لمَن يتصدّق عليه، بطلت صدقته، كما يبطل التراب الذي يكون على الصّفوان، و الصّفوان هي الصخرة الكبيرة التي تكون في مفازة فيجيء المطر فيغسل التراب منها و يذهب به، فضرب الله تعالى هذا المثل لمَن اصطنع معروفاً ثمّ أتبعه بالمنّ و الأذى».

وقال الصادق عليه السلام: «ما من شيء أحبّ إليّ من رجل سلفت منّي إليه يد أتبعتها أُختها. و أحسنت بها له، لأنّي رأيت منع الأواخر يقطع لسان شكر الأوائل، ثمّ ضرب مثل المؤمنين الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله و تثبيتا من أنفسهم عن المنّ و الأذى، قال: **﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾**.

قال: «مَثَلهم كمثل جنّة، أي: بستان في موضع مرتفع، أصابها وابل، أي مطر، فآتت أكلها ضعفين، أي يتضاعف ثمرها كما يتضاعف أجر مَن أنفق ماله ابتغاء مرضاة الله، و الطَّل ما يقع باللّيل على الشجر و النبات، وقال أبو عبدالله عليه السلام: و الله يضاعف لمَن يشاء، لمن أنفق ماله ابتغاء مرضاة الله، قال: فمن أنفق ماله ابتغاء مرضاة الله ثمّ امتنّ على مَن تصدّق عليه، كان كما قال الله تعالى: **﴿أَحَدُكُمْ**

أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾.

قال عليه السلام: الإعصار الرياح، فمَن امتنّ على مَن تصدّق عليه، كان كمَن له جنّة كثيرة الثمار و هو شيخ ضعيف و له أولاد ضعفاء، فيجيء ريح أو نار فتحرق ماله كلّه».

أقول: لفظ «أسدى» بمعنى أعطى، و منه قول نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «مَن أسدى إليكم معروفاً فكافئوه».

ولفظ معروف يشمل المال و العمل و القول، و ذيل الرواية يرشد إلى أهمّ الأُمور الاجتماعية، إذ كلّ معروف لابدّ و أن يتدارك عند المجتمع الإنساني، و حينئذ يبقى المعروف دائمياً و مستمرّاً، و لا يضمحل أبداً، كما هو ذيل الحديث.

ثمّ إنّ الروايات في تدارك النِّعم و الهدايا بمثلها، أو بأحسن منها كثيرة، والظاهر موافقة ذلك للفطرة، لأنّ المنع من المنعم عليه يوجب سلب النعمة بين الناس و إدبارها، و إنّ التدارك يوجب الترغيب في استمرار النعمة و الهدية، فإنّ الناس أبناء ما يحسنون.

وفي «الدر المنثور»: أخرج ابن المنذر و الحاكم في صحيحه: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سأل البراء بن عازب فقال: يا براء، كيف نفقتك على أُمّك؟ ـ وكان موسعاً على أهله ـ فقال يا رسول الله، ما أحسنها؟! قال: فإنّ نفقتك على أهلك و ولدك وخادمك صدقة، فلا تتبع ذلك منّاً و لا أذى».

أقول: يشهد لذلك جملة أُخرى من الروايات، و منها يستفاد أنّ المنّ و الأذى في الإنفاقات الواجبة، يوجب زوال ثوابها، بل قد يوجب بطلانها رأساً.

وفي «تفسير المجمع»: عن الصادق عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «مَن أسدى إلى مؤمن معروفاً ثمّ آذاه بالكلام أو منَّ عليه، فقد أبطل الله صدقته».

أقول: تقدّم ما يدلّ على ذلك.

وفي «الدر المنثور»: في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾**، أخرج ابن جرير عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال:

«من الذهب و الفضة، وممّا أخرجنا لكم من الأرض، قال: يعني من الحب و التمر وكلّ شيءٍ عليه زكاة».

أقول: يستفاد من هذه الرواية وجه التعميم للنفقات الواجبة و المندوبة، أمّا الأُولى فمثل الزكاة المتعلِّقة بما هو واجب، و أمّا الثانية فما تعلَّق بما هو مندوب، كما فصِّل في الفقه.

في «الكافي»: عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾**، قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أمر بالنخل أن يزكى يجيء قوم بألوان من التمر، و هو أردأ التمر يؤدّونه عن زكاتهم، تمر يُقال له: الجعرور و المعافارة، قليلة اللحاء عظيمة النوى، وكان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيِّد، فقال رسول الله: لا تخرصوا هاتين النخلتين و لا يجيئوا منها بشيء، و في ذلك نزل: **﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾**، و الإغماض أن تأخذ هاتين التمرتين».

أقول: ما ذكره صلى الله عليه وآله موافق للوجدان الإنساني، من أنّ الإنفاق إلى المحبوب وإيصال شيء له، لابدّ أن يكون من شيءٍ محبوب و مرغوب.

وفي رواية أُخرى عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: **﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾**، فقال: «كان القوم قد كسبوا مكاسب سوء في الجاهلية، فلمّا أسلموا أرادوا أن يخرجوها من أموالهم ليتصدّقوا بها، فأبى الله تبارك و تعالى إلا أن

يخرجوا من أطيب ما كسبوا».

أقول: هذا صحيح، فإنّ الطيب يشمل عدم خبث المادّة و عدم الحرمة، فلو أنفق أحد من أطيب ما عنده و لكن كان ذلك حراماً أو مشتبهاً، يصير الإنفاق من الخبيث.

وفي «الدر المنثور»: أخرج ابن أبي شيبة و عبد بن حميد و الترمذي في صحيحه، و ابن ماجة، و ابن المنذر، و ابن أبي حاتم، و ابن مردويه، و الحاكم في «صحيحه»، و البيهقي في «سننه»، عن البراء بن عازب في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾** قال:

«نزلت فينا معشر الأنصار، كنّا أصحاب نخل، كان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته و قلّته، وكان الرجل يأتي بالقنو و القنوين فيعلّقه في المسجد، وكان أهل الصفة ليس لهم طعام، فكان أحدهم إذا جاع أتى القنو فضربه بعصاه فيسقط البسر و التمر فيأكل، وكان ناس ممّن لا يرغب في الخير، يأتي الرجل بالقنو فيه الشيص و الحشف، و بالقنو قد انكسر فيعلّقه، فأنزل الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾**. قال: لو أنّ أحدكم أُهدي إليه مثل ما أعطى لم يأخذه إلّا عن إغماض و حياء، قال: فكنّا بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده».

أقول: القنوة: العذق بما فيه الرطب، و الشيص: التمر الضعيف الذي لم يشتدّ نواه، أو لم يكن له نواة أصلاً، و الحشف: الفاسد من التمر، قال الشاعر:

كأنّ قلوب الطّير رطباً و يابساً لدى وكره العنّاب و الحشف البالي

وفي «تفسير العياشي» عن أبي بصير، قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: **﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾**.

قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر بالنخل أن يزكّى، يجيء قوم بألوان من التمر هو من أردأ التمر يؤدّونه عن زكواتهم، تمر يُقال له الجعرور و المعافارة، قليلة اللحاء عظيمة النّوى. فكان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيّد، فقال رسول الله ﷺ: لا تخرصوا هاتين و لا تجيئوا بشيء، و في ذلك أنزل الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾**، والإغماض أن يأخذ هاتين التمرتين من التمر. و قال: لا يصل إلى الله صدقة من كسب حرام».

أقول: لأنّ الحرمة أخبث من كلّ شيءٍ عند الله تعالى، كما تدلّ الآيات المباركة و الروايات، بل قد يوجب الضمان لصاحبه، فهو وزر في وزر.

وفي «تفسير القمّي» في قوله تعالى: **﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَ يَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾**، قال عليه السلام:

«إنّ الشيطان يقول: لا تنفقوا فإنّكم تفتقرون، و الله يعدكم مغفرة منه و فضلاً، أي يغفر لكم إن أنفقتم لله، و فضلاً، قال: يخلف عليكم».

أقول: ما ورد في الرواية إنّما هو من باب الغالب، و إلّا فقد يكون عدم الإنفاق لأجل جهات خارجية أُخرى يرغّبها الشيطان.

وفي «معاني الأخبار» عن أبي عبد الرحمٰن، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّي ربما حزنت فلا أعرف في أهل، و لا مال و لا ولد، و ربما فرحت في أهل و لا مال و لا ولد. فقال عليه السلام: إنّه ليس من أحد إلّا و معه مَلَك و شيطان، فإذا كان فرحة كان من دنو المَلَك منه، و إذا كان حزنة كان من دنو الشيطان منه، و ذلك قول الله تبارك و تعالى: **﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾**».

أقول: حيث إنّ روح الإنسان ذو جنبتين: جنبة مؤيّدة بالعقل و الروحانيين،

واُخرى قريبة من المادّة، و يكون بهما تنظيم نظام النشأتين، فقربه إلى الملَك يكون من الجنبة الأُولى، و قربه إلى الشيطان يكون من الثانية.

وفي «الدر المنثور» عن ابن مسعود، قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله: إنّ للشيطان لمة يا ابن آدم، و للمَلَك لمة. فأمّا لمة الشيطان فإيعاد بالشّرّ و تكذيب بالحقّ، و أمّا لمة المَلَك فإيعاد بالخير و تصديقٌ بالحقّ، فمَن وجد ذلك فليعلم أنّه من الله فليحمد الله، و من وجد الأُخرى فليتعوّذ بالله من الشيطان، ثم قرأ: **﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَ يَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾**.

أقول: اللمة: الخطوة و القرب و الهمة، و باقي الحديث ظاهر معلوم.

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾**، فقال عليه السلام: «طاعة الله و معرفة الإمام».

وفي «تفسير العياشي» عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الحكمة المعرفة».

وفيه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام: «الحكمة المعرفة و التفقّه في الدِّين».

أقول: كل ذلك من التفسير بالمصداق، و تقدم ما يتعلّق بذلك.

وعن الصادق عليه السلام: «الحكمة ضياء المعرفة، و ميراث التقوى، و ثمرة الصدق، و لو قلت: ما أنعم الله على عباده بنعمة أعظم و أنعم و أرفع و أجزل و أبهى من الحكمة، لقلت: قال الله عزّ و جل: **﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾**».

وفي «الخصال» عن الصادق عليه السلام: «رأس الحكمة مخافة الله».

وفي «الكافي» قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «ما قسم الله للعباد شيئاً أفضل من العقل، فنوم العاقل أفضل من سهر الجاهل، و إقامة العاقل أفضل من شخوص الجاهل، ولا بعث الله نبيّاً و لا رسولاً حتّى يستكمل العقل و يكون عقله أفضل من جميع عقول اُمّته، و ما يضمر النبيّ في نفسه أفضل من اجتهاد المجتهدين، و ما

أدّى العبد فرائض الله حتّى عقل عنه، و لا بلّغ جميع العابدين في فضل عبادتهم ما بلغ العاقل، و العقلاء هم أولوا الألباب، قال الله تبارك و تعالى: **﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾**».

وفي «الدر المنثور»: عن ابن عباس، و ابن جبير، و أسماء بنت أبي بكر وغيرهم بعدّة طرق: «إنّ رسول الله ﷺ كان يمنع عن الصدقة على غير أهل الإسلام، و إنّ المسلمين كانوا يكرهون الإنفاق على قرابتهم من الكفّار، فأنزل الله تعالى: **﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾** فأجاز ذلك».

أقول: لو صحّ الحديث لكان المراد بنفي الهداية الإيصال إلى المطلوب من كلّ جهة كما تقدّم.

وفي «تفسير العياشي» عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: **﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾**، قال عليه السلام:

«ليس تلك الزكاة، و لكنّ الرجل يتصدّق لنفسه، و الزكاة علانية ليس بسرّ».

أقول: فصّلنا ذلك في الفقه، و قلنا: إنّ الواجبات إتيانها علانية أفضل من إتيانها سرّاً، بخلاف المندوبات، كما يأتي ما يدلّ على ذلك من الأخبار.

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام: «كلّ ما فرض الله عليك فإعلانه أفضل من إسراره، و ما كان تطوّعاً فإسراره أفضل من إعلانه، و لو أنّ رجلاً حمل زكاة ماله على عاتقه فقسّمها علانيةً كان ذلك حسناً جميلاً».

وعن الباقر عليه السلام في قوله عزّ و جلّ: **﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾**، قال عليه السلام: «هي الزكاة المفروضة قلت: **﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَ تُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾**، قال: يعني النافلة، إنّهم كانوا يستحبّون إظهار الفرائض و كتمان النوافل».

أقول: لعلّ وجه ذلك أنّ إتيان الواجب علانية بعيد عن شبهة العجب

و الرياء، لفرض أنّه واجب على جميع المسلمين .

وفي «المجمع» في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ـ الآية ـ قال أبو جعفر عليه السلام: «نزلت الآية في أصحاب الصفة، قال: وكذلك رواه الكلبي عن ابن عبّاس، و هم نحو من أربعمائة رجل لم يكن لهم مساكن بالمدينة، و لا عشائر يأوون إليهم، فجعلوا أنفسهم في المسجد، و قالوا: نخرج في كلّ سرية يبعثها رسول الله، فحثَّ الله الناس عليهم، فكان الرجل إذا أكل و عنده فضل أتاهم به إذا أمسى».

أقول: هذه الرواية من باب ذكر أحد المصاديق في أصحاب الصفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وفي «تفسير العياشي» عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الله يبغض الملحف».

أقول: الإلحاف في السؤال: الإلحاح فيه، و هو مبغوض إذا كان على غير الله تعالى، و أمّا الإلحاح على الله جلّ شأنه فهو محبوب له، ففي الحديث: «إنّ الله يحبّ الإلحاح في الدُّعاء».

وفي «العيون» عن الرضا عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَ عَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ـ الآية ـ﴾، إنّها نزلت في عليٍّ عليه السلام.

وفي «الإختصاص» مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّها نزلت في عليّ عليه السلام، و ذلك كان عنده أربعة دراهم فتصدّق بدرهم ليلاً، و بدرهم نهاراً، و بدرهم سرّاً، و بدرهم علانيةً».

وروى الشيخ في «التبيان»، و العياشي في «تفسيره» مثله، و في «المجمع»: وهو المروي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام.

وروى الزمخشري في «الكشاف» مسنداً، و الواحدي في «أسباب النزول» عن ابن عبّاس: «أنّها نزلت في عليّ عليه السلام».

ورواه جمع غفير منهم الخوارزمي في «المناقب»، و الحافظ أبو نعيم، والثعلبي في «تفسيره»، و الحمويني في «فرائده»، و ابن المغازلي، وفي «الدر المنثور» أخرج عبد الرزاق، و عبد بن حميد، و ابن المنذر، و ابن أبي حاتم، و الطبراني، و ابن عساكر من طريق عبد الله بن مجاهد، عن أبيه عن ابن عبّاس: «أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام ،كانت له أربعة دراهم فأنفق بالليل درهماً، و بالنّهار درهماً، و سرّاً درهماً، و علانيةً درهماً».

وفي «مناقب» ابن شهرآشوب، و «تفسير البرهان» روى ذلك عن ابن عبّاس، والسدي، و مجاهد، و الكلبي، و ابن صالح، و الثعلبي، و الطوسي، و الواقدي، و الطبرسي، و الماوردي، و القشيري، و الثمالي، و النقاش، و الفتال، و علي بن حرب الطائي، و عبد الله ابن الحسيني في تفاسيرهم.

أقول: الروايات الدالّة في أنّ الآية الشريفة نزلت في عليٍّ عليه السلام ، متواترة بين المسلمين كما تقدّم بعضها.

وروى الواحدي و السيوطي في «الدر المنثور» عن الطبراني و ابن أبي حاتم: «أنّ الآية نزلت في أصحاب الخيل الذين يعلفونها في سبيل الله».

أقول: على فرض صحّة الرواية، لا بأس بكونه من أحد المصاديق و يكون علي عليه السلام رأس النزول و منشأه، و البقيّة من باب التطبيق.

وفي «الدر المنثور»: أخرج ابن المنذر عن سعيد بن المسيب: «أنّها نزلت فى عثمان بن عفّان و عبد الرحمٰن بن عوف، إذ أنفقا في جيش العسرة».

أقول: يمكن أن يُقال: بأن يكون للنزول منشأ انبساطي، يكون بعض أفراده هو المنشأ الأوّل، و ينبسط على جميع ما يصلح لذلك، فما هو مورد النزول،

و وجهه في المرتبة الأُولى ، إنّما هو عليٌّ عليه السلام ، فينطبق على غيره بحسب المراتب و الشأن ، إذاً لا منافاة بين هذه الأخبار إذا لوحظ النزول بوجه انبساطي كلّي و كان منشأه عليّاً عليه السلام .

وفي بعض التفاسير : «أنّ الآية نزلت في أبي بكر ، تصدّق بأربعين ألف دينار؛ عشرة بالليل ، و عشرة بالنهار ، و عشرة بالسرّ ، و عشرة بالعلانية» .

أقول : تقدّم ما يرتبط بذلك .

***

بحث فقهي:

يستفاد من الآيات الشريفة الأحكام الفقهية التالية :

الأوّل :أنّ الإنفاق و الصدقات مطلقاً ـ واجبة كانت أو مندوبة ـ متقوّمة بقصد القربة ، فما لم تضف إلى الله تعالى تكون باطلة ، و لا تبرأ الذمّة لو كانت من الصدقات الواجبة و تجب الإعادة ، و قد ذكرنا أنّ الإضافة إليه عزّ و جلّ في كلّ عمل بمنزلة روح ذلك العمل .

الثاني : إطلاق الآيات الشريفة الواردة في الإنفاق المالي في سبيل الله ، يشمل الإنفاق الواجب ـ كالزكاة ، و الخمس ، و الكفّارات المالية و النفقات الواجبة ، و الإنفاق المندوب ،كأصل الوقف و السكنى و العمرى و الوصايا و الهدية والهبة و غيرها .

ويشترط في قبول جميع ذلك قصد سبيل الله تعالى ، و الإخلاص فيها ، و على قدر الإخلاص يتحقّق مقدار الثواب و ما أعدّه الله تعالى من عظيم الأجر ، و عدم إبطالها بالمنّ و الأذى .

والإنفاق ينقسم بانقسام الأحكام الخمسة التكليفيّة؛ فهو إمّا مباح ، أو واجب ، أو مندوب ، أو مكروه ، أو حرام ، و الأخير لا وجه له إلّا العصيان

و استحقاق العقاب، والبقيّة إن قصد بها وجه الله و سبيله ففيها الثواب و عظيم الأجر، و إن خلت عن ذلك و خلت عن الرياء و ما يفسدها، يصحّ أن يترتّب الثواب أيضاً، ويترتّب الثواب على الإنفاق المكروه بعدما كان أصل الذات محبوباً، و هو ليس بعادم النظير، مثل الصلاة في الأمكنة المكروهة و الأزمنة المكروهة.

الثالث: إطلاق قوله تعالى: **﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**، يشمل القصد التفصيلي، و هو معلوم لكلّ أحد، و القصد الإجمالي الارتكازي، كما إذا قصد الشخص أنّ كلّ ما يفعله من الأفعال المباحة في زمان معيَّن يكون لله تعالى، ثمّ فعل فعلاً غافلاً عن هذا القصد، لكن كان بحيث لو التفت إليه لكان بانياً على قصده، فهذا أيضاً من قصد سبيل الله.

ويكفي قصد سبيل الله عن النائب و الوكيل في تحقق الثواب ما لم يتحقّق المنّ و الأذى، فإنّهما يهدمان العمل و يبطلانه بل قد يحرم الإنفاق حينئذٍ لاشتماله على إيذاء الغير و هتكه.

ولا فرق في المنّ و الأذى بين ما إذا كان بعد الإنفاق بلا فصل أو معه، كان بعنوان المنّ و الأذى أو لم يكن، و لكن انطبق العنوان عليه.

الرابع: إيذاء المؤمن و المنّة عليه يجتمع فيه حقّ الله تعالى و حقّ الناس، لكثرة ما ورد في السنّة الشريفة من عناية الله تعالى بشأن المؤمن، فلا يكفي فيه مجرَّد الاستغفار و التوبة ما لم يجلب رضاه.

الخامس: إطلاق قوله تعالى: **﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾**، يشمل ما إذا حصلا من صاحب المال أو من وسيطه، كالوكيل و النائب عنه، لأنّ المستفاد من مجموع الآية الشريفة أنّ ذاتهما مبغوضتان و من رذائل الصفات و خبائث الأخلاق مطلقاً، فالنّهي يشمل الجميع. و لكن لو قصد الموكل القربة و مرضاة الله

تعالى و تنزّه عن المنّة و الأذية، و قصد الوكيل المنّة و الأذية، أثم الوكيل من دون أن يمحق ثواب أصل العمل.

السادس: تجب الإعادة في الصّدقات الواجبة لو كانت بعنوان المنّ و الأذى و لا تجزي، لقوله تعالى: ﴿**لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ**﴾، و النّهي في العبادة يوجب الفساد، كما ثبت في محلّه راجع كتابنا [تهذيب الأصول].

السابع: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ**﴾، مبغوضيّة الرياء و استلزامه بطلان العمل، و يكون المرائي آثماً، سواء تعلّق الرياء بجميع العمل، أم بجزءٍ من أجزائه، أم بشرط من شروطه، هذا إذا كان العمل عبادياً، و أمّا إذا لم يكن المورد عبادة، و لم يعتبر في تحقّقه قصد القربة، فإنّه لا يوجب البطلان، و لكنّه يوجب الحرمان عن الثواب.

وهو من رذائل الأخلاق و من الصفات الخبيثة جدّاً، ينافي الاستكمالات مطلقاً، و إنّه يرجع إلى إراءة غير الواقع بصورة الواقع، و يجتمع فيه أنواع من الأخلاق الذميمة، و الصّفات الرذيلة؛ كالغش و المكر و الخديعة و غير ذلك، و لعلّ تعدّد أسمائه في السنّة المقدّسة ـ كما تقدّم لأجل تعدّد مصاديقه، فهو من المقبحات الذاتية، سواء كان بين الخلق بعضهم مع بعض، أو بين الخلق و الخالق، فإنّ قبحه أعظم و أشنع، و قد كنّي في علم الأخلاق بـ(أُمّ الخبائث)، كما كنّي الخمر بذلك.

الثامن: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ**﴾، أنّ الحقّ نوعيّ، لا أن يكون شخصيّاً، فليس للفقير أن يأخذ الخبيث، و لا تبرأ ذمّة المالك بذلك، و إطلاق الآية الشريفة يشمل الصّدقات الواجبة و الصّدقات المندوبة.

التاسع: إطلاق قوله تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ـ الآية ـ﴾ يشمل

المباشرة و التسبيب، كما يشمل جميع أنحاء الإبداء و الإخفاء، سواء كان في جميع الصّدقات أو في البعض، و تقدّم أنّ الإبداء في الصّدقات الواجبة و الإخفاء في غيرها.

***

بحث عرفاني:

العبودية الحقيقية لله تعالى جوهرة كنهها الربوبية، و التفاني في مرضاة الخير المطلق خير مطلق، و يصير العبد بذلك محبوباً لدى الجميع من دون أن يكون في البين واسطة و شفيع، بل يصير العبد بها محبوب الممكنات و تشرق عليه الشوارق من ربّ البريات.

ألم تر أنّ البدر يشرق ضوؤه بصفو غدير و هو في أُفق السما

فإنّ استغراق العبد في العبودية المحضة تلذذ من الجمال المطلق الأتمّ، واستشعار بالكمال الأرفع الأهمّ، فلا تعلم نفس ما أُخفي لهم من قرّة أعين جزاءً بما كانوا يعملون، و في مثل هذه المرتبة تتّحد الحقيقة و الفعل و الفاعل، وحينئذٍ يقصر القلم عن البيان و يكلّ اللسان عن الكلام.

وحيث لا يجد المدّعون لعبودية الله تعالى هذا المقام في أنفسهم و يعترفون بعدم وجدانهم له، فلابدّ أن يعترفوا بعدم وجدانهم لمقام العبودية المحضة، فإنّ عدم المعلول يكشف عن عدم العلّة، وكيف يصل أحد إلى هذا المقام و هو منغمر في الشهوات و أليف الغفلات.

وإنّما يعبد العابدون أهواءَهم النفسانية التي أفنوا جميع حيثيّاتهم و شؤونهم فيها ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**﴾[1].

---

١. سورة الفرقان: الآية ٤٣.

والعبودية الحقيقية هي التي تظهر آثارها على العبد فلا يصدر منه معصية ولا يخطر في باله غير رضاء الرب، و فيها قال عليّ عليه السلام:

«اعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك، و احذره أن يراك حيث نهاك».

وإنّها إذا استولت على القلب فلا يشغله شاغل من الشواغل المادّية الدنيوية، و لا يمنعه مانع من الإنفاق في سبيل الله تعالى، فإنّ الخلق كلّهم عيال الله عزّ و جلّ.

والعبودية الحقيقية إضافة بين المعبود و العابد، و هي دواء لجملة من الأمراض النفسانية الروحانية، و فيها سرّ الخلوص و الإخلاص.

والعبد يبذل المال اليسير و الإنفاق في سبيل الله يرتبط بذلك مع عالَم لا نهاية لعظمته و لا حدّ لجهة من جهاته، فيتضاعف بنفس الإضافة التشريعيّة أضعافاً مضاعفة، لا في الدُّنيا فحسب، بل في كلّ عالَم يظهر فقر الإنسان الذاتي من كلّ جهة، و لو أردنا بيان الأدلّة السمعية و الشواهد العقلية لطال المقام.

فالإنفاق إمّا لأجل حبّه من حيث هو كمال للإنسان، كان الإنسان جواداً بنفسه، أو لأجل رضاء الله تعالى، أو لأجل حبّ المنفق عليه حبّاً يرجع إليه عزّ و جلّ، فجميع ذلك يرجع إلى نفس العبد المنفق و يكون كمالاً له، و يستكمل به استكمالاً حقيقيّاً تتبعه السعادة الأبدية، و هي غاية خلق الخليقة، و تلزم ذلك السعادة الدنيوية و الكمال الدنيوي الزائل، فلا استكمال إلّا بالإضافة إلى الحيّ القيوم، و كلّ مَن أهمل ذلك، أهمل غاية خلقه و سعى في تعطيلها و تضييعها.

والإضافة إلى الله تعالى لابدّ أن تكون عن طريق الوحي المبين المنزل على سيّد المرسلين، كما أنّ أصل العمل المضاف إليه يجب أن يكون كذلك، و إليه تدعو جميع الآيات و السنّة المقدّسة و الأدلّة العقلية.

وبذل المحبوب في مرضاة المحبوب من طرق إثبات خلوص المحبّة وصفاء المودّة، و يتضاعف ذلك حسب تضاعف عظمة المبذول له و أهمّية الوصول إلى قربه و رضوانه، و نفس هذه الإضافة توجب للباذل درجة رفيعة مع قطع النظر عن سائر الجهات، و لذلك أجمل سبحانه و تعالى قوله: ﴿**وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، و قوله تعالى: ﴿**تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ**﴾[1]، فالعين موجودة عنده سبحانه و تعالى و لا يعقل فناؤها، لكن مع إضافات لا تتناهى، وكلّ ما ورد فيه من التحديد، فإنّما هو بحسب موجودات هذا العالَم لا بحسب الواقع الذي يطلق عليه (عند الله) أو (عند الربّ)، و لا معنى للربوبية العظمى إلّا تربية ما يصل إليه بما يليق به.

وأمّا الملكية، و المالكية، و الاختصاص، فإنّها إذا لوحظت بحسب هذا العالَم فهي قابلة للتغيّر و التبدّل، و لكن الإضافة الواقعية و هي سبيل الله و الحقّ المطلوب له، باقية لا تزول، بل تنمو و تزداد بالعناوين الخارجية، و لا يحدّها الزمان والمكان و لا غير ذلك من ملابسات الفعل.

ولذلك، فكلّ إنفاق يصدر عن غير ذلك و لا يقصد به الحقّ المتعال، يكون من ترجيح المرجوح على الراجح، الذي هو قبيح عقلاً، و لا نصيب للفاعل منه في الآخرة، فقد ذهب المال و بقي الحسرات.

***

بحث علمي:

الإنفاق من أعظم ما يهتمّ به الإسلام، و هو من إحدى ركائزه و أُصوله، وقرين أهمّ العبادات و عدله في معظم آيات القرآن، و قد ذكر في مواضع مختلفة

---

١. سورة البقرة: الآية ١١٠.

من القرآن الكريم ، مؤكّداً عليه بأساليب مختلفة ، مرشداً الناس إلى ما يتضمّنه من المصالح و الحِكَم ، و تتجلّى أهمّية هذا الأمر أنّه يمسّ الاجتماع الإنساني ، و يرفع كثيراً من مشاكله و آلامه و حاجاته ، و يؤلّف بين أفراده ، و يوقع التضامن بينهم ، ليكونوا كالبنيان المرصوص أمام عاديات الدّهر و نوازله ، و هذا ما اهتمّ به الإسلام ، فإنّ سعادة الفرد بسعادة النوع و الاجتماع ، و هما في نظره على حدٍّ سواء ، فلا سعادة لأحدهما بدون سعادة الآخر .

والإنفاق بنفسه أمر فطري ، فإنّ مدّ يد المساعدة إلى بني النوع من غرائز الإنسان ، و لا يسع لأحد إنكاره ، و لكن هذا الأمر الفطري إن أهمل و ترك و لم يقترن بداع عقليّ أو شرعيّ خارجيّ ، لزال و أصابه الفناء ، أو قلّ داعويته كسائر الغرائز ، فلا يمكن الاستفادة منه ، و لذا نرى أنّ بعض المذاهب الاقتصادية تذهب إلى إنكار الصّدقات و تشدد النكير عليها ، و تعتبرها من موجبات التخلّف و الانهيار الاقتصادي و الخُلقي للمجتمعات ، بينما نرى أنّ بعض المجتمعات لا تنكر الإنفاق والصّدقات، ولكن تعتبر الفقير عالة على المجتمع يجب التخلّص منه.

وأمّا سائر المذاهب الاقتصادية ، فإنّ الأهم عندهم هو إزالة الفقر والتفاوت بين الأفراد من المجتمع ، و وضعت نظريات متفاوتة في محو هذه الظاهرة أو الحدّ منها ، و قد أيّدت بعض السلطات الزمنية بعض هذه النظريات حاولت تطبيقها على الحياة ، و لكن جميعها لم تصل إلى الحل المنشود ، بل تراجع كثير منها أمام المشاكل و ما جلبتها من الشقاء و الفساد ، و هو ما نراه اليوم في كثير من المجتمعات .

ولكن ، نظر الإسلام في الإنفاق يختلف عن جميع ما وضعه الإنسان في هذا المجال حتّى اليوم ، فهو ينظر إلى الإنفاق من جوانب ثلاثة متكاملة ، لا يصحّ النظر إلى جانب و الإغماض عن بقيّة الجوانب ، فهي وحدة متكاملة ، باجتماعها يصل

الإنسان إلى المطلوب، و إلّا استلزم خلافه، و حرم من الغرض الذي يترتّب على الإنفاق و هي:

الجانب الاقتصادي:

الإسلام إنّما يريد من الإنفاق و الصدقات رفع الحوائج و إيجاد التكافل الاجتماعي. و تحقيق حياة نوعية متقاربة الأفراد متشابهة الأبعاض، و ذلك برفع معيشة الفقراء الذين أعوزهم المال في رفع الحوائج و تقريبهم إلى الطبقة العالية أهل الغنى و الثروة، وكبح جماح الأغنياء و عدم تمركز الثروة فيهم و في أيّ طبقة من طبقات المجتمع، قال تعالى: **﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾**[1]، وحرّم الإسراف و التبذير بالزينة بغير المعروف.

و به ترتفع الحوائج، و يقلّ التفاوت إلّا ما كتبه الله تعالى بحسب الاستعداد، وبذلك تنتظم شؤون الحياة و تترتّب ترتيباً صحيحاً يتضمّن سعادة الإنسان، و في ذلك يتّحد أفراد المجتمع أمام الحوادث و عوادي الدهر، فتحيي فيهم ناموس الوحدة و التعاون، و يرتفع التباغض و التنافر بين الأفراد، و قد أثبتت لنا هذه الحقيقة السيرة النبويّة الشريفة على صاحبها آلاف التحية و الثناء، ففي مدّة زعامته ﷺ للأمّة سعىٰ في إيجاد الوحدة الاجتماعية المتكافلة، و تحقيق الأهداف التي رسمها الإسلام في حياة الإنسان، ممّا جعل هذه البرهة من الزمان نوراً يسطو على جبين الدّهر و مناراً يُقتدى به، **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾**[2].

---

١. سورة الحشر: الآية ٧.

٢. سورة الأحزاب: الآية ٢١.

الجانب التربوي:

والإسلام ينظر في الإنفاق و الصّدقات إلى تربية الإنسان تربية واقعية حقيقيّة، تقوم على التعاطف و التراحم بين الأفراد و التكافل بينهم، و نبذ التفرقة والتنافر، فأوجب الصِّلة بين الأفراد، و فتح أبواب الصّدقات و الإنفاق، و حرَّم الأذية و المنَّ و البخل، قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1]، وأكّد على تحريم الرياء و النفاق، فإنّهما يهدمان كلَّ مروة في الإنسان، و يزيلان أثر كلِّ تربية و يجلبان كلَّ فساد، و قد عرفت كيف ضرب الله تعالى الأمثال لذلك في الآيات المتقدِّمة، ممّا لا يدع مجالاً للشكّ.

الجانب الأخلاقي:

فقد لاحظ الإسلام في الإنفاق كونه أمراً أخلاقياً يرشد إلى التخلُّق بأخلاق الكرام و التحلِّي بصفة الجود و السخاء، و التزيّن بالمَلَكات الفاضلة و الأخلاق الكريمة، و أنّه من الحكمة التي يؤتيها مَن يشاء من خلقه، و هذا ما أكّدت عليه الآيات السابقة، ففي الإنفاق يجتمع كثير من مكارم الأخلاق. و به يمكن الإنسان ترويض نفسه و إرغامها على نبذ كثير من مساوئ الأخلاق و التحلّي بمكارمها.

هذا موجز ما أردنا ذكره في الإنفاق في نظر الإسلام، و هذه هي حقيقة من الحقائق القرآنية التي عليها في معظم الآيات المباركة و السنّة الشريفة، و إنّ العمل بها يجلب السعادة في العاجل و الآجل، و الإعراض عنها يوجب الحرمان و الشقاء و شيوع الفساد و الفحشاء، و هذا ما نراه اليوم في حياة الإنسان، و قد صوّر لنا أمير المؤمنين عليه السلام بعض تلك الجوانب الخطيرة في هذه الحياة التعسة، إذ يقول عليه السلام:

---

١. سورة التغابن: الآية ١٦.

«و قد أصبحتم في زمن لا يزداد الخير فيه إلّا إدباراً، و الشرّ فيه إلّا إقبالاً، و الشيطان في هلاك الناس إلّا طمعاً، فهذا أوان قويت عدّته و عمَّت مكيدته، و أمكنت فريسته، اضرب بطرفك حيث شئت من الناس، هل تبصر إلّا فقيراً يكابد فقراً؟! أو غنيّاً بدَّل نعمة الله كفراً؟! أو بخيلاً اتّخذ البخل بحق الله وفراً؟! أو متمرِّداً كأنّ بأُذنه عن سمع المواعظ و قراً».

وليس للمسلمين مناص إلّا الأخذ بمجامع الإسلام، و العمل بما جاء به القرآن، فإنّ بذلك ترتفع جميع المشكلات و يقهرون به أعداءهم و يتسلّطون على مَن سواهم، تسلّطاً واقعيّاً غير قابل للنقض و الإبرام، و هذا هو أدب الإسلام الذي أدّب المسلمين، حيث قال ﷺ: «ما آمن بي مَن بات شبعاناً و جاره جائع»، وقال أيضاً: «المسلم مَن سلم المسلمون من يده و لسانه»، إلىٰ غير ذلك ممّا هو كثير.

***

الآية ٢٧٥ ـ ٢٨١

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾.

تتضمّن الآيات الشريفة بعض أحكام الرِّبا الذي كان شائعاً في الجاهلية، يتعاطاه اليهود و المشركون، و قد شدّد الله سبحانه و تعالى في الربا بما لم يكن مثله في سائر الكبائر من الذنوب، فهدّد بما يفزع الضمائر و يزلزل القلوب، فأكّد الحرمة فيه، و شدّد النكير على المرابين و الوعيد لمَن استحلّ الربا و أصرّ على فعله.

واعتبر القرآن الربا من أعظم أنواع الطغيان و أشدّ أنحاء العصيان، و مَن يرتكبه يكون محارباً لله ورسوله. وهو يوجب شيوع الفساد وهدم النظام، وفيه من الآثار السيّئة المشؤومة التي تؤثّر في الفرد و الاجتماع، وفيه ضياع حقّ النوع.

وسياق الآيات الشريفة يدلّ على أنّها نزلت لتأكيد الحرمة السابقة التي لم يكن المسلمون يراعونها، فهي لم تشرع حكماً جديداً في الربا، بل كان التشريع في الآية التي نزلت قبل هذه الآيات، و هي قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾**[1]. وقبل هذه الآية نزلت آيةٌ أُخرىٰ تبيّن اتّجاه الإسلام في هذا الأمر الخطير، فكانت كالتوطئة للتشريع الجديد، قال تعالى: **﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾**[2] ومن ذلك يعلم أنّ الربا كان مبغوضاً عند هذا الدِّين الحنيف من حين حدوثه.

ويستفاد من المقابلة بين الربا في هذه الآيات السبع و الصّدقات التي تقدّمت و الإنفاق الذي ذكر في الآيات السابقة، عظم ما يترتّب على الربا من الآثار السيّئة، كما يترتّب على الإنفاق من الآثار الحسنة، فإنّه نزول عن المال كلِّه بلا عوض و لا ردّ، تقرّباً إلى الله تعالى، بخلاف الربا الذي هو استرداد للمال مع الزيادة، فكلّ ما فيه المصلحة يقابله كلّ ما في الربا من المفسدة، فهو يقابله في جميع الآثار والفضائل و الرذائل و في كلّ العوالِم.

ومن ذلك يستفاد وجه الارتباط بين هذه الآيات و الآيات السابقة، فإنّ فيها تحريضاً على الإنفاق و توزيع الثروة بالعدل و الإنصاف، و في هذه الآيات

---

١ . سورة آل عمران: الآية ١٣٠.

٢ . سورة الروم: الآية ٣٩.

إزالة تمركز الثروة و إعدام الابتزاز و هدم التمايز ، إلّا بالتقوى التي أمرنا الله تعالى بها في هذه الآيات مكرّراً .

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾ .

الأكل معروف ، و المراد به هنا أخذ الربا و انتزاعه من مالكه ، و هو المدين .

ومادّة (ربو) تأتي بمعنى الزيادة و الارتفاع ، و لها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم ، وفي الحديث : «مَن أجبىٰ فقد أربى» ، وفي حديث الصدقة : «إنّها تربو في كفّ الرّحمٰن حتّىٰ تكون أعظم من الجبل» . وفيه : «الفردوس ربوة الجنّة» ، أي أرفعها ، ومنه أيضاً : «فلا و الله ما أخذنا من لقمة إلّا ربا من تحتها» ، يعني الطعام الذي دعا فيه النبيّ ﷺ بالبركة .

وشرعا :زيادة خاصة في القرض أو في بيع أحد المثلين بالآخر مع الزيادة ، كما فصّلناه في (باب الرّبا) من «مهذب الأحكام» .

ومادّة **خبط** تأتي بمعنى المشي على غير استواء ، يُقال لمَن يتصرّف و لا يهتدي : يتخبّط خبط عشواء ، وفي الدُّعاء «اللُّهمَّ إنِّي أعوذ بك أن يتخبَّطني الشيطان» .

وقال زهير :

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب   تمته و من تخطي يعمَّر و يهرم

ويتخبّطه مثل يتملّكه و يتعبّده ، أي تتابع الخبط عليه بسبب مس الشيطان له ، فتتابع سقوطه بحيث فقد رشده ، لا يميّز بين الخير و الشرّ و النافع و الضارّ .

والقيام خلاف القعود ، و المراد به في المقام هو النهوض بأُمور المعاش ، قال

تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[١].

ومعنى قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾، أي لايقوم في أُمور المعاش و الحياة بالوجه الصحيح و النّهج القويم، و ذلك لأنّ الإنسان ـ بل سائر الحيوان ـ قد أودع الله تعالى فيه قوّة يميِّز بها الخير من الشرّ والنافع من الضارّ، و بها ينظم شؤون حياته باتساق و انتظام، و بها يهتدي الإنسان في أفعاله واعتقاداته، و ينتفع من حياته بالوجه الحسن و ما كتبه الله تعالى فيها، فإذا اختلّت هذه القوّة الدرّاكة المميِّزة، اختلّت أفعاله و حركاته و أحكامه، فلايرشد إلى الصحيح منها و النافع، كالمصروع الذي فقد فيه التمييز. فلا يقوم في معيشته بالوجه الصحيح النافع.

وفعل المرابي في أخذه الربا من الأفعال التي ليس فيها الخير و النفع، و هو خلاف ما تدعو إليه الفطرة المستقيمة و العقل في الأفعال، فإنّه اختلاس و ابتزاز لأموال الناس من غير عوض، فيكون في طرف زيادة و نقصان في الطرف الآخر.

ويمكن أن يكون مسّ الشيطان موجباً لاختلال نظمه و خبط في أُموره في جميع النشآت، ففي هذا العالَم يغلب عليه الوهم و الخيال و يبتعد عن الفطرة المستقيمة و القوّة العاقلة فيرى كالمصروع، و في موقف الحشر يراه جميع الناس كذلك، لأنـّه عالَم ظهور الحقائق و السرائر للجميع، فيحشر المرابي كالمصروع، و هذا من خواصهم و علاماتهم، فإنّ لكلِّ معصية أثرها الخاص، يظهر في هذا العالَم عند أهل الحقائق و البصائر، و في عالَم الآخرة عند كشف السَّرائر. فلا يكون ما في هذا العالَم الذي نحن فيه إلّا مادّة واحدة تتبادل عليها الصّور و الأعراض، بل لا معنى لدار الكون و الفساد إلّا ذلك، و كلّ ما في الإنسان من الصِّفات الحسنة أو القبيحة الذميمة ستبدو و تظهر في الدُّنيا أو في الآخرة.

---

١. سورة الحديد: الآية ٢٥.

وعليه، فلا يختصّ خبط الشيطان بخصوص الربا، بل هو عام يشمل جميع المعاصي و الآثام، و لعلّ في ذكر كلمة التشبيه في الآية المباركة إشارة إلى ذلك. نعم، للخبط مراتب متفاوتة شدّةً و ضعفاً، حسب مراتب المعاصي و المداومة عليها.

وخواص المعاصي و آثارها لا يعلمها إلّا الله تعالى أو مَن علّمه عزّ و جلّ من أوليائه، وفي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ:

«إنّ على كلّ عاصٍ من معصيته علامة تليق به فيعرف بها صاحبها، و على كلٍّ مطيع من طاعته أمارة تليق به فيعرف بها صاحبها، و ذلك معنى قوله تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ**﴾[1]».

وقد ورد في القرآن الكريم و السنّة الشريفة بعض تلك الآثار:

قال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى**﴾[2].

وقال تعالى: ﴿**وَنَحْشُرُ الْمجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقاً**﴾[3].

وعن نبيّنا الأعظم ﷺ: «يبعث الشهيد يوم القيامة و أوداجه تشخب دماً».

وعنه ﷺ في شهداء بدر: «زملوهم بدمائهم و ثيابهم، فإنّهم يُبعثون فيها يوم القيامة».

ويمكن إقامة الأدلّة العقلية على ذلك، و يأتي في الموضع المناسب بيانها إن شاء الله تعالى.

---

١. سورة الرحمان: الآية ٣٩.

٢. سورة طه: الآية ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦.

٣. سورة طه: الآية ١٠٢.

وكيف كان، فليس المراد من خبط الإنسان من مسّ الشيطان هو المعنى الظاهري الجسماني فقط، أي مَن مسّه الشيطان، فأصابه الخبل و الجنون، فتكون حركاته على غير انتظام و اتّساق، بل المراد الأعمّ من ذلك و ما ذكرناه آنفاً من عدم استقامة أفعال الإنسان و أحكامه و عدم تطابقها مع العقل و الفطرة المستقيمة، فيشمل جميع وساوس الشيطان و مكائده و حيله و مصائده، فيكون استيلاء غير القوّة العاقلة على أعمال الإنسان من أقوى جهات تخبّطه بالمسّ.

وبالجملة . انعزال الإنسان عن العقل و الشرع يكون من مسّ الشيطان، و إن كان في ظاهر الأمر صحيحاً و في كمال الرخاء و السعة، و لكنّه في الواقع قرين الفساد و أليف الشرور و الآلام، و هذا ما نراه في عالمنا المعاصر، فإنّ باستيلاء الربا و أكل المرابي له من دون أن يكون رادع يردعه قد جلب الشقاء و الدمار و استولى الفساد على أهل الأرض، و يأتي في البحث العلمي تتمّة الكلام.

ومن ذلك يظهر أنّ الآية الشريفة لا تختصّ بحال المرابي في يوم القيامة، وأنّ آكلي الربا يقومون كالصريع الذي تخبّطه الشيطان من المسّ، و قد نقل في ذلك أحاديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ، بل يكون ذلك من مصاديق حال المرابي في يوم القيامة، و أنّه أثر من آثار هذه المعصية الكبيرة كما عرفت آنفاً، فيكون للقيام معنىً عامّاً يشمل القيام في الدُّنيا، و هو النهوض بالأمر و القيام من القبر كما في الحديث.

قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا**﴾.

أي: أنّ أكلهم للربا و استحلالهم له، أو إنّ الدليل على كونهم خابطين خرجوا عن جادة الصواب، أنّهم قالوا في قياس باطل: إنّما البيع مثل الربا، و لم يقولوا إنّما الربا مثل البيع الذي هو أقرب إلى الذهن، فقد أمكن الخبط في نفوسهم

و ظهر الاختلال على أفكارهم و أقوالهم ، فكان المعروف و المنكر لديهم سيّان ، و قد شبّهوا الربا الذي هو خلاف الفطرة المستقيمة بالبيع ، الذي هو المعروف بين العقلاء ، و هما نوعان متباينان ، و لكن الخبط الذي استقر في نفوسهم جعلوا المأمور به كالمنهيّ عنه ، و هو قياس مع الفارق ، و هذا مثال لما ذكرناه سابقاً من أنّ المراد من التخبّط هو الخروج عن الفطرة و العقل ، سواء كان قوله تعالى مقول قولهم أو حكاية عن حالهم بالقول ، فإنّه يدلّ على الخبط في كلامهم و عدم استقامة أفكارهم .

وقال بعض المفسِّرين : إنّ المراد بقولهم : ﴿**إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا**﴾ ، المبالغة في التشبيه ، كما في قول الشاعر :

ومهمه مغبرة أرجاؤه   كأنّ لون أرضه سماؤه

ولكن فساد ما ذكره يظهر ممّا تقدّم ، فإنّ التشبيه إنّما حصل من التخبّط الحاصل لهم من مسّ الشيطان و الاختلال الناشئ في أفكارهم ، و قد ظهر بطلان هذا القياس ، الذي هو خلاف المعروف في باب الأقيسة أيضاً .

وممّا ذكرنا يظهر الوجه فيما ذكره بعض آخر : من أنّ التشبيه بين البيع والربا ، إنّما هو لأجل أنّهما مشتركان في الكسب و الفائدة ، و لكن في الربا واضح معلوم ، وفي غيره موهوم .

قوله تعالى : ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا**﴾ .

جملة مستأنفة أو حالية ، تدلّ على ردّ مزاعمهم الفاسدة .

و البيع معلوم عند العرف ، و قد أحلّه الله لأنّ فيه الحِكَم و المصالح التي يستفيد منها النوع ، و به ينتظم الاجتماع لشدّة الحاجة إليه ، و فيه تحفظ مالية الأموال ، و يستفيد المالك ما يقابل ملكه و تتحقّق به رغباته ، فهو قائم بالعدل ،

فتكون حلية البيع موافقة للفطرة المستقيمة و سنّة الاجتماع .

وإنّما حرم الربا ، لأنـّه مبنيّ على الإجحاف و الظلم و الابتزاز و سدّ بـاب المعروف ، و كلّ واحد من ذلك يكفي في اعتبار الربا مخالفاً للفطرة و الاستقامة في الحياة ، فتكون الأحكام الإلهية مبتنية على الحِكَم و المصالح التي تجلب السعادة للإنسان في الدارين ، و يدلّ على ذلك القرآن الكريم و السنّة الشريفة ، بل العقل أيضاً ، وسيأتي في الموضع المناسب تفصيل الكلام فيه .

والآية الشريفة غير مسوقة لتشريع حكم ابتدائي في البـيع أو الربـا ، بـل سياقها يدلّ على الإخبار عن حكم سابق فيها كما عرفت سابقاً ، و لبـيان خـبط أفكارهم ، فإنّ الأمر لو كان كما يقولون ، لما اختلف حكم البيع و الربا ، فيلزم إمّا بطلان حكمة الحكيم و هو محال ، أو بطلان زعمهم و هو معلوم ، و توطئة لما يأتي من الأحكام .

قوله تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ .

الآية الشريفة تفتح أعظم أبواب رحمة الله جلّ جلاله و أوسعها ، و هو باب التوبة ، و مفادها بيان حكم كلّي في كلّ معصية ، و هو أنّ الحكم إذا كان مشروعاً وخالفه المكلّف بعمده و اختياره ، يوجب العصيان و استحقاق العقاب ، فـتجب عليه التوبة . و أمّا إذا لم يكن الحكم مشروعاً ، فلا موضوع للمخالفة والعصيان ولا مورد للتوبة ، لفرض عدم الحكم ، و انطباق مفادها على الربا يكون من انـطباق الكلّي على المصاديق .

والموعظة و الوعظ: الخبر المقرون بالتخويف ، و عن الخليل : التذكير بـما يرقّ له القلب .

و المراد به هنا : بلوغ الحكم الذي شرّعه الله تعالى .

والانتهاء: الانزجار و ترك الفعل المنهيّ عنه. قال تعالى: **﴿فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾**[1].

والسلف: المتقدّم، و له ما سلف، أو له ما قد سلف. أي يعفى عمّا صدر عنه سابقاً، فلا شيء عليه.

والمعنى: فمَن بلغه نهي و زجر عن الله تعالى في الربا و انزجر و ترك الربا، فله ما ارتكب منه في زمن الجاهلية، فلا عقاب عليه في الدُّنيا و الآخرة، و لا ضمان، كما ذكرنا في باب الربا من كتابنا «مهذب الأحكام».

وإطلاق قوله تعالى: **﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾**، يشمل زمان تشريع الحكم و بعده، فيعمّ كلَّ جاهل بالحرمة ثمّ حصل له العلم بها و لو بعد نشر الإسلام و ظهوره.

ولكن، الظاهر المنساق منه هو التوبة و سقوط العذاب عنه، و أمّا حلّية ما أخذه فيما سلف و جواز التصرّف فيه بعد التوبة، فلا يمكن استفادته من الآية الشريفة إلّا باستعانة السنّة كما تعرّضنا لبعضها في باب الربا، فالمعنى المستفاد من الآية المباركة سقوط أصل المعصية و منها الربا، و أمّا التخلّص من التبعات، كالقضاء والضمان و غيرهما، فيحتاج إلى دليل خاصّ، و سيأتي في البحث الفقهي تتمّة الكلام.

قوله تعالى: **﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾**.

أي: أنّ شأنه بالنسبة إلى التوبة و العذاب الأُخروي و الضمان في الدُّنيا، موكول إلى مشيئة الله تعالىٰ، فإن شاء قبل منه التوبة، و إن شاء لم يقبلها، و إن شاء وضع عليه بعض الأحكام، و إن شاء عفا عنه، فهو العالِم بالحقائق و صدق النيّات، يحكم بعدله فيه.

---

١. سورة البقرة: الآية ١٩٣.

إن قيل: لا وجه لمشيئة العذاب قبل قيام الحجّة.

يقال: الناس قبل قيام الحجّة الظاهرية عليهم بإبلاغ الأحكام، على قسمين:

الأوّل: القاصر غير الملتفت مطلقاً، حتّى بالنسبة إلى احتمال الضرر الأُخروي.

الثاني: من احتمل الضرر الأُخروي، و هذا الاحتمال منجز في حكم العقل له منشئية استحقاق العقاب بعد تماميّة الحجّة الظاهرية، مع أنّ الربا ممّا يوجب اختلال النظام، فيصير من القبائح العقلية.

قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾.

أي: و مَن عاد إلى تعاطي الربا بعد تمام الحجّة عليه، مستحلّاً له، يكون من الكافرين بما أنزله الله تعالى، و هم من أصحاب النار هم فيها خالدون، مع عدم التوبة الماحقة للذنب.

ويستفاد ما ذكرناه من المقابلة بين العود و بين الانتهاء الوارد في الجملة السابقة، الذي هو بمعنى التسليم و البناء على عدم المخالفة، فإنّها تدلّ على أنّ العود هو الرجوع إلى الذنب الذي لا ينتهي عنه بعد تماميّة الحجّة عليه، فيكون مصرّاً عليه و هو في الواقع مستحلّ له و إن لم يظهره في كلامه إلّا إذا محقه بالتوبة، هذا إذا كان المراد من العود ما ذكرناه.

وأمّا إذا كان المراد به مطلق الإتيان ثانياً مع عدم الاستحلال، فيكون المراد بالخلود غير التأبيد، بل بمعنى الركون، كما في حديث عليّ عليه السلام يذمّ الدُّنيا: «لمَن دان لها و آثرها و أخلد إليها»، أي ركن إليها.

قوله تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ**﴾.

مادّة (**محق**) تأتي بمعنى نقصان الشيء حالاً بعد حال حتّى يفنى، و محاق

الشهر نقصانه، و هو مدّة ثلاث ليال من آخر الشهر لخفاء نور القمر و نقصانه فيها، و قد يُطلق المحق على ذهاب أصل الشيء و فنائه، كما في الحديث «الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة»، ولم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم إلّا في موردين أحدهما المقام، والثاني في قوله تعالى: ﴿**وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ يَمْحَقَ الْكَافِرِينَ**﴾[1].

والارباء: التنمية و الزيادة، وفي الحديث عن نبيّنا الأعظم ﷺ:

«إنّ صدقة أحدكم تقع في يد الله، فيربيها كما يُربي أحدكم فُلوه ـ أي المُهر ـ أو فصيله حتّى يجيء يوم القيامة، و إنّ اللقمة لعلى قدر أُحُد».

والمعنى: يذهب الله تعالى الربا و يفنيه و يمحو البركة فيه، و ينمي الصّدقات ويزيدها، على خلاف ما يتوهّمه الناس، فإنّهم يأخذون الربا طلباً لزيادة المال و الله يمحقه، و لا يتصدّقون خوفاً من نقصان المال و الله يزيده و ينميه، و لا يختصّ نقصان الربا و زيادة الصدقات في الدُّنيا و الآخرة، بل هما عامّان فيهما.

والآية الشريفة ترشد إلى بعض المصالح و الحِكَم التي من أجلها حرّم الله تعالى الربا و أحلَّ البيع، و أباح الصّدقات و رغّب إليها، فيكون المحق من الآثار اللازمة للربا، كما أنّ الإرباء من الآثار اللازمة للصّدقات، و ذلك لأنّ الصّدقات والربا أمران اجتماعيان، يخصّان الطبقة الفقيرة و المحتاجة من المجتمع، وهم الكثرة الكاثرة، يؤثر فيها كل ما يزيد في عنائها، و يستفزّها كلّ ما يمسّ مشاعرها، فتهب لنيل حقوقها و الدفاع عن حياتها و إن استلزم الفناء والفساد، وأمّا إذا أُحسن إليها، هدأت و قابلتها بالإحسان و أثرت الأثر الجميل فيها و شاع الصلح و الوئام، و تبتعد عمّا يثير الفساد و الإفساد، و تكون كنفس واحدة تنتشر

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٤١.

فيها الرحمة و المحبّة و التعاون، و تعيش حياة سعيدة آمنة مطمئنة، و يكون كلّ ذلك سبباً لزيادة المال و إنمائه أضعافاً مضاعفة، كما وعد الله تعالى في الدُّنيا و الأجر الجزيل في العقبى، و لذا حثَّ سبحانه على الإنفاق و الصّدقات، و أكّد على إشاعتهما و إفشائهما.

وأمّا إذا أُسيىء إلى هذه الطبقة بما يزيد في عنائها و مشقّتها و عجزها، قابلوها بالنكاية و الانتقام، غافلين عما يترتّب من الآثار المهلكة التي توجب الفساد و الدّمار، فتشيع العداوة و البغضاء، و يذهب الأمن و الأمان، و يستولي على النفوس الانتقام، فتزداد الأمراض و الآفات، فيتغيَّر خلق الله، فلا يسلم فرد أو مال من أن تصيبه آفة أو هلاك، و هذا هو معنى قوله تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبَا وَ يُرْبِي الصَّدَقَاتِ**﴾، و قد شهد التاريخ كثيراً من ذلك، و تكفي واحدة من تلك العبر للاعتبار، و هو من ملاحم القرآن الكريم الذي صدع به و نبّه المسلمين إليه.

وإطلاق الآية الشريفة يشمل المحق و الإرباء بالنسبة إلى الآثار الدنيوية والآثار الأُخروية، فلا تختصّ بعالَم دون عالَم، فإنّ الله تعالى محيط بجميع العوالِم.

كما أنّه لا يختصّ بمحق ثواب الأعمال التي يعرض عنها المرابي باشتغاله بالربا، أو التي يبطلها التصرّف في مال الربا، كأنواع العبادات ـ كما يقول به بعض المفسِّرين ـ بل يعمّ ذلك و الآثار الدنيوية كما عرفت.

وقال بعض المفسرين: إنّ المراد بقوله تعالى: ﴿**يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبَا**﴾، أنّ ما يطلبه المرابي من الربا بزيادة المال، إنّما هو لأجل اللذّة و البسطة في الجاه و المكانة والعيش الهنيء، و لكن يصل إلى عكس هذه النتيجة من الهموم والأحزان و الحبّ الشديد للمال و الوله بجمعه، و مقت الناس له، و المبارزة مع مَن يريد صرفه عن ذلك، فهو حينئذٍ قد فقد الانتفاع بما يريد من ماله، فيكون كمَن

محق ماله و هلك.

وما ذكره صحيح، و لكن ذلك أثر خاصّ فردي، و القرآن إنّما يبحث عن هذه المسألة بما أنـّها من موجبات هلاك النوع و ما يفسد صلاح الاجتماع، فهو يبيِّن حكماً عامّاً يؤثّر في سعادة الإنسان، نوعه و فروعه، و هذا هو شأن القرآن الكريم في أحكامه و تكاليفه، فيرشد إلى موجبات سعادة الفرد بما أنّه من ضمن الاجتماع، كما يسعى إلى سعادة الاجتماع بما أنّه متكوِّن من الأفراد، فلا هو يتكلّم عن الفرد و لا هو يسكت عنه، و هذا هو دأب هذا الكتاب العزيز.

ثمّ إنّه يصح نسبة المحق إلى البركة و إلى أصل المال، و كذا إرباء الصّدقات و تنميتها، فإنّ الله تعالى قادر على جميع ذلك، و يستفاد ما ذكرناه من مفهوم قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[1]، وفي السنّة المقدّسة من ذلك الشيء الكثير.

والتنمية و البركة و المحق ممّا يدركه الناس، و محسوسة لكلِّ فرد، فإنّ المسألة اجتماعية أكثر من كونها فردية، و عمر الاجتماع يفترق عن عمر الفرد، مع أنّ آثار المعاصي و إن كانت خفيّة على الناس و لكنّها ظاهرة لذوي البصائر و من انكشفت لديهم السرائر، يُضاف إلى ذلك أنّ من أمعن النظر في الاجتماع الإنساني المعاصر، يرى أنّ الآثار اللازمة للربا التي نبّه إليها القرآن الكريم قد ظهرت، فقد تجمعت الثروة التي جعلها الله تعالى للنوع و تراكمت في جانب، و حلَّ الفقر والحرمان في جانب آخر، و شاع الفحشاء و المنكر و ظهر الانفصال و الافتراق بين الطائفتين، الموسرين و المعسرين، و هذا ما ينذر بالخطر إن لم يتداركه عقلاء

---

١. سورة الأعراف: الآية ٩٦.

البشر ، و لكن أنّى يكون مع استيلاء الفساد و هيمنته على النفوس .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ .

الكَفّار فعال من الكفر ، أي المُقيم عليه المُتمادي فيه . و الأثيم المبالغة في الإثم ، أي المنهمك في ارتكاب الآثام .

يعني : أنّ المتعاطي للربا و التارك للصّدقات، قد كفر بما أنعم الله عليه من نعمة المال الحلال ، و نعمة الأحكام الإلهية التي نزلت لسعادته ، فإنّ ترك الواجب وفعل الحرام كفران للنعمة ، و المداومة عليه قد يوجب الكفر ، وكفره بالإعراض عن الفطرة المستقيمة في المعاملات ، وكفره بإبطال عباداته و معاملاته بأخذه الربا ، وكفره بالابتعاد عن مكارم الأخلاق و مزاولة سفاسفها ، كالحرص والطمع ، فلأجل كفران هذه النِّعم الكثيرة التي أنعمها عليه ، فقد استقرّ في نفسه ارتكاب الآثام ، فهو كَفّار أثيم ، و الله تعالى لا يحبّه . و يستفاد من الآية الشريفة التعليل لمحق الربا و تحريمه .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ .

يعني : إنّ الذين صدّقوا بالله جلّ شأنه و رسوله و ما أُنزل عليه ، و عملوا الأعمال الصالحة التي تهذب نفوسهم و تهديهم إلى سبيل الرشاد ، و أقاموا الصلاة التي تذكِّرهم بالله تعالى و تزيد في مراقبتهم لربهم ، و آتوا الزكاة التي تطهِّر نفوسهم من رذائل الأخلاق و تحلّيها بفضائلها ، أُولئك لهم أجرهم الذي لا يعلم مقداره وخصوصيّاته إلّا الله تعالى ، محفوظ عنده يرعاه و يزيده و يضاعفه أضعافاً مضاعفة ، و لا خوف عليهم من المتوقّع و لا هم يحزنون على ما وقع ، فهم آمنون في جميع ما يرد عليهم من العوالِم .

وإنّما خصَّ سبحانه و تعالى الصلاة و الزكاة بالذكر مع أنّهما بعض الأعمال الصالحة، تعظيماً لشأنهما، فإنّهما من أعظم العبادات البدنية و المالية و النفسية.

وفي الآية المباركة بشارة للمحسنين المتصدِّقين، و تعريض بآكلي الربا. ومضمونها حكم عام ينطبق على المورد انطباق الكلّي على الفرد، كما أنّه قضيّة عقلية، مقدّم الآية علّة لمؤخّرها، و بينهما الملازمة العقلية و الشرعية.

وتخلّل هذه الآية المباركة بين الآيات الواردة في شأن الربا، للإشارة إلى أنّ التكاليف الإلهية كلّها واحدة في استكمال النفس، فالمناط كلّه إقامتها و إتيانها بالشروط المقرَّرة، و أنّ ترك المحرمات و منها الربا من أهمّ شرائط القبول.

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾**.

خطاب آخر فيه التأكيد الأكيد على ترك الربا، و وصف المخاطبين بالإيمان، لأنّه الداعي إلى التصديق بالله و رسوله، و الالتزام بتنفيذ التكاليف الإلهية، وأنّ المؤمنين بشرف إيمانهم تشرَّفوا بالمخاطبة، فكانت لهم قابليّة الخطاب، و بذلك تتمّ الحجّة على الناس، مع أنّ العقل بعد التأمّل و التفكّر كافٍ في الداعوية إلى إتيان الطّاعات و ترك المعاصي، فتكون الخطابات الشرعية الإلهية إرشاداً إلى الأحكام العقلية، و منشئاً لصحّة العقوبة على المخالفة والمثوبة على الطاعة.

ثمّ أمرهم بالتقوى، لأنّ بها تتمّ حقيقة الإيمان، فلا يكفي مجرّد الالتزام التصديق القلبي إن لم يقترن بالعمل، و لعظم المعصية حدوثاً و بقاءً.

وعقّب سبحانه و تعالى ذلك بالأمر بترك ما بقي من الربا. و منه يستفاد أنّه كان في عهد نزول الآية المباركة مَن يتعاطى الربا و له بقايا عند الناس، و لذا قيّد

الكلام بأنّ ثبوت الإيمان و تماميّته و حقيقته، تقتضي ترك الربا حتّى ما بقي منه. ففيه التأكيد على ما تقدّم، و إيماء إلى أنّ ترك الربا من لوازم الإيمان.

قوله تعالى: **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**.

الإذن كالعلم و زناً و معنىً و لتضمّنه معنى اليقين عدّي بالباء، و قرئ آذنوا (بالمد) من الإيذان بمعنى الإعلام، أي ليُعلِم بعضكم البعض بالمحاربة.

والحرب مع الله و رسوله: هي الخروج عن طاعتهما و مخالفتهما، و يشتدّ عظم المحاربة حسب عظم المعصية، و لعلّ التنكير في الحرب لأجل ذلك.

والمعنى: و إن لم تتركوا الربا و تصرّوا على فعله، فاعلموا أنّكم محاربون لله ورسوله. و الحرب من الله تعالى غضبه و انتقامه و إذلال المحارب له، و تهييج ناموس الفطرة العامّة عليه. كما أنّ الحرب من الرسول هي الإيذان بقتال الكافرين، وإعلان العداوة مع المحاربين لله و إرغامهم إلى الطاعة.

وإنّما ذكر سبحانه و تعالى الرسول تعظيماً لشأنه، و لإثبات رسالته و سفارته الكبرى، و لبيان وحدة أصل الدعوة، و أنّه لا فرق فيها بين كونها من الله أو من الرسول، و التفرقة اعتبارية لأنّه الأصل في تبليغ الأحكام الإلهية، ولأنّ كون الحرب مع الرسول ﷺ أقرب إلى حصول الخوف في أنفسهم لترك الربا، لأنّهم رأوا منه ﷺ القتل و الإهلاك و الإفناء، فربما يكون سفير المَلِك أهيب عند بعض القاصرين من المَلِك نفسه.

قوله تعالى: **﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾**.

أي: و إن تبتم عن أخذ الربا و رجعتم عن الإصرار على فعله، فلكم رؤوس الأموال التي دفعتموها إلى الغرماء كاملة، بلا زيادة عليها و لا نقيصة، فلا تظلمون بأخذ الزيادة و لا تُظلمون بالنقص من رؤوس الأموال، و هذا هو قانون العدل

والإنصاف، فلا يبقى موضوع للحرب و الاعتساف، و في الآية المباركة التأكيد على ترك الربا الذي لم يقبض.

ويستفاد من الآية الشريفة: ثبوت المطالبة لصاحب الدَّين على الغريم، و أنّ الأخير لا يجوز له تأخير الدَّين و إن امتنع كان ظالماً.

قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ**﴾.

العسر خلاف اليسر، و هما من الأُمور الإضافية المختلفة باختلاف الأفراد والجهات و الخصوصيّات.

والنَّظِرة: التأخير و الإمهال، و الآية تدلّ على الوجوب.

والميسرة: مصدر بمعنى اليسر. أي: و إن كان الغريم ذا عسرة و لم يجد ما يفي به دينه، فيؤخّر من له الحقّ مطالبة حقّه، و يمهل الغريم إلى زمان اليسار، ليتمكّن من أداء الدَّين، و لا إثم على الغريم في التأخير مع تحقّق العسر.

والآية الشريفة لا تحدِّد العسر و اليسار، و لكن السنّة الشريفة فسَّرت العسرة بما إذا لم يجد ما يوفي به دينه، غير ما استثني له في الشريعة؛ كالخادم والبيت والدابّة و نحوهما، ممّا هو مفصّل في كتب الفقه.

كما فسّرت الميسرة فيها بما إذا وجد ما يوفي دينه، ومنه وصول خبره إلى الإمام، فيفي عنه من سهم الغارمين. كما فصّلناه في كتابنا «مهذب الأحكام».

ومن سياق الآية الشريفة يستفاد: أنّه كانت عادة جاهلية في إعسار المديون، فنزلت الآية الكريمة تحدِّد ذلك و تبيِّن الحكم الشرعي فيه، ومضمونها من القواعد الشرعية الامتنانية في كثير من أبواب المعاملات والدِّيون.

قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾.

أي: و إن تصدَّق مَن له الحقّ و أبرأ المديون عن الدَّين كلّاً أو بعضاً، فهو خير له لتضاعف الثواب و الأجر، و فيه الحثّ على الصدقة.

والآية مطلقة، لا يختصّ حكمها بمَن ذكر في الجملة السابقة.

وعن بعض: أنّ المراد بالتصدّق الإمهال و الإنظار، لما عن نبيّنا الأعظم ﷺ: «لا يحلّ دين رجل مسلم فيؤخّره إلّا كان له بكلّ يوم صدقة».

ولكنّه بعيد؛ لأنّ الإنظار واجب، كما تقدّم في الآية السابقة، و سياق هذه الآية يدلّ على التصدّق بالإبراء، و الحديث أجنبي عن المقام.

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أي: إن كنتم تعلمون ما هو الخير لكم، و ما في الصّدقة من الخير العظيم والفوائد الجليلة، فإنّ فيها التعاطف و التراحم و الصلة بين الأفراد، و فيه من الترغيب و التأكيد على الصدقة ما لا يخفى. و فيه إيماء إلى أنّ ما ذكر في الآية هو العلم الذي يهدي الإنسان إلى الخير و الرشد و السعادة.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾.

أعظم آية لمَن التفت إليها من أفراد الإنسان، تأخذ بمجامع القلوب و تحرِّض الناس نحو الغرض المطلوب، تهيّج القلوب بزواجر المعنى، وتقرع الأسماع بجواهر اللفظ، تتضمّن من العظة البالغة ما تكفي في الزجر إلى العمل بما جاء به سيِّد المرسلين، و تهوِّن على المكلّف جميع الصعاب، رجاء أن يلقى الله تعالى بأفضل حال.

وهي آخر آية نزلت من القرآن الكريم، و لم يُرَ سيِّد الأنبياء، بعدها يوماً مسرورا حتّى وصل إلى رحمة ربِّه و صار فيها مغموراً، و مضمونها عام.

ولعلّ تذييل آيات الرّبا بها، لأجل إعداد النفوس لتقوى الله، و تحريضها على الورع عن محارمه، و الانتهاء عن انتهاك حرماته، و التحرّج عن التعرّض إلى حقوق الناس.

ولابدّ أن تفعل هذه الآية بالأُمّة نظير ما فعلت بالرسول الكريم، بل بالأَولىٰ، لأنـّه ﷺ عصم عن الخطإ و العصيان، و هم مبتلون بهما.

ومادّة (**رجع**) تأتي بمعنى العود إلى ماكان منه، و هي متضمِّنة لقوله: ﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾[1]، كما في قوله تعالى: ﴿**إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ**﴾[2]. والرجوع هنا هو المعاد.

أي: اتّقوا ذلك اليوم و أهواله الذي ترجعون فيه إلى الله، و فيه تمثيل الغائب المفقود بمثل الحاضر المشهود.

يعني: لابدّ أن يكون ذلك اليوم حاضراً في البال وظاهراً في الحال، فلا يشغل الإنسان شيء من الشواغل الدنيوية حتّى يصير ذلك من الملكات الراسخة في النفس، فيسعد كلّ شخص بأعماله و ينتظم النظام.

قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ**﴾.

الوفاء و التوفية و الإيفاء: بمعنى الإتمام، و توفية الأعمال باعتبار توفية الجزاء.

والكسب: العمل، و هو عام يشمل ما ورد فيه ثواب و جزاء خاصّ في الشرع أوّلاً، لأنّ ما يصدر عن العبد إما أن يكون له ثواب، أو فيه عقاب، أو لا شيء فيه، و في الأوّل سروره، و في الثاني مساءته، و في الأخير حسرته.

والمعنى: ثمّ تجازى كلّ نفس ما عملت من خير أو شرّ، جزاءً وافياً، و يصحّ أن يكون (ثم) لمطلق الترتّب، كما في ترتّب النتيجة على المقدّمات، لأنّ يوم الرجوع إلى الله يوم أخذ نتائج مقدّمات حصلت في الدُّنيا، و هي حاضرة لديه

---

١. سورة البقرة: الآية ١٥٦.

٢. سورة هود: الآية ٤.

تعالى، و ذلك اليوم هو يوم ظهور عمل العاملين و شهودهم له.

قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

الضمير يرجع إلى الناس المدلول عليه جملة: «كلّ نفس»، أي وهم لا ينقصون من جزائهم شيئاً، وفيه تأكيد على وفاء الجزاء، كما تدلّ عليه آيات كثيرة:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَه﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾[٢].

ويستفاد من هذه الآية المباركة أُمور:

الأوّل: الإشارة إلى قاعدة دفع الضرر المحتمل إذا كان الضرر أُخروياً، فيستقلّ العقل بوجوب دفعه بالأدلة الأربعة، و هو يتحقّق بطاعة الله تعالى والانزجار عن معاصيه.

الثاني: أنّها تدلّ على قاعدة احترام العمل، التي هي من القواعد النظامية، فلابدّ من الجزاء و العوض على كلّ عمل، و أنّ تركه قبيح وهو محال بالنسبة إليه جلّ جلاله.

الثالث: أنّ هذه الآية الشريفة أصل الآيات الواردة في إيجاد الداعي إلى الطاعة و الانتهاء عن المعصية، و تذكر الإنسان بفعل المعروف و ترك المنكر، و هما ممّا يقوم به النظام الأحسن في هذا العالَم.

***

---

١. سورة الزلزلة: الآية ٧ و ٨.

٢. سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

بحوث المقام

بحث أدبي:

قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا**﴾ مبتدأ، و قوله تعالى: ﴿**لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ**﴾ خبره.

والمشهور بين الأدباء: أنّ الربا من ذوات الواو، لأنّ تثنيته ربوان، و قال الكوفيّون: يُكتب بالياء و تثنيته بالياء، لأجل الكسرة التي في أوّله، و هو القاعدة في ذوات الثلاثة إذا انكسر الأوّل أو انضم، نحو ضُحى و إن انفتح الأوّل كتبوه بالألف وثنّوه بالواو نحو صفا.

وقال الزجاج: ما رأيت خطأ أقبح من هذا و لا أشنع، لا يكفيهم الخطأ في الخط حتّى يخطؤوا في التثنية.

وقال محمد بن يزيد: كتبت الربا في المصحف بالواو، فرقاً بينه و بين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنّه من ربا يربو.

التخبط من التفعّل أي مَن كثر خبطه بسبب مسّ الشيطان، واستولى عليه ذلك.

قوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا**﴾، يحتمل فيه وجهان:

الأوّل: أن تكون جملة حالية، يعني والحال أنّ الله أحلّ البيع و حرّم الربا، فيكون ردّاً لقولهم في القياس الفاسد.

الثاني: أن تكون جملة مستأنفة، لأنّ الجملة الفعلية المصدّرة بالماضي يجب تصديرها بـ(قد) إذا كانت حالاً.

والألف واللام في البيع والربا للعهد، أي المعهودان عند الناس والمتعارف بينهم.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ سقطت علامة التأنيث من جاءه، لأنّ تأنيث الموعظة غير حقيقي، و هو بمعنى الوعظ.

وكان في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ تامّة بمعنى وجد. و ارتفع (ذو) بها.

والتعبير عن المصدر بالفعل في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾، لكونه أظهر في الإقدام على فعل الصّدقة و اختيارها، و يوجب الرغبة إلى التصدّق بالدَّين على المعسر.

ويوماً في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً﴾، منصوب على المفعول، لا على الظرفية، وجملة ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ نعت له.

***

بحث دلالي:

تدلّ الآيات الشريفة على أُمور:

الأوّل: يستفاد من هذه الآيات التشديد في أمر الرِّبا، و التأكيد على تركه، و لم يشدّد سبحانه في المعاصي الكبيرة بما شدّد في الربا، لما فيه من سوء التأثير في الفرد و الأُمّة، و ما فيه من طمس الفطرة و محو نورها، و ما يجلب من الشقاء على أفراد الإنسان و انعدام الفضائل بينهم.

الثاني: يدلّ قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ على أنّ الإنسان يخرج عن الحالة الطبيعية بفعل المعاصي و الموبقات والجرائم، و ذلك لأنّ الإنسان في حالته الطبيعية يكون على استقامة و توازن في أفكاره و أعماله، ذو نظام صحيح في أقواله و أفعاله، فإذا أُصيب بحالة مرضية كالجنون، خرج عن ذلك التوازن و النظام، وكذا إذا فعل المعصية و أصرَّ عليها و استولت على قلبه، خرج عن تلك الاستقامة في الأفعال انطمس نور الفطرة في

نفسه، و هذه الحالة يُعبَّر عنها في علم النفس الحديث بتعبيرات مختلفة كالشذوذ، أو الانفصام و الصرع و نحو ذلك، تبعاً لاختلاف درجات اختلال التوازن الفكري عنده، و هي من أشدّ حالات الإنسان، وما نزلت الكتب الإلهية و لم ترسل الرسل و الأنبياء، إلّا لمعالجة هذه الحالات التي يعبِّر عنها القرآن الكريم بتعبيرات مختلفة، منها قوله تعالى: ﴿**كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾ و أمثالها من الآيات الشريفة، التي ترشد الإنسان إلى حقائق واقعية يجب دراستها و معالجتها، و ليست هي اُموراً وهمية كما يدّعيها بعض المفسِّرين. و قد تقدّم في التفسير ما يرتبط بذلك، و سيأتي في الآيات المناسبة تفصيل الكلام.

الثالث: يدلّ قوله تعالى: ﴿**كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾، على أنّ بعض الحوادث في الإنسان تستند إلى اُمور خارجة عن إدراكه، كالملك مثلاً، ففي مورد الآية الشريفة يستند الجنون و الصرع إلى مس الشيطان و فعله، و بما أنّه من الجن و فرد من أفراده فيكون للجن ضرب في بعض الأمراض التي تصيب الإنسان، و يدلّ على ذلك بعض الآيات الشريفة، قال تعالى حكاية عن أيوب عليه السلام: ﴿**نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ**﴾[1]، والمراد من النُصب والعذاب هو المرض، بقرينة قوله تعالى: ﴿**أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾[2].

والمرض.. تارةً: يكون له أسباب طبيعية و تكوينية معروفة.

و اُخرى: أسباب غير مدركة للحسّ، كالشيطان و الجن و نحو ذلك من الأسباب، فلا يمكن إنكار ذلك بمجرّد عدم إمكان إدراك السبب، كما يدّعيه الماديّون، و قد ذكرنا مراراً أنّ الأسباب جميعها ترجع إلى الله تعالى، فهو مسبِّب

---

١. سورة ص: الآية ٤١.

٢. سورة الأنبياء: الآية ٨٣.

الأسباب، و إن جرت عادته عزّجلّ على أن لا يجري الأُمور إلّا بأسبابها، و إنكار هذا الأمر ممّن ينكر وراء الطبيعة ليس ببعيد. و لكن لا ينقضي العجب من بعض المفسّرين الذي ينكر هذا التشبيه في الآية الشريفة، و يعتبره من قبيل المجاراة مع عامّة الناس في بعض اعتقاداتهم الفاسدة، و لا ضير في ذلك فإنّه تشبيه خال عن الحكم، و قال بأنّ استناد الجنون إلى الشيطان و تسليطه على الإنسان يخالف عدله عزّ وجلّ. ولكن بعد الإحاطة بما ذكرناه يظهر فساد ما ذكره، فإنّ الله تعالى أجلّ من أن يذكر الباطل في كلامه من دون أن يظهر بطلانه و يبيّن فساده.

واعتبار كونه مخالفاً لعدله عزّ و جلّ مردود، فإنّ حكمته اقتضت أن يمتحن عباده بأمثال ذلك، و يجري في الامتحان بالأسباب الطبيعية، كالأمراض و الجنون بسبب طبيعي، فما يقوله فيه يجري في المقام أيضاً.

الرابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾، على أنّ للمعاصي آثاراً لا يعلمها إلّا الله تعالى، أو من يُعلّمه، و ما ورد في الآية الشريفة أثر من تلك الآثار، و هي لا تختصّ بجهة خاصّة من الإنسان، فتشمل الروح و الجسد و سائر أُموره، و هذا ما تبيّنه آيات أُخرى أيضاً، و العلم بها لا يحصل إلّا بالوحي، فلا يمكن تحصيلها بالتجربة.

الخامس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا**﴾، على ظهور التخبّط على الأقوال بعد ثبوته في الأفكار، لشدّة انغمارهم في المعصية و إصرارهم على ارتكاب الكبيرة، فإنّ للتخبّط درجات متفاوتة، حسب مراتب المعصية والمداومة عليها.

السادس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾، على ارتباط الأحكام بالمصالح و المفاسد، و هي معلولة لها، و لا فرق بين كونها مصالح و مفاسد عامّة أو خاصّة، فلا يتحقّق تشريع حكم جزافاً من دون مصلحة أو

مفسدة، و قد ذكر علماء الفقه و الأخلاق و غيرهما علل الأحكام و مصالحها و مفاسدها في مواضع متعدِّدة، بل قد ألّفوا فيها كتباً خاصّة، و لكن علمها منحصر بالله تعالى و ما ألهمه إلى أوليائه، وقد ورد عن نبيّنا الأعظم ﷺ و الأئمّة الهُداة عليهم السلام بعض منها.

السابع: استدلّ المعتزلة على خلود مرتكب الكبيرة في النار بقوله تعالى: **﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**، و لكن عرفت أنّ الآية الشريفة وإن كانت مطلقة في خلود مرتكب الكبيرة، إلّا أنّ سياقها يدلّ على أنّ الخلود في النار كان بسبب ارتكاب الكبيرة و الإصرار عليها، و الاستهزاء بالأحكام الإلهية، و هو يدلّ على كفره بما أنزله الله تعالى، و مثله يخلد في النار إن لم يتب.

الثامن: يدلّ قوله تعالى: **﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَ يُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾**، على أنّ المحق من لوازم الرِّبا، كما أنّ الإرباء من لوازم الصدقة لا ينفكّان عنهما، و المحق لا يختصّ بخصوص زوال المال، بل يشمل حدوث النقمة و زوال البركة و إيجاد آفات و بلايا تعجز دونها النفوس و تذهب المال هدراً، فتكون الأموال الحاصلة من الربا كأن لم تكن، فإنّ لله تعالى جنوداً من أنواع البلايا والمحن.

كما أنّ محاربة الله مع المرابين، لا تختصّ بخصوص المقاتلة و إزهاق النفوس بل تشمل الجميع، وكذا إرباء الصّدقات لا يختصّ بزيادة الأموال، بل تشمل البركة وكلّ ما فيه الخير و النفع، فالصدقة ربا في الواقع و إن لم يصطلح عليها الربا، و إنّ الربا ممحوق لا محالة و إن سمِّي ربا في الظاهر.

التاسع: يدلّ قوله تعالى: **﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾**، على ثبوت أصل الملكيّة و تقريرها بين الناس و إمضاء جميع المعاملات و التكسّب بالأموال، ما لم يكن منهيّاً عنه شرعاً، فإنّ المال إنّما يكون رأساً إذا صرف في وجوه المعاملات.

كما أنّ قوله تعالى: ﴿**لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ**﴾، يدلّ على أنّ الرّبا ظلم يجب الابتعاد عنه بفطرة العقول.

العاشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ**﴾، على إيجاد المراقبة في النفس وعلى الأعمال، التي هي أساس الإيمان وأصل التقوى، فإنّ الإنسان لا يبلغ العبودية الحقيقية إلّا بالمعية الانقيادية لله تعالى، والانقطاع عمّا سواه، وبها تتمّ الإنسانية الكاملة التي هي السعادة الأبدية، وهي التي يدعو إليها الله تعالى وجميع الأنبياء والعقل المجرّد عن شوائب الأوهام، فالآية الشريفة بمضمونها الرفيع وأُسلوبها الجذّاب تدعو إلى الكمال المطلق وحقيقة العبودية، وهي المراقبة والانقياد، وبهما تتحقّق التقوى التي ينادي بها القرآن الكريم.

الحادي عشر: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾ على العدل الإلهي الذي أثبتوه بالأدلّة الأربعة.

الثاني عشر: لم يبدأ الله تعالى الخطاب في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ**﴾ بمثل ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، أو ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾؛ لأنّ الخطاب فيه إنّما هو لبيان انقلاب العوالِم والترتّب الواقعي بين العلل والمعلولات، وكلّ ذلك من قبيل القضايا الطبيعية، التي لابدّ من وقوعها في السير التكاملي، الذي هو أساس النظام الأحسن، كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وَاخْشَوْا يَوْماً لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئاً**﴾[2]، ونحو ذلك من الآيات الشريفة.

وإنّما قدّم سبحانه وتعالى التقوى، لأنّها الركيزة الأُولى والركن الركين في هذا المسير الاستكمالي، بل هي المركب الهنييء، والباقي ليس إلّا موانع وعوائق

---

١. سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

٢. سورة لقمان: الآية ٣٣.

عن الوصول إلى هذا الغرض ، فالغاية لخلق هذا العالَم ليس إلّا استكمال العقل ، و هو لا يحصل إلّا بالتقوى ، فهي العلّة الغائية و الفاعلية و الصورية و المادّية ، وقلّما يتّفق مثل ذلك في شيءٍ آخر .

***

بحث فقهي:

تدلّ الآيات الشريفة على الأحكام الفقهية التالية :

الأوّل : تدلّ الآيات الكريمة على حرمة الربا ، و أنّه من الكبائر التي أوعد الله تعالى عليها النار ، و من الموبقات التي تقضي على الفرد و النوع ، و يدلّ على ذلك السنّة الشريفة ، و إجماع المسلمين ، و دليل العقل أيضاً ، بل لا اختصاص لحرمة الرِّبا بالشريعة المقدّسة الإسلامية ، فهو مُحرَّم في جميع الشرايع الإلهية ، فهو من الأُمور العامّة النظامية المحرّمة ، و يدلّ على كونه محرّماً عند اليهود قوله تعالى : ﴿**وَأَخْذِهِمُ الرِّبَوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ**﴾[1] .

الثاني : الرِّبا ممّا اجتمع فيه حقّ الله و حقّ الناس ، فهو محرّم من جهتين ، وتشتدّ حرمته عند شدّة حاجة المأخوذ منه ، فلا تنفع فيه التوبة فقط ، بل لابدّ من ردّ ما أخذه المرابي إلى المأخوذ منه ، و يجري عليه جميع أحكام الغصب ، من بطلان الصلاة فيه و حرمة التصرّف فيه ، و بطلان أداء الحقوق الواجبة أو المندوبة منه ، ووجوب ردّه إلى صاحبه ، و تدلّ على ذلك الأدلّة الأربعة كما فصّلناها في كتاب الغصب من «مهذب الأحكام» ، و منها قول نبيّنا الأعظم ﷺ : «على اليد ما أخذت حتّى تؤدّي» .

الثالث : الربا إمّا قرضي أو معاملي :

---

١ . سورة النساء : الآية ١٦١ .

والأوّل: دفع المال قرضاً بشرط الزيادة على المقترِض حين الأداء.

والثاني: بيع أحد المثلين بمثله مع الزيادة في أحدهما، إذا كان من المكيل أو الموزون، كبيع كيلو حنطة بكيلو و ربع منها. و لكلٍّ واحد من القسمين أحكام خاصة مفصَّلة في كتب الفقه، و لا أثر لرضاء الطرفين في حلّية الربا بعد نهي الشارع عنه و إلغاء هذا الرضا، كما في المعاوضات المحرّمة، فيكون وجوده كالعدم.

الرابع: ظاهر قوله تعالى: ﴿**فَلَهُ مَا سَلَفَ**﴾ سقوط الضمان بالنسبة إلى ما مضى إذا أتلفه، كما يظهر ذلك من السنّة الشريفة أيضاً، و أمّا شموله لعدم وجوب الردّ فيما أخذه و لم يتصرّف فيه فمشكل، فلابدّ حينئذٍ من الرجوع إلى السنّة.

الخامس: إطلاق قوله تعالى: ﴿**وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**﴾، يشمل كلّ زيادة ربوية، سواء كانت عيناً أم منفعه أو انتفاعاً أو حقّاً. و منها رباء النسيئة، الذي كان متعارفاً في الجاهلية، و هو أن يدفع المال لمقترضه إلى مدّة على أن يأخذ كلّ شهر قدراً معيّناً، ثم عند حلول الدَّين و تعذّر الأداء يزيد المديون في الحقّ و يزيد الدائن على الأجل.

السادس: يدلّ قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ مَا سَلَفَ**﴾، على رفع حكم الربا فيما إذا لم تبلغه الحجّة الظاهرية، كما قد رفع حرمته في جملة من الموارد، منها ربا الأب مع ابنه، و ربا السيِّد مع عبده، و ربا الزوج مع زوجته، و قد فصّل ذلك في الفقه.

السابع: يدلّ قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ**﴾، على وجوب ردّ الدَّين إلى صاحبه عند المطالبة، و حرمة الطلب عند ثبوت عسر المديون و يجب إنظاره، و تدلّ على ذلك جملة من الروايات، منها ما ورد عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام في رسالته التي كتبها إلى أصحابه:

«إيّاكم و إعسار أحد من إخوانكم المسلمين ، و أن تعسروه بشيءٍ يكون لكم قبله ، فإنّ أبانا رسول‌الله ﷺ كان يقول : ليس للمسلم أن يعسر مسلماً ، و مَن أنظر مسلماً أظلّه الله يوم القيامة بظلّه يوم لا ظلَّ إلّا ظلّه» .

ولو استدان أحد و لم ينو أداء الدَّين لا يجوز له التصرف في المال المقترض ، لقول نبيّنا الأعظم ﷺ : «مَن استدان و لم ينو الأداء ، فهو كاللص السارق» هذا في عدم قصد الأداء ، فضلاً عن قصد عدم الأداء .

والظاهر من قوله تعالى : ﴿فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ﴾ ، امتداد وقت الإنظار إلى حصول اليسار ، و تدلّ عليه جملة من الأخبار ، كما أنّ إطلاقه يشمل كلَّ دين بلا اختصاص له بدين الربا ، فهو من القواعد الامتنانية في أبواب الديون و المعاملات .

الثامن : إطلاق قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ، شموله لكلّ أنواع الصّدقة حتّى احتساب الدَّين من الزكاة أو الحقوق الأُخرى الواجبة ، بل يشمل إبراءه كلّاً أو بعضاً ، و يستفاد منه أنّ الصّدقة أفضل من الإنظار ، و إن كان الأخير واجباً ، و لا ضير في ذلك بعد استفادته من الأدلّة .

التاسع : يدلّ قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ ، على بطلان التمثيل الظاهري (القياس) ، لأنّ الأحكام تابعة للمصالح و المفاسد ، التي لا يعلمهما إلّا الله تعالى .

العاشر : إنّ إطلاق قوله تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ ، يشمل التوبة بعد العلم بالحرمة ، كما يشمل الجهل بالتحريم ، و بعبارة اخرى يشمل الربا في الجاهلية قبل تشريع الحكم ، و الربا في الإسلام بعد التوبة .

الحادي عشر : يستفاد من قوله تعالى : ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ ، على توسعة الأمر في المعاملات الربوية في الجملة ، فهو ظاهر في بطلان الزيادة في

الربا، أمّا بطلان أصل المعاملة فلا يمكن استفادته من الآية الشريفة، بل ظاهرها الصحّة، ويمكن استفادة ذلك من قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾**، الدالّ على صحّة المعاملة و وجوب ردّ الفضل الذي أخذه زائداً على رأس ماله.

هذا إذا لم يقم دليل معتبر على الخلاف، و قد فصّلنا القول في باب الربا من كتابنا «مهذب الأحكام».

الثاني عشر: إطلاق قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾**، يشمل الربا القرضي والربا المعاملي، لفرض صدق الربا على كلّ منهما، و يدلّ عليه أيضاً تفريق الآية بين الربا والبيع. و سياق قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾** ظاهر في الربا القرضي.

***

بحث روائي:

تقدّم أنّ الربا من الكبائر التي أوعد الله تعالى عليها النار في الكتاب العزيز، وهو من الموبقات التي تجلب الفساد و الشقاء، و قد ذكر سبحانه في الكتاب العزيز بعض الآثار المترتّبة على الربا، و شرحت السنّة الشريفة هذا الموضوع شرحاً وافياً، و نحن نتعرّض في هذا البحث إلى بعض الروايات التي وردت في حرمة الربا، و بعض ما ورد في موضوع الربا، و الآثار التي وردت في الأخبار، كما ننقل الروايات التي وردت في تفسير مفردات الآية المباركة.

حرمة الرِّبا في السنّة:

في «الكافي» عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«درهم ربا عند الله أشدّ من سبعين زنية، كلّها بذات محرم».

أقول: و في بعض الروايات ثلاثين . و الحصر ليس حقيقيّاً ، بل إضافي ، يختلف باختلاف مراتب اضطرار المديون و تشديدات أكل الربا .

والتشبيه إنّما هو باعتبار تشديد نفس الحرمة ، فإنّ حرمة الزنا تختلف باختلاف المزني بها و مكان الزنا و زمانه و سائر جهاته ، لا أن يكون تنزيلاً للربا منزلة الزنا من كلّ حيثيّة وجهة ، حتّى يلزم إجراء الحدّ و نحو ذلك .

ولعلّ جهة أشدّية الربا من الزنا أنّ فيه المفسدة الشخصية و النوعية ، بخلاف الزنا الذي فيه مفسدة شخصية .

نعم ، لو انتشر الزنا في المجتمع كان فيه مفسدة نوعية أيضاً .

وفي «الفقيه» عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله في وصيّة لعليّ عليه السلام قال : «يا عليُّ ، الربا سبعون جزءاً فأيسرها مثل أن ينكح الرجل اُمّه في بيت الله الحرام ، يا عليّ ، درهم ربا أعظم عند الله من سبعين زنية كلّها بذات محرم في بيت الله الحرام» .

أقول: تقدّم ما يتعلّق بذلك ، و المراد من سبعين جزء ، أنّ الربا مركّب من سبعين معصية و مفسدة .

وفي «الكافي» عن أبي جعفر عليه السلام : «أخبث المكاسب كسب الربا» .

أقول: لأنّ فيه خباثة شخصية ، و يوجب خباثة النوع باعتبار جريان أيدي المتبادلين على المال الذي وقع فيه الربا ، و يرشد إلى ذلك ما ورد عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله : «يأتي على الناس زمان لا يبقى أحد إلّا أكل الربا ، و مَن لم يأكل الربا أصابه غباره» .

وفي «التهذيب» عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ عليهم السلام قال :
«لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الرباء ، و آكله و بائعه ، و مشتريه ، و كاتبه ، و شاهديه» .

أقول: ورد في رواية اُخرى : «لعن رسول الله خمسة» ، ويمكن أن يكون

الحصر إضافياً، نظير الخمر التي لعن رسول الله جملة فيها.

وفي «الكافي» عن ابن بكير قال: «بلغ أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنّه كان يأكل الربا ـ و يسمّيه اللبا ـ فقال: لئن أمكنني الله لأضربنّ عنقه».

أقول: يمكن أن يكون قتله لأجل استحلاله للربا و جرأته على الله تعالى وهتكه لحرماته، و تدلّ عليه الرواية الآتية.

وفي «الفقيه» و «العيون» عن الرضا عليه السلام: «هي كبيرة بعد البيان، والاستخفاف بذلك دخول في الكفر».

أقول: المراد من قوله عليه السلام: بعد البيان؛ أي تماميّة الحجّة عليه، فلا ينحصر الأمر في خصوص الربا، بل تكون جميع المحرمات كذلك أيضاً.

وفي «كنز العمّال» عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «ما ظهر في قوم الربا و الزنا، إلّا أحلوا بأنفسهم عقاب الله».

أقول: يشهد لذلك الدليل و البرهان و الوجدان.

وعنه صلى الله عليه وآله: «الربا ثلاثة و سبعون باباً، و الشرك مثل ذلك».

وعن الصادق عليه السلام: «الربا سبعون باباً، أهونها عند الله كالذي ينكح أُمّه».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بهما.

موضوع الربا:

في «تفسير القمّي» عن جعفر بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«الرباء رباءان: أحدهما ربا حلال، و الآخر ربا حرام:

فأمّا الحلال فهو أن يقرض الرجل قرضاً طمعاً أن يزيده و يعوّضه بأكثر ممّا أخذه، بلا شرط بينهما، فإن أعطاه أكثر ممّا أخذه بلا شرط بينهما فهو مباح له، وليس له عند الله ثواب فيما أقرضه، وهو قوله عزّ و جلّ: **﴿فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾**.

وأمّا الربا الحرام فهو الرجل يقرض قرضاً، و يشترط أن يرد أكثر ممّا أخذه، فهذا هو الحرام».

أقول: الروايات في ذلك كثيرة، و المستفاد من مجموعها أنّ شرط الزيادة محرَّم، و لكن نفس دفع الزيادة بلا شرط لا يكون محرّماً، بل يكون راجحاً.

وفي «التهذيب» عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام: «إذا أقرضت الدراهم ثمّ جاءك بخير، فلا بأس إن لم يكن بينكما شرط».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بذلك.

و في «الكافي»: «عن الرجل كانت لي عليه مائة درهم عدداً قضانيها مائة درهم و زناً، قال عليه السلام: لا بأس ما لم يشترط. و قال جاء الربا من قبل الشروط، إنّما تفسده الشروط».

أقول: المراد من الشرط هو شرط الزيادة في العقد.

وفي «الكافي» أيضاً: عن عبيد بن زرارة، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يكون الربا إلّا فيما يُكال أو يُوزن».

أقول: هذه الرواية تبيِّن الرباء المعاملي لا الرباء القرضي.

وفي «التهذيب» عن عمر بن يزيد، قال: «يا عمر قد أحلَّ الله البيع و حرّم الربا، بع و اربح و لا تربه، قلت: و ما الربا؟ قال عليه السلام: درهم بدراهم مثلين بمثل، و حنطة بحنطة مثلين بمثل».

أقول: هذا أيضاً في الربا المعاملي دون القرضي.

وفي «التهذيب» أيضاً، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام:

«ما كان من طعام مختلف، أو متاع، أو شيء من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه مثلين بمثل يداً بيد، فأمّا نظرة فلا يصلح».

أقول: المراد من قوله عليه السلام: «يداً بيد»، النقد و هذا في الرباء المعاملي، و لا

يتحقّق الربا فيه لفرض اختلاف العوضين، و المراد من النظرة النسيئة.

وفي «الكافي» عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«المختلف مثلان بمثل، يداً بيد لا بأس».

أقول: تقدّم ما يدلّ على ذلك.

وفي «التهذيب» عن منصور بن حازم، عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن البيضة بالبيضتين؟ قال عليه السلام: لا بأس به. و الثوب بالثوبين، قال عليه السلام: لا بأس به. و الفرس بالفرسين، فقال عليه السلام: لا بأس به. ثمّ قال: كلّ شيء يكال أو يوزن فلا يصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحد، فإذا كان لا يكال و لا يوزن، فلا بأس به اثنين بواحد».

أقول: لفرض اعتبار اتّحاد العوضين في الرباء المعاملي، فإذا اختلفا فلا ربا، مع اعتبار كون العوضين من المكيل و الموزون و البيض و الثوب ليس منهما.

آثار الربا:

في «الكافي» عن سماعة، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إنّي قد رأيت الله تعالى قد ذكر الربا في غير آية و كرّره. قال عليه السلام أوَ تدري لِمَ ذاك؟ قلت: لا. قال عليه السلام: لئلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف».

أقول: إذا فرض اقتصار الناس على الزيادة الربوية فقط، تمحق جميع المعاملات و تذهب الخيرات و البركات و يختلّ النظام.

وفي «الفقيه» عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّما حرَّم الله عزّ و جلّ الربا، لئلا يذهب المعروف».

أقول: تقدّم ما يدلّ على ذلك.

و في «تفسير القمّي» في قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا**

﴿يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾، عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لما أُسري بي إلى السماء رأيت قوماً يريد أحدهم أن يقوم فلا يقدر أن يقوم من عظم بطنه، فقلت: مَن هؤلاء يا جبرائيل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون الربا، لايقومون إلّاكما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ، و إذا هم بسبيل آل فرعون يعرضون على النار غدواً و عشياً، يقولون ربّنا متى تقوم الساعة».

أقول: ما في الرواية حقيقة حال المرابي، كشفها الله تعالى لرسوله ليلة المعراج.

وفي «التهذيب» عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنّي سمعت الله يقول: **﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَ يُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾**، و قد أرى مَن يأكل الربا يربو ماله؟! فقال عليه السلام: أي محق أمحق من درهم ربا يمحق الدِّين، و إن تاب منه ذهب ماله و افتقر».

أقول: هذا من الآثار الوضعية للربا، تظهر و لو بعد التوبة، و مثل ذلك في المعاصي قليل جداً.

وفي «العيون» عن الرضا عليه السلام: «وعلّة تحريم الربا، لما نهى الله عزّ و جلّ عنه، ولما فيه من فساد الأموال، لأنّ الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهماً و ثمن الآخر باطلاً، فبيع الربا و شراؤه وَكسٌ على كلّ حال على المشتري وعلى البائع، فحرّم الله عزّ و جلّ على العباد الربا لعلّة فساد الأموال، كما حظر على السفيه أن يدفع إليه ماله لما يتخوّف عليه من إفساده حتّى يؤنس منه رشد، فلهذه العلة حرّم الله عزّ و جل الربا و بيع الدرهم بالدرهمين يداً بيد، و علّة تحريم الربا بعد البيّنة ـ لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرَّم، و هي كبيرة بعد البيان وتحريم الله عز و جلّ لها ـ لم يكن إلّا استخفافاً منه بالمحرَّم

الحرام، و الاستخفاف بذلك دخول في الكفر، و علّة تحريم الربا بالبيّنة لعلّة ذهاب المعروف، و تلف الأموال، و رغبة الناس في الربح، و تركهم القرض، و القرض صنائع المعروف، و لما في ذلك من الفساد و الظلم و فناء الأموال».

أقول: المراد من الوكس: النقص.

وفي «عقاب الأعمال» عن النبيّ ﷺ: «مَن أكل الربا ملأ الله بطنه من نار جهنّم بقدر ما أكل، و إن اكتسب منه مالاً لا يقبل الله منه شيئاً من عمله، و لم يزل في لعنة الله و الملائكة ما كان عنده منه قيراط واحد».

أقول: القيراط أصله قرّاط، و هو نصف عشر الدينار، و قوله ﷺ بكلا جزئيه مطابق للقاعدة العقلية، و هي ترتّب المسبِّب على السبب.

وفي «تفسير العياشي» عن الصادق عليه السلام: «آكل الربا لا يخرج من الدُّنيا حتّى يتخبّطه الشيطان».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بذلك.

وفي «المجمع» عن الصادق عليه السلام: «إنّما شدّد في تحريم الربا، لئلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف قرضاً أو رفداً».

أقول: الرفد بمعنى الصلة و العطيّة، و قد مرّ سابقا ما يتعلّق بهذه الرواية.

وفيه أيضاً: عن عليّ عليه السلام: «إذا أراد الله تعالى بقرية هلاكاً، ظهر فيهم الربا».

أقول: الهلاك أعمّ من الهلاك المعنوي و الظاهري.

***

ما ورد في تفسير مفردات الآية:

في «الدر المنثور»، عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: يأتي آكل الربا يوم القيامة مختبلاً يجرّ شقّيه، ثم قرأ: **﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾**».

أقول: ما ذكره ﷺ هو عادة نوع المصروعين في الدُّنيا.

وفي «الكافي» عن أحدهما عليهما السلام في قوله تعالى: **﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾**، قال عليه السلام: «الموعظة التوبة».

أقول: هذا تفسير بالمعنى الأخصّ.

وفي «التهذيب» عن محمّد بن مسلم، قال: «دخل رجل على أبي عبد الله عليه السلام من أهل خراسان قد عمل بالربا حتّى كثر ماله، ثم أنّه سأل الفقهاء فقالوا: ليس يقبل منك شيء حتّى تردّه إلى أصحابه، فجاء إلى أبي جعفر عليه السلام فقصَّ عليه قصّته، فقال أبو جعفر عليه السلام: مخرجك من كتاب الله عزّجلّ: **﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾**، قال عليه السلام: الموعظة التوبة».

أقول: يستفاد من هذه الرواية العموم، كما ذكرنا ذلك في كتاب البيع ـ فصل الربا ـ من «مهذب الأحكام».

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام:

«كلّ ربا أكله الناس بجهالة ثمّ تابوا، فإنّه يقبل منهم إذا عرف منهم التوبة.

وقال عليه السلام: لو أنّ رجلاً ورث من أبيه مالاً و قد عرف أنّ في ذلك المال رباً، و لكن قد اختلط في التجارة بغيره حلال، كان حلالاً طيّباً فليأكله و إن عرف منه شيئاً أنّه ربا، فليأخذ رأس ماله و ليردّ الزيادة».

أقول: هذه الرواية ظاهرة في اختصاص الحرمة بخصوص الزيادة، فلا شمول لها لجميع المال.

وفي «التهذيب» عن الصادق عليه السلام: «سئل عن الرجل يأكل الربا و هو يرى أنّه حلال؟ فقال عليه السلام: لا يضرّه حتّى يصيبه متعمّداً، فإذا أصابه متعمّداً فهو بمنزلة الذي قال الله عزّ و جلّ: **﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾**».

أقول: ظاهرها اختصاص الحكم بصورة العلم لا صورة الجهل به.

وفي «تفسير العياشي»، عن الباقر عليه السلام قال الله تعالى: «أنا خالق كلّ شيء وكلّت بالأشياء غيري إلّا الصدقة، فإنّي أقبضها بيدي، حتّى أنّ الرجل و المرأة يتصدّق بشق التمرة فأربيها كما يربي الرجل منكم فصيله و فِلوه، حتّى أتركه يوم القيامة أعظم من أُحد».

أقول: تقدّم ما يتعلّق بذلك.

وفي «تفسير العياشي» عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون عليه الدَّين إلى أجل مسمّى، فيأتيه غريمه فيقول: أنقذني، فقال: لا أرى به بأساً، لأنّه لم يزد على رأس ماله، و قال الله تعالى: ﴿**فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ**﴾».

أقول: لم يتحقّق في الفرض موضوع الربا، لأنّه مشروط بالزيادة، و هو منتف.

وفي «تفسير القمّي»: «لما أنزل الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا** ـ الآية ـ﴾، فقام خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا رسول الله، ربا أبي في ثقيف و قد أوصاني بأخذه عند موته، فأنزل الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**﴾».

أقول: حيث إنّ المال انتقل إلى الورثة فهم مأمورون بعدم أخذ الزيادة وردّها إلى صاحبها الذي كان معلوماً، و إنّ الوصيّة بالمحرَّم غير نافذة.

وفي «الدر المنثور»، عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**﴾، نزلت في بني عمرو بن عوف من ثقيف، و بني المغيرة من بني مخزوم، وكان بنو المغيرة يربون لثقيف، فلمّا أظهر الله تعالى رسوله على مكّة، وضع يومئذٍ الربا كلّه، فأتى بنو عمرو بن عمير، و بنو المغيرة إلى

عتاب بن أُسيد و هو على مكّة، فقال بنو المغيرة: ما جعلنا أشقى الناس بالربا؟ وضع عن الناس غيرنا. فقال بنو عمرو بن عمير: صولحنا على أنّ لنا ربانا. فكتب عتاب في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فنزلت الآية».

أقول: يمكن تعدّد الواقعة بين خالد و بين مَن ذكر في هذه الرواية.

وفي «المجمع» قريب منه و زاد: «فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: ألا إنّ كلّ رباً من ربا الجاهلية موضوع، و أوّل ربا أضعه ربا العبّاس بن عبد المطلب، و كلّ دم في الجاهلية موضوع، و أوّل دم أضعه دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كان مرضعاً في بني ليث فقتله هذيل».

وفي «الدر المنثور»: أخرج أبو داود، و الترمذي في «صحيحه»، و النسائي، وابن أبي حاتم، و البيهقي في «سننه»، عن عمرو بن الأحوص:

«أنّه شهد حجّة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ألا إنّ كلّ رباً في الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم، لا تَظلمون و لا تُظلمون».

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام قال:

«صعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر ذات يوم فحمد الله و أثنى عليه، و صلّى على أنبيائه، ثم قال: أيُّها الناس ليبلِّغ الشاهد منكم الغائب، ألا و مَن أنظر معسراً كان له على الله في كلِّ يوم صدقة بمثل ماله حتّى يستوفيه، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: **﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**، إنّه معسر فتصدَّقوا عليه بما لكم فهو خير لكم».

أقول: لابأس بأن يكون الإنظار صدقة و إن كان واجباً، كما أنّ دفع المال يكون صدقة و إن كان واجباً كالزكاة.

وفي «تفسير العياشي»، عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: **﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾**، أخبرني عن هذه النظرة التي ذكرها الله عزّ و جلّ، لها حدّ يعرف إذا صار

هذا المعسر لابدّ من أن ينظر، و قد أخذ مال هذا الرجل و أنفق على عياله، و ليس له غلة ينتظر إدراكها، و لا دين ينتظر محلّه، و لا مال غائب ينتظر قدومه؟

قال عليه السلام: ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام، فيقضي عنه ما عليه من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله، فإن كان أنفقه في معصية الله فلا شيء له على الإمام.

قلت: فما لهذا الرجل الذي ائتمنه و هو لا يعلم فيمَ أنفقه، في طاعة الله أو في معصيته؟

قال عليه السلام: يسعى له في ماله فيردّه و هو صاغر».

أقول: يحمل قوله عليه السلام «و هو لا يعلم فيمَ أنفقه» على ما قبل ظهور بذل المال في الحرام، فحينئذٍ يجب عليه السعي بعد الظهور و هو صاغر، فالأقسام أربعة:

الأوّل: العلم بصرف المال في الطاعة، فعلى الإمام أن يؤدي دينه.

الثاني: الشكّ ـ في الصرف في الحرام ـ مستمرّاً، و يحمل فعل المديون على الصحّة، فعلى الإمام أيضاً أن يؤدّي دينه.

الثالث: العلم بالصرف في المعصية، لابدّ له أن يسعى و يؤدّي دينه بنفسه.

الرابع: عدم العلم بذلك حين دفع المال إلى المديون، و بعد مدّة علم أنّه صرف المال في الحرام، فحينئذٍ يسعى و هو صاغر. و يستفاد جميع هذه الأقسام من الروايات المتقدّمة.

وفي «المجمع»، في قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾**، «اختلف في حدّ الإعسار، فروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: هو إذا لم يقدر على ما يفضل من قوته و قوت عياله على الاقتصاد».

أقول: حدّ الإعسار أمر إضافي يختلف باختلاف المديونين و عيالاتهم، والأزمنة و الأمكنة و مقدار قدرتهم على تحصيل المال، فلابدّ من الرجوع إلى

الحاكم الشرعي، و هو يرجع إلى أهل الخبرة.

وفي «الدر المنثور» عن ابن عباس، و السّدي، و عطية العوفي، و أبي صالح، وسعيد بن جبير: «أنّ آخر آية نزلت من القرآن قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ**﴾.

أقول: إنّ ذلك يناسب مع كثرة اهتمام القرآن بالتقوى، حدوثاً و بقاءً، بدواً وختماً.

***

بحث قرآني:

خلق الله تعالى الإنسان و أودع فيه قوّة يميّز بها الخير عن الشرّ، و النافع عن الضارّ، و ألهمه بعض الأُمور التي بها ينظّم شؤون حياته الفردية و الاجتماعية ويسعى إلى الكمال المعدِّ له، و بهما ترفَّع على سائر الموجودات في هذا العالَم، وكان له هذا المقام السامي، كما أنّ بهما استقامت خطواته و انتظمت أفكاره، و بهما يكافح في عيشه في هذه الحياة المليئة بالمتاعب و المشاكل، و لولا هذه الموهبة الربانية لكان للإنسان شأن آخر، و هو خلاف الحكمة في خلق الإنسان، الذي قد أبدع الله تعالى في صنعه، و خلق له الأرض و ما عليها ليعمّرها و يتزوَّد منها إلى العوالِم التي ترد عليه.

و بحكم هذين الأمرين ـ أي العقل و الفطرة ـ تحكّمت قواعد و أصول على جميع خطوات الإنسان و خصوصيّاته، و نظّمتها تنظيماً حسناً، و هي كثيرة يبحث عنها في علوم متعدِّدة.

ولكن تلك القواعد العقلية و الأُمور الفطرية قد تعرّضت لانحرافات وشكوك وشبهات بمرور الزمن، ممّا أوجب طمس كثير منها، و تعرّض الإنسان لاختلافات و مشاكل عجز عن حلِّها، و متاعب و هموم أثقلت كاهله، فأرسل الله

تعالى رحمة بعباده الرسل و الأنبياء، ليثيروا لهم دفائن العقول و يذكّروهم منسيَّ الفطرة، ويهدوهم إلى سواء السبيل، و يرشدوهم إلى الحقّ القويم، ليفوزوا بالسعادة الأبدية و يسعدوا في حياتهم.

وقد أنزل معهم الكتاب و الحكمة، التي تحتوي على المعارف الإلهيةالأحكام الشرعية، التي تبتني على حِكَم و مصالح نوعية، تجلب السعادة والخير للإنسان، و يصل بها إلى الكمال المطلق، و قد تكفّلت لجميع جوانب الإنسان الفردية و النوعية، و لم يهمل أمرا من الأُمور الجزئية، و جعل العمل بها من أجزاء الإيمان الصحيح و الوصول إلى السعادة في الدارين.

و أمّا إذا أهملها وخالف، حلّ في البلاء و الشقاء و سلب السعادة عن نفسه.

ومن الموضوعات التي اعتنى بها الشرع القويم الربا، و قد حرّمه الله تعالى وشدَّد النكير عليه، و جعل آكله محارباً لله تعالى و لرسوله العظيم، و بيَّن سبحانه و تعالى في ضمن الآيات المتقدِّمة أمرين هامّين، لابدّ من البحث حولهما وإمعان النظر فيهما، لأنّهما يتكفّلان جميع الآثار المترتّبة على هذه الكبيرة الموبقة:

الأمر الأوّل: قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ﴾**. و الآية الشريفة تضع الحدّ الفاصل في كلّ ما يقال في هذا الأمر الخطير، و ترشدنا إلى حقيقة من الحقائق القرآنية، التي تبيِّن الوضع الإنسانيّ عند انتشار ظاهرة الربا في المجتمع، و هي من ملاحم القرآن العظيم، وتحدّد سلوك الإنسان و أفعاله و أفكاره، و تبيِّن أنّ الربا يمنع الإنسان من القيام بالوظيفة التي قرّرها العقل و الفطرة، و يخرجه عن حالته الطبيعية المستقيمة الرشيدة، فلا يكون فكره صحيحاً منتجاً، و لا فعله متضمِّناً للخير و النفع، و شبّه سبحانه و تعالى حال الإنسان المتعاطي للربا بحال المصروع الذي خرج عن الاستقامة و الاستواء في أفكاره و أقواله و أفعاله، و هو تشبيه واقعي حقيقي. فهو

قد سلب عن نفسه تلك الحالة الهنيئة المطمئنة الآمنة القويمة، و صار قرين المشاكل و الآلام و الانهيار الفكري، و ترشد الآية الكريمة إلى معنى أبعد من ذلك، وهو أنّ الإنسان مع الربا لا يكون فكره قويماً و مستقيماً، فلا تفيده النظريات والقوانين التي يجعلها لحلّ مشاكله و لجلب السعادة إليه، فهي لا تكون منتجة، بل هي مجرّد أوهام تسكن إليها النفس برهة من الزمن، لتخفِّف عنها ما تكابده، و لكنّها تعود بأشدّ ممّا كانت أوّلاً، بعدما يرى عدم جدواها، و هذا هو الجانب المهمّ الذي يرشد إليه القرآن الكريم، ويؤكّد ذلك إتيان ضمير الجمع في قوله تعالى: **﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾**، يعني أنّ المجتمع الذي حلَّ فيه الربا لا يمكنه النهوض بالأمر و التأثير في رفع المشكلات، فضلاً عن الأفراد، و قد اتّضح صدق ما أفاده القرآن، فنرى في عالَمنا المعاصر بعد انتشار الربا عقم النظريات و القوانين التي وضعت في رفع المشكلات، و لا يشكّ أحد من الباحثين أنّ عالمنا المعاصر مع ما فيه من وسائل الراحة و التمتّع من الحياة، لكنّه من أشدّ الأوقات بُعداً عن الحقيقة و الواقع و العيش الهنيىء.

الأمر الثاني: قوله تعالى: **﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾**. و الآية ترشدنا إلى أنّ الربا يلازمه أثر آخر مهمّ في حياة الإنسان، و هو سلب الكمال عن الأشياء، وذلك لأنّ لكلّ شيءٍ طرفي كمال و نقص، و الإنسان بفطرته يسعى إلى الكمال، فهذا المال بجميع أصنافه ـ من النقود و الأمتعة و نحوهما ـ قد استخدمه الإنسان لرفع حوائجه المادّية و يستعين به في أُموره الأُخروية فهو محور المعاملات و عليه تدور المعاوضات، و وضع قواعد و قوانين تحدِّد التعامل به، و جعل الكمال فيه هو رفع الحوائج بالعدل و الإنصاف و إشباع الرغبات على الوجه الأحسن، و اعتبر التعدّي عن القواعد المضروبة و القوانين المقرَّرة ظلماً و عدواناً.

والقرآن الكريم يبيِّن أنّ الله تعالى يمحق بسبب الربا جميع الآثار المحبوبة لديه عزّ و جلّ، المترتّبة على المال من البركات، و إقامة المعروف، و سدّ جوعة الفقراء إلى غير ذلك ممّا هو كثير، و هذا هو المراد بالمحق الإلهي فيما يشاء.

وأمّا تكدس الأموال في هذا العالَم من الربا، فلا يكون محقّاً بالنظر الأوّلي بالنسبة إلى المرابي و غيره، و إن كان بالنظر الحقيقي الواقعي هو محق أيضاً، كما قال تعالى: ﴿**فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾.

وبالجملة: أنّ الله تبارك و تعالى يمحق بالربا الإنسانية الكاملة، فرداً و نوعاً، فيؤثّر في النفس الإنسانية، فيحل الفقر و الحرمان في المجتمع، و يجعل الفقير يحس بالذلّ و الهوان، ممّا يجعله مترقبا الفرص للانتقام ممّن سلب ماله و نيل حقوقه، فتكون النفوس في رعب دائم و خوف مستمرّ، و بالتالي فهو محق للأخلاق الفاضلة، و إيقاع الإنسان في سفاسف الأُمور و ذمائم الأخلاق، فيغلب الحرص والطمع. و محق لأبواب المعروف و الخيرات. هذاكلّه بالنسبة إلى الآثار الدنيوية.

وأمّا الآثار الأُخروية: فإنّ لها شأناً آخر، فإنّ لكلِّ معصية أثرها الخاصّ يظهر في عالَم الآخرة بما يناسب تلك المعصية، و يمكن أن تكون الآيات الشريفة الواردة في الربا ناظرة إلى جميع العوالِم، فهي تبيِّن حقيقة الربا من حيث هي، مع قطع النظر عن العوالِم و النشآت.

***

الآيـة ٢٨٢ ـ ٢٨٣

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمْ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾.

ذكر تعالى في هاتين الآيتين ما يقرب من عشرين حكماً، تتعلّق بأُصول المعاملات والمعاوضات، كالبيع والدَّين والرهن ونحوها، وهي قواعد نظامية ثابتة في فطرة العقلاء، قرّرها سيِّد الأنبياء ﷺ بوحي من السماء.

وبمراعاتها يحفظ المال عن الضياع، و يرفع التنازع و الاختلاف بين أفراد الإنسان، و يصل كلّ ذي حقّ إلى حقّه، و العمل بها يوصل الناس إلى أغراضهم، ويحافظون على مالية أموالهم.

وقد أكّد سبحانه و تعالى على كثرة الاعتناء و الاهتمام بحقوق الناس، و بيَّن عزّ و جلّ أنّ العمل طريق التقوى، بل هي و العمل الصحيح متلازمان، و أنّ التقوى من موجبات رحمة الله تعالى بالعبد، و أنـّها بمنزلة روح العمل. و قد ذكر سبحانه في الآيات المتقدِّمة الإنفاق و الصّدقات، و قد وعد الوعد الجميل للمنفقين، ثمّ بيَّن حرمة الربا في آيات تنذر بالخطر، و توعّد الآكل للربا بالعذاب الشديد، و في هاتين الآيتين يبيِّن الله عزّ و جلّ أُصول المعاملات. ففي الأُولى بـذل و عـطاء، و في الثانية تحذير عن الابتزار و سلب الأموال من دون عوض و الظـلم. و فـي الثالثة بيان لكيفيّة حفظ الأموال و نقلها من حال إلى حال.

ومن ذلك يعرف نظام الإسلام بالنسبة إلى الأموال، فهو من جانب يرغِّب إلى الإنفاق و البذل و الإعطاء، و يذمّ حفظ المال و جمعه، و ينهى عن الركون إلى الدُّنيا و زبرجها. و من جانب آخر يحفظ الأموال عن الضياع و يـحرِّم الابـتزاز، فكان الحدّ الوسط بين الإفراط في حب المـال و جـمعه، و التـفريط فـي بـذله و عطائه.

ونحن نذكر في التفسير مجموعة الأحكام الشرعية التي تضمّنتها الآيتان المباركتان على نحو الإيجاز، و التفصيل مذكور في الكتب الفقهية.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾**.

الدَّين ـ بفتح الأوّل ـ: اشتغال الذمّة بما يتعلّق بالغير، مالاً كان أو حقّاً، و له

استعمالات كثيرة في القرآن الكريم، و الدِّين ـ بالكسر ـ الطاعة و الجزاء، ويستعمل في الشريعة و الملّة، و يمكن فرض الجامع القريب بين اللفظين، كما لايخفى، فيكون اللفظان من المشترك المعنوي دون اللفظي.

والتداين: التعامل بمعاملة فيها دين، سواء كانت المعاملة بيعاً، أو قرضاً، أو نحو ذلك.

وإنّما أتى بصيغة التفاعل، لتقوّم الدّين باثنين، الدافع و الآخذ، مع أنّه ترغيب إلى المجاراة، يعني أنّه كما احتجت إلى الدَّين و دفع إليك غيرك، فلتكن أنت أيضاً كذلك.

ويمكن أن يكون المراد بالتداين مداينة بعضهم بعضاً، فيكون قوله تعالى: ﴿**بِدَيْنٍ**﴾ تأكيداً.

والكتابة: الفرض و الثبوت، قال تعالى: ﴿**وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[1]، والكتاب في الأصل مصدر يطلق على المكتوب.

والأجل: المدّة المضروبة للشيء تقديراً من الله تعالى، كأجل حياة الإنسان، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[2]، ويطلق على الجعل المقرّر في المعاملات و الدّيون. و هو من المفاهيم القابلة للتشكيك قلّةً وكثرةً.

والأجل المسمّى: هو الأجل المضروب المعلوم للطرفين، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ**﴾[3].

---

١ . سورة التوبة: الآية ١٢١.

٢ . سورة الحجر: الآية ٤.

٣ . سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

ويستفاد من الآية الشريفة حكمان:

الأوّل: أنّه لابدّ أن يكون أمد الدَّين معيّناً لا جهالة فيه، بذكر الأجل المعيَّن.

والثاني: الأمر بكتابة الدَّين و الأجل، دفعاً للضرر و حفظاً للحقوق، لأنّ ذا الأجل يكون معرّضاً للنزاع و الأوهام. و الأمر للإرشاد إلى ما ذكر من الحكمة، فلايستفاد منه الوجوب، و يدلّ عليه قوله تعالى: **﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾**، و إجماع الأصحاب، و عمل المتشرّعة. و إطلاق الآية الشريفة يشمل المباشرة للكتابة و التوكيل فيها.

قوله تعالى: **﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾**.

بيان لكيفيّة الكتابة، و شروطها، و من يتولّاها. فبيَّن سبحانه أنّه يشترط في الكاتب أمران:

الأوّل: العدالة.

الثاني: العلم بالأحكام كما يأتي.

والعدل بمعنى الاستقامة و الاستواء في الدِّين للدِّين، و احترزنا بالقيد الأخير بما إذا كانت الاستقامة في الدِّين لا للدِّين، فإنّها حينئذ نفاق و ليست بعدل، بل قد يكون شركاً و كفراً، كما في المرائي الذي يُدعى يوم القيامة بأربعة أسماء منها: يا مشرك، يا كافر.

والمعنى: و ليكن الكاتب بين المتعاملين بالدَّين عادلاً سوياً بالنسبة إلى المتعاملين، و حقيقة المعاملة، و الأجل، و الشروط، و نحو ذلك، و لا غرض له إلّا بيان الحقّ.

والأمر للإرشاد كما ذكرنا، و هو أعمّ من أن يكون الكاتب أحد المتعاملين أو غيرهما.

وإنّما ذكر سبحانه ﴿بَيْنَكُمْ﴾؛ لأنّ الغالب أنّ الكاتب من غير المتعاملين، لندرة الكتابة في عصر النزول.

وإنّما قدَّم صفة العدالة على غيرها؛ لأنّ بالعدل تقوم السّماوات و الأرض، ولأنّ غيرها مع فقدها لا ثمرة فيه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾.

هذا هو الأمر الثاني، أي العلم بالأحكام و شؤون المعاملة، و ما يعتبر فيها، لتخلو الكتابة عن الوهم و التقصير، لأنـّها حجّة معتبرة، و هي سند بينهما لحفظ حقوقهما.

وما علّمه الله، أعمّ من أن يكون بواسطة أنبيائه، و رسله، أو ما أرشد العقل إليه، و النّهي فيها للتنزيه و الكراهة.

ويستفاد من الآية الشريفة: التشديد في تثبيت الدِّين، و أنّ صنعة الكتابة من الواجبات الكفائية، التي يتقوّم نظام العالَم بها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾، يدلّ على النّهي عن ردّ الدّعوة إلى أمر من الأُمور التي تكون فيها مصلحة النوع، و استحباب تلبيتها.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾.

أي: فليكتب للناس شكراً لما أنعم الله تعالى عليه، و مراعاة لحقوق الناس، أو هو تأكيد في تثبيت الدَّين، و سياق الجملة يفيد أنّ الأمر للندب لا الوجوب.

قوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾.

والإملاء يأتي بمعنى الإظهار و البيان على المستفيد.

و الإملال: الكتابة، ويمكن أن يرجع اللفظان إلى جامع قريب، و هو

الإثبات، فإن كان على شخص فهو إملاء، و إن كان في مكتوب فهو إملال.

أي: و ليظهر المدين و يلق ما عليه من الدَّين و خصوصيّاته على الكاتب ليكتب ما يذكره فيكون حجّة بينهما.

قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً﴾.

البخس: هو النقص على سبيل الظلم، و له استعمالات كثيرة في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٢].

أي: و ليتّق ـ الذي عليه الحقّ، و هو الذي يملي ـ الله ربه في إملائه و يلقيه كاملاً، و لا ينقص من الحقّ شيئاً.

وإنّما أمر سبحانه بالتقوى للترهيب، فإنّ الله عليم بالأمور و قادر عليه بيده عقابه، و نهى عن البخس و الظلم، لأنّ الإنسان مجبول على دفع الضرر، و الطمع في جلب النفع إليه.

والأمر للاستحباب، و هو و إن كان متوجّهاً لمَن عليه الحقّ، لأنّه عارف به وبسائر خصوصيّاته، فيكون إملاؤه حجّة للدائن، يرجع إلى المكتوب عند المجادلة والمماراة. و لكن يجوز لغيره الإملاء، أو يكتب الكاتب نفسه ما يعرفه من الحقّ وشؤونه، بعد إلقائه على المديون و اعترافه به.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ

---

١. سورة هود: الآية ٨٥.

٢. سورة الأعراف: الآية ٨٥.

يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ .

السفيه :هو الذي ليست له حالة باعثة على حفظ ماله و الاعتناء بحاله ، و لا يتحفظ عن المغابنة ، و لا يبالي بالانخداع ، و هي قد تكون لكثرة الانقلاع عن دار الغرور و الاقتراب إلى عالَم النور و السرور ، فهي حالة ممدوحة ، و فيها ورد قول بعض الأكابر : «نرجو شفاعة مَن لا تقبل شهادته» .

و قد تكون لغير ذلك ، و هي حالة مذمومة ، و قد ورد لها أحكام خاصّة في الكتاب و السنة .

والمراد **بالضعيف** أي: الضعيف في عقله، وهو المجنون والصغير والأبله والخرف.

والمراد **بمن لا يستطيع أن يملَّ هو**: مَن لم يقدر على الإملاء ، أو بيان الخصوصيّات التي جرت عليها المعاملة ، كالأخرس و نحوه .

والولي : مَن يتولى الأمر و يديره ، و هو إما تكويني ـ كولاية الله تعالى على ما سواه ، و ولاية الأب على أولاده القاصرين ـ أو شرعي ، أو عرفي ، و عموم الآية الشريفة يشمل الأقسام الأخيرة مترتّبة فيملي بالعدل بلا زيادة و نقيصة ، و يبيّن جميع الخصوصيات المطلوبة .

وإنّما وضع الظاهر موضع المضمر في قوله تعالى : **﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾** ، لرفع الإبهام في رجوع الضمير إلى الكاتب المذكور سابقاً .

كما أنّ ذكر الضمير في قوله تعالى : **﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾** ، لبيان أنّ الأخير يخالف المتقدّمين ، فإنّه يشترك مع وليّه ، بخلاف الفردين المتقدّمين ، فإنّ الوليَّ فيهما مستقلّ في الولاية .

قوله تعالى : **﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾** .

الاستشهاد: طلب الشهادة، و الشهيد صفة دالة على الثبوت، و الشاهد من الشهود و الحضور، لأنّ المشهود به لابدّ أن يكون حاضراً لدى الشاهد، قال نبيّنا الأعظم ﷺ مشيراً إلى الشمس: «على مثلها فاشهد أو دع»، وبسط الصادق عليه السلام كفّه و نظر إليها فقال: «على مثل هذا فاشهد»، وسمّي الشهيد به، لحضور رحمة الله و حضور ملائكة الرحمة لديه.

وإنّما أمر سبحانه بالشهادة على الأموال و الحقوق و الدّيون، للاستيثاق ولدفع الخصومة و النزاع.

ويستفاد من الآية الشريفة: اشتراط الذكورة، فلا تقبل شهادة النساء إلّا على ما يأتي من التفصيل.

و الرجولة، فلا تقبل شهادة الصبيان.

و الإسلام، فلاتقبل شهادة الكفار.

و يدلّ على كلّ ذلك قوله تعالى: ﴿**مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾.

وأمّا اشتراط الوثاقة، فيدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾.

قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**﴾.

أي: و إن لم يتمكن أحد من إتيان الشاهدين الرجلين، فليستشهد رجلاً وامرأتين، و يشترط في هذه الثلاثة ما يشترط في الشاهدين الرجلين، لمكان البدلية. ممّن يرضاهم النوع في شهادتهم، و يعتمد الناس على شهادتهم، بأن يكون الشهداء من أهل الصّلاح و العدالة.

قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ**﴾.

الضلال هنا: بمعنى التيه و الخطأ، و الآية الشريفة تبيّن حكمة جعل شهادة

امرأتين مكان رجل واحد. أي لئلا تضلّ إحداهما فتذكّر الأُخرى بعد التشاور والتحاور بينهما، لبُعد النساء عن أُمور المعاملة، و قلّة ضبطهنّ لها من نوع الرجال.

وإنّما وضع سبحانه الظاهر في موضع المضمر في قوله تعالى: **﴿إِحْدٰاهُمَا الْأُخْرىٰ﴾**، لاختلاف معنى اللفظ في الموضعين، فإنّ المراد من الثانية إحداهما بعد ضلال الأُخرى، و المراد من الأُولى ضلال إحداهما لا على التعيين.

قوله تعالى: **﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذٰا مَا دُعُوا﴾**.

الإباء: الامتناع. أي لا يمتنع الشهداء إذا ما دعوا إلى تحمل الشهادة، ويحتمل أن يكون النهي عن الامتناع عن أداء الشهادة بعد تحمّلها، و يمكن حمل الآية المباركة على المعنيين، التحمّل و الأداء، بعد وجود الجامع القريب بينهما.

والنهي للتنزيه، كما في سائر أوامر و نواهي هذه الآية الكريمة، و لدلالة السنّة الشريفة عليه، إلّا أن يدلّ دليل على الحرمة.

قوله تعالى: **﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ﴾**.

السأم: الملالة، قال تعالى: **﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسٰانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾**[1]، والآية تؤكّد على التثبّت في الدِّيون و حقوق الناس، و عدم التهاون فيها، فإنّها مظنّة النزاع و الضياع.

والمعنى: و لا تملّوا عن كتابة الدَّين، صغيراً كان أو كبيراً، ذاكرين أجله وشؤونه. و إنّما قدّم الصغير للاهتمام به، أي لا تكون القلّة مانعة عن الكتابة.

قوله تعالى: **﴿ ذٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنىٰ أَلاَّ تَرْتَابُوا﴾**.

بيان للحكمة في الأحكام المتقدِّمة، و قد ذكر سبحانه ثلاثة منها.

---

١. سورة فصّلت: الآية ٤٩.

ومادّة (قسط) تأتي بمعنى العدل، وقد وردت هذه المادّة في القرآن كثيراً:

قال تعالى: ﴿**قَائِماً بِالْقِسْطِ**﴾[١].

وقال تعالى: ﴿**وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾[٢].

ويأتي القسط بمعنى الجور أيضاً، قال تعالى: ﴿**وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً**﴾[٣].

فهو من الأضداد. و لو جعلنا القسط بمعنى مطلق الميل، لم يكن من الأضداد، و لا من المشترك اللفظي، وحينئذٍ فإن كان إلى الحقّ فهو العدل و الإنصاف، و إن كان إلى الباطل فهو الجور و الاعتساف.

والمعنى: أنّ ما تقدّم من الأحكام في الكتابة و الإشهاد و غيرهما، أعدل طريق للتقوى، و هو المحبوب عند الله تعالى، و أحفظ للشهادة، و أعون على إقامتها على وجهها الصحيح، و أقرب إلى نفي الشكّ و الريب، فإنّها تدفع ارتياب بعضكم من بعض. و هذه الأُمور مطلوبة للناس مرغوب فيها.

ويستفاد من هذه الآية الشريفة: أنّ جميع تلك الأحكام إنّما تكون لأجل هذه الغايات الحميدة، فتكون الأوامر والنواهي فيها للإرشاد، لا للوجوب والإلزام.

قوله تعالى: ﴿**إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا**﴾.

أي: إلا أن تكون المعاملة و التجارة نقداً ليس فيها دين، و تتناقلون العوضين فيها بينكم، فيأخذ كلّ واحد عوض ماله من الآخر، ففي هذه الحالة

---

١. سورة آل عمران: الآية ١٨.

٢. سورة الحجرات: الآية ٩.

٣. سورة الجنّ: الآية ١٥.

لابأس في ترك الكتابة فيها .

قوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ .

أي : و استشهدوا في التبايع في التجارة الحاضرة ، و الأمر إرشادي للتأكيد على شدّة الحيطة في الأموال .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ .

يضار هو المضارّة بين اثنين ، و أصله يضارر بفتح الراء الأُولى إن كان الفعل مبنياً للمفعول ، و بكسر الراء إن كان غيره .

وكيف كان ، فالآية الشريفة تنهى عن الضرر و المضارّة بين الطرفين ، سواء كان أحد الطرفين الكاتب أو الشاهد ، و الآخر المتعاملين .

أي : لا يوقع الكاتب المتعاملين في الضرر بالتحريف في الكتابة ، و لا يوقع الشاهد الضرر على المتعاملين بشهادة الزور .

أو يكون المعنى : النهي عن الكتابة الضررية و الشهادة كذلك ، فليس على الكاتب و الشاهد إلّا أداء الوظيفة بلا ضرر ، فلا يدخل الضرر على الكاتب الشاهد بسبب الكتابة و الشهادة .

وإن تفعلوا المضارة و توقعوا الأطراف في الضرر ، فإنّ ذلك خروج عن الطاعة ، و هو كائن بكم و متحقّق فيكم ، ما لم تتوبوا و ترفعوا الضرر و الحيف عمن وقع الضرر عليه .

قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾ .

امتنان منه عزّ و جلّ بتعليم الأحكام الشرعية و المعارف الإلهية إذا تحقّقت التقوى . و وعد منه تعالى بتعليم مَن اتّقاه ، و الآية الشريفة قضية عقلية ، فإنّ النفس

الناطقة الإنسانية ليست من المادّيات المحضة ،كما هو ثابت بالوجدان والبرهان .
و لها نحو تجرّد ، فكلّ ما يفاض عليها لابدّ أن يكون من عالَم الغيب ، و أعظم أبواب عالَم الغيب إنّما هو باب التقوىٰ ، و هي الارتباط الخاصّ مع ذلك العالَم ، و لم يبلغ الأنبياء و الأوصياء و الصالحون إلى ما بلغوا من العلوم المعارف الإلهيّة إلّا بالتقوى ، و تحمّل المصاعب و المتاعب في جنب الله تعالى ، و الحرمان عن جملة من الشهوات و المستلذّات ، و ليست التقوى سبباً تامّاً في إفاضة العلم ، بل لابدّ من تسبيب سائر الأسباب ، و لكن التقوى بمنزلة الروح لها .

ولعلّ إلى ذلك يشير تخلّل واو العطف وتكرار اسم الجلالة **﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾**.

والتقوى تصفِّي القلب من الكدورات المادِّية ، فيستعدّ لإفاضة النور عليه .

وعن جمع من الإشراقيّين أنّ العلم إنّما يكون بتصفية النفس و تطهير القلب عن كلّ دنس و ريب ، و قد ورد في الحديث :

«ليس العلم بكثرة التعليم و التعلّم و إنّما هو نور يقذفه الله في قلب مَن يشاء».

وفيه أيضاً : «مَن عمل بما علم ، ورّثه الله علم ما لا يعلم» .

وفي ذلك أحاديث كثيرة ، و التجربة أكبر شاهد عليه .

وفي الآية المباركة الموعظة الحسنة و التحريض إلى التقوى و العمل بما أنزله الله من الأحكام ، فإنّه طريق إلى العلم الصحيح النافع .

قوله تعالى : **﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** .

أي : إنّ الله عليم بحالكم و ما هو الأصلح لكم في الدُّنيا و الآخرة ، فاتقوه ليرشدكم إليه .

والآية الشريفة بمنزلة التعليل لما تقدّم، و قد وضع الظاهر موضع المضمر لبيان أنّه المطلوب، و هو الله العالِم بكلّ شيءٍ.

قوله تعالى: **﴿وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾**.

بيان للأعذار المانعة من الكتابة، فيكون استثناء من الأحكام السابقة يستفاد منه أهمّية الاستيثاق على الأموال عن الضياع.

ومادّة **(رهن)** تأتي بمعنى الدوام و الاحتباس، ومنه احتباس العين وثيقة على الدَّين، و لم تستعمل في القرآن الكريم إلّا في موارد ثلاثة؛ أحدها المقام، والثاني قوله تعالى: **﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾**[1]، وقوله تعالى: **﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾**[2]، وهي كثيرة الاستعمال في غيره، ففي الحديث عن نبيّنا الأعظم صلى الله عليه وآله: «إنّ أنفسكم مرهونة بأعمالكم»، يعني أنّه لا خلاص للنفس، و أنّها محبوسة لا يمكن فكّها إلّا بالعمل الصالح، كما أنّه لا خلاص للمال المرهون إلّا بأداء الدَّين، و قال الشاعر:

إن يقتلوني فرهن ذمّتي لهم ... بذات و دقين لا يعفو لها أثر

والرهن: مصدر رهنت الشيء و أرهنته، و ربما يطلق على المال المرهون، وهو كثير كما في الآية الشريفة.

والقبض: هو الاستيلاء على الشيء، و هو من الأُمور الإضافية تختلف باختلاف الجهات و الخصوصيّات و القابض من أسمائه المباركة، أي أنّ جميع ما سواه تحت إرادته الكاملة جلّت عظمته، قال تعالى: **﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾**[3].

---

١. سورة الطور: الآية ٢١.

٢. سورة المدثر: الآية ٣٨.

٣. سورة الزمر: الآية ٦٧.

والمعنى : و إن كنتم مسافرين و لم تـجدوا كـاتبا يكـتب الدَّيـن بـالكيفيّة المطلوبة و أردتم الاستيثاق على دينكم ، فاستوثقوا برهن تقبضونه ، و قوله تعالى : ﴿**فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ**﴾ ، أي أنّ التوثيق رهان مقبوضة ، كما كان في الكتابة والشهادة .

والمستفاد من الآية الشريفة : أنّ السفر عذر من الأعذار المانعة من الكتابة والإشهاد ، فلا يكون شرطاً لصحّة الرهن ، و إنّما ذكره تعالى بالخصوص ، لأنّه الغالب في الأعذار لقلّة الكتابة و الكاتب في الأعصار القديمة ، لا سيما في السفر . كما أنّ عدم الكاتب و الإشهاد ليس شرطاً لصحّة الرّهن ، فهو مشروع و صحيح مع تحقّقهما و ثبوتهما، فإنّ الاستيثاق مرغوب إليه وحسن، ولا يختصّ بـحال دون أُخرىٰ.

ثمّ إنّه وقع الكلام في أنّ القبض شرط في صحّة الرهن أو في لزومه ، أو لا يشترط فيه القبض ، و الظاهر من الآية المباركة هو الأوّل ، و يـدلّ عـليه بـعض الروايات ، و قد ذكرنا تفصيل الكلام في كتاب الرهن من «مهذب الأحكام» .

والرهن لا يخرج بالرهانة عن ملك الراهن ، بـل هـو بـاق عـلى مـلكه ، و للمرتهن استيفاء حقّه منه عند حلول الأجل و عدم وفاء الراهن للدَّين ، فتكون منافع العين المرهونة للراهن دون المرتهن ، و لا يجوز لكلٍّ من الراهن و المرتهن التصرّف في العين المرهونة إلّا بإذن الآخر ، كـما نسب إلى نـبيّنا الأعـظم ﷺ : «الراهن و المرتهن ممنوعان من التصرّف» ، و التفصيل موكول إلى الفقه .

قوله تعالى : ﴿**فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾ .

أي : و إن اعتمد بعضكم على بعض ، وكان مَن عليه الحقّ أميناً عند الدائن ولم يطلب منه وثيقة ، فإنّه يجب أن يؤدي المدين دينه كاملاً و لا يجحده ، و لا يغيِّر منه شيئاً ، و يستفاد من قوله تعالى : ﴿**أَمَانَتَهُ**﴾ عموم الحكم لكلِّ أمانة ، و منها الدَّين ،

فتشمل الوديعة و القرض و نحوهما ، فيكون المورد من تطبيق الكبرى على أحد المصاديق ، نظراً لعموم العلّة .

قوله تعالى : ﴿وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ﴾ .

أي : و ليتق المدين الله ربّه في أمر حقوق النـاس ، و يـتنزّه عـن مـخالفة أحكامه ، فلا يخوننّ في الأمانة ، و لا يجحدها بعد فقدان الوثيقة بينهما ، فإنّ الله تعالى به عليم ، وهو مالك أمره في الدُّنيا و الآخرة .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ .

«**آثم**» خبر إنّ «**وقلبه**» فاعل ، أو «**آثم**» مبتدأ و «**قلبه**» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، و الجملة خبر (إنّ) .

وكيف كان ، ففي قوله عزّ و جلّ من الفصاحة و البلاغة ما لا يخفى ، و هو من بديع البيان يكشف عن الضمير الإنساني بعد ارتكابه الآثـام و المـوبقات ، فـإنّ القلب بمنزلة القوّة المدبّرة للإنسان ، و هو مبدأ الشعور و التـعقّل ، تـرجـع إليـه أحاسيسه و منه تصدر إرادته و حركاته ، إذ ليس المراد من القلب اللحم الصنوبري الموجود في كلِّ متنفس ، و يصلح الجسد بصلاح القلب كما يفسد بفساده ، فإذا كان خالياً عن ظلمات الآثام و مصفّىً من كدورات المادّة كان الإنسان صالحاً مراقباً لنفسه ، متّبعاً لأوامر الله تعالى و منتهياً بنواهيه ، متّزناً في أفعاله و أقواله . و أمّا إذا كان فاسداً فلا يرجى منه الخير و قد طبع عليه ، و حينئذٍ لا يشعر بالحسن و القبح ، فيكون أصل الشرّ و مبعثاً على الفساد ، فلا تصدر أفعاله عن فكر و رويّة صالحة تنفعه في الدُّنيا والآخرة .

ومن ذلك يعلم الوجه في نسبة الإثم إلى القلب ، فإنّ فساد المبدأ و الأصل موجب لفساد غيره ، و يستفاد منه تغليظ الإثم أيضاً ، و إنّما قال تعالى : «آثم» دون

الفعل، للدلالة على أنّ الإثم متمكّن في القلب و دائم بدوام الإثم، وكتمان الشهادة من الكبائر، و قبحه العقلي ثابت عند كلٍّ أحد، فإنّ في كتمان الشهادة وقوع الظلم و الضرر على الناس و تضييع لحقوقهم و هدر لكرامتهم، وبالجملة فيه خيانة على مصلحة النوع.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾.

أي: و الله عليم بنواياكم و أعمالكم يجازيكم عليها، فلابدّ من مراقبة النفس والأعمال.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة أُمور:

الأوّل: تدلّ الآية المباركة على أهمّية حقوق الناس و وجوب مراعاتها والتحفّظ عليها، و قد ذكر سبحانه و تعالى أُموراً ثلاثة على تثبيتها: الكتابة، والشهادة، و الرهن، و لعلّ تأخير الرهن و تقييده بالسفر للإشارة إلى أنّه لا ينبغي للمؤمن أن يرتهن من أخيه المؤمن، فإنّ شرف الإيمان و عزّه يحملانه على الوفاء بالعهد و أداء حقّ الناس.

الثاني: قد ذكر سبحانه في الآية المباركة قواعد نظامية، لا تختصّ بعصر دون آخر و لا ملّة دون أُخرى، فهي صالحة في جميع الأعصار، و الشعوب، تحفظ بها الأموال عن الضياع، و يسلم الإنسان عن التشاجر و التنازع و يرتضيها العقل السليم و يوافق عليها الطبع المستقيم، و قد نبّه إليها القرآن الكريم قبل أن يصل الإنسان إلى المدنية الحاضرة و يقنّن قوانين لتنظيم المعاملات و حفظ الأموال وتحسين النظام الاجتماعي الاقتصادي.

الثالث: أمر سبحانه و تعالى فيما تقدّم من الآيات المباركة ـ مضافاً إلى ما ورد فيها من لزوم التحفّظ على أموال الناس ـ تنزيه النفس فيما بينها و بين الله تعالى عن الخيانة في الأمانة، و هي التقوى التي حرَّض القرآن عليها بأساليب مختلفة. و هي الأصل في جميع التشريعات السماوية، كما أنّها روح العمل و قوام الدِّين و الأصل في كلِّ تشريع.

الرابع: يحتمل في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وجهان:

أحدهما: أن يكون المراد الشهادة المتعارفة، كما مرّ في قوله تعالى بالنسبة إلى الدَّين: ﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾.

الثاني: شهود العوضين، و ملاحظة الجهات التي تختلف باختلافها الأغراض العقلائية، فتكون الآية في مقام نفي الغرر و الجهالة، و يكون مفادها مطابق للحكم الفطري، و يستفاد الوجوب الشرطي و الحكم الوضعي، أي بطلان البيع مع الغرر والجهالة، و يكون ما نسب إلى نبيّنا الأعظم ﷺ: «نهي النبيّ عن الغرر»، مقتبساً من هذه الآية الكريمة.

ويبعد الاحتمال الأوّل..

أوّلاً: أنّه لابدّ من حملها على مطلق الرجحان، لظهور الإجماع و السيرة العملية بين المسلمين، من حيث نزول الآية الشريفة على عدم الوجوب.

وثانياً: استنكار المتشرّعة الإشهاد عند ابتياع شيءٍ لو كان يسيراً، إلّا أن تحمل الآية المباركة على الأشياء الخطيرة، و هو يحتاج إلى دليل.

وثالثاً: أنّه لو كان المراد بها ذلك لكان ينبغي أن يأتي بلفظ الاستشهاد، كما في صدر الآية المباركة.

الخامس: يمكن أن يستفاد من إطلاق قوله تعالى: ﴿**وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ**﴾، صحّة إنشاء عقد البيع من المشتري بلفظ البيع أيضاً، كما هو المشهور بين أهل اللغة من أنّ هيئة التفاعل متقوّمة بالطرفين، خصوصاً في الاعتباريات التي أخفّ مؤونة من غيرها، ما لم يرد ردع من الشارع.

كما أنّه يمكن أن يستفاد منه صحّة إنشاء عقد البيع بلفظ (تبايعنا) من أحد الطرفين بعد رضائهما، و تحقّق سائر الشرائط، و بذلك يسقط جملة كثيرة ممّا أطنب فيه الفقهاء في المقام، فيكون هذا اللفظ قائماً مقام الإيجاب و القبول الذي أُطيل فيه الكلام.

السادس: يستفاد من قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾، أنّه لابدّ من علم اليقين بالعمل و سائر خصوصيّاته، و الاستيلاء على الجزاء ثواباً وعقاباً، و هذا هو الذي تطابقت عليه الكتب السّماوية، و العقل يحكم به حكماً بتّياً، لا ارتياب فيه.

ويستفاد من الآية الشريفة: أحكام فقهية مذكورة في كتب الفقه، و قد ذكرنا ما يمكن استفادته منها في ضمن التفسير، وفي «مهذب الأحكام» جملة أُخرى منها.

***

بحث روائي:

في «تفسير القمّي» في قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذٰا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ**﴾، قال: «روي في الخبر أنّ في سورة البقرة خمسمائة حكماً، و في هذه الآية خمسة عشر حكماً ـ و هو قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ**﴾، ثلاثة أحكام، ﴿**فَلْيَكْتُبْ**﴾ أربعة أحكام، ﴿**وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ**﴾ خمسة أحكام، و هو إقراره إذا أملاه، ﴿**وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً**﴾ و لا يخونه ستّة أحكام، ﴿**فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ**﴾، يعني ولي المال سبعة أحكام. ﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجٰالِكُمْ**﴾ ثمانية أحكام. ﴿**فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرىٰ**ـ إلى قوله تعالى ـ **وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مٰا دُعُوا**﴾ عشرة أحكام، ﴿**وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ**﴾ أحد عشر حكما. ﴿**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللّهِ وَأَقْوَمُ** ـ إلى قوله تعالى ـ **فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا**﴾ اثنا عشر حكماً. ﴿**وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ**﴾ ثلاثة عشر

حكماً. ﴿**وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ**﴾ أربعة عشر حكماً. ﴿**وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ**﴾ خمسة عشر حكماً».

وفي «التهذيب» عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ**﴾، قال: «ذلك في الدَّين إذا لم يكن رجلان، فرجل و امرأتان، و رجل واحد و يمين المدعي إذا لم تكن امرأتان، قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله و أمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم».

أقول: الحديث يدلّ على ثبوت أمر آخر في إثبات الأموال، و هو رجل يمين المدّعي، فيكون بمنزلة الشرح لآلية الشريفة.

وفي «الكافي»، عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا**﴾، قال عليه السلام: «لا ينبغي لأحد إذا دعي إلى الشهادة أن يقول: لا أشهد لكم».

أقول: ورد في مضمون ذلك روايات أُخرى كثيرة.

وفي «تفسير العياشي»، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ**﴾ قال: «قبل الشهادة».

وفي «الكافي» عن الصادق عليه السلام: «لا رهن إلّا مقبوضاً»، و في «تفسير العياشي» مثله عن أبي جعفر عليه السلام.

أقول: ذكرنا أنّ ظاهر الآية يدلّ على أنّ القبض شرط لصحّة الرهن، و لكن يمكن أن يقال إنّه طريق لتحقّق الاستيثاق، و لو حصل بلا قبض يكفي ذلك، كما في المصارف المتداولة في هذه الأعصار، و بذلك يمكن أن يجمع بين كلمات الأعلام في الفقه، فمَن اعتبر القبض فإنّما هو لأجل حصول الاستيثاق، و مَن لم يعتبره أي بعد حصوله.

وفي «الكافي» ـ أيضاً ـ: عن الصادق عليه السلام في قوله عزّ و جلّ: ﴿**وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**﴾ قال: «بعد الشهادة».

أقول: أي بعد التحمّل.

وفي «الفقيه»، عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى: **﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾** قال: «كافر قلبه».

أقول: هذا محمول على بعض مراتب الكفر.

***

الآية ٢٨٤

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾.

الآية الشريفة تثبت ملكية الله تعالى لجميع ما سواه، و هيمنته على خلقه وتدبيره لهم، و علمه بالجزئيات، فلا يخفى عليه شيء من أُمور الناس حتّى خطرات القلوب و ما تخفيه النفوس، و قد أثبت لنفسه محاسبة العباد و الجزاء على الأعمال، فيغفر لمَن يشاء و يُعذِّب مَن يشاء، لقدرته على كلِّ شيء، و هو دليل على وحدانيته و انحصار الأمر فيه عزّ و جلّ. و في تعقيب آية الدَّين بهذه الآية الشريفة، إرشاد إلى أنّ مخالفة الله تعالى أمر عظيم، تترتّب عليها آثار خاصّة في الدُّنيا والآخرة.

***

التفسير

قوله تعالى: **﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾**.

إثبات لملكيّته تعالى لمخلوقاته، ملكية حقيقية إيجاداً و إبقاءً و إفناءً و تربيباً، ومثل هذه الملكية مختصّة به، لا يمكن أن توجد لغيره، كما ثبت بالبراهين العقلية المفصّلة في علم الفلسفة الإلهية، و هو تمهيد لقوله تعالى: **﴿وَإِنْ**

﴿تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، وبمنزلة العلّة الفاعلية و الغائية له ، فيصير مجموع الآية المباركة من القضايا العقلية التي ذكرت فيها العلّتان المزبورتان ، و هي من أمتن القضايا وأشرفها ، كما هو ثابت في علم الميزان .

ولعلّ في تخلل كلمة العطف **﴿وَإِنْ تُبْدُوا﴾** إشارة إلى أنّ المعطوف من متمّمات المعطوف عليه ، فتكون المحاسبة على مضمرات القلوب و ما يبدو ، و جزاؤه بالغفران أو العقاب ، من صغريات إحاطته القيومية على ما سواه ، فوق ما نتعقّله من معنى الإحاطة ، فيكون تمام الآية بجميع أجزائها من أدلّة سعة إحاطته .

قوله تعالى : **﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾** .

البداء و الإبداء : بمعنى الظهور و الإظهار ، و هو خلاف الخفاء و الإخفاء ، وكلّ منهما مورد علمه تعالى ، وكلّ ما كان مورد علمه في عباده من جوانحهم وجوارحهم ، يكون مورد حسابه ، و هذا شأن جعل القانون لمن أحاط بجميع جهات قانونه و استولى عليها استيلاءً تامّاً ، و لكن لابدّ من الموازنة بين الاستيلاء على الخفايا و التعذيب عليها بحسب القوانين العقلية .

والمراد من قوله تعالى : **﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾** تلك الأُمور الكائنة في النفس ، التي تصدر الأعمال عنها و تكون أساساً لها ، فتشمل الملكات والأحوال والصّفات التي لها قرار في النفس ـ كالحب والبغض والحسد والحقد ونحو ذلك ـ فإنّها هي التي تكون قابلة للإظهار في الحركات الخارجية .

فيكون ما في النفوس على أقسام :

الأوّل : مجرّد الخطور والفكرة من غير عزم ثابت عليه وإيجاد مقدّمة من مقدّماته ، والمستفاد من مجموع الأدلّة السمعية أنّ مثل هذه الأُمور إن كانت من الخيرات والحسنات يُثاب عليها ، ويشتدّ ثوابها بحسب أهمّية الفعل .

والغرض من ذلك هو تحريض الناس على إضمار الخيرات والحسنات والابتعاد عن السيّئات والآثام، ولا عقاب على المضمر إن كان من السيّئات ما لم يبرز في عمل خارجي.

الثاني: الخطور مع العزم عليه.

الثالث: ما إذا حصل بعض المقدّمات على المضمر. ويظهر حكم هذين القسمين من القسم الأوّل بالفحوى.

الرابع: ما إذا حصل العمل الخارجي، فيترتّب عليه الثواب وينبسط على جميع المقدّمات حتّى الخطرات القلبية، ولا بأس بأن يجتمع في شيءٍ واحد ثوابات كثيرة من جهات متعدِّدة، فإنّ الله ذو الفضل العظيم، هذا إذا كان المضمر من الخيرات والحسنات والفضائل.

وأمّا إذا كان من غيرها، فقد ذكرنا أنّه لا عقاب ما لم يظهر في عمل خارجي، إلّا إذا كان الشخص من المقرّبين وأولياء الله تعالى، المتفانين في حبّه، فإنّ خطرات قلوبهم ممّا يحاسب عليه، وفي المأثور: «حسنات الأبرار سيّئات المقرَّبين».

وإن كان من العزم على الإثم والعصيان من دون فعل المعصية خارجاً، فلا ريب في أنّه نحو من التجرّي والطغيان، ولكن لا يترتّب عليه العقاب، فإنّ مقتضى الآيات الكثيرة والسنّة المقدّسة أنّ العقاب يترتّب على الأعمال الخارجية دون المنويات القلبية.

ومنه يظهر حكم ما إذا فعل بعض المقدّمات غير المحرّمة، ولم يفعل أصل الحرام المقصود، وأمّا إذا فعله فيستحقّ العقاب حينئذٍ على فعل الحرام، لا أن يكون العقاب انبساطياً بالنسبة إلى المقدّمات كما في الثواب، لبناء عادته عزّ وجلّ على التخفيف قد سبقت رحمته غضبه، هذا السبق ليس زمانياً فقط.

ومحاسبة ما في النفوس بالمعنى المتقدِّم ممّا تدلّ عليه النصوص الكثيرة كتاباً وسنةً:

قال تعالى: **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾**[2].

وغير ذلك من الآيات الشريفة.

ولكن المحاسبة من الله جلّت عظمته أعمّ من أن يكون في البين جزاءً منه عزّوجلّ على ما في النفوس، سواء في الدُّنيا أو في الآخرة، أو لا يكون فيهما معاً، لأنّ في نفس الاستيلاء على المحاسبة والإخبار عنها آثار خاصّة، هذا محصل ما يستفاد من مجموع الآيات الكريمة في مضمرات النفوس والجزاء عليها وما ورد في السنّة الشريفة.

ولكن للمفسِّرين في تعيين المراد من ذلك أقوالاً:

فقد ذهب جمع: إلى ثبوت المحاسبة والجزاء على كلِّ ما يرد القلب وما يضمره الإنسان في النفس، فيكون من التكليف بما لا يطاق، وحينئذ تكون الآية المباركة منسوخة بقوله تعالى: **﴿لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾** المذكور في الآية التالية.

وفساده واضح، فإنّ الله تعالى لم يشرّع ديناً فيه ما لا يطاق، وهو قبيح عقلاً، ويستحيل عليه عزّوجلّ، والآية غير ناظرة إلى التكليف بما لا يطاق، ولا عموم لها حتّى يشمله.

وذهب آخر: إلى أنّ الآية مختصّة بكتمان الشهادة، فهي مرتبطة بما سبقها

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

٢. سورة الإسراء: الآية ٣٦.

من الآيات.

وهذا أيضاً مردود بالإطلاق، وعدم اختصاصها به، كما هو الظاهر المعلوم.

وذهب ثالث: إلى أنّها مخصوصة بالكفّار.

ويرد عليه: ما ورد على سابقيه.

وقال رابع: بأنّ المراد بالإخفاء إخفاء العمل.

ولكنّه خلاف ظاهر الآية الشريفة.

قوله تعالى: **﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾**.

تفريع على ما تقدّم، فإنّ المغفرة والعذاب يتوقّفان على المحاسبة والعلم، ومشيئة الله تعالى لغفران مَن يشاء وتعذيب مَن يريد، عدل محض، لأنّها منبعثة عن العلم الأتمّ الأكمل والحكمة البالغة الكاملة، وعن عليٍّ عليه السلام في بعض حالاته الانقطاعية مع ربّه:

«اللّهُمَّ لا تفعل بي ما أنا أهله، فإنّك إن تفعل بي ما أنا أهله تُعذّبني ولم تظلمني، أصبحت أتّقي عدلك ولا أخاف جورك، فيا مَن هو عدل لا يجور ارحمني، اللّهمَّ افعل بي ما أنت أهله، فإنّك إن تفعل بي ما أنت أهله ترحمني، وإن تعذّبني فأنت غنيٌّ عن عذابي وأنا محتاج إلى رحمتك، فيا مَن أنا محتاج إلى رحمته ارحمني».

وإثبات المغفرة لما في النفوس يدلّ على أنّ لها شأنية العذاب، باعتبار ثبوتها وقرارها في النفس، بحيث تصدر الأعمال عنها، فتكون الجملة قرينة لما ذكرناه آنفاً من التفصيل في المضمرات.

قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**.

بيان العلّة للمحاسبة والمشيئة في الغفران والتعذيب، والقدرة من صفات

ذاته المقدّسة، كعلمه وحكمته، كما أنّ مالكيّته تعالى لما سواه كذلك، فيكون ما ذكر في الآية الشريفة معلَّل بصدرها وذيلها، وفي الآية من الإنذار والتخويف ما لا يخفى.

***

بحوث المقام

بحث دلالي:

يستفاد من الآية الشريفة ما يلي:

الأوّل: تثبت الآية الشريفة من الصفات لله تعالى صفة المالكية، والقدرة، والعلم، والربوبية العظمى، والحكمة البالغة، ومحاسبة الله تعالى لعباده، وهي من مهامّ صفاته العليا الذاتية، وهي تستلزم القيومية.

الثاني: يستفاد من قوله تعالى: **﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾**، علم الله تعالى بالجزئيات، ويمكن استفادة ذلك من سياق جملة من الآيات القرآنية والسنّة الشريفة، وعليه إجماع الأنبياء والمرسلين، بل يمكن إقامة الدليل العقلي عليه أيضاً.

ومَن نفى علمه تعالى عن الجزئيات تمسّكاً بأنّه يستدعي الآلات، وهو نقص بالنسبة إليه عزّوجلّ، فقد أخطأ، وما ذكره مغالطة فاسدة، وسيأتي في الموضع المناسب تفصيل الكلام في علمه عزّوجلّ إن شاء الله تعالى.

الثالث: تدلّ الآية الشريفة على أنّ المحاسبة من الله تعالى أعمّ من الجزاء، والمحاسبة منه عزّوجلّ تستدعي علمه بالجزئيات والكلّيات وبجميع شؤون العباد، وتستلزم قدرته على جميع ما سواه، فتكون في الإخبار بها آثار خاصّة، منها إراءة أعمال العباد الظاهرية والباطنية، وسؤاله عزّوجلّ منهم عن السبب في فعلها.

الرابع: يستفاد من هذه الآية وما في سياقها، لزوم مراقبة الإنسان لنفسه، وهي من أجلّ مقامات النفس، ولها مراتب كثيرة، وبعض تلك المراتب مبدأ السير

والسلوك، وبعضها الآخر غاية لها. كما لا يخفى على أهله، والمراقبة عن الحركات مبدأ، والمراقبة عن الخطرات غاية.

***

بحث روائي:

في «تفسير العياشي»، و«المجمع» و«التبيان» عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ...**﴾، «أنّ المراد ما يتناوله الأمر والنهي من الاعتقادات والإرادات، وغير ذلك ممّا هو مستورٌ عنّا».

أقول: هذه قرينة على أنّه ليس المراد من مورد المحاسبة مطلق ما يخطر بالبال وما تضمره النفوس، ما لم تكن مستقرّة في النفس، وإرادة فعليّة لحصول المراد خارجاً، وحينئذٍ فلا تختص المحاسبة بخصوص الجزاء على الأعمال الخارجية.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، قال:

«لمّا نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**﴾. قال: فاشتدّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله جثواً على الركب، فقالوا: يا رسول الله كلّفنا من الأعمال ما نطيق: الصلاة، والصيام، والجهاد، والصدقة، وقد أنزل الله هذه الآية ولا نطيقها. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربّنا وإليك المصير. فلمّا اقترأها القوم وذلّت بها ألسنتهم أنزل الله في أثرها: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ** ... الآية﴾. فلمّا فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا** ...﴾ إلى آخرها».

أقول: رواه جمع غفير عن أبي هريرة، وروي أيضاً قريب منه عن ابن عبّاس. كما روي النسخ أيضاً عن ابن مسعود وعائشة.

و روي أيضاً عن ابن عبّاس: أنّها نزلت في الشهادة وإقامتها وكتمانها.

فتكون الآية غير منسوخة.

وروي عن ابن عبّاس وعائشة: أنّ المراد بالآية تلك الأعمال التي لم يطلع عليها الحفظة.

وروي عن الربيع بن أنس: أنّ المراد بالمحاسبة ما يخبر الله العبد به يوم القيامة بأعماله التي عملها في الدُّنيا.

وروي عن عائشة: أنّ المراد بالمحاسبة ما يُصيب الرجل من الغمّ والحزن إذا همَّ بالمعصية ولم يفعلها.

وروي عن ابن عبّاس أيضاً في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ**﴾. فذلك سرائرك وعلانيّتك يحاسبكم به الله، فإنّها لم تنسخ، ولكن الله إذا جمع الخلائق يوم القيامة، يقول: إنّي أخبركم بما أخفيتم في أنفسكم، ممّا لم تطلع عليه ملائكتي، فأمّا المؤمنون فيخبرهم ويغفر لهم ما حدّثوا به أنفسهم، وهو قوله تعالى: ﴿**يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**﴾ يقول: يخبركم. وأمّا أهل الشكّ والريب فيخبرهم بما أخفوا من التكذيب، وهو قوله: ﴿**وَلكِنْ يُؤاخِذُكُمْ بِمٰا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾.

وروي عن ابن عبّاس تفسيرها بوسوسة النفس، أو حديث النفس، وبناء على جميع هذه الروايات تكون الآية محكمة وغير منسوخة.

أقول: الروايات في النسخ وعدمه متعارضة، مع أنّ رواية النسخ قاصرة السند، وعلى فرض اعتبارها معارضة بالمثل، ومخالفة لظاهر الكتاب، وفي مثل ذلك لابدّ أن يرجع إلى أصالة عدم النسخ عقلاً وشرعاً، كما هو ثابت في محلِّه. مع أنّ العقل يحكم بأنّه لا موضوع للنسخ فيما لا يعقل التكليف به، وهو الخطرات

القلبية الخارجة عن الاختيار.

وأما الروايات التي وردت في تفسير الآية الكريمة ممّا لا يدلّ على نسخها، إن رجعت إلى ما ذكرناه فلا بأس بها، وإلّا فلابدّ من طرحها.

***

بحث عرفاني:

خلق الله تعالى الإنسان كالمرآة للحقائق الواقعية والمعارف المعنوية، بل هو كالمرآة لصفات جلاله وجماله.

الحقّ في كثرة الأعيان إذ ظهرا ووجهه الأحديّ الذات ما كثرا
لكن كما شاهد الأعيان شاء يرى وجه الحقيقة في مرآة إنسان

هذا إذا كان الإنسان منقطعاً إلى الله تعالى ومنقاداً له من كلّ جهة، وأمّا غيره فلا يليق به هذا المقام، بل قد يكون كالأنعام.

فإذا كان للإنسان الاستعداد لأن يحكي حقائق الممكنات ممّا مضى وما هو موجود وما هو آت، فيجب أن يعتني بنفسه ويرعاها نهاية الرعاية ولا يسقطها عن الاعتبار، وإلّا تلحقها المهانة والصغار، لأنّها السبب الموصل إلى كلّ مطلوب، والرابط بين أهل الأرض والغيب المحجوب، فأيّ مكرمة لله على خلقه أعظم من هذه المكرمة، وأي موهبة له تعالى في عوالمه أفضل من هذه الموهبة، ومَن فعل ما يوجب درن هذه المرآة فقد جنى على نفسه وأضاع ما أُعدَّ له من النِّعم الباقيات، قال تعالى: **﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾**[1].

***

١. سورة التوبة: الآية ٧٠.

الآية ٢٨٥ ـ ٢٨٦

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾.

الآيتان الشريفتان من جلائل آيات القرآن الكريم، تشتملان على مضامين عالية، جمعت فيهما مجامع الكمال والسعادة، وفيهما أدب العبودية ونهاية الخضوع والتذلّل لله تعالى، في أُسلوب بليغ جذّاب، وفيهما خلاصة ما تضمّنته هذه السورة الشريفة، التي كان الغرض المتحصّل منها: الإيمان بالله تعالى، والعبودية له عزّوجلّ، والإيمان برسله وما أنزل عليهم، والطاعة له عزّوجلّ بالايتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه، والاتّقاء عمّا يوجب سخطه وعذابه، والإقرار بالبعث والنشور، وفيها قصص أهل الكتاب للعبرة منها واللجوء إليه سبحانه وتعالى عمّا أصابهم بسبب تمرّدهم وطغيانهم.

ومن بديع أُسلوب هذه السورة أنّها بدأت بالهداية للمتّقين وختمت

باللجوء إلى الله تعالى لطلب الهداية والغفران ، والإذعان بالطاعة الذي هو أمل المتّقين ، فيكون أوّل السورة كالعلّة الفاعلية ، وآخرها كالعلّة الصورية أو المادّية للأوّل ، وهما كالعلّة الغائية لنظام التشريعات السماوية ، نزلتا على مَن هو علّة غائية لنظام الخليقة والتكوين ، وقد ختمتا بطلب النصرة على القوم الكافرين ، وهي غاية دعوة الأنبياء والمرسلين والمؤمنين بالله تعالى ، ومضمونهما من القضايا العقلية التي تحكم بها الفطرة .

وفي الآيتين فضائل وآثار مهمّة ، نبّهت إليها السنّة الشريفة ، ولعظم منزلتهما عند الله تعالى كانتا في كنز تحت العرش .

***

التفسير

قوله تعالى : ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ .

إخبار عن تصديق الرسول والمؤمنين بما أُنزل إليهم من ربِّهم . وإنّما أفرد رسول الله ﷺ ، للإرشاد إلى أهمّية الإيمان بالله تعالى ، وأنّ الرسالة طريق إليه ، لبيان أنّه ﷺ أوّل المؤمنين ، كما في الآية الشريفة التي حكى الله عنه : ﴿**إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**﴾[1] ، وكذا قوله تعالى : ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**﴾[2] ، والاعتناء بإيمانه وتشريفاً له ﷺ ، كما هو دأب القرآن الكريم في تشريفه ، فيذكره ويذكر معه المؤمنين ، وهو كثير في القرآن قال تعالى : ﴿**فَأَنْزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾[3] .

---

١ . سورة الأنعام : الآية ١٦٢ ـ ١٦٣ .

٢ . سورة الزمر : الآية ١٢ .

٣ . سورة الفتح : الآية ٢٦ .

و(المؤمنون) إمّا عطف على الرسول وما بعده جملة مستأنفة ، أو أنّ ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ جملة ، و(المؤمنون) جملة أُخرى مستأنفة .

والخطاب إنّما هو بين أعظم الموجودات كلّها ، وبين أشرف مخاطب في الممكنات ، في محلّ هو أعلى مقامات القرب إليه تعالى ، الذي لا يصل إليه مَلَكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مُرسل ، والحالة هي حالة الجذبة الأحدية المطلقة لمقام الأحمدية المنقطعة إليها ، فاستشرقت من الشوارق المعنوية من المبدأ الحنّان ، بما لا يمكن تحديده بقلم ولا بيان .

والمراد بما أنزل إليه : جميع ما أُوحي إليه من المعارف والأحكام والسُّنن ، وجوامع كلماته المباركة .

قوله تعالى : ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ .

حكاية عن حال كلّ من الرسول والمؤمنين على وجه الانفراد؛ لأنّ الإيمان مطلوب من كلِّ فرد فرد فهو قائم بالفرد حقيقة ، بخلاف غيره ، فإنّه يشمل الجميع أيضاً ، ولذا حكى عنهم على سبيل الجمع كما في قوله تعالى : ﴿فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ .

وتفصيلٌ بعد إجمال ، اهتماماً بالإيمان ، وتعظيماً لشأنه ، فإنّ الإيمان بالقرآن الذي أُنزل على الرسول يدعوان إلى التصديق بالله تعالى وبالكتب والرسل والملائكة ، والقرآن حاوٍ على جميع ذلك إجمالاً وتفصيلاً . ولابدّ من الإيمان به على ما يليق وبالكيفيّة التي قرّرها .

والتصديق بالملائكة باعتبارهم سفراء الله تعالى إلى الأنبياء والرسل وحملة الوحي ، وأنّهم عباد مكرمون لا يعصون الله في ما أمرهم به ، ويفعلون ما يؤمرون .

والإيمان بالكتب الإلهية التي أنزلها الله تعالى لهداية البشر وسعادتهم ، وما

تضمّنته من المعارف والأحكام.

والترتيب طبيعي في سلسلة النزول، ولكن في سلسلة الصعود يكون الإيمان بالأنبياء والرسل أوّلاً، ثمّ بالكتب، ثمّ بالملائكة.

وأمّا الإيمان بالله تعالى، فهو محيط بجميع ذلك صعوداً ونزولاً.

قوله تعالى: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾.

حكاية عن مقولهم من دون ذكر القول، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا**﴾، لأنّ الإيمان استولى على قلوبهم، وملئت بحبّ الله تعالى ورسله، بلا تمييز بينهم، فهذا حال المؤمنين في إيمانهم، سواء أظهروا ذلك في القول أم لا.

وفي الآية الشريفة ردّ على أهل الكتاب وغيرهم، الذين يفرّقون في الإيمان برسل الله تعالى تعصباً، أو لأجل أغراض فاسدة، كما حكى عنهم الله تعالى في آيات متعدِّدة من القرآن الكريم.

والآية المباركة ترشدنا إلى قضيّة عقلية، وهي أنّ التفرقة بين الرسل غير معقولة؛ لأنّ الرسالة إنّما تكون عن واحد وفي واحد، والتبدّل الزماني وتفاوت الاستعدادات خارجان عمّا تتقوم به الرسالة، وقد ذكرنا في قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ**﴾[1]. ما يرتبط بالمقام.

قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**﴾.

حكاية عن قولهم، مع ذكر القول من دون ذكره في الحكاية السابقة، مع أنّهما في كلام واحد. وهو من بديع الأسلوب، وفيه إظهار لخضوع القائلين وخشوعهم.

---

١. سورة البقرة: الآية ٢٥٣.

وهو إخبار عن الطاعة والانقياد، فإنّ السمع يكنّى به عن القبول والإذعان، والإطاعة عن الانقياد، وهذا هو حقيقة الإيمان، سواء كان هذا القول شرحاً للإيمان بالله تعالى، يعني سمعنا قول الله وأطعنا تكاليفه، أو يكون شرحاً للإيمان بالرسل، يعني سمعنا قول الرسول وأطعنا أوامره ونواهيه، ويكون متعلّقاً بغفرانك. يعني سمعنا وأطعنا موجبات غفرانك، وهي الايتمار بالأوامر والانتهاء عن النواهي، فإنّ جميع ذلك صحيح ويرجع إلى شيءٍ واحد، وهو بيان حقيقة الإيمان، وهما يستعملان فيما هو المقدور وما يقبل الفهم، وغيرهما ليس بداخل تحت التكليف، فيكون الكلام تمهيداً لما سيأتي من نفي التكليف بما لا يطاق.

والسمع والطاعة من مقوّمات العبودية لله تعالى، بحيث تبعث السمع على العمل والطاعة على المحاسبة، وهما من حقوق الله تعالى على العبد، والالتزام بهما من العبد يكون قضاء لحقِّه عزّوجلّ عليه، ووفاءً لعهده مع الرب تعالى.

قوله تعالى: ﴿**غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾.

الغفران مصدر كالكفران، وهو بمعنى الستر، منصوب بفعل مقدر من لفظه أو غيره، أي اغفر غفرانك أو نسأل غفرانك.

ومن المقابلة بين السمع والطاعة وبين الغفران، يستفاد أنّ الأولين حقّاً لله تعالى على العبد، والثاني حقّ العبد على الله تعالى.

وإنّما حذف المتعلّق ليشمل جميع مراتب إحسانه تعالى، وتفاؤلاً من المؤمنين بأنّ الخير المحض لا يصدر منه إلّا الخير المحض، وأنّ أصل الإيمان الذي هو أرفع المقامات وأفضل الحسنات، يذهب السيّئات، فالمؤمن في الدُّنيا رهين نعمته، وفي الآخرة غريق رحمته.

وقد ذكروا الرب لما فيه التلطّف وبيان الاحتجاج على رحمته تعالى، أي

إنّنا مربوبون لا نملك من أمرنا شيئاً، وأنت الربّ الذي يرجع إليه العبد، فاغفر لنا.

وختموا الدُّعاء بالمصير إليه، اعترافاً منهم بالفقر والنقصان، وهو المرجع في الدُّنيا والآخرة، وقد طلبوا منه الغفران والستر عمّا يقع منهم في طريق الاستكمال والمصير إليه عزّوجلّ.

قوله تعالى: **﴿لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾**.

الوسع: الطاقة، ووسع الإنسان، أي ما تسعه قدرته وما تتحمّله طاقته، وهو يشمل جميع مراتب التكاليف وأبدالها، فهو ذو مراتب بحسب متعلّقه.

والكلام يحتمل أن يكون من الله تعالى إرشاداً إلى تقديسه في كماله ولطفه بعباده، وتعالياً عن القبح في التكليف بغير المقدور، وامتناناً على العباد.

كما يحتمل أن يكون من الرسول والمؤمنين إظهاراً لعدله ورأفته بهم.

والجملة كالنتيجة لما تقدّم في الآية السابقة ـ كما عرفت آنفاً ـ وتوطئة لما ذكر في الجملة الآتية.

والمعنى: إنّ الله لا يكلّف عباده بما لا يطيقون، ولا يحملهم على ما لا يقدرون، فللإنسان جزاء ما يكسبه من الخير حسب وسعه وطاقته، وعليها وزر ما اكتسبت نفسه من الشرّ، يوفي جزاء كلٍّ منهما ولا يظلمهم فيه.

وإنّما نسب الاكتساب إلى النفس توبيخاً واحتجاجاً عليه، فإنّه قد تحمّل في الشرّ من المشقّة والتكلّف، وهو يدلّ على أنّ في النفس عند الشرّ صراع بين العقل والشرع من ناحية، والنفس الأمّارة من جهة أُخرىٰ، فقد تحمّل المشقّة وإن كانت النفس إليه أحبّ وأعمل، لأنّه من مشتهياتها، بخلاف الخير، فإنّها مجبولة عليه، ولا يحتاج إلى المشقّة والاعتدال.

والآية الشريفة تدلّ على اختيار الإنسان في أفعاله، والرد على مَن يقول بالجبر، وما ورد فيها من القضايا العقلية التي تحكم بها الفطرة السليمة، قـرّرها الربّ الرؤوف على لسان نبيِّه العظيم، بدلاً عن لسان الأُمّة، فسأل ربّه فأرشدهم الله تعالى إلى ما يحفظهم ويقيهم وما هو الأصلح لهم.

قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾.

مادّة (**نسي**) تأتي بمعنى الترك والتأخير والإهمال، وهي كثيرة الاستعمال في القرآن الكريم والسنّة الشريفة، ولعلّ أعظمها على القلوب قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا**﴾[٢].

والنسيان في أمثال هذه الموارد بمعنى الترك. وفي الحديث: «صلة الرحم مثراة للمال ومنسأة للأجل»، وهي بمعنى التأخير.

والسهو والنسيان والخطأ والغفلة، لها جامع قريب، وهو سقوط الالتفات والتوجّه التفصيلي في النفس عن المعنى فعلاً. والاختلاف إنّما هو بلحاظ أصل المعنى في الذاكرة أو الحافظة أو أصل المخ، على تفصيل مذكور في محلّه.

وطلب نفي المؤاخذة على النسيان والخطأ، باعتبار ما جبل الإنسان عليه من الضعف والفتور، وهما قد يقعان بسبب التساهل والتقصير في التحفّظ على مقدّمات التكليف، فطلبوا من الرب الرحيم أن لا يؤاخذهم على ذلك، كما كان على العكس بالنسبة إلى الذين من قبلهم، وطلبوا منه الهداية والتوفيق والرشاد، لئلا يقعوا فيما يوجب النسيان والخطأ، لما عرفوا من أنفسهم الضعف.

---

١. سورة الحشر: الآية ١٩.

٢. سورة الجاثية: الآية ٣٤.

وإنّما قدّم النسيان لكثرة ابتلاء الإنسان به، حتّى قيل إنّ اشتقاق اسمه منه.

وإنّما أدخل الرسول نفسه في زمرة المؤمنين، وطلب نفي المؤاخذة على النسيان والخطأ، باعتبار أنّه ﷺ من حيث ذاته معرّض لذلك، وإن كان باعتبار حضوره لدى الله تعالى واعتصامه به في جميع حالاته، معصوماً منزّهاً عن ذلك كلِّه.

قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا**﴾.

الإصر: الضيق والحبس، والمشقّة، ولم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم إلّا في ثلاثة مواضع، أحدها المقام. والثاني قوله تعالى: ﴿**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**﴾[1]، والثالث قوله تعالى: ﴿**وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي**﴾[2]، أي العهد الضيق الشديد. والمراد به التكاليف الشاقّة، كما أنّ المراد من ﴿**الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا**﴾ أهل الكتاب.

والإصر الذي حمل على غيرنا لم يكن بجعل أوّلي، بل كان بسبب تمرّدهم ولجاجهم وأعمالهم الفاسدة، قال تعالى: ﴿**وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾[3]. وقد حكى الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم كثيراً منها، وتقدّمت قصّة ذبح البقرة في هذه السورة، ويستفاد ذلك أيضاً من قوله تعالى: ﴿**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**﴾[4]، حيث

---

١ . سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

٢ . سورة آل عمران: الآية ٨١.

٣ . سورة الأنعام: الآية ١٤٦.

٤ . سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

نسب الإصر إلى أنفسهم؛ لأنّهم السبب في تحمّله، وفي هذه الآية نسب التحمّل إلى الله تعالى باعتبار مجرّد المنشئية، وليس هو من التكليف المنفي عنه عزّوجلّ عقلاً، لأنّه ممّا اختاره الإنسان بسوء اختياره، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: **﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾**[1]، فإنّه يدلّ على نفي الحرج في كلّ دين سماوي، سواء كان ملّة إبراهيم عليه السلام أو شريعة موسى، وعيسى، ومحمّد عليهم السلام، التي هي تابعة لملّة إبراهيم عليه السلام.

إن قيل: إنّ التكليف يلازم المشقّة والثقل، لأنّه من الكلفة وهي المشقّة.

يُقال: إنّ كون التكليف ملازم للمشقّة أعمّ من كونه فوق الطاقة وما لاتسعه قدرة الإنسان، أو ضيّقاً حرجياً، بحيث يحتمل المشقّة الشديدة، مع أنّ التكليف بالأحكام أمر يجوّزه العقل ولا مانع فيه، فإنّ إهمال الإنسان من كلّ جهة قبيح، وهو ممتنع على الله تعالى، بل إنّ إهماله إهمال للنظام الكياني كلّه.

وبملاحظة قبح التكليف بما لا يطاق، يكون التكليف الممدوح هو الذي لايكون فيه العسر والحرج، وهو من الواجبات المستقلّة العقلية النظامية.

وإطلاق الآية الشريفة يشمل جميع التكاليف الشاقّة، حتّى التكاليف الامتحانية التي اُبتليت بها الاُمم السابقة، والتكاليف التي يضعها الإنسان على نفسه على سبيل التخيّل والوسواس، التي هي خلاف الأدلّة الشرعية الواصلة إلينا، ففي الحديث «الدِّين يسر، ولا تعسِّروا»، وقد اعتبرها الإمام الصادق عليه السلام من إطاعة الشيطان، حيث قال: «وأي عقل له وهو يطيع الشيطان»، أعاذ الله تعالى عباده منه، فيكون معنى الآية الشريفة: ربّنا ألهمنا الرشاد والتوفيق لترك ما يوجب جميع ذلك.

---

١. سورة الحجّ: الآية ٧٨.

وفي الآية كمال الامتنان على أُمّة محمّد ﷺ والبشارة لهم.

قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾.

الكلام في هذه الآية الشريفة كالكلام في سابقتها، فإنّ التكليف بما لا يطاق قبيح عقلاً، وهو محال على الله تعالى، بل المراد نفي وإبعاد ما يوجب الوقوع في المشقّة والتعب الشديد، كالابتلاء والامتحان وجزاء الأعمال السيّئة في الدُّنيا والآخرة. أي لا توقعنا فيما يوجب هذه الأُمور بسوء اختيارنا.

وفي تكرار لفظ الرب في هذه الموارد، رجاء بعث صفة الرحمة من الرب، وإظهار العبودية في المربوب، وقد ذكرنا في سورة الفاتحة أنّ في هذا الاسم الشريف خصوصيّة لم تكن في غيره عند الدُّعاء، ولذا كان الأنبياء والصالحون يذكرونه في حالاتهم الانقطاعية مع الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿**وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا**﴾.

العفو: إذهاب أثر الشيء، والمراد به محو آثار المعاصي والذنوب.

والمغفرة: الستر، أي الصفح عن الذنوب وإسقاط حقّ العقوبة والعذاب.

والرحمة تشمل الجميع.

ويستفاد من هذه الآية الشريفة أدب الدُّعاء، فإنّ الذنوب والآثام تجلب آثاراً خاصّة، وتوجب العقوبة والعذاب، فطلبوا محو الآثار أوّلاً، وإسقاط حق العقوبة ثانياً، والرحمة في جميع الأحوال من التوفيق والسداد.

ويختلف طلب المغفرة في هذه الآية عنه في صدرها، فإنّ في هذه إنّما يكون عن الذنوب، والنقص الحاصل من جهة الخطاء والنسيان، وارتكاب ما يوجب الوقوع في المشقّة والإصر.

وأمّا الغفران في قوله تعالى: ﴿**غُفْرَانَكَ رَبَّنَا**﴾ إنّما هو مطلق يشمل جميع

الحالات والأُمور.

ويحتمل أن تكون هذه الجملات الثلاث مقابلةً لتلك الدعوات، فالعفو يكون عمّا يصدر من الإنسان، نسياناً أو خطأً؛ لكثرة وقوع المكلَّف في المخالفة بسبب التقصير في التكليف ومقدّماته. والغفران للذنوب والصفح عن العقوبة بالنسبة إلى ما يوجب الإصر، والرحمة بالنسبة إلى ما لا طاقة لنا به.

قوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾.

جملة مستأنفة، أي أنت وليّ أمرنا وملجؤنا في جميع أُمورنا، وفي ذكره بالخصوص لإظهار العجز والعبودية له تعالى، وجلب رأفته وعطفه على مَن لا ملجأ له إلّا إليه.

قوله تعالى: ﴿فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

دعاء لطلب النصرة على القوم الكافرين، الذين يقفون في سبيل نشر الدعوة الإلهية ودين الحقّ.

والنصرة على الكافرين مطلقة تشمل النصرة المعنوية بحسب المعارف والأحكام، والآداب، ومكارم الأخلاق. والنصرة الظاهرية التي تتوقّف على إقامة الدِّين، والعمل بالشريعة، ونبذ الفرقة والاختلاف. وهي غاية دعوة الأنبياء والمرسلين، فإنّ بها يتحقّق ثبات الدِّين واستمراره وإقامته.

والآية المباركة بصدرها وذيلها تتضمّن الدُّعاء بالتوفيق والسداد لتحمّل الدِّين بعد حدوثه، وبقائه وإقامته، ولا أثر لأحدهما بدون الآخر، ولذا كان هذا الدُّعاء بعد السمع والطاعة لأصل الدِّين وتحمّله بالوجه الصحيح، ثمّ نشره لإعلان الحقّ.

وإنّما كان هذا الدُّعاء على سبيل الجمع، باعتبار أنّ الاتّحاد هو الموجب

للنصرة، وفيه من التحريض على الاتّفاق والاجتماع، ونبذ الفرقة والاختلاف ما لا يخفى.

***

بحوث المقام

بحث روائي:

وردت روايات متعدِّدة تدلّ على فضل الآيتين المتقدِّمتين وعظيم منزلتهما عند الله تعالى، ويشهد له مضمونهما الرفيع، الذي اجتمع فيه مجامع الكمال والسعادة، ويحكم بها العقل والفطرة السليمة، وقد منَّ الله تعالى فيهما على عباده برفع ما لا يطيقون وما لا تسعه قدرتهم، والتكاليف الشاقّة، ونحن نذكر جملة من الروايات الدالّة على فضلهما وما ورد في تفسيرهما.

في «تفسير القمّي» عن هشام عن الصادق عليه السلام: «إنّ هذه الآية مشافهة الله تعالى لنبيِّه ليلة أُسري به إلى السّماء، قال النبيّ صلى الله عليه وآله: لمّا انتهيت إلى محل سدرة المنتهى، فإذا الورقة منها تظلّ أُمّة من الأُمم، فكنت من ربّي كقاب قوسين أو أدنى، كما حكى الله عزّوجلّ، فناداني ربّي تعالى: آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه. فقلت أنا مجيباً عنّي وعن أُمّتي: والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا نفرّق بين أحدٍ من رسله. وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربّنا وإليك المصير. فقال الله: لايكلِّف الله نفساً إلّا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. فقلت: ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا. وقال الله: لا أُؤاخذك. فقلت: ربّنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا. فقال الله: لا أحملك. فقلت: ربّنا ولاتحمّلنا ما لاطاقة لنا به واعف عنّا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين. فقال الله: قد أعطيتك ذلك لك ولأُمّتك. فقال الصادق عليه السلام: ما وفد إلى الله تعالى أحدٌ أكرم من رسول الله، حيث سأل لأُمّته هذه الخصال».

أقول: هذه الرواية تؤيِّد أنّ «المؤمنون» جملة مستأنفة، وهو أحد الوجهين اللذين تقدَّم ذكرهما.

وفي «الدر المنثور»، عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله سبحانه قال عند كلِّ فصل من هذا الدُّعاء فعلت واستجبت»، وفيه أيضاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «مَن قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه».

وعن ابن المنكدر رفعه إلى النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «في آخر سورة البقرة آيات إنّهنّ قرآن، وإنّهنّ دعاء، وإنّهنّ يرضين الرحمٰن».

وفي «الدر المنثور» وغيره: أنّهما من كنز تحت العرش.

وفي «الكافي»، عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: وضع عن أُمّتي تسع خصال: الخطأ، والنسيان، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطرّوا إليه، وما استكرهوا عليه، والطيرة، والوسوسة في التفكّر في الخلق، والحسد ما لم يظهر بلسان أو يد».

وفي «الكافي» ـ أيضاً ـ: عن عمرو بن مروان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: رفع عن أُمّتي أربع خصال: خطأها، ونسيانها، وما أُكرهوا عليه، وما لم يطيقوا، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربّنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به. وقوله إلّا مَن أُكره و قلبه مطمئن بالإيمان».

أقول: المراد من الرفع هو رفع الآثار الشرعية، كالعقاب.

وفي «تفسير العياشي» عن أحدهما عليهما السلام في آخر البقرة لما دعوا أُجيبوا، لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا. قال عليه السلام: «ما افترض الله عليها. لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ـ الحديث ـ».

أقول: هذا الحديث يشهد لما قلناه من المراد من الرفع الدفع، لا الرفع الحقيقي، إذ لم يثبت شيء حتّى يرفع، كما أنّ المراد به رفع حقيقة النسيان ونحوه، فإنّه موجود حقيقة، وقد فصّلنا القول في هذا الحديث في كتابنا «تهذيب الأصول».

وفي «التوحيد» عن الصادق عليه السلام: «ما أُمر العباد إلّا بدون سعتهم، فكلّ شيء أُمر الناس بأخذه، فهم متّسعون له، وما لا يتّسعون له فهو موضوع عنهم، ولكن الناس لا خير فيهم».

***

بحث فلسفي:

القوانين السماوية يشترط فيها أُمور لابدّ أن تجتمع فيها، وإلّا كانت لغواً، والله تعالى منزّه عن اللغوية، بدليل العقل، والنقل، كما فصّل في محلّه.

الأوّل: كمال المقنن بالعلم الأكمل والحكمة البالغة والإحاطة بالكلّيات والجزئيات، وقد أقام الفلاسفة الأدلّة لإثبات كلّ واحد منها، والعلم الأكمل عين ذاته والحكمة البالغة، والقيموميّة المطلقة من أبرز مظاهر حياته، التي هي عين ذاته، فيصير كلّ ذلك عين الذات المقدّسة.

الثاني: علمه وإحاطته بجميع الموجودات، جزئيّاتها وكلّياتها.

الثالث: ملاحظة خصوصيّات المجعول له من جميع الجهات والإضافات.

ومع الخلل يكون من التكليف بالمحال، كالتكليف بما لا يطاق، وما فيه العسر والحرج، فإنّهما منافيان لحكمته، وهو محال بالنسبة إلى الرؤوف الرحيم الحكيم العليم، فما ورد في الآية المباركة وغيرها من الأدلّة الشرعية، إنّما هو التنبيه إلى الفطرة وإرشاد إليها.

***

بحث عرفاني:

الآيتان المباركتان تدلّان على مخاطبة الرسول ﷺ مع الرب جلّت عظمته ، وحقيقة هذه المخاطبة من الأُمور التي لايمكن تعريفها وتحديدها ، فإنّه مهما أمكن تعريف شيءٍ من الأشياء أو الإشارة إليه بحدٍّ أو رسم ، لا يمكن ذلك فيما هو خارج عن المشاعر الإمكانية ، وإن شئت فعبِّر عنه بعلم الحال أو علم الحضور ، أو نحو ذلك ممّا يصحّ أن يشار به إلى هذا النحو من الوجدان ، فلا بأس به .

وكيف يعرَّف ما هو خارج عن الأين والكيف ، ونحو ذلك من الألفاظ المعرِّفة للأشياء؟! .

وكيف يعقل أن يعرَّف حالة ملاقاة الحبيب غير المتناهي في أي جهة من الجهات لحبيبه المتفاني فيه من جميع جهاته ، حتّى وصل من الخلق إلى الحقّ بكلّ معنى الحقّانية ، وأراد أن يرجع منه إلى الخلق لتكميل الحقّ والحقيقة؟! والتعبير بالسفر والملاقاة والرجوع من باب قصور التعبير ، وإلّا فلا معنى للحبيب وحبيبه المتفاني فيه هذه التعبيرات مطلقاً .

وكيف تحدّ حالة هي حالة مكالمة الحبيب لحبيبه ، مشافهة وكلمات هي عين ما وقع بها التخاطب في قمّة ذروة الممكنات بأسرها؟!

أم كيف يوصف فضاء تشرّف بهذه الكلمات والملاقاة؟!

وكيف توصف كلمات هي أساس النظم والانتظام؟! فلو لم يكن لسيِّد الأنبياء إلّا حدوث هذه الحالة ، لكفاه فخراً على جميع الأنبياء ، فإنّه إن أرى الله لخليله ملكوت السماوات والأرض ، فقد أرى لحبيبه هيمنة خلّاقية السماوات والأرض ، فحقّ أن تكون الآيتان المباركتان من كنوز تحت العرش ، كما في الحديث ، بل العرش ينطوي في هذه المكالمة والحالة :

هـــذه مـــن عـــلاه إحـــدى المـعالي وعـــلى هـــذه فـــقس مـا سـواهـا

كما أنّه يحقّ لنفس هذه الكلمات كلّ مرتبة عالية يُقال لها ، فإنّه ليس شيء في الممكنات أعلى وأغلى من الإيمان بالله تبارك وتـعالى ، وكـذا بـالنسبة إلى التكليف ، فإنّه كمال إنسانية الإنسان الذي هو أفضل الموجودات ، وقد يصل إلى أعلى الدرجات .

والحمد لله ربّ العالمين

***

« الفهرس »

سورة البقرة الآية ٢٢٨ ـ ٢٢٩

الطلاق ومعناه اللغوي والمراد منه في الآية المباركة ٤
القرء والمراد منه في الآية الشريفة ٤
الأرحام ومعناه ٥
ما تضمّنته الآية الشريفة من أتقن القوانين في النظام الاجتماعي ٨
الدرجة ومعناها والمراد منها في الآية الشريفة ٩

بحوث المقام

بحث أدبي: يتعلّق بالآية المباركة ١٥
بحث دلالي: وفيه أنّ الآية الشريفة تدلّ على أُمور ١٨
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية المباركة ٢١
بحث فقهي: وفيه ما يستفاد من الآية الشريفة من الأحكام ٢٥
بحث علمي: يتعلّق بالطلاق ٢٧
بحث عرفاني يتعلّق بمحبوبيّة طلاق الدُّنيا وأقسامه ٣٠

سورة البقرة الآية ٢٣٠

المراد من النكاح الذي تحل به المطلّقة ثلاثاً ٣٣
بحث دلالي: وفيه الوجه في تكرار جملة «حدود الله» في الآية الشريفة وغيره ممّا يستفاد من الآية ٣٥
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في النكاح الذي تحلّ به المطلّقة ٣٥

سورة البقرة الآية ٢٣١ ـ ٢٣٢

المعروف ومعناه ٣٩

معنى الهزء الوارد في الآية الشريفة ٤٠
الحكمة ومعناها ٤٢
الآية المباركة من الآيات التي تدلّ على أنّه تعالى حاضر في جميع الأُمور ومراقب لها ٤٤
في أنّ أسماءه الحسنى منطوية في لفظ الجلالة انطواء الفرد في الكلّ ٤٥
العضل الوارد في الآية الشريفة ومعناه ٤٥
بحث دلالي: وفيه أنّ الآيات الشريفة تدلّ على أُمور ٤٨
التقوى ومعناها واهتمام القرآن بها ٥٠
في أنّ ما يصدر من الذات المقدّس لا يكون إلّا عن علم وحكمة ورحمة ٥١
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية المباركة ٥٢

سورة البقرة الآية ٢٣٣

الحول ومعناه والمراد من الحولين في الآية الشريفة ٥٦
بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآية المباركة أُمور ٦٢
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٦٤

سورة البقرة الآية ٢٣٤ ـ ٢٣٥

الآية المباركة تبطل العادات السيّئة التي كانت المتوفّى عنها زوجها تلقى من أهلها وقرابة الزوج وتشريع العدّة والحداد عليها ٦٩
معنى التعريض للنكاح ٧١
السرّ ومعناه والمراد منه في الآية الشريفة ٧٢
بحث أدبي ٧٧
بحث روائي: وفيه التعرّض للروايات الواردة في تفسيرها ٧٨

سورة البقرة الآية ٢٣٦ ـ ٢٣٧

الطلاق قبل المسّ ٨١
المراد من قوله تعالىٰ: ﴿الذي بيده عقدة النكاح﴾ ٨٥
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٨٧

سورة البقرة الآية ٢٣٨ ـ ٢٣٩

المراد من الصلاة الوسطى في مذهب أهل البيت عليهم السلام ٩١

بحوث المقام

بحث دلالي : وفيه ما يتعلّق بالآية الشريفة ٩٨
بحث روائي : وفيه ما ورد من الروايات في تفسير الآية المباركة ٩٩
بحث عرفاني : يتعلّق بشأن الصلاة ١٠٢

سورة البقرة الآية ٢٤٠ ـ ٢٤٢

في الآية المباركة احتمالان ١٠٦
يستفاد من قوله تعالىٰ : ﴿كذلك يبيّن الله لكم آياته لعلّكم تعقلون﴾ اُمور ١٠٨
بحث روائي : وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآيات الشريفة ١١٠

سورة البقرة الآية ٢٤٣

تفسير المفردات في الآية الشريفة ١١٣
التعبير عن الإرادة التكوينيّة بالأمر بالموت الوارد في الآية المباركة لبيان القدرة الكاملة ١١٤
الفرق بين الفضل والجود والرحمة وأنّ جميعها من صفاته الحسنىٰ ١١٥
الآية المباركة تشير إلى حقيقة من الحقائق التاريخيّة ١١٦

بحوث المقام

بحث دلالي : يستفاد من الآية الشريفة اُمور ١١٧
بحث روائي : وفيه ما ورد في تعيين الحقيقة التاريخية ١١٨
بحث تاريخي : يتعلّق بالآية الشريفة ١٢٠

سورة البقرة الآية ٢٤٤ ـ ٢٤٥

المراد من سبيل الله الوارد في قوله تعالىٰ : ﴿وقاتلوا في سبيل الله﴾ ١٢٣
الوجه في تغيير الخطاب من الأمر إلى الاستفهام في الآيات الشريفة ، والمراد من قوله تعالىٰ : ﴿من ذا الذي يقرض الله﴾ ١٢٤

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآية المباركة تدلّ على أُمور ١٢٨

بحث روائي: وفيه ما ورد من الروايات في تفسير الآية المباركة ١٢٩

بحث عرفاني: يتعلّق بالآية الشريفة ١٣١

سورة البقرة الآية ٢٤٦ ـ ٢٥٢

الملأ ومعناه ١٣٥

اسم النبي الوارد في الآية الشريفة ١٣٥

المراد من «واسع» الذي قرن بالعلم في عدّة من الآيات المباركة ١٤٢

التابوت وأهمّيته وشأنه في بني إسرائيل ١٤٣

السكينة ومعناها ١٤٥

الآية المباركة لوحظ فيها أدب الدُّعاء ١٥٥

الآية الشريفة تبيِّن حقيقة من الحقائق القرآنية وهي أنّ فساد النوع الإنساني يوجب فساد الأرض ١٥٧

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآيات المباركة تدلّ على أُمور ١٦١

بحث اجتماعي: يتعلّق بتنصيب الزعامة ١٦٤

بحث تاريخي: يتعلّق بمضمون الآية الشريفة ١٦٦

بحث روائي: وفيه ما ورد من الروايات في تفسير الآية المباركة ١٦٩

سورة البقرة الآية ٢٥٣

الرسالة ومعناها وما ورد في شأنها ١٧٩

الفضل ومعناه وأنّ تفاضل الرُّسل من جهات ١٨١

في الآية المباركة التفات ١٨٢

القدس ومعناه والمراد من روح القدس ١٨٦

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآية الشريفة أُمور ١٨٩
بحث روائي: وفيه ما ورد من الروايات في تفسير الآية الشريفة ١٩١
بحث فلسفي: وفيه أنّ صفة التكليم له تعالى من الصفات الربوبية ١٩٥
حقيقة الكلام ١٩٦
دلالة الكلام ١٩٨
الفرق بين الكلام وغيره ١٩٨
كلام الله تعالى ٢٠٠
كلامه تعالى من صفاته الفعليّة ٢٠٢
الكلام النفسي ٢٠٣

سورة البقرة الآية ٢٥٤

الخلّة ومعناها ٢٠٧
الآية الشريفة تثبت أمراً حقيقيّاً وهو عالم الآخرة ٢٠٨

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآية الشريفة تدلّ على أُمور ٢١٠
بحث أدبي: يتعلّق بالآية الشريفة ٢١٢
بحث عرفاني: يتعلّق بتجلّياته جلّت عظمته ٢١٢
بحث كلامي: يتعلّق بالشفاعة ٢١٤
مفهوم الشفاعة ٢١٤
الشفاعة تتقوّم بأُمور ٢١٥
الشفاعة في الإسلام ٢١٦
ثبوت الشفاعة ٢١٨
الشفاعة في القرآن ٢١٩
الشفاعة في السنّة ٢٢١
الشفاعة والإجماع ٢٢٣

الشفاعة والعقل ٢٢٤
الشفاعة وشروطها ٢٢٥
ما أُورد على الشفاعة ٢٣٠
الشفعاء ٢٣٥
الشفاعة ومتعلّقها ٢٤٣
زمان الشفاعة ٢٤٥
الشفاعة في الأديان الإلهيّة ٢٤٨
غاية الشفاعة ٢٤٩
بحث فلسفي: يتعلّق بالسعادة والشقاوة للإنسان ٢٤٩

سورة البقرة الآية ٢٥٥

تتضمّن آية الكرسي أُصول صفات الكمال ٢٥٢
حصر المعبود فيه تعالىٰ ٢٥٤
حصر الحياة فيه جلّت عظمته وأنّ الحيّ أُمّ الأسماء الحقيقيّة ٢٥٥
حصر القيومية فيه تعالى وأنّ القيوم من أسمائه الحسنىٰ ٢٥٧
معنى السِّنة والنوم وأنّهما معلولان للواحد القيوم ٢٥٨
معلول آخر للحيّ القيوم ٢٥٩
الاستفهام في الآية الشريفة إنكاري ٢٦٠
الآية المباركة تدلّ على كمال إحاطته عزّ وجلّ بالموجودات وسعة علمه بالمخلوقات .. ٢٦٢
الكرسي ومعناه والمراد منه في الآية الشريفة ٢٦٣
الأود ومعناه ٢٦٤
الآية الشريفة تدلّ على حصر جميع الكمالات فيه عزّ وجلّ ٢٦٤

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآية المباركة تدلّ على أُمور ٢٦٧
بحث أدبي: يتعلّق بالآية الشريفة ٢٧١

بحث روائي : يتعلّق بالآية المباركة ٢٧٢
ما ورد في فضل آية الكرسي وشأنها ٢٧٣
ما ورد في عدد آية الكرسي ٢٧٥
ما ورد في معنى الكرسي ٢٧٦
ما ورد في تفسير مفردات آية الكرسي ٢٨٢
بحث عرفاني : يتعلّق بالحضور عند الله تعالىٰ ٢٨٣
بحث فلسفي : وفيه التعرّض لأقسام صفاته عزّ وجلّ وبيان معانيها ٢٨٤
الحياة ومعناها ٢٨٨
النوم ومعناه ٢٨٩

سورة البقرة الآية ٢٥٦ ـ ٢٥٧

الإكراه ومعناه والدليل على أنّه لا إكراه في الدِّين ٢٩٣
الآية الشريفة في مقام التعليل لنفي الإكراه في الدِّين ٢٩٥
الطاغوت ومعناه ٢٩٧
العروة الوثقى ومعناها ٢٩٨
المراد من النور الوارد في الآية الشريفة ٣٠٢

بحوث المقام

بحث دلالي : وفيه أنّ ما يستفاد من الآية الشريفة أُمور ٣٠٣
بحث روائي : وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٣٠٦
بحث عرفاني : وفيه أنّه لا إكراه في الاستكمالات المعنوية، فالآية تشير إلى أمر فطري .. ٣٠٨

سورة البقرة الآية ٢٥٨ ـ ٢٥٩

المحاجّة ومعناها والمراد منها في الآية الشريفة ٣١١
الملك ومعناه والمراد منه في الآية المباركة ٣١٢
المراد من الحياة والموت الواردين في الآية ٣١٤

بحوث المقام

بحث أدبي: يتعلّق بالآية الشريفة ٣٢٤
بحث دلالي: يستفاد من الآية المباركة أُمور ٣٢٥
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٣٣٠

سورة البقرة الآية ٢٦٠

الآية الشريفة تدلّ على إثبات كيفيّة المعاد بعد مسلميّة أصله ٣٣٤
الوجه في القيود المأخوذة في مورد الإحياء ٣٣٧
المراد من الدّعاء في الآية الشريفة ٣٤٠
الوجه في ختم الآية المباركة بالعزّة والحكمة ٣٤١

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآية الشريفة تدلّ على أُمور ٣٤٢
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٣٤٩
بحث عرفاني: وفيه أنّ الآية الشريفة تدلّ على كمال الخلّة بين الربّ الجليل وإبراهيم الخليل ٣٥١

سورة البقرة الآية ٢٦١ ـ ٢٧٤

المثل ومعناه ٣٥٦
معنى الحبة والسنابل والوجه في أنّه تعالى أتى بجمع الكثرة ٣٥٨
معنى المنّ والمنّة ٣٦١
الآية الشريفة ترشد إلى أهمّ مكارم الأخلاق ٣٦٢
الغني والحليم من الأسماء الحسنىٰ، ومعنى كلٍّ منهما ٣٦٥
الآية الشريفة تبيّن نوع المال المنفق به ٣٧٤
الفقر ومعناه وأقسامه ٣٧٧
الحكمة ومعناها وأقسامها ٣٨٢
معنى الصدقات الواردة في الآية المباركة ٣٩٠
وجه الالتفات في الآية الشريفة والمراد من الهداية ٣٩٢

صفات الفقراء الواردة في الآية المباركة ٣٩٦
أعظم آية تحثّ على الإنفاق وتبشِّر المنفقين بعظيم الأجر........ ٣٩٩

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآيات المباركة تدلّ على أربع وعشرين أمراً........ ٤٠١
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٤٠٩
بحث فقهي: يستفاد من الآيات الشريفة أحكام فقهية ٤٢٠
بحث عرفاني: يتعلّق بالعبودية........ ٤٢٣
بحث علمي: وفيه أنّ الإنفاق من أعظم ما يهتمّ به الإسلام........ ٤٢٥
الجانب الاقتصادي للإنفاق ٤٢٧
الجانب التربوي للإنفاق ٤٢٨
الجانب الأخلاقي في الإنفاق........ ٤٢٨

سورة البقرة الآية ٢٧٥ ـ ٢٨١

الرِّبا ومعناه ٤٣٢
المراد من مسّ الشيطان........ ٤٣٣
المحق والمراد منه في الآية الشريفة........ ٤٣٩

بحوث المقام

بحث أدبي: يتعلّق بالآيات الشريفة ٤٥٠
بحث دلالي: وفيه أنّ الآيات المباركة تدلّ على أُمور ٤٥١
بحث فقهي: وفيه أنّ الآيات تدلّ على أحكام فقهيّة........ ٤٥٦
بحث روائي: وفيه ما ورد في تفسير الآيات الشريفة ٤٥٩
حرمة الرِّبا في السنّة........ ٤٥٩
موضوع الرِّبا........ ٤٦١
آثار الربا........ ٤٦٣
ما ورد في تفسير مفردات الآية........ ٤٦٥
بحث قرآني: يتعلّق بالربا ٤٧٠

سورة البقرة الآية ٢٨٢ ـ ٢٨٣

السرّ في التعبير بـ: (تداينتم) ٤٧٦
يستفاد من الآية المباركة حكمان ٤٧٧
المراد من السفيه المذكور في الآية الشريفة ٤٨٠
القسط ومعناه ٤٨٣
الرهن وتفسيره ٤٨٦

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه أنّ الآية المباركة تدلّ على أُمور ٤٩٠
بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية الشريفة ٤٩٢

سورة البقرة الآية ٢٨٤

في أنّ ملكيّته تعالى مختصّة به، والمراد من قوله تعالىٰ: ﴿ما في أنفسكم﴾ وما يتصوّر فيه من الأقسام ٤٩٥

بحوث المقام

بحث دلالي: وفيه ما يستفاد من الآية الشريفة ٥٠١
بحث روائي: وفيه ما ورد من الروايات في تفسير الآية الشريفة ٥٠٢
بحث عرفاني: يتعلّق بقابلية الإنسان واستعداده ٥٠٤

سورة البقرة الآية ٢٨٥ ـ ٢٨٦

في أنّ الآية الشريفة إخبار عن تصديق الرسول والمؤمنين بالله تعالى ٥٠٦
المراد من السمع والطاعة الواردان في الآية الشريفة ٥٠٩
الإصر ومعناه ٥١٢
الآية الشريفة بصدرها وذيلها تتضمّن الدّعاء ٥١٤

بحوث المقام

بحث روائي: وفيه ما ورد من الأخبار في تفسير الآية المباركة ٥١٧
بحث فلسفي: يتعلّق بالتكاليف وشرائطه ٥١٩
بحث عرفاني: وفيه أنّ مخاطبة الرسول عليه السلام مع الربّ لايمكن تحديدها ٥٢٠

الفهرس ٥٢٢

***